

جورج أوكفيد اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905 - 1955

1



المعرفة التاريخية

توجيه: محمد الشرقه ومحمد بعر
مراجعة: عبد اللطيف المنوني

دار النور للنشر



جورج أوفيد

باحث فرنسي خصص فترة طويلة من حياته لدراسة قضايا الدول السائرة في طريق النمو، وقد كان مستشاراً اقتصادياً ومالياً للحكومة المغربية بعد الاستقلال من 1956 إلى 1961، حاصل على الدكتوراه في الآداب، ثم الإجازة في الفلسفة، وديبلوم تدراسات العليا في القانون العام والاقتصاد السياسي، وخريج المدرسة الوطنية للإدارة، يشغل حالياً منصب مستشار عام لمحكمة الحسابات بباريس.

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار

بلقدير، الدار البيضاء 05 - المغرب

الهاتف : 24.06.05/42

صورة لأحداث الدار البيضاء

**اليسار الفرنسي
والحركة الوطنية المغربية
1905 - 1955**

Georges OVED
La Gauche Française
et le nationalisme marocain
1905 – 1955
Ed. L'harmattan, Paris, 1984

نشر هذا الكتاب باتفاق خاص مع دار لارماتان (باريس)

جورج أوكفيد

اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية

1905 - 1955

الجزء الأول

ترجمة: محمد الشرقي ومحمد بنيس
مراجعة: عبد اللطيف المنوني

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلقدير، الدار البيضاء 05 - المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

تمّ نشرُ هذا الكتابِ ضمنَ سُلْسِلةِ
المعرفة التاريخية

الطبعة الأولى 1987
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1987/621

تقديم خاص بالطبعة العربية

إن مسالك التاريخ مزدحمة بآراء مسبقة تقوِّمها السِّياسةُ اليوميةُ والاختياراتُ الشخصيةُ لكل واحد منا. على هذا النحو يكون اليسار الفرنسي، بالنسبة للبعض، قد انخرط دوماً في معركة طويلة وشاقة ضدَّ الامبريالية. وبالنسبة للبعض الآخر، لم يعرف عكس ذلك كيف يتميز عن يمين استعماري ومُعَادٍ لتحرُّرٍ وتقدُّم الشعوب الواقعة تحت الهيمنة. وقد حدث له أكثر من ذلك أحياناً أنه كان مُشْرِفاً على أعمال بُوشِرْتٍ ضدَّ استقلال وسيادة بلدان ما وراء البحار، ولنا أن نذكر ههنا بأهمِّية النقاشات السِّياسية التي أثارها حرب الجزائر.

إنني كمستشارٍ اقتصادي ومالي للحكومة المغربية منذ الاستقلال، وصديق للعديد من زعماء الحركة الوطنية المغربية، لم تكن قضية مسؤوليات اليسار الفرنسي في تاريخ المغرب لتدعني دون قلق. إذ بمجرد ما سنحت لي الظروف، باشرتُ استجلاءها.

الحاصل، أن صلات اليسار الفرنسي والمغرب استثنائية، بحكم طابعها الحديث العهد نسبياً. إنها تقع، فعلاً، في فترة يمكن للتاريخ أن ينعثها بالقصيرة، المُعلَّقة بين حَدَّين هناك من جهة، قرار جَمْعٍ مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تمَّ في 1905، مُجَسِّداً، بدافع فرنسي، أوَّلَ مَسَّاسٍ خطير بالسيادة المغربية، ومعاهدة الحماية لـ 1912؛ وهناك من جهةٍ أخرى نفي محمد الخامس الذي تمَّ عقب معركة طويلة خاضها لصالح الاستقلال، في 1953؛ وعودته إلى المغرب في نونبر 1955 التي رمزتُ بدورها لرجوع السيادة المغربية التي ستكرسها مُعاهدات 1956.

إن الوثائق التي توجد بفرنسا في حوزة وزارة الشؤون الخارجية وخاصة وزارة الحربية (المصلحة التاريخية للجيش)، وتلك الموجودة في الأرشيفات الوطنية، وأخيراً تلك التي توجد

في حوزة الأحزاب السياسية ومختلف المجموعات الخاصة، تُلقِي ضوءاً جديداً على موقف اليسار الفرنسي تجاه شرعية غزو واحتلال المغرب، وعلى جميع أشكال الاحتجاج، العسكرية والسياسية، على ذلك الغزو وذلك الاحتلال.

إنه لصحيح بادىء ذي بدء، أن قسماً من اليسار الفرنسي ذو مسؤوليات بيّنة في مختلف الحلقات التي آلت بالمغرب إلى أن يتخلى عن استقلاله. هكذا ينبغي تذكّر موقف كليمانسو، المُعادي في 1905 لغزو المغرب، ثمّ المسؤول بعد سنتين من ذلك، بصفته رئيساً للحكومة، عن إنزال القوّات الفرنسية في الدّار البيضاء، — وموقف بانلوفي، وهو عالم سلّموي كبير، لن يألُو جُهداً بعدما صار رئيساً للحكومة، في إخماد تمرد عبد الكريم بجميع الوسائل، وموقف كيرنوا، المدافع عن الجنود الشبان «المستنكفين ضميرياً»، والذي صار مع ذلك مُحامياً عن «تهدئة» المغاربة بطلقات المدفع. إن هذه المواقف ليست فقط طابِعة لهذه الشخصيات؛ بل إنها لا تنفصل عن القوى الأيديولوجية، السياسية والمالية التي استخدمت بفعالية رهيبية لتدعيم الفريق الاستعماري.

لكنه صحيح أيضاً أنه ارتفعت عند كلّ واحدة من حلقات حرب الغزو، أصوات ضدّ مشروع إخضاع الشعب المغربي. ليس فقط صوت جان جوريس — الذي ينبغي للشباب المغربي أن يَعْلَمَ بأنه خصّص قسماً كبيراً من الأعوام الأخيرة لحياته للدّفاع عن استقلال المغرب وسيادة مولاي حفيظ، — بل أصوات مناضلين آخرين عديدين. لقد عرفوا كيف يُنظّمون تحريضاً ضدّ هذا الغزو، ليس في البرلمان والصحافة فحسب، بل بتنظيم مظاهرات سواء في باريس أو في الاقليم. إن هذا التحريض لم يُفضِ دون ريب إلى حركات جماهيرية لها من القوة ما يكفي لمنع الغزو، ثم بعد ذلك لمنع كسر شوكة عبد الكريم. لكن، عديدون هم المناضلون الذين نزل بهم القمّع في هذه الظروف.

وداخل اليسار الفرنسي أيضاً وجد الوطنيون المغاربة، في بداية الثلاثينات، المُساندة الضرورية لعمَلهم، خاصّة تلك التي قام بجمعها روبرت جان لُونِكِي، ابن حفيد كارل ماركس، الذي قرّن وقتذاك معركته كمناضل اشتراكي بمعركة «المغاربة الشباب». نفس الأمر في الخمسينات، فإن رجالاً ونساء من اليسار، منحدرين من آفاق مختلفة، شيوعيين، واشتراكيين، لكن أيضاً ليبراليين ومسيحيين، هم الذين سيُعبرون عن معارضتهم للسياسة التسلطية والقمعية المُنتهجة من طرف الحماية، ورجبتهم في تحقّق المطالب التي صاغها محمّد الخامس.

لكنّ التاريخ يُنبئنا أيضاً بأنه غالباً ما منعت عوائق كبيرة كلّ الأحزاب والمنظّمات المُشكلة لليساار الفرنسي من أن تفهم وتُساند الحركة الوطنية المغربية. ففي المقام الأول، هناك الدوغمائية، التي شكّلت لأمدٍ طويل حجاً مُحرّفاً، منَع فصائل واسعة من اليسار الاشتراكي والنّقابي، وخاصّة، من اليسار الشيوعي، بعد الحرب العالمية الأولى، أن تُقدّر الواقع الاقتصادي والاجتماعي المغربي وكذا طبيعة ودور الحركة الوطنية.

وفي المقام الثاني، يُبرر الحذر والتحفظات، التي أبدتها كثير من المناضلين تجاه الوطنيين المغاربة، أيضاً، وربما بشكل رئيسي، بعوامل ثقافية وعمومية ولائكية اليسار الفرنسي لم تُيسر له دوماً فهم الهوية المغربية، وفهم الدور الذي لعبه الاسلام والأشكال الخاصة للكفاح الوطني.

وأخيراً تكشف الوثائق بالخصوص عن المشروع الخارق للتعميم الاعلامي، الذي انتهجته الشرطة وخاصة منها المصالح المختصة. هو مشروع كان من أثره تقديم الوطنيين المغاربة ومناضلي اليسار الذين يُساندونهم بشكل مُشين. لقد سبق لجان جُوريس، قبل 1914، أن اتهم بالخيانة ومُعاونة ألمانيا بسبب مُعارضته لغزو المغرب، وبين 1920 و 1935، سعت المصالح السرية إلى عقد الصلّات الموجودة بين الدّعائتين الاسلامية والبلشفية ونسبتهما الى مصدر واحد، ألماني، وحتى بريطاني، غير مترددة في طبخ وثائق تدعم مزاعمها. ثم استهدف التعميم الاعلامي، تحت حكم الجبهة الشعبية، منع أحزاب اليسار من تقديم دعمها لـ «المغاربة الشباب» — الذين كان عدد منهم قد شجعها بشكل قوي — مؤكداً أن لهم روابط مع الدول الفاشية أي ألمانيا النازية، ايطاليا الموسولينية، إسبانيا الفرانكوية.

في بداية الخمسينات، لم يكن هدف «التواطؤ» الذي شهّرت به سلطات الحماية بين الوطنيين والشيوعيين سوى إزالة الاعتبار عن قضية المغرب، في فترة الحرب الباردة، سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الفرنسي، وهو ما لم يمنع نفس السلطات، عندما فشلت هذه المناورة، من أن تتهم المُساعدة التي قد تكون الولايات المتحدة قد قدمتها للوطنيين.

إنّ الدراسة النقدية للمصادر تسمح بالبرهنة على أن الاتهامات التي وُجّهت الى الوطنيين، في كل واحدة من تلك الفترات، كانت عديمة الأساس. لكن ينبغي أن نلاحظ جيداً أن الطبقة السياسية الفرنسية، ومن ضمنها قسم من اليسار، تأثرت بهذه الاتهامات وأنه ينبغي أخذ هذا بعين الاعتبار لفهم بعض التصرفات إزاء المطلب الوطني المغربي.

ويفسر تدخل كل هذه العوامل تعقد العلاقات بين اليسار الفرنسي والحركة الوطنية، ومن الممكن الاعتقاد بأن القوى التي عملت على تقاربهما أو تفرقتهما لا تزال بادية، بأشكال مشابهة، في ما بعد استقلال المغرب.

جورج أوفيد — فبراير 1987

تمهيد

نسعى في هذا الكتاب لدراسة موقف اليسار الفرنسي تجاه شرعية الغزو والاحتلال الاستعماريين، والاحتجاج بجميع أشكاله، العسكرية والسياسية، ضد ذلك الغزو وذلك الاحتلال. إن المغرب يُشكل في هذا الصدد مثلاً متميزاً فنصف قرن، بالكاد، يفصل إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء عن نهاية الحماية. وهو تاريخٌ بقامة الانسان عديدون هم الشُّهود الذين عرفوا أطواره الرئيسيّة، أطوار الغزو الذي انتهت مرحلته الأولى في 1912، مع توقيع معاهدة الحماية، ولكنه تواصل تحت اسم إخماد الفتن الى غاية 1934، ثم أطوار الحركة الوطنية السياسية التي حلت محل الانشقاق المُسلَّح التي سيخوض زعماءها، خلال خمس وعشرين سنة، نضالاً سيفضي الى استقلال بلدهم.

نحن لا نكتب تاريخ الحركة الوطنية المغربية، حتى وإن كان لا ينفصل في بعض حلقاته عن بعض عناصر اليسار الفرنسي. كما نحن لانكتب تاريخ الحماية، مع أن اليسار يتحمل مسؤوليات بارزة في غزو المغرب، والنضال ضد عبد الكريم وإخضاع الجيوب الأخيرة للمقاومة العسكرية، ثمّ في قمع الحركة الوطنية تحت الجبهة الشعبية وفي السنوات التي أعقبت تحرير فرنسا. لكن من صفوف اليسار أيضاً ارتفعت أصواتٌ لم تقتصر فقط على صوتي جوريس أو كوستاف هيرفي ضد مشروع إخضاع الشعب المغربي، وكافح مناضلون، ذوو آراء وأصول مختلفة، في الربع الثاني من القرن، للدِّفاع عن حرّيات المغاربة وتأكيد حق وطنهم في الاستقلال.

نأخذ اليسار الفرنسي بمعناه الأوسع وذلك بتعرّفنا فيه على تيار ديمقراطي وليبرالي، وعلى تيار اشتراكي وتيار تحرري، ثمّ، بعد 1920، على تيار شيوعي وتيار مسيحي. بإدخالنا طبعاً في حقل دراستنا، الى جانب الأحزاب السياسية، المُنظمات الحاملة، بطريقتها، لأفكار يسارية، وبإعطائنا الكلمة عند الاقتضاء لكل أولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم مُمثّلين من طرف هذه الأحزاب أو هذه المنظمات، سواء كانوا أحراراً أو هامشين.

لايؤول تاريخ اليسار الى تاريخ الأركان العليا، حتى ولو كان مُكملاً بتحليل ردود فعل الجماهير الباريسية. أولاً لأن الأمر يتعلق بالمغرب، نحن مُقادون لنفسح لحركات اليسار التي أمكن أن تتطور في الحماية مكانها. إنها تقدم خصائص فريدة وعلينا أن نتساءل عن طبيعة تأثيرها على السياسات الاستعمارية التي كانت تدافع عنها المنظمات الميتروبوليتانية. علينا أيضاً أن نهتم بالواقع الجهوي الفرنسي فالمرء ليس راديكالياً أو اشتراكياً بنفس الطريقة في مدينة ليل أو في تولوز. ما الذي كانت تُفكر فيه أوساط اليسار في الشمال، في الوسط، أو في الميدي بخصوص غزو المغرب؟ كيف كان رد فعل السُكّان البروتون أو الألزاسيون لحظة حرب الريف؟ الى أي حدّ تمّ، خارج بعض الدوائر الباريسية، تبيين التحريض الذي طوره المغاربة الشباب ابتداء من 1930، والنضالات التي تم خوضها ضد الحكم الاستعماري؟ إن موقف اليسار الفرنسي من المطلب الوطني كان أولاً ذا طبيعة سياسية. سنحاول تحديد نصيب العامل الايديولوجي — سواء كان هذا الأخير لصالح سياسة استعمارية أو مُعادية للاستعمار — والنصيب الذي ينبغي أن يُمنَح للضغوط الاقتصادية وللتضامات الاجتماعية، إذ من المُسلّم به أن متطلبات الوضع الدولي والسياسة الداخلية يمكنها، في التحليل الأخير، أن تُفسّر الاختيارات التي تمّت.

ويُفسّر موقف اليسار كذلك تبعاً للعوامل الثقافية. فقد تطورت الوطنية المغربية في مجتمع يختلف على نحو عميق، بتاريخه ودينه وعاداته، عن الأوساط التقليدية لليسار. ماهو الاهتمام الذي منحه الليبراليون والماركسيون والأدريون للبعد الديني في النضال الوطني؟ كيف كان رد فعلهم بحضور أشكال فريدة للدعاية أو القتال مفروضة من طرف الاحتلال الاستعماري، ولكن نابعة من التاريخ والتقاليد المغربية؟

إن تحليل مواقف اليسار ينبغي أن يكتمل أخيراً بفحص الجهود التي أمكنه القيام بها لتحريض الرأي لصالحهم، فلم يكن البرلمان والصحافة المنبرين الوحيدين اللذين أمكنه أن يتوفر عليهما. فهل لعبت الاجتماعات العمومية ومظاهرات الشارع دوراً ما؟ ماذا كان وقع الدعايات التي تمّ تطويرها؟ وإلى أي حدّ انتقلت بعض المنظمات، بالرغم من القمع، الى العمل على مساعدة الحركة الوطنية؟



وانطلاقاً من هذا التصور فقد اعتمدت دراستنا ثلاث فئات من المصادر

مجموعات الأرشيفات

الأرشيفات الوطنية، أولاً، بثلاث سلاسل رئيسية. سلسلة وزارة الداخلية، وهي لا مندوحة عنها بالأخص لدراسة الفترة السابقة على 1914 والتحريض الذي تمّ تطويره، إبان

حرب الريف، سواء في باريس أو الأقاليم. سلسلة وزارة العدل (مراسلة قضاة الجمهورية مع وزير العدل) بالنسبة لقمع الدعاية ضد غزو المغرب. سلسلة رئاسة المجلس المتعلقة بشؤون شمال افريقيا (1936 - 1939 و 1944 - 1946) التي تضم أيضا أرشيفات اللجنة العليا المتوسطة. إن فرع ما وراء البحار للأرشيفات الوطنية (الأرشيفات السابقة لوزارة المستعمرات) ومفوضية الشرطة قدما لنا تكلماتٍ مهمّة. كأن استقصاء حوالي عشرين مجموعة من الأرشيفات المقاطعية مكنتنا من تحسين معلوماتنا عن الجوانب الجهوية لبحثنا. لقد زودتنا أرشيفات وزارة الشؤون الخارجية وخاصة أرشيفات وزارة الحربية (المصلحة التاريخية للجيش) بوثائق غزيرة وثمينة. وفيما يخص الوزارة الأخيرة، نهلنا فعلاً وبشكل واسع، ليس فقط من مجموعة المغرب القديمة، وهي لا تُعَوِّض فيما يخص تاريخ الغزو وحرب الريف، بل أيضاً من المُستودع الهام المكون من أرشيفات الإقامة العامة، والشؤون الأهلية، والمكتب الثاني، بالنسبة لفترة تكاد تُغطي مدة الحماية بأكملها. بينما كانت أرشيفات مجلس النواب، وبالخصوص تقارير لجان الشؤون الخارجية، والجزائر، والمستعمرات والحمايات، والمالية، ذات إسهام هامّ بالنسبة لفترة 1920 - 1940.

لقد تمكنا من أن نستعمل باستفاضة المجموعتين الخاصتين بيشون (بمعهد فرنسا) بالنسبة للفترة 1907 - 1913 واثلوفي (بالأرشيفات الوطنية) بالنسبة لحرب الريف، وكذا أرشيفات معهد موريس طوريز، بالنسبة للفترة 1924 - 1930، وأرشيفات الحزب الاشتراكي S.F.I.O (التي في حوزة معهد دراسات هذا الحزب « الخاصة بفترة 1945 - 1955، ومجموعة أ. مارتي (بالمعهد الفرنسي للتاريخ الاجتماعي) وأبحاث تدريب الموظفين الاستعماريين والتقارير الداخلية لمركز الدراسات العليا الادارية الاسلامية. وكانت تحت تصرفنا أرشيفات الشركة المغربية بالنسبة لفترة 1902 - 1914، كمخطوط مذكرات السيد كوران، مدير بنك الدولة في المغرب، وهو لا يزال غير منشور، بالنسبة للفترة 1902 - 1947، وكذا الدراسة التي خصصها القبطان شوين لباشا مراكش (نصّ وضع في 1938 ونقح في 1940). وأخيراً، فإن روبرت جان لُونكي مدّنا بروح ودية بأرشيفاته الشخصية التي تهّم بالخصوص فترة 1930 - 1940.

المصادر المطبوعة

لقد بدا لنا ضرورياً أن نُكْمَل الفحص المنظم للمناقشات المخصصة للسياسة الاستعمارية عامّة وللمغرب على الخصوص من طرف مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، وجمعية الوحدة الفرنسية باستباراتٍ لمناقشات المجالس العامة (بالنسبة للفترتين 1907 - 1912

و1925 - 1926). إن المطبوعات الرسمية للحماية (نشرات رسمية، حوليات اقتصادية وإحصائية، تقارير ومناقشات مجلس الحكومة) شكّلت مصادر للمعلومات لم يكن منها لدراستنا بد. تنضاف إليها النشرات السياسية ومختلف الوثائق ذات التوزيع المحدود التي مكنتنا ظروف حياتنا المهنية من معرفتها.

وبعد تقارير مؤتمرات أحزاب ومُنظّمات اليسار لفرنسا والحماية ومختلف الوثائق التي نشرتها، أنصبّ تفحصنا على الدوريات التي تُشرف عليها هذه المنظمات أو التي هي ذات استلهاهم مقارب. هكذا تفحصنا، بمنهجية وعلى فتراتٍ طويلة، عدداً كبيراً من الجرائد اليومية، ومن الأسبوعيات والشهريات، المنشورة بباريس والأقاليم، بالمغرب، والجزائر وبالخارج، وقمنا بخصوص بعضها الآخر بمجرد استبارات. وبمنهجية تفحصنا الجرائد المنشورة بالفرنسية من طرف الوطنيين المغاربة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وكذا الكراسات التي تمكّنوا من إصدارها. وأخيراً، فإن عملنا قادنا إلى القيام بعددٍ من الاستبارات في الصحافة الاستعمارية والصحافة المعتدلة المنشورة بفرنسا وبالمغرب.

المصادر الشفوية

لقد مُنحت لنا حوارات طويلة من طرف بعض الممثلين الفرنسيين والمغاربة لهذا التاريخ، خاصة السادة جان دريش، أندري فيرا، شارل أندري جوليان، روبر جَان لُونْكي، ميشيل مازيلا، موريس روبي وروبير فيردي والسادة عمر بن عبد الجليل، عبد الرحيم بوعبيد، محمد الخلطي، محمد حسن الوزاني وعلي يعته. فليجدوا هنا التعبير عن امتناننا.



إنّ هذا الكتاب ينبثق مباشرةً من أطروحتنا لدكتوراه الدولة التي دافعنا عنها أمام جامعة باريس الأولى في 1983. وقد دفعت بنا مُتطلبات النشر والرغبة في تقديم نصٍ يتجاوز إطار الاختصاصيين، إلى حذف قسمٍ كبير من الجهاز النقدي وإلى التخفيف الكبير من الاستشهادات.

ينبغي أن نعبر عن امتناننا للسادة جاك بيرك، جان دريش وشارل أندري جوليان الذين تفضلوا، لخمس عشرة سنة خلت، بتشجيع أبحاثنا، ولتجد السيدة مادلين روبر بيروكس هنا أيضاً التعبير عن تشكراتنا للآراء الثمينة التي عرفت صداقتها دائماً إبداءها لنا. لقد قبل السيد بيير كين توجيه أطروحتنا. وقد مكنتنا صداقته ونصائحه ودعمه من الوصول بهذا العمل إلى نهايته؛ فليكن مشكوراً على ذلك.

وأخيراً، فإنّ امتناني يتوجه لزوجتي التي كانت لها المهمة القاسية بضرب هذا الكتاب الطويل على الآلة الكاتبة.

اليسار الفرنسي وغزو المغرب

مقدمة

موضوعات متناقضة في الغالب

يلاحظ رَأوُل جِيرَارْدِي Raoul Girardet بحق في الكتاب الذي خصَّ به الفكرة الاستعمارية في فرنسا، أن «صياغة مذهب حقيقي للامبريالية الاستعمارية، في السنوات الأولى للجمهورية الثالثة، لا تُشكل امتيازاً خاصاً بأية مجموعة، وبأية عائلة سياسية هكذا نجد من بين المعبرين الأساسيين عن هذا المذهب رجالاً ذوي تقليد أورلياني مثلما نجد آخرين ذوي إخلاص ملكي أو قناعة جمهورية» (1). قد يستنتج من هذه الملاحظة أنه اجتمع في معارضة السياسة الاستعمارية لجول فيري Jules Ferry يمين محافظ ويسار متطرف مُمثِّلٌ آنذاك بالراديكالية. هذا الاتفاق لن يصمد أمام تطورات الوضع سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي. عشرون سنة تفصل قضية لانغ — سون Lang-son عن زيارة كيوم الثاني لطنجة، عشرون سنة تخدم تطور الرجال والأحزاب. وفي 1905، تخلى اليمين، في أغلبيته الكبيرة، عن تحفظاته تجاه السياسة الاستعمارية النشيطة ولم يعد راغباً في إعاقه المبادرات التي يمكن أن تتخذها الحكومات المتحدرة من الكتلة الجمهورية. أما اليسار، من جهته، فهو متذبذب أكثر مما هو منقسم. إنه لا يبدو لنا أن بالامكان دائماً تمييز حدود فاصلة بين المناصرين والمعارضين للسياسة الاستعمارية. ففي عتبة الحقبة التي شرعت فيها فرنسا في غزو المغرب، يبدو كلٌّ من اليسار الاشتراكي واليسار الراديكالي أو الليبرالي متأثرين بقضايا

متناقضة. وحتى نكتفي بالأساسي هناك قضية «الرسالة الحضارية» التي كذبها فوراً اكتشاف فظاعات الغزو والاحتلال الاستعماري، وهناك أيضاً قضية الاتجار والاستغلال الرأسمالي التي تُعارضُ بالمصلحة الاقتصادية التي على الشعب الفرنسي أن يبحث عنها وراء البحار. ويبقى أن المسألة الوحيدة المتفق عليها هي العداة للبعثات الدينية، بينما تجعل مناهضة الروح العسكرية قوى اليسار الأكثر اعتدالاً تتخلى عن مساندة كل حملة استعمارية جديدة. إن أفضل تعبير عن هذه الاتجاهات والتناقضات يُمنحُ لنا من قبل سياسة التوغل السلمي في المغرب، التي دعا إليها وقتذاك جان جُوريس Jean Jaurés.

لنذكر أولاً، باقتضاب، بوضع قوى اليسار في البلاد. إن انتخابات 1902 تُظهر أنها متفوقة قليلاً على قوى اليمين. فهي التي لها الأغلبية في الميدي لانكدوسيان، الآلب، وادي الرّون والفرونش كونتي، شمال الهضبة الوسطى، البوركوني والفرونش كونتي، غير أنها مُحَبَّطَةٌ في باريس، متقدمة في مناطق الشمال والشرق الصناعية، وجدُّ ضعيفة في مقاطعات الغرب. إن الراديكاليين هم دعائمها الأساسية. وهم يتوزعون إلى راديكاليين أحرار، مثل دولكاسي Delcassé، طومسون Thomson أو بارتو Berthou، الذين يُقربهم اعتدالهم من وسط اليمين، وراديكاليين اشتراكيين يودّون، مثل العجوز بيليتان Pelletan والشاب بيرانجي Béranger، التفاهم مع الاشتراكيين. هذا التفاهم تجسّد مؤقتاً في مجلس النواب بوفد قوى اليسار، بينما يشكل الراديكاليون، في مجلس الشيوخ، بمختلف فروقاتهم، مجموعة اليسار الديمقراطي مع جمهوريي اليسار. إن الانتماء السياسي هو، هنا، أقل أهمية من تنوع الأمزجة وضغوط الانغراس المحلي. يبقى أن جميع الراديكاليين يطابقون بين الوطن والجمهورية، ويكتنون نفس العداة للنزوع الوطني لليمين والنزوع الأممي لليسار المتطرف. وإذا يشايعون الإصلاحات الاجتماعية، شريطة ألا تتسبب هذه الإصلاحات في إثارة الفوضى، فإن البعض منهم يذهبون إلى حد اتهام التجمعات الرأسمالية، بينما يرتبط البعض الآخر بعلاقات وثيقة مع الأوساط الأعمالية. كلهم ينتظرون من الأنوار ومن النضال ضد الكنسية تقدّمات الديمقراطية.

ينقسم الاشتراكيون في اليسار المتطرف إلى منظمّتين كبيرتين الأولى، الحزب الاشتراكي لفرنسا، جمعت الحزب العمالي الفرنسي القديم لـ (جول كيد Jules Guesde) والاشتراكيين الثوريين التابعين لايدوار فاين E.Vaillant؛ والثانية، الحزب الاشتراكي الفرنسي، تضم تياراً قريباً من النقابيين الثوريين، مع آلمان Allemane، وتيارات إصلاحية مع بروس Brousse، وأحراراً من بينهم ميليران Millerand، وبريان وجوريس Jaurés. إن أعضاء الحزب الاشتراكي لفرنسا يُقدّمون أنفسهم كاركسيين ومتشدّدين، معارضين لـ «الدولة البورجوازية»؛ بينما يبدو الحزب الاشتراكي الفرنسي، بانتقائية أكثر، متأثراً بضرورات «الدفاع الجمهوري» وإمكانات التقدم الاجتماعي في إطار النظام. وفقط في 1905، بعد تجاوزهما لاختلافاتهما، وبمؤازرة من الأمية الثانية، ستمتزع المنظمّتان في حزب مُوحّد، الـ S.F.I.O، مُصمّم على ردّ

كل احتمال للمشاركة في حكومة «بورجوازية». والذين ظلوا «مشاركين» مثل بريان Bariand، فيفياني Viviani وفيلوليت Viollette، سيشكلون في المجلس مجموعة الاشتراكيين الأحرار، وأخيراً، لنذكر بأن التيار الفوضوي لا يزال، في بداية القرن، جَدَّ يقظ، فهو يجد في نقابات الـ (س.ج.ت) مكاناً ملائماً لنشر أفكاره المطبوعة بالحذر تجاه الأحزاب والاقتراع العام وبالاعتقاد في فضائل إضراب عام ثوري.

رسالة حضارية أم جرائم استعمارية ؟

كانت إدانة الاستعمار في أوساط اليسار، لأسباب إنسانية موضوعاً واسع الذبوع، في بداية القرن العشرين. يكتب الراديكالي ليون ميّو Léon Millot، «إنه لم يكن ضرورياً حقاً، القيام بثورة 92، وتحرير الأتقان ثم إعلان المساواة بين الناس (...). للذهاب إلى أرجاء الأرض من أجل تقتيل شعوب سوداء أو صفراء لم تُجن في حقنا أي شيء، وتشجيع العبودية، بنوع من النفاق، بين الذين نُبقِهم على قيد الحياة» (2)، ويُعلّق هُنري ماريه Henry Maret، رئيس تحرير الراديكالي، «بعبارة في منتهى العنف على تصويت البرلمان على الاعتمادات الموجهة للحملة ضد الصين (3)». أما الاشتراكي كوستاف هيرفي Gustave Hervé، فقد ذهب، في كتاب تعليمي، إلى حد رسم جنود فرنسيين يقومون بحرق قبيلة عربية، مشيراً بذلك إلى الحضارة الأوربية في إفريقيا. لقد جلب عليه هذا نِقَم صحيفة Temps، لكن في لورور القريبة من كليمانسو يعمد ج. بيليسي G. Pellissier، بعد أن يتأسف على «الفضاظة المخزية لتعبيره»، إلى إنصاف هيرفي في العمق قائلاً «ليس ثمة سوء، فيما أرى، في تحذير الشباب من مغبة الأحكام المسبقة المشوهة، التي يعتقد الأوربيون بموجبها بأن تفوق حضارتهم يمنحهم الحق في القيام، ضد الأجناس المُسمّاة دُنيا، الجنس الأحمر والأسود وحتى الأصفر (...). بفضاعات تتعدى الهمجية» (4)، وبالنسبة للحزب العمالي الفرنسي، المؤتمّر سنة 1895، فإن الحملات الاستعمارية «المباشرة فيها بحجة الحضارة والعزة الوطنية تنتهي إلى الفساد وتخريب الشعوب البدائية» (5). ثم، بعد خمس سنوات، يدين المؤتمر الاشتراكي الدولي في باريس

Participationnistes *

Radical *

Clemenceau *

- 2 لاديش التولوزية، مُشار إليها في الروح الوطنية والاستعمار، باريس، 1903، ص 246، مجموعة نصوص منشورة من طرف أزمنا حديثة، مشروع التحرري جان كراف.
- 3 «ما يمكننا أن نمنحك إياه أيها الهمجي البئيس ؟ لكنّه الرّشاش، المدافع، الحرب الكريهة، انقضاض الانسان على الانسان، صرخات اليوساء المُستغلّين من طرف الهيدرا الصناعيّة وديانة الحب التي تمتدح، بريشة أحد أوفياثها، الفرح الوطني عند الاحساس بالحربة منفرزة في بطن طفل ! إن ما نمنحك إياه، في الحاصل، هو الحضارة» الرّاديكالي، 4 يوليوز 1901، في الموضوع نفسه، ص 218
- 4 لورور L'Aurore، 24 يونيو 1904.
- 5 مستشهد به من طرف ش — أ. أجرون، النزعة الاستعمارية المضادة بفرنسا من 1871 إلى 1914، باريس، 1973 ص ص 71 — 72.

«الجرائم والفظاعات التي لا تُحصى ضد أهالي المستعمرات المغزوة بقوة السلاح» (6). يكتب بول لويس Paul Louis «تم إبادتهم بشكل منهجي تارة، وتارة يتعرضون لسوء معاملة لا يوقفها أي عقاب؛ وتارة ثالثة يتحملون ضرائب باهظة عليهم أداؤها تحت طائلة السجن أو طائلة عقاب جسدي. إن عناءهم لا يتوقف عليهم مطلقاً فليس لهم الحق في الاختيار بين التكاسل والعمل؛ بل يتوجب عليهم بذل سواعدهم للدولة التي تتسلط عليهم أو للخوادم والشركات التجارية المُحمَّيين من طرف هذه الدولة» (7). ويذهب مؤلف كتاب الاستعمار الى حدّ الحديث عن «حفلة دمٍ دائمة» (8).

وقد جاءت قضية كود وُطوكي Gaud et Toqué — هذين الحاكمين اللذين كانا يتسلّيان بتفجير كونغوليين مشدودين الى أصابع الدّيناميت — فأحيت النقاش. هكذا تأثرت عصبة حقوق الانسان (9)، في وقت يتدخل روانيه Rouanet في مجلس النواب ويكتب سلسلة من المقالات في لومانيتي * (10). إنه يستدل بأمثلة عديدة ضد الحزب الراديكالي الذي يتعاون مع «آل جونتيل، آل كالييني، آل رومي، آل كود، آل طوكي، آل ديون، والحضاريين الآخرين ذوي الهراوات والبنادق. أية ثقة ستضع البروليتاريا الفرنسية في سياسيين لا يزالون يتتبعون نوادر حرب 1870 المتعلقة بأفعال النهب التي ارتكبتها الجنود الألمان، في الوقت الذي يؤكدون فيه على مشروعية أحسن أعمال اللصوصية والتقتيل ضد سود الكونغو» (11). في الواقع، ليست الجريدة اليومية الاشتراكية وحدها ساخطة. هكذا لا تتردد لورور * في كتابة أن «الوقائع الاستعمارية تتحول الى سنكسارٍ طويل أسود» (12)، بينما يرى كليمانسو في إفريقيا «المتحضرة» على يد فرنسا «أكبر مدرسة للقتل على الإطلاق» (13). لكن هل هذه الجرائم مُلازمةٌ للاستعمار؟ ليس الفوضويون وحدهم الذين يعتقدون في هذا التلازم (14). إن «الجمهورية الفرنسية، تكتب لورور، رقيةٌ فلا يمكنها أن تُكذّب نفسها. لكنها لسوء الحظ

6 المؤتمرات الاشتراكية الدولية، كاند، 1902.

7 بول لويس، الاستعمار، باريس، 1905، ص 60

8 في الموضوع نفسه، ص 99

9 النشرة الرسمية للعصبة، 1905، ص ص 1493 وما يليها.

L'Humanité

10 خاصة ثمانية وعشرون مقالاً بين 28 شتبر و26 أكتوبر 1905

11 لومانيتي L'Humanité، 7 أكتوبر 1905.

L'Aurore

السنكسار كتاب أسماء الشهداء وسائر القديسين. (م.ش)

12 15 شتبر 1905، انظر أيضاً 12، 15 و19 مارس 1905.

13 لورور، 26 شتبر 1905.

14 أنظر مقالات ليبرتيير Libertiaire (19 — 26 مارس، 1 — 8 أكتوبر، 12 — 19 نونبر 1905) و أزمة

حديثة (يونيو 1905 و غشت 1906) التي تكملها رسوم L'Assiette au beurre (5 دجنبر 1903، 2

يناير 1904، 11 مارس 1905).

لا تبالي بالأمر» (15). أما بالنسبة لبوكي Beauquier، وهو نائب راديكالي عن منطقة دويس، الذي أثار فظاعات الكونغو، فإن «هذا الفساد الأخلاقي يُدين النظام الاستعماري بأكمله، الذي ليس هو إلا الغزو المُخادِع والمتنكر (...) الغزو بكل الجرائم التي تنجم عن العنف وازدراء العدل» (16). إن الاشتراكيين منقسمون. فالكيديون يعتبرون الجرائم الاستعمارية مُلازمةً للهيمنة الرأسمالية، وبما أن السياسة الاستعمارية هي «بالضرورة رأسمالية»، فإن الاحتجاجات الانسانية لن تُغيّر منها شيئاً وعلى النقيض منهم، يأمل كوستاف رُوّانيه الذي لا يعتقد بأن الاستعمار مرتبطٌ بالرأسمالية، في تقنين حقوق الأهالي يُصادق عليه من طرف الأمم الاستعمارية (18)، كما يأمل أناطول فرانس في ضغط القوى الديمقراطية والشعبية للبحث على «سياسةٍ استعماريةٍ أكثر إنسانية وحكمة»

في الواقع، يُسلّم قطاعٌ عريض من اليسار بكون الاستعمار يتضمن، في المستوى الانساني، جَوَانِبَ جَدَّ ايجابية لصالح المُستعمَرين. إننا نعرف أن الفريق الاستعماري يجد مؤازراتٍ قوية لدى الراديكاليين، غير أن هؤلاء يظلون حذرين تجاه موضوع الرسالة الحضارية لفرنسا. أما لوسيان هوير Lucien Hubert، الذي كان حاكماً للمستعمرات قبل انتخابه نائبا برلمانيا، فيكتفي بالتنبيه إلى أن الجرائم الاستعمارية هي من اقرار الانجليز، بينما لا يمكن لفرنسا إلا تأكيد «إشعاع حضارتها بأكملها» (20). وها إن شابي — بيرت Chailley - Bert، مؤسس الكانزين كولونيال، والذي سيجلس قريبا على مقاعد اليسار الراديكالي، يفتبط لكون الاستعمار يتكشّف عن «جانِب إنساني» ومادام يهتم «بسعادة الأهالي»، فلا داعي لمحاربتة من طرف الاشتراكيين (21). لكنه حريص على «طمأنة» قرائه؛ فلا يَخْطُرُ ببال أحد أن تلقين الحضارة للأهالي يعني جعلهم يستفيدون من تثقيفٍ مُوسَّعٍ لأن هذا التثقيف سيتكيف حسب حاجات المُعَمَّر (22). أمّا ج. ل. لَانِسَان J.L. Lanessan فيتمتع بمزيد من الأريحية واستقلال الرأي. فبعد أن سعى، منذ 1886، للاحاطة بـ «التوسع الاستعماري لفرنسا» (23)، أوقف انتدابه النيابي ليصير حاكما للهند الصينية. وهناك تيقن بأن الفرنسيين

15 19 مارس 1905

أتباع جول كيد، وقد سبق ذكره

16 لأكسيون L'Action، فاتح مارس 1906

17 انظر تدخل براك في المؤتمر الاشتراكي الدولي لشتوتغارت (1907)، *Compte rendu*، ص 312.

18 في الموضوع نفسه، ص ص 220 و 319

19 لأكسيون، فاتح فبراير 1906

20 لوسيان هوير، المسألة الاستعمارية، كومبياني، 1893، ص ص 7 — 8.

* Quinzaine Coloniale

21 شابي — بيرت، عشر سنوات من السياسة الاستعمارية، 1902، ص ص 137 — 138.

22 في الموضوع نفسه، ص 155

23 ج. ل. دولانسان، التوسع الاستعماري لفرنسا، باريس، 1886.

مستعمرون ممتازون، قادرون على عَقْدِ صِلَاتٍ جيدة بالأهالي، شريطة مراعاة الاحترام لديانتهم وعاداتهم ومؤسساتهم (24).

يقول فيكتور باش Victor Basch في عرض أمام عصبة حقوق الانسان، بأن على هذه الأخيرة أن تضع نفسها مع وجهة نظر الأهالي لكي تتبدى لها المنفعة التي في الاستعمار. ويقول إن الأمر، لا يتعلق بوضع تمايزات عنصرية، لكن «سيكون سخيفا (...) من وجهة نظر الحضارة، إنكار وجود أمة راقية وأمة متخلفة، وإنه لَجِدُّ مرغوب فيه أن تُشْرِكَ الأمم الراقية الأمم المتخلفة في نعيم الحضارة التي تتمتع بها. لكن من البين أن الويلتين الوحيدتين اللتين من حقها استعملهما هما التربية والاقناع. وإنه لأكيد أنه إذا امتنعت الشعوب المسماة متخلفة عن هذه التربية وذلك الاقناع، فسيكون من الجور فرضهما عليها، وخاصة فرضهما عليها بأعمال العنف والسلب والنهب والقتل والاعتصاب التي بواسطتها مورست في الغالب، سيادة الأمم المتحضرة في علاقاتها بالشعوب غير المتحضرة» (25). هذا النص يعود الى 1908، لكنه يُعبر عن أفكار مشتركة لدى قطاع من اليسار منذ سنين عديدة. فمنذ الأسابيع الأولى لصدور هذا النص، تحتفل لومانيتي، عبر مداخلة ليفياني، وهو اشتراكي على الهامش، بطمأنينة وعظمة جزائرتنا الفرنسية، كما قال «لقد اعتقدت دائما أن التوغل في هذا الشعب كان واجبا على فرنسا» (26) بينما يجد رفاقه في الحزب الاشتراكي أثناء مؤتمراتهم الدولية، فرصة للتوكيد على أن السياسة الاستعمارية ليست، بالضرورة، جريمة في حد ذاتها وإنما يمكن أن تكون عملا حضاريا (27). إن هذه الفكرة، دون شك، جدُّ مردودة بحيث لم يتم إدراجها في المذكرات المصادق عليها من طرف المؤتمرين، لكن، في المقابل، لم يُقترح في أي مؤتمر اشتراكي أي قرار يستهدف تنظيم حملة ضدَّ الهيمنة الاستعمارية وبطالِبِ بجلاء القوة المحتلة. فمهما تكن الاتهامات الموجهة للنظام الاستعماري، يبقى هذا الأخير مُفضلاً على الحكم السابق، والأقلية التي لا تشاطر وجهة النظر هذه لا تذهب الى حدِّ المطالبة بمغادرة المستعمرات (28).

إن فيكتور باش، حين يقاوم هذا الاحتمال، إنما يترجم شعوراً واسع الانتشار في أوساط اليسار، وفي سياق دولي يتسم بالمنافسات الامبريالية «إذا تخيلنا اليوم عن مستعمراتنا، فلن يكون ذلك في صالح الأهالي وإنما في صالح أمة أوروبية أخرى قد لا ترتفع أساليبها

24 ج.ل دولانسان، الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية، باريس 1895، ص 341 وما يليها، وأيضاً البعثات وحماتها، باريس، 1907، ص 230.

25 التشرة 1908، مؤتمر ليون، تقرير فكتور باش، ص 289 وما يليها.

26 لومانيتي، 12 مايو و 29 يونيو 1904.

27 أنظر تدخل فان كول في مؤتمر شتوتغارت، مرجع سابق، ص 289 — 290.

28 تحدي دافيد في شتوتغارت، الذي كان يمثل تياراً مناصراً للاستعمار في الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، رفاقه الفرنسيين، والانجليز والألمان، الذين كانوا يعلنون بأنهم خصوم للاستعمار، بأن يقترحوا مغادرة المستعمرات. وهذا التحدي لن يرفع. في الموضوع نفسه، ص 300.

الاستعمارية الى مستوى أسالينا. وسيكون ظلما عدم الاعتراف بكون أغلبية الشعوب التي استعمرها الأوربيون وُجِدَتْ في مستوى حضاريّ جدّ وضعيّ بحيث تبدو الحالة التي قيَدَتْ إليها بعد ذلك في منتهى الرّفعة بالمقارنة مع الحالة السابقة، حتى أن الاستعمار انتهى، بالنسبة لتلك الشعوب، الى مزيدٍ من المنافع» (29).

وهذا النقاش حول الملاحح الانسانية للاستعمار لا يمنح سوى قسط ضئيل للمقاومات ذات الطابع الوطني التي يمكن أن تُواجه بها شعوبُ ما وراء البحار الغزوّ والهيمنة الأجنبية. غير أن حرب 1870 ومُشكِلك الألزاس واللورين « القائم دائماً بمنحان لـ «المناهضين للاستعمار» من جميع المشارب برهاناً إضافياً فكيف يمكن التّوابع على الأقاليم المغتصبة بالقوة وفي ذات الوقت حرمان الشعوب التي يُرام تحضيرها من بلدانها (30)؟ إن عصبه حقوق الانسان لا يمكن أن تغفل عن هذا الجانب. وفيكتور باش يثيره بسرعة، ولكن بدقة متناهية قائلاً «... لكل أمة حق الدفاع عن وحدتها وكرامتها بكل ما في وسعها من قوة، وإذا كنا نطالب بهذا الحق لأنفسنا، فإنه يتوجب علينا الاعتراف به للمدغشقرين، ولسود الكونغو وغينيا وللمغاربة مثلما اعترفنا به للبور» (31). لكن بالنسبة لغالبية رجال اليسار، في تلك السنوات الأولى من القرن العشرين، لم يكن أكيداً أن لدى الشعوب المستعمرة أمة. أما الذين يتباهون بالنظرية منهم فإنهم يعتصمون بسلطة المؤلفين الكبار. أو ليس برودون هو الذي كتب بأنه «لا يوجد حقٌ للوطنية يمكن بمقتضاه لأمة، فقط لأنها موجودة، أن تطالب بسيادتها، إذا لم تكن تملك في نفس الوقت القوة والخصائص التي تُكوّن أمة سيّدة» (32)؟ وبيرث Berth الذي يستشهد بهذا النص ليبرهن على أن «الحق في الاستعمار» لا يمكن فصله عن استقصاء الحالة الواقعية لشعوب ما وراء البحار، يستند أيضاً إلى إنجلترا. فهذا الأخير كتب سنة 1882 رسالةً الى برنشتاين ليرده عن هذه «الدونكيشوطية الديمقراطية» التي تدفع بالكثير من الاشتراكيين، الى الدفاع الفوري عن الشعوب المضطهدة (33). والواقع، أنه لا ينبغي لكلام بيرث أن يخدعنا. فاليسار لا يتناول مسألة حقّ شعوب ما وراء البحار في تقرير مصيرها على مستوى المذهب، بل على مستوى الممارسة السياسية، وسيكون ذلك

29 تقرير فكتور باش المُشار اليه سابقاً

« الألزاس واللورين إقليمان فرسبان أدمجتها ألمانيا أثر انتصارها على فرنسا في حرب 1870 – ولم تفتأ فرنسا منذ ذلك التاريخ وحتى 1918 بالمطالبة بإرجاعهما.

30 أنظر النصوص المستشهد بها في الروح الوطنية والاستعمار، مرجع سابق، ص 160 – 170.

Boers يطلق هذا الاسم على قسم من المعمرين الأوربيين الموجودين في جنوب افريقيا وهم من أصل هولندي، هزموا سنة 1902 بعد ستين من الحرب ضد البريطانيين.

31 تقرير مُشار اليه.

32 برودون، الحرب والسلم، باريس، 1861، الجزء الثاني، ص 391 وما يليها، إن برودون يطبق هذا الرّأي عند فحص المسألة البولونية، أنظر مادلين أمودوز، برودون وأوروبا، باريس 1945.

33 انظر الحركة الاشتراكية، 15 أبريل 1908

بالضبط بمناسبة غزو المغرب. أما في الوقت الراهن، فليست هذه هي الزاوية التي يناقش اليسار انطلاقاً منها شرعية ومصصلحة الاستعمار.

مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ أَمْ مَنَافِعُ رَأْسَمَالِيَّةٍ ؟

بعد أن رافع من أجل سياسة استعمارية هي شرط «العظمة» الفرنسية، يتساءل شاتي — بيرت «متى ستدفع المستعمراتُ الثمن؟» إن الأمر يتعلق، فعلا، بالاجابة على نقدِ اجتره اليمين طويلا ورددته الكثير من الأصوات في اليسار، ومفاده أن سياسةً للتوسُّع في ما وراء البحار ستكون قبل كل شيء مُكَلِّفَةٌ لنفقات هامة ولن تكون فيها أية مصلحة اقتصادية. وقد أخذت تتطور، داخل اليسار الراديكالي والمعتدل، محاجةٌ تستعير مواضعها من أوجين إتيان Eugène Etienne، رئيس المجموعة الاستعمارية في مجلس النواب (34) — الذي سيقول عنه ليوطي إنه «مُعَلِّمنا جميعا» (35) — عندما ذكر «إن المعيار الوحيد الذي ينبغي تطبيقه في كل مشروع استعماري هو درجة نفعه، هو مجمل الامتيازات والفوائد التي يتعين سريانها نحو البلد الأصلي». وها نائب وهران يعلن عن اقتناعه بأن في الامكان، بالنسبة لفرنسا، «تأمين موارد لا تنضب لنشاط رجال صناعتها وتجارها ومزارعيها، في كل من آسيا المزدهمة وإفريقيا القائمة» (36). يفتح شاتي — بيرت، بدوره منذ 1902، حقلا غير محدود عمليا لاستعمار افريقيا الشمالية «هناك إذن مكان في الجزائر، وتونس، ولاحقا في المغرب، للملايين من مواطنينا، صنَّاع الاستعمار الكبير والصغير» (37). بينما يتساءل بيرونجير — الذي لم يكن يتحرج، حتى ذلك الوقت، في مهاجمة الاستعماريين — عما إذا كان في إمكان «أمة كبيرة كأمتنا (...) الاستغناء عن المستعمرات» التي تمدها بالمواد الأولية والسلع الغريبة (38). ويبسط الاشتراكي روانيه وجهة نظر جد مشابهة لما سبق حين يُوضح أن الأوربيين والأمريكان يوجدون أمام «مجالات هائلة» وأنه من المشروع بالنسبة لهم استعمالها «لتحسين الوجود الاقتصادي لبلدانهم» (39). أما أوجين فورنيير Eugène Fournière فلا يهاب أن يكون أكثر تبسيطا عندما يقول إن هذه الأراضي مأهولة، لكن من طرف «ملاكين كسالى» لا يأبهون لحرثها. فحقوقهم لا يمكن أن تعارض حقوق «الشعوب المتحضرة»، «المثابرة والماهرة» والمستعدة لاستغلال خيراتها (40).

34 إنه في مقاعد اليسار الديمقراطي

35 رسالة توطئة الى سينيوزاك، في قلب الأطلس، باريس 1910.

36 في سلسلة مقالات ظهرت في Le Temps في شتير 1897، واستُعيدت في أوجين إتيان عمله الاستعماري الجزائري والسياسي، كتابين، باريس، 1907، الجزء الثاني ص 21 — 22

37 عشر سنوات من السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص 42 — 43 — التشديد مئاً.

38 لأكسيون، فاتح أكتوبر 1905.

39 عرضٌ لمؤتمر شتوتغارت، مرجع سابق، ص 220. أنظر في نفس الاتجاه تدخلات طيرواثنى وفان كوبل، في الموضع نفسه، ص 222 و 228

40 المجلة الاشتراكية، فبراير 1908، ص 117 — 118.

غير أن المُحاجَّة، بالنسبة لقطاع عريض من اليسار المتطرف، تنسى الأساسي. فإذا كان من غير الممكن نكران ما تمثله المستعمرات من مصلحة للاقتصاد الميطروبوليتاني، فإن تلك المصلحة تُطابقُ مصلحة الرأسمالية. مادامت هذه الأخيرة تبحث عن منافذ جديدة لمنتجات معاملها، وعن توظيفات لرساميلها، وتجهد نفسها للحصول على المواد الأولية الضرورية لتطوير فعاليتها. إن التوسع الاستعماري نتيجة ضرورة للرأسمالية «لقد كانت الطبقة المالكة مرغمة على مباشرة الاستعمار حتى تنجو من الموت» (41). ينبغي إذن تبديد أوهام الجوانب الاقتصادية والمالية للاستعمار فالشعب هو الذي يتحمل تكلفة الحملات إلى ما وراء البحار، ونفقات الإدارة الاستعمارية، ومصاريف التجهيز، وعند الاقتضاء أعباء القروض المبرمة، في حين أن البورجوازية هي التي تستفيد من كل هذا على شكل سندات أراضي، ورواتب موظفين، وتزويد بمعدات، بأشغال عمومية. وليس بول لويس Paul Louis والكيدون وحدهم الذين يتطرقون لهذا الموضوع. فهناك فوضيون يجتهدون ضمنه، حريصين على التأكيد على الترابط الفعلي الذي يجمع بين بروليتاري البلد المستعمر والمستعمرين اللاحقين فهم جمعياً ضحايا نفس المستغلين (42). غير أن هناك من الاشتراكيين، مثل رُوَانيه، من يقاومون هذا الرأي فهم يعترفون بأن الرأسمالية تستفيد من الاستعمار. فالاستعمار سابق على الرأسمالية، ويمكن، بل يجب تصور ذلك اليوم الذي سيتخلص فيه منها فعلي الاشتراكيين، ونقدتهم ومراقبتهم يتوقف زوال السلبيات الناجمة عن استغلال الأهالي، بحيث يتم التوجه نحو سياسة استعمارية إنسانية مطابقة لمثل الاشتراكية (43).

رَفْضُ حَمَلَةِ اسْتِعْمَارِيَّةٍ جَدِيدَةٍ

مهما تكن التقديرات المختلفة حول السياسة الاستعمارية، فإن كل اليسار الفرنسي تقريباً، في مطلع القرن العشرين، مُتَّفَقٌ علي رفض حملة استعمارية جديدة. إن مناهضة الروح العسكرية تلعب، في هذا الصدد، دوراً أساسياً. فاليسار المتطرف مُهْتَمٌّ أكثر بِسِمَاتِهَا الاجتماعية من استعمال الجيش ضدَّ المُضْرِبِينَ والمظاهرات الشعبية. أما اليسار الراديكالي فمهتم بِسِمَاتِهَا السياسية أي الامكانيات المخولة لجيش غير مندمج بعد في الأمة أن يثور ضد السلطة المدنية وأن يهدد الحريات الجمهورية. وليس كاميي بيليتان وحده قلقاً، في هذا الصدد من «الطبائع المؤسفة» و«أنواع العصيان الدائم للنظام» التي تشجع عليها المشاريع الاستعمارية إذ يقول «إن جماهير الشغالين، أي الأغلبية الساحقة من الفرنسيين،

41 بول لوي، الاستعمار، ص. 34.

42 أنظر أزمة حدينة، 18 — 24 مارس 1905 (م. بوتي) ولولبيرير، 8 — 15 مايو 1903 (أنتيباك) و 23 —

30 أبريل 1905 (كيردا).

43 مؤتمر شتوتغارت، عَرُض، تدخلات رُوَانيه وفان كول.

يستفظعون هذه المغامرات» إن هنري بيرونجي، وشال دومون Ch. Dumont، وسيجيموند لacroix، وهنري تورو H. Turot يُعبرون عن نفس التخوفات (45)، بينما يذكر أحد الفوضويين، وهو شارل مالاطو، حالة محتملة لجنرال فرنسي نشيط يرمي الأهالي بالرصاص، فأراد الاستمرار في نفس العملية ضد مواطنيه لنجدة المجتمع على طريقة البونابارتيين. لقد تحدث جوريس عن «الصورة الخاطئة للعظمة» و«عن أكذوبة الاخلاص والتضحية» التي تروجها الروح العسكرية أما كليمانسو فيسخط لرؤية البعض يبحثون عن تأريخ لهزيمة 1870 بمهاجمة شعوب ما وراء البحار (48). في حين تلاحظ لوليبيتر «لقد احتل المغرب في انشغال قادتنا مكان الألزاس واللورين و... تحولت الوطنية المتباكية للعام الماضي الى قرصنة وقحة وقذرة» (49).

لِنْتَبِهْ أخيرا الى أن مختلف اتجاهات اليسار تتفق على نقطة أخرى وهي معاداة البعثات الدينية الى دول ما وراء البحار. وفي هذا الصدد كتب غوسطاف روانيه «إذا كانت فرنسا تتظاهر بكونها الوصية على التبشير الكاثوليكي الذي يَسْتَفْظَعُهُ المسلمون فكيف يمكن إزالة الريبة الغريزية لملايين العرب الذين يشتبهون في كون فرنسا تريد المساس بحرية معتقدتهم كما بحريتهم السياسية» (50). إن «الاستعماريين» ليسوا أقل حمية في التشهير بالخطر فعلى «الرسالة الحضارية» لفرنسا أن تُفهم بالمعنى اللاتيني للعبارة (51). ويُندد لوسيان هوبير بـ «الاستعمار الديني» لكن دولانيسان de Lanessan هو الذي يهاجم بقوة البعثات الكاثوليكية التي خصص لها كتاباً، مُلاحظاً بأن تبشيرها ذو طبيعة يمكن أن تزعج الأهالي المسلمين أو البوذيين (53)؛ ويؤاخذها على عدم تمكنها من وضع أسلوب تعليمي مطابق

44 لاديش التولوزية، 24 يونيو 1905.

45 لأكسيون، 23 شتبر 1903، 12 أكتوبر 1904؛ الراديكال، 11 يوليوز 1905، لابتوت ريبوليك، يوليوز 1905، لابتوت ريبوليك، 11 نونبر 1904.

* Les deux Bonaparte

46 لأكسيون، 19 دجنبر 1905.

47 محاضرة أقيمت لييل في 16 نونبر 1900، جوريس، الأعمال، الجزء السادس، دراسات اشتراكية، الكتاب الثاني، ص 189 - 218.

48 لاديش التولوزية، 27 مارس 1905.

* Le libertaire

49 18 - 25 مارس 1906

50 لومانتي، نونبر 1906

51 لذكر بأن ايتيان هو رئيس «البعثة اللاتينية». ففي البلدان الاسلامية، يلح مارسيل سان - جيرمان،

سيناتور وهران، وحده العمل اللاتيني يمكن أن يتطور ويزدهر، لأكسيون، 19 مايو 1905. إن مؤتمر الحزب الراديكالي لـ 1908 سيتبنى مذكرة تطالب بأن تطبق على المستعمرات الفرنسية القوانين اللاتينية لـ 1901 و 1904، لوراييل Le Rappel، 13 أكتوبر 1908.

52 المسألة الاستعمارية، مرجع سابق، ص 15 وما يليها.

53 البعثات وحماتها، مرجع سابق، ص 95 وما يليها.

لحاجيات السكان (54)، وعلى حمايتها لأشخاص مشتبه فيهم... إن أول قاعدة للسلوك، ليس فحسب «باسم المصالح الخاصة لفرنسا»، بل أيضا «باسم سلام وطمأنينة البشرية» تتمثل إذن في التخلي عن «كل وسيلة تأثير تستند الى الدين» (56).

التَّوَعُّلُ السَّلْمِيُّ حسب جوريس

«أعرف بأن أوروبا، بحكم قوة الأشياء، تنتشر في إفريقيا، وأن من حق فرنسا المشاركة في هذا التحرك». (57) إن الذي كتب هذين السطرين ليس معتدلاً، ولا راديكالياً عضواً في الفريق الاستعماري. إنه جان جوريس. وإذا كان في شبابه «تابعاً مُقْتَنِعاً بفيرى (58)، فإنه لم يعد مطروحا على الزعيم الاشتراكي الذي صارُهُ تدريجياً أن يحتفظ، بخصوص الحملات الفرنسية إلى ما وراء البحار، بالتفاؤل الساذج الذي كان يديه سابقاً. وعلى الخصوص، لم يعد في إمكانه إغفال «الفظاعات» و«أعمال النهب» التي تميز سياسة استعمارية تبدو بمثابة «النتيجة الأكثر مدعاة للأسف للنظام الرأسمالي» (59). لكن هل يمكن لاشتراكيٍّ مثله الاكتفاء بإدانة «دوغمائية» للاستعمار؟ لقد طرح جوريس السؤال في 1896، عشية انعقاد المؤتمر الدولي الاشتراكي بلندن، وفي 1903، بمناسبة بداية المسألة المغربية، سيوضح أفكاره وينادي بسياسة استعمارية من نمط جديد ينعتها بالتوغل السلمي.

إن سياسة جوريس تنفيًا الواقعية. لقد وقعت فرنسا مع المغرب في 1901 و1902 بروتوكولاتٍ تُحدد تعاون البلدين في منطقة الحدود الجزائرية المغربية بخصوص الشرطة والتجارة والجمارك. ليست هذه الاتفاقات حسب صحيفة إفريقيا الفرنسية * لسان حال الفريق الاستعماري، سوى خطوة أولى «ستأتي اللحظة التي ستُحمَل فيها، طوعاً، اندفاعاتنا الى المغرب» (60). والمبني للمجهول في هذا الاستشهاد يشير للانجليز والألمان، خاصة للأوائل الذين يتآمرون في الأوساط المقربة من السلطان. لقد قبل هذا الأخير أن يحتفظ بجواره ببعثة عسكرية فرنسية تُمدّه بالمُدَرِّبين والضباط والضباط الصِّف. مع ذلك، ورغم هذا التأطير، لم تكفه قواته للسيطرة على فتنة بوحمارة، آخر المدعين بأحقيتهم في العرش، الذي، باحتلاله تازة، يقطع الطريق بين فاس ووجدة. وها إن قبائل مغربية، في الجنوب، تهاجم الطواير الفرنسية في

54 في الموضوع نفسه، ص 200 وما يليها.

55 في الموضوع نفسه، ص. 124. إن دولانيسان الذي تموضع حرفياً في وجهة نظر تطوير السيطرة الفرنسية، ظلَّ تأكيداً طبعاً مُلْتَبِساً جداً.

56 في الموضوع نفسه، ص. 216.

57 لابتوتيت ريبوبليك، 17 شتنبر 1903.

58 أنظر جوريس، نصوص مختارة — ضدَّ الحرب والسياسة الاستعمارية، مقدِّمة وهوامش ماديلين روبروكس، باريس، 1959.

59 لابتوتيت ريبوبليك، 17 مايو 1896، و في الموضوع نفسه ص 95 — 102.

* L'Afrique Française

60 لافريك فرانسيز، غشت 1901، ص 259.

تلك المناطق الحدودية التي تعتبر نفسها آمنة فيها، وحيث سعى الفرنسيون، مُدْعَمين باتفاقاتهم مع السلطان، ومُدْعَمين خاصة بضعف هذا الأخير، الى مضاعفة نقاط الاحتلال. إن احتمال تدخل مكثف للجنود الفرنسيين لم يعد مستبعداً. فالجناح «الجزائري» للفريق الاستعماري يُرَوِّج بأن الفوضى المغربية تشكل تهديداً مستمراً للمنطقة الوهرانية. واحتلال المغرب سيمكن من إعادة الهدوء، ومن تنمية المصالح الفرنسية، مع بعض التعويضات للقوى الأجنبية. أو لم يؤكد ايتيان، أمام الاتحاد الاستعماري، بأنه «إذا كان ثمة بلدٌ يحق له أن يطالب بحقوقه في الامبراطورية الشريفة فإنه فرنسا بالتأكيد» (61) ؟

إن جوريس ليس سادراً عن هذا الخطاب عندما يقول «إنني أعرف، بأن فرنسا مدعوة، بالطبع والضرورة، الى التغلغل في المغرب بنفوذها الاقتصادي والمعنوي» (62). ولها في هذا البلد، بحكم إقامتها في كلٍّ من الجزائر وتونس، «مصالح من الطراز الأول» و«هذه المصالح نفسها تُعطى نوعاً من الحق» (63). من جهة أخرى، يبدو الزعيم الاشتراكي مُقْتَنِعاً بأن «الحضارة التي تمثلها فرنسا لدى الأهالي تبقى، رغم عِلَلِها ونقائصها، أرق بكثير من الحالة الراهنة للحكم المغربي» (64). وهو يثير «المسؤولية التي تحملتها الأحزاب والرجال الذين لم يقترحوا بالنسبة لبطونكان، ومدغشقر، وتونس، سوى سياسة سلبية لم يعد في مقدورهم اليوم مؤازرتها» (65). لكنه ينوي، في نفس الوقت، معارضة حملة عسكرية على المغرب يتهم «رؤساء التكتلات العسكرية والاستعمارية الكبرى» بتديرها (66). وتعني مُطاوعتهم الدخول في حرب «خطيرة»؛ ف «دخول الغازي المسيحي، الرومي المسلح، سيستنفر ضدنا جميع القبائل»؛ وإذا نسَّقت القوات الفرنسية، عَرَضاً، مع السلطان، سيظهر هذا الأخير مُرْشِداً للأجنبي، محمياً من طرفه ومتواطئاً معه، وسيتخلى عنه السُّكَّان الذين لم ينكروه بعد، تحركهم «عواطف التعصب الديني والاستقلال» (67). حينئذٍ تكون «حرباً كبيرة (...) حرباً طويلة، صعبة ومُرَّة، تستلزم تعبئة مائتي ألف رجل وإنفاق الملايين بالمئات» (68). إن على العمل العسكري لفرنسا، إذن، أن يقتصر، طبقاً للاتفاقات الآنفة مع السلطان، على تأمين «شرطة قوية وَيَقْظَةٍ في الجنوب الوهراني» (69).

- 61 خطاب 16 يونيو 1903، في معلومات استعمارية، (ملحق ب لافريك فرانسي)، يوليو 1903، ص 178.
- 62 لابتوت ريبوليك، 17 شتنبر 1903.
- 63 مناقشات المجلس، 20 نونبر 1903، J.O، ص 2812.
- 64 في الموضوع نفسه.
- 65 لابتوت ريبوليك، مقال مشار اليه.
- 66 لاديش التولوزية، 19 شتنبر 1903.
- 67 لابتوت ريبوليك، مقال مُشار اليه.
- 68 لاديش التولوزية، مقال مُشار إليه.
- 69 لابتوت ريبوليك، 23 شتنبر 1903.

وبالفعل، هذه الحرب لن تكون فحسب «خطيرة»، بل فوق ذلك، «غير مُجدية»، لأنه ليس ثمة داعٍ للجوء إلى السلاح من أجل السماح للعمل الخيري لفرنسا أن يشمل الامبراطورية الشريفة. وجوريس ليس مهذاراً حول الغاية من سياسة توغل سلمي. فهو يرفض فكرة الحماية؛ ويرجو أن تصبح فرنسا في يوم من الأيام نوعاً من «الشريك الخير» للامبراطورية الشريفة وأن تساعد على التحول الإيجابي. غير أن هذا يتضمن، طبعاً، ضمان «الاستعدادات الودية» للدول الأوربية المعنية (70) وتذليل الصعوبات الناجمة عن الوضعية الداخلية للمغرب. ومن جهة أخرى، لا بد من اتخاذ بعض الاحتياطات حتى «لا يبدو» تدخُّل فرنسا «للمغاربة وحكومتهم نوعاً من الابتزاز» (71) إن جوريس يقتصر هنا على إشارات مقتضبة. فهو يفهم أنواع الصلابة التي ستجابه بها، من قبل الأوساط التقليدية المغربية، مشاريع إنشاء خط حديدي أو «استغلال ماهر» للثروات المعدنية للامبراطورية الشريفة. وتلك الأوساط تخشى أن يتطور الأمر «الرأسمال الأوربي» الذي يدعم تلك المشاريع إلى «امتصاص كل حياة البلاد». في حين، يرى الزعيم الاشتراكي، أنه يمكن ويجب على مخطط للتجهيز، مراقبٍ من طرف فرنسا، أن يقترح «تنمية ثروة المغرب وموارد ميزانيته نفسها» بالتخلي له عن قسط من المداخل المستخلصة بفضل الاستغلال الجديدة. تستلزم سياسة كهذه من طرف فرنسا «نفقات باهضة لتمويل المرحلة الأولى من الإقامة الفرنسية»؛ وإنه لمتروكٌ للرساميل العمومية والميزانية الفرنسية أمر تحمُّل هذه «التضحيات المالية الأولى». وسيربح كل من المغرب وفرنسا في هذه العملية على السواء، وذلك بفضل «التجديد الاقتصادي» للامبراطورية الشريفة الذي ستكون الأشغال الجارية قد عملت على إدخاله في حيز الامكان، بينما «السوق الواسعة»، التي ستُفتح حينئذ، لـ «النشاط الجزائري» ستسُمحُ للمصالح الخاصة أن تعثر على غنمها في هذه السياسة (72). يتعلق الأمر هنا بمنظور بعيد نسبياً، وجوريس، كما ذكرنا، ليس مهتماً برسم تضاريسه بمزيد من الدقة.

حالياً، ينبغي التماس ما هو أكثر استعجالاً أي تحديد طرق وأساليب هذا التوغل السلمي. إن جوريس يناقض السياسة الحكومية والأفكار المطورة من قبل ممثلي الفريق الاستعماري. فقد قرر هؤلاء الارتكاز على السلطان للشروع في المحاصرة المنهجية للمغرب. بينما يرى الزعيم الاشتراكي أن على السياسة الفرنسية أن تكون مُستقلَّة ما أمكن عن المخزن وأن تستند إلى القبائل. ذلك أن السلطان يبدو له، قبل كل شيء، عاهلاً «فاقداً للاعتبار»، «مُستضعفاً»، ومرفوضاً من أغلب القبائل. كما أن جوريس لا يولي أكثر من ذلك أي اعتبار للروكي بوحمارة، «هذا المطالب الرجعي بالعرش». لذا، يلاحظ جوريس، أن لأحد يمكنه

70 كان جوريس يفكر وقتذاك بالخصوص في إنجلترا وإسبانيا.

71 في الموضوع نفسه.

72 في الموضوع نفسه.

التكهن بمآل المعركة التي تدور بينهما والتي سيكون تحكيمها للجماهير المغربية. غير أن هذه الأخيرة أشدّ مناهضة للسلطان الذي ينهكها بالضرائب. فلا يتعين على فرنسا إخضاعها لصالح العاهل المغربي.

ليست المسألة مسألة ظرفية، بالنسبة لجوريس، بل مسألة عواطف. وجوريس، بحكم ميولاته الديمقراطية، وعدائه لكل أشكال القمع، كان بتلقائية يتبنى الوصف السطحي الذي يعطيه أغلب الرّحالة للمغرب، والذي يصورون فيه المملكة الشريفة منقسمة الى «بلاد مخزن» التي تجمع القبائل الموالية للسلطة المركزية، و«بلاد السيبة» المكونة من القبائل الراضية لنفوذ السلطان. إن هذا الوصف يمنحه إطارا لتدخل فرنسي لصالح قضية عادلة هي قضية سكان متعلقين الى درجة الهوس بحريتهم، أو على الأقل باستقلالهم الذاتي تجاه السلطة الشريفة. وبإمكان فرنسا أن تصير تدريجيا «المركز المعنوي لهذه القبائل المبعثرة سياسياً» (73). وينبغي للشروع في العمل، طرد غائلة الجوع المخيمة على سكان الحدود الجزائرية المغربية، بفضل الحبوب التي ستوضع رهن إشارتهم. إن جوريس يطالب بأن تفتح، بالاتفاق معهم، طرق للمواصلات وأن تنشأ أسواق ومدارس ومستوصفات. وهذه الغاية، يقترح نائب منطقة طارن أن تُدرج في الميزانية القادمة الاعتمادات الضرورية لانجاز هذه الأعمال (74). هكذا سيجد عاهل المغرب نفسه محاطا بـ «حزام من القبائل الموالية لفرنسا، والمُمثلة بشكل تدريجي لحضارتنا، حينئذ، ودون عنف، دون حملة عسكرية، وباتفاق مباشر مع القبائل، ستهيئون لدى المخزن نفسه تغلغل نفوذكم السلمي» (75).



يعتبر تفكير جوريس في العمق غنياً بالمتناقضات، مثلما هو عليه الأمر لدى أغلبية رجال اليسار، فهو بتشديده على رفض القبائل لأي تدخل أجنبي مسلح، وبإخضاعه لكل محاولة للتعاون الاقتصادي لموافقتهم، ثم يجعل سلطان فاس متوقفاً، في بقائه، على إرادتهم، يسلم ضمناً، بحق الشعب المغربي في تقرير مصيره. يبقى أن اعتقاده في الرسالة الحضارية لفرنسا ويقينه بأن تتغلب الجوانب الايجابية لاستعمار إفريقيا الشمالية على جوانبه السلبية يضعانه بين أنصار سياسة توسعية. إنه يعلن تعلق المغاربة باستقلالهم ويحلم بحضور فرنسي

73 مناقشات المجلس، 20 نونبر 1903، الجريدة الرسمية، ص 2813.

* Tarn، والمقصود به هو جوريس.

74 في الموضوع نفسه، 23 نونبر 1903، الجريدة الرسمية، ص 2839.

75 في الموضوع نفسه.

بدون غزو. وهو يروم إيقاف حملة عسكرية، وتحويل الفعاليات الميطروبوليتانية الى غايات سليمة. مع ذلك، فهو حذر من الأطماع المالية ويرى أن مقولة المنفعة متعارضة، على الأقل في فترة أولى، مع إنجاز بنية تحتية اقتصادية واجتماعية مقبولة من طرف المغاربة، ومن هنا يبرر طلبه للأموال العمومية. إلا أن اعتقاده في فضائل التجارة والتبادل الدولي يقوده الى عدم تقدير علاقات الهيمنة التي كانت قد بدأت تنشأ بين الشركات الاقتصادية والمالية الكبرى من جهة والامبراطورية الشريفة من جهة ثانية.

ومع الغزو، سنرى مختلف هذه المواضيع تغتنى بدلالات جديدة، مفصحة عن تناقضاتها، ومتحولة الى أسلحة في خدمة الدعاية والتحريض. وسيكون رنينها في الرأي العام بمثابة مقياس لسلوك مناهض للاستعمار في فرنسا خلال العقد الذي يسبق الحرب الكبرى.

الفصل الأول

السياسة

إن العلاقة الجديدة للقوى، التي يحددها التقارب الفرنسي - البريطاني، تشجع على التقدم في «توغل سلمي» في المغرب، توغلاً يُخفي مضامين متناقضة، وتتنوع بصدده آراء ممثلي اليسار الفرنسي. فإنزال الجنود في الدار البيضاء وتطورات التدخل العسكري، ترفع الالتباسات ليظهر التعارض بين اليسار الراديكالي والمعتدل من جهة واليسار المتطرف الاشتراكي والثوري من جهة أخرى، ويشمل هذا التعارض الغرض المُعلن من الحملة الفرنسية أي حماية المواطنين الفرنسيين من جهة وتقدير المصالح الاقتصادية الماثلة، والضغط المُمارسة في هذه القضية من طرف العسكر والديبلوماسيين. إن الانقسام ليستفحل، وسيضر بانسجام الأحزاب في الوقت الذي يتعين فيه إبداء رأي موحد في سلوك الحملة العسكرية وفي طبيعة المقاومة التي يواجهها بها السكان المغاربة. فما يفرق رجال اليسار ليس فحسب الموقف من الواقع الوطني المغربي، هذا الواقع الذي يعتبره البعض ويهمله أو ينكره البعض الآخر، بل أيضاً الاهتمام المُعطى لسيادة السلطان، آخر ضامن لاستقلال المغرب، هذا الاستقلال الذي يتفق عليه ولو شكلياً جل أعضاء الطبقة السياسية، والذي سيحرص جوريس، مع ذلك، على تحديد شروط ممارسته.

التبساتُ التَّوغلِ السِّلْمِي

تطور الحكومة الفرنسية سياستها المغربية في ظل التبسين إثنين التباسّ حول معنى وكيفيات التوغل السلمي؛ والتباس آخر حول موقف الدول الكبرى من السياسة الفرنسية. سنكتفي هنا بالتطرق الى الالتباس الأول فالتوغل السلمي، كلعبة معقدة للمصالح والالتزامات، يُؤوّل بمعاني جد مختلفة من قِبَل مختلف أجنحة اليسار. فإذا كان التوغل

السلمي بالنسبة لجوريس، مستوحى من اعتقاد ساذج في تفوق الحضارة الفرنسية وفي إمكانية تطوير المغرب، دون المساس بحقوقه الأساسية، فإنه بالنسبة للحكومة وللأغلبية التي توازرها، يُشكّل، قبل كل شيء، وسيلة لتنمية قوة ومصالح فرنسا. إن دبلوماسية دولكاسي تُعمّق أيضا التناقض، فلاحديث رسميا إلا عن تأكيد الحقوق الخاصة لفرنسا في المغرب، مع احترام الوحدة والسيادة الشريفة فيما يتعلق الأمر بتهيئة تقسيم الامبراطورية الشريفة بين اسبانيا وفرنسا (1). والاتفاقيات المبرمة مع كل من إنجلترا وإسبانيا في 1904 تحدد وَجْهَي هذه السياسة.

تؤكد أولى هذه الوثائق في جانبها العلني، الذي هو وحده المعروف، كما سنرى، من قبل البرلمان الفرنسي، الوضعية الممتازة لفرنسا في المغرب والمصالح الخاصة لاسبانيا، مقابل حرية التصرف المتروكة لانجلترا في مصر، مع مراعاة بعض النقاط الاقتصادية والاستراتيجية. ورغم القيود التي وضعها هذا الاتفاق على ممارسة السيادة المغربية، فإن مبدأ احترام استقلال الامبراطورية الشريفة مُؤكّد رسميا حيث «إن حكومة الجمهورية الفرنسية، تعلن بأنها لا تنوي تغيير الوضع السياسي للمغرب» (2)، بينما تعلن الحكومتان الفرنسية والاسبانية «بأنهما صارمتان في تشبتهما بوحدة الامبراطورية المغربية تحت سيادة السلطان» (3). غير أن هناك، في البنود السرية المضافة الى الاعلان الفرنسي - الانجليزي، احتمال أن تجد الحكومة الفرنسية نفسها «مرغمة، بحكم قوة الظروف، على تعديل سياستها» تجاه المغرب (البند الأول). وبدقة أكثر فإن نفس هذه البنود السرية تنص على الحالة التي ستعمد فيها الحكومة الفرنسية الى تغيير عميق للتشريع المغربي، ثم الحالة الثانية «يوم سيكف السلطان عن ممارسة سلطانه» على «جزء معين من التراب المغربي المتاخم للميلية، وسبتة، ومراكز أخرى» حيث إن هذا التراب «سيسقط في دائرة النفوذ الاسبانية» فتصير «إدارة الساحل، من مليلية الى مرتفعات الضفة اليمنى لسبو معهوداً بها بشكل خاص لاسبانيا» (4). وتُعَيّن الاتفاقية السرية الفرنسية الاسبانية، بدقة، حدود منطقتي «النفوذ» الفرنسية والاسبانية (5). وترتقب أيضا «الحالة التي لا يعود فيها بمقدور الوضعية السياسية للمغرب وللحكومة الشريفة أن تستمرّا» وكذا إمكانية «عمل عسكري» (7). يكتب أوغيست برنار وهو عضو بارز في لجنة

هذا الاقسام كان موضوع مفاوضة سرية أولى بين باريس ومدريد؛ أنظر بالخصوص المذكرات المنجزة من طرف

الكي دورساي أيام 28 دجنبر 1901، 11 يوليوز و 13 شتبر 1902، AAE Maroc NS 12.

2 الاعلان الفرنسي - الانجليزي ل 8 أبريل 1904، البند الثاني الفقرة الأولى.

3 الاعلان الفرنسي - الاسباني المتعلق بوحدة الامبراطورية المغربية، 3 أكتوبر 1904

4 في الموضوع نفسه، البند الثالث.

5 في الواقع، وحدها المنطقة ذات النفوذ الاسباني كانت مُحَدّدة (البندان الثاني والخامس)، بينما كانت بقية التراب

المغربي ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، باستثناء مدينة طنجة التي «ستحتفظ بالطابع الخاص الذي يمنحه إياها حضور الحياة الدبلوماسية ومؤسستها البلدية والصحية» (البند التاسع).

6 البند الثالث.

7 البند التاسع.

افريقيا الفرنسية «إن التنسيق الفرنسي الاسباني يتناقض بشكل صارخ مع سياسة الوحدة المغربية والتوغل السلمي» (8).

ولأنها جاهلة بالتزامات الدبلوماسية الفرنسية، تعتمد الطبقة السياسية إلى تأويل متعدد لتدخل الحكومة في الشؤون المغربية. أولاً يمكن الاعتقاد، اعتماداً على التصريحات الرسمية، بأن الحكومة اعتنقت طُرُق التوغل السلمي المنادى بها من قِبَل جوريس ! إن فكر وأحاديث الزعيم الاشتراكي يظل، بالنسبة لشريحة من اليسار، مهمة وتسمح بهذا الالتباس. وعلى أية حال، لا يبدل البعض أي مجهود لفهم الجوانب المثالية لذلك الفكر وتلك الأحاديث. هكذا نجد فيفياني، يفتبط على أعمدة لومانيتي، لكون فكرة غزو عسكري قد تم التخلي عنها وتعويضها بـ «غزوٍ عبر تغلغل بطيء وطويل»، وبصمت على العمل الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى تحسين مآل سكان الامبراطورية الشريفة، ولا يهتم إلا بالشروط التي سيتيسر فيها للهدوء هناك أن يستتب ويستمر (9). وهنري ثورو، أفلَم يَمُضِ، في صحيفة لبوتيت ريبوبليك « إلى حد مماثلة السياسة المنصوح بها من قبل جوريس بالأخرى التي يوصي بها منذ أمد طويل إيتيان ، زعيم الفريق الاستعماري (10). ولذلك رأى الزعيم الاشتراكي أن من المناسب تعديل أفكاره وتعديل بعض ملامحها، حتى يستوعب تطور الوضعية المغربية. وسينتهز الفرصة أثناء مناقشة الاتفاق الفرنسي الانجليزي لـ 1904، في مجلس النواب ليوضح ما حصل من تطور في آرائه فيقول إن هذا الاتفاق يمنحكم «الحق الذي لم يكن لديكم البارحة في مباشرة عمل التوغل السلمي منفردين أو باتفاق مع إسبانيا». لكن هذا التوغل السلمي «يجب أن يباشر باسم السلطان»، ويحدد جوريس الشروط التي يجب أن تكتمل لكي تُؤتي هذه السياسة «نتائج جدية».

ليس ثمة توغل سلمي بالنسبة لجوريس بدون ميزانية مخصصة، «ذات نفس أهمية ميزانية الاحتلال العسكري». لا بد من «الرّضى بالتضحيات الضرورية» حتى يتأتى للمغرب أن يتطور ويواجه التزاماته الجديدة دون تفاقم للاختلالات ودون فتح البلاد على «مشاريع ومغامرات». لقد مضى حين من الزمن والامبراطورية الشريفة «تنوء» بأعباء تسديد الديون التي اقترضها السلطان. فإذا لم تقبل فرنسا التكفل بجزء من المصاريف التي يستلزمها التوغل السلمي، فسيجد العاهل نفسه مضطراً للزيادة في الضرائب «المفرطة أصلاً والرّبوية (*)» مما

8 أوغسطين برنار، المغرب، الطبعة السابعة، 1931، ص 324.

9 لومانيتي، 12 مايو 1904

* La petite Republique

10 «إننا نحصل على حرية تصرفنا في المغرب، ليس طبعاً لتتخذ فيه مواقع استراتيجية، ولكن لنمارس فيه نفوداً مباشراً ومتفوقاً، سلماً وتجارياً، هو الذي تحدث عنه سابقاً السيد إيتيان ووضّحه صديقنا جوريس.» لابوتيت ريبوبليك، 9 أبريل 1904.

(*) من الرّبا

سينجم عنه تمرد القبائل «هذا التمرد الساخط، المقيم، المستمر... (والمتحول إلى) مزمن». ولا بد أيضا أن تظل الحكومة الفرنسية هي المتحكمة دائما في سياسة التوغل. إن الخطيب الاشتراكي لاينوي «إقصاء» الرأسماليين الخواص، غير أنه لا يريد لسلطة القرار في طرق ووسائل السياسة الفرنسية في المغرب أن تكون متروكة للمبادرة الخاصة فيقول «إنني أخشى الدائنين () ولا أريد أن تكونوا تحت رحمة أولئك الذين يمكن أن يطالبوكم غدا، لأنهم أقرضوا ملايين للسلطان، بإعلان إفلاس الحكم بأكمله (...). سيطلب منكم أن تطوقوا المغرب بالشرطة فورا وكلية، وتحتلوه عسكريا بطريقة مفاجئة وشاملة. فإذا صار الدائنون هم سادة المغرب، فهذا معناه أن فرنسا أصبحت تحت رحمة كل احتمالات الحرب» (11).

ومن جهة أخرى، يدين جوريس «التهورات العسكرية (...). المرتكبة في الحدود الجنوبية للمغرب» (12). إنه لا يمكن الحلول «محل السلطان» وإقرار «مسؤولية الهدوء والأمن في مجموع التراب المغربي». وينهي تدخله مطالبا بـ «سياسة دفاعية»، سياسة حيطة في الجنوب الوهراني؛ وفي منطقة التراب المغربي المشمولة بسيادة السلطان، سياسة توغل بطيء ترضى في الوقت المناسب، بالتضحيات الضرورية، من أجل السلم وبكل انفتاح، حتى لا يُثقل كاهل البلاد، بتضحيات أكثر جسامة ومعدة من أجل الحرب ومهياة بوسائل قررت في غيبة البرلمان.

هكذا يريد جوريس لفرنسا أن تتجنب الانقياد نحو مغامرات تكون وراءها أوساط الأعمال أو عسكريون. إن ضمان استقلال المغرب وسيادة السلطان لا يظهر له بعد بكل مستبعاته. فتجنب إغارة الجنود الفرنسيين على داخل البلاد، يهدف منع فرنسا من التورط في مازق، أكثر مما هو يهدف الحفاظ على وحدة الامبراطورية الشريفة. وعلينا أن نسجل هنا أن الخطيب الاشتراكي لا يرى من الضرورة الطرح المجدد لمحاجته المقدمة بقوة سنة 1903، حول ضرورة عدم «جعل فرنسا أداة في يد سلطان مرفوض من طرف قبائل تريد البقاء مستقلة». ربما ينبغي أن نرى في تغير الموقف هذا أثرا للسياسة المتبعة من قبل أوساط رجال الأعمال؛ بمساعدة الدبلوماسية فإبرام قرض قدره 62,5 مليوناً من الفرنكات في 12 يونيو 1904 شدد من تبعية السلطان للخارج. إن سياسة عبد العزيز تظل، في نقاط عديدة، قابلة للانتقاد، لكن اتهام حكمه، مع ما ينجم عن ذلك من الاضطراب، يشكلان فيما بعد المجازفة الكبرى. فمنحه تسهيلات مالية عبر الخزينة وليس عبر الأبنك، ثم تجنب الحلول محله

- 11 مناقشات المجلس، 10 نونبر 1904، الجريدة الرسمية، 2378 - 2379.
- 12 إن لومانتي قد صوّرت قبل شهر، بقلم مورسي نوزيل، الموجهة ضد «سياسة الجنرال ليوطي»، وذكرت تقدم القوات الفرنسية في التراب المغربي و«قصف مكان مقدس» تحت عنوان «ما يُسمى بالتوغل السلمى»، 14 أكتوبر 1904.
- 13 مناقشات المجلس، 10 نونبر 1904، الجريدة الرسمية، 2380.

لتأمين الهدوء، يعينان منع تدهور السيادة المغربية، والسماح بتجديد سلمي للامبراطورية الشريفة تحت رعاية فرنسا.

غير أن الحكومة واليساريين، الراديكالي والديمقراطي، اللذين يؤازرانها لا يشاطران الخطيب الاشتراكي انشغالاته حول كل هذه النقاط. فعلى الصعيد الاقتصادي والمالي، ينبغي طمأنة أولئك الذين يخشون، في حالة العمل بنصائح جوريس، أن يكون التوغل السلمي غير مُجدٍ وباهظ التكاليف (14). وسيتكلف بهذا لوسيان هويير الذي تخول له تجربته في الميدان الاستعماري كفاءة خاصة لدى هذا القطاع من الرأي البرلماني. إنه يؤكد بأن المسألة عمليا لن تكلف المواطنين أي ضرائب إضافية، وأنها، بالعكس، ستكون مصدر فوائد جمّة للمبادرة الخاصة (15). ويحتفل شارل دومون من جهته (16) بـ «الاجتياح البارع للذهب، الذي عليه أن يخرق كل الأمكنة، مروراً بخزينة السلطان المرّبة والمحروسة والحمية من قبلنا، ليصل الى أيدي المهندسين والتجار مستبدلين الصيغ البالية للسياسة الاستعمارية كغزو وكإلحاق وحتى كحماية، بالنسق الجديد للتوغل السلمي، وتقوية السلطات القائمة، والاثراء المتبادل للبلد الدائن والبلد المُدين» (17). وعلى الصعيد السياسي، ينوي دولكاسي تحديد عمل فرنسا في المغرب بعبارة القوة، مُستَحْسِنًا في ذلك من طرف اليسار خاصة (18)، وها إن طومسون، النائب الراديكالي لقسطنطينة، يمتدح، بعد إيتيان، عمل ليوطي في الجنوب الوهراني، هذا العمل الذي اعترض جوريس على طابعه الدفاعي عندما قال لقد انشئت «علاقات سلم وحسن جوار» مع القبائل، وكان يمكن أن تُنشأ محلها «أسواق... ومدارس، ومستوصفات». وإذا كانت بعض القبائل قد سقطت قرب منطقة كفايت، فما ذلك إلا لـ «إفراع» بعض المغاربة المُعادين للولي المحلي (19).



- 14 «لدينا أشغال أكثر استعجالاً من سكك حديدية عبر رمال افريقيا، وعندما لا يغدو في وسعنا، بسبب غياب المال، إتمام طُرُقنا، وبناء المدارس التي تنقصنا، وحفر قناة البَحْرَيْنِ فَإِنَّ السَّكَّةَ الحديديّة العابرة للصحراء بمقصف في تمبوكتو يمكنها أن تنتظر» لورور، 27 شتبر 1903 ليون ميرو.
- 15 أنظر التقرير حول اقتراح جوريس الرّامي الى فتح اعتمادات «لتنمية أعمال الحضارة لدى القبائل المُسلمة في المغرب» المجلس، وثائق، 1904، ص 681.
- 16 نائب راديكالي اشتراكي لجورا، من أصل متواضع (كان أبوه مستخدما في البريد)، وهو مُبرز في الفلسفة. سيصير، قبل الحرب، وزيرا في حكومتي مونس وبارتو.
- 17 لاكسيون، 12 أكتوبر 1904.
- 18 أنظر مناقشات المجلس، 10 نونبر 1904، الجريدة الرّسمية، ص 2387. إن فيكوروكس، شريك لوسيان هويير في جدول أعمال الثقة في الحكومة حدّد وضعيّة السُلطان على هذا النحو «عليه أن يعتمد فقط علينا (...). ووضعه سيتوقف من الآن فصاعداً على العلاقات الحسنة التي ستكون له أو لانكون معنا.» في الموضوع نفسه، 7 نونبر 1904، الجريدة الرّسمية، ص 2310.
- 19 - في الموضوع نفسه، 10 نونبر 1904، الجريدة الرّسمية، ص 2380 - 2381.

مهما يكن تشعب التأويلات، وحتى التناقضات العميقة التي تفصح عنها، في قلب اليسار، المناقشات حول صيغ تدخل فرنسا في المغرب، فإن هناك نقطة ثابتة أو في كل الأحوال غير مُشكَّك فيها وهي موقف المغاربة أنفسهم تجاه التوغل السلمي. إن المسألة بالنسبة للكثيرين، بكل تأكيد، فاقدة الأهمية، وجوريس لم يفكر أبداً في التملص منها. وأطروحته، كما رأينا، تجد تبريرها في يقينه بأن المِثَال الجزائري يُهَيِّئ سكان الامبراطورية الشريفة لصالح المشروع الفرنسي (20). غير أن صوتاً يرتفع ليقول بأن هذا وهم، وبأن المغاربة غير مُستهوين بما آل إليه إخوانهم الجزائريون، وأنهم لن يستحسنوا التدخل الفرنسي، ولو كان سَلْمِيًّا، وأنهم، إجمالاً، يفضلون البقاء مُستقلين. هذا الصوت، هو صوت كليمانسو. لقد بدا، لِلْحظَّة، متفقاً مع جوريس على «صعيد التوغل السلمي» (21)، لكنه، غداة الاتفاقيات الفرنسية – الانجليزية، يعود لأسلوبه اللاذع الذي كان عرض به رأيه في قضية الطونكان Tonkin ليُعلق على «الحقوق» التي منحتها المعاهدة لفرنسا على المغرب فيقول «ثم إن هناك الشعب المغربي الذي له حقوقه التي لا يمكن تجاهلها على بلده. إلا أن هذا الاقرار يصطدم بصعوبة تلخص في كوننا نحن لا نعرف من «الحقوق» إلا تلك التي تسندها المدفعية. إننا نطالب بحق الشعوب في أن تكون لنفسها في الألبان واللورين. لكن انظروا ماذا نفعل، مثل باقي الأمم، في إفريقيا وآسيا. إن المغاربة، الذين لهم كل الحقوق، تنقصهم المدافع ذات الرمي السريع من هنا «حقوق»نا عليهم...» (22). فوَقَائِع غزو الجزائر ينبغي أن تنيرنا حول الطابع الوهمي للتوغل السلمي. «إن المغربي عندما يلاحظ وُصُول فرنسيين، يرفض أن يرى في هذه الزيارة غير المطلوبة الدافع الوحيد لِحُبِّ الجار، ويمكننا الاعتراف فيما بيننا بأن حُجَّتَه ليست عديمة المنطق (...). فماذا تُجدي النوايا السَلْمِيَّة للفرنسيين إذا كان جواب المغربي على إعلان حُبِّ الجار بطلقات البندقية، والكمائن، والاعتيالات التي تبدو له أفعال دفاع هي من الشرعية بحيث يمكن جِدًّا لاستعمارنا الانساني للجزائر ألا يُجذبه؟» (23).

ويَقْوِي نزول كيوم الثاني في طنجة (24) تحفظات كليمانسو أمام الـ «مغامرة المغربية»، ذلك أنه يُظهِر كراهية الجماهير المغربية لفرنسا فيقول «لا يمكننا نكران عدم استعداد المغاربة القوي لِتَلْقِي قانوننا على هيئة نصائح (...)» فمع عبد العزيز، عمدت كل الجماهير المغربية المتعلقة صراحة بالاستقلال، إلى تحويل موازنة كيوم الثاني ضدنا» (25). ويضيف «لِنُخْرِجْ

20 لقد عاد الى ذلك على أعمدة لوماني، أنظر 3 شتبر 1904.

21 لورور، 18 شتبر 1903.

22 في الموضوع نفسه، 13 يونيو 1904 («وَكُرُّ الزَّنايِير»).

23 في الموضوع نفسه، 29 يونيو 1904 («التوغل السلمي»).

24 تمَّ في 31 مارس 1905، لكن الصحافة الفرنسية أعلنت عن سَفَر امبراطور ألمانيا وعلقت عليه منذ 20 مارس.

25 لاديش التولوزية، 27 مارس 1905.

من هنا حالاً، إذا أمكننا ذلك» (26). لقد قال جوريس عبثاً بأنه «من السابق لأوانه ومن الطيش إعلان إفلاس كل سياسة ذات تأثير سلمي لفرنسا في المغرب» وبأنه يكفي محادثة ألمانيا (27)، وكليمانسو لايشاطره وجهة النظر هذه ويضاعف التحذيرات «إنها، ربما خدمة هذه التي يقدمها لنا، دون أن يقصد ذلك، كيوم الثاني، بإيقافنا على حافة المغامرة الحمقاء...» (28)؛ وحتى لو لم يتدخل الألمان فإن «معارضة المغاربة أنفسهم كانت، على الأرجح، ستكفي لاحتباطنا لأمد طويل» (29). إن رأيه يجد الآن بعض الصدى في الصحافة الراديكالية. فصحيفة لاديبيش * الصادرة في تولوز تلح على مقاومة المغاربة للمشروع الفرنسي (30) وكامبي ساباتشي الذي يهاجم «مغاربة البرلمان والصحافة» الذين يُدَقَّقُ بأنهم ليسوا كلهم في اليمين، يعبر عن «ألمه في رؤية جوريس نفسه مخدوعاً بسراب التوغل السلمي» (31) غير أن هنري ماريه أشدُّ فظاظاً على أعمدة صحيفة الرابيل * عندما يقول «إن التوغل السلمي الشهير لم يندع أبداً أي أحد؛ ذلك أن أمة كبيرة لا تتوغل سلمياً في أخرى صغيرة أكثر مما يتوغل سكيناً سلمياً في جسد» (32).

يتنهر اليسار الفوضوي أيضاً فرصة أزمة طنجة لكي يبدي رأيه في التوغل السلمي، هذا التوغل يشكل أحسن ذريعة لـ «الاستيلاء على المغرب دون إهانة البروليتاريا الفرنسية التي ستمده بالجنود، والجرحى، والمُشوَّهين، والقتلى، والأرامل، واليتامى» (33)، لكن وصول كيوم الثاني أفسد هذا التصميم «فمنذ وصوله إلى المغرب، قال القيصر أودُّ أن أتباحث حول المصالح الألمانية مع سلطان المغرب المستقل. وداعاً للعجول والأبقار والفراخ ! وداعاً

La Dépêche *

Le Rappel *

- 26 في الموضوع نفسه، 7 أبريل 1905. كيف نُغمض الأعين على البدهة التي ترينا القوة الرئيسية للتدخل الألماني في عداء السُّكَّان المغاربة إزاءنا. من يمكنه أن يفترض، عندما لا تفكر في ذلك نحن أنفسنا، بأن التدخل الفرنسي هو عمل لا مبالاة محضة؟ إن ثمة بحثاً عن مقاصدنا الخفية وما من حاجة لمجهود كبير من الذكاء لاكتشافها. إن الجزائر وتونس دُرَّسان رهيبان للشعب المغربي». لورور، 15 أبريل 1905.
- 27 مناقشات المجلس، 19 أبريل 1905، الجريدة الرسمية، ص ص 1542 — 1544، أنظر أيضاً لومانتي، 24 مارس فاتح، 6، 10 و 24 أبريل 1905.
- 28 لورور، أبريل 1905، إن كيوم الثاني «قَدَّم لنا، على الأرجح، خدمة كبيرة بوقايتنا من مجابهة إثني عشر مليوناً من المغاربة المتعصبين والمقاتلين لم نكن لنطوِّعهم وفق إرادتنا دون استعمال البارود، وتبذير لانهاية للرجال والمال». في الموضوع نفسه، 4 مايو 1905. إن هنري ماري يردِّد، بدوره، في لورابيل لقد قدَّم لنا كيوم ربما «دون أن يريد ذلك خدمة مهمّة. هذه الخدمة تتمثل في جعلنا نُعدِّل عن المغامرة المغربية التي كانت قَيِّد التحضير بشكل ملحوظ والتي كانت على وشك جَرِّنا في حملة مكلفة في الرجال بقدر ما هي مكلفة في المال»، 6 أبريل 1905.
- 29 في الموضوع نفسه، 28 أبريل 1905؛ أنظر أيضاً 29 يونيو و 27 غشت 1905.
- 30 أنظر 11 أبريل (إذ. لوكرولا)، 13 أبريل (أ. هوك)، 26 أبريل (ك. ساباتشي) 1905.
- 31 في الموضوع نفسه، 23 أبريل 1905.
- 32 24 غشت 1905
- 33 لولبيرتير، 16 — 23 أبريل 1905 (كيدا).

للتوغل السلمي بطلقات البنادق! السلطان المستقل، هل سمعتم هذا؟ ما هو مصير الأرباح التي توقعتها طبقة اللصوص الاستعمارية!... وداعاً!» (34).



إن المصاعب التي وجدتها كلٌّ من فرنسا وألمانيا، رغم مغادرة دولكاسي مركز المسؤولية، في تحديد موقفٍ مُشترَكٍ من المغرب (35)، ستقود إلى تَحَوُّلٍ في مواقف جميع تيارات اليسار تجاه التوغل السلمي. فمن الجانب الراديكالي، هناك ردُّ فعل ذو نزوع وطني محض، يحول المعارضين، تدريجياً في اتجاه «حل فرنسي» للقضية المغربية (36)، وكليمانسو الذي لا يرغب في أن تستمر فرنسا في تدخلها في المغرب، يؤيد مفاوضات حقيقية تتضمن تنازلات من الجانبين، ثم يشدد مواقفه في مرحلة لاحقة. فتحذيراته تجاه «وكر الزناير المغربي» تعقبها لازمة جديدة «لا مغرب فرنسي، ولا مغرب ألماني»، ولكن الشق الثاني هو الذي يسترعي اهتمامه أكثر (37). وهو يكرر مرة أخرى بأن كلَّ سعي للهيمنة سيمثل «تمهيدا أكيدا لحرب مع المغرب أولاً» (38)، لكن الأمر لا يتعلق بـ «تحمُّل» كل شيء من جانب ألمانيا. إذا صدقناه، فإن السياسة «العدوانية» لهذه الأخيرة، والقلق الذي تجعله أطماعها في المغرب يُخيِّم على الجزائر، هما اللذان يحملانه على اعتناق مذهب وزارة الخارجية الفرنسية وعلى أن يقترح حين انعقد أخيراً مؤتمر الجزيرة الخضراء، بأن يعهد لفرنسا وإسبانيا بمهمة تنظيم الشرطة في الامبراطورية الشريفة. لقد انصرفت عشرة أشهر على صرخته الانذارية «لنخرج من هنا، حالاً، إذا أمكننا ذلك». وهو يعتقد دون شك بأن ما كان ممكناً لم يعد كذلك لكن كليمانسو عندما اتخذ هذا الموقف الجديد كانت تفصله أربعة أسابيع عن تحمل مسؤوليات وزارية. وهكذا فقد عيّن وزيراً للدخالية في وقت لم يكن فيه مؤتمر الجزيرة الخضراء قد أنهى أشغاله بعد. فأضحى رجل السياسة الذي كان مناهضاً شديداً لأي تدخل فرنسي في المغرب، زميلاً في الحكومة لزعماء الفريق الاستعماري، مثل إيتيان الذي عهدت له مسؤولية في الحربية وطومسون في الملاحة البحرية (39).

- 34 في الموضوع نفسه.
 35 في AAE Maroc NS، 14 و 15 و 137 - 138
 36 أنظر لورور 10 و 29 يونيو 1905.
 37 غير وارد تترك كيوم الثاني يفعل ما يريد. في الموضوع نفسه، فاتح غشت 1905 («لا تضليل»)، 5 غشت («لا»). «لقد طالبنا دائماً بالحد الأقصى الممكن من التنازلات. ومن الخطأ أن يُستنتج من ذلك أننا سنتنازل عن كل شيء»، 25 شتنبر («نقطة توقف») أنظر كذلك 16 و 18 دجنبر 1905.
 38 في الموضوع نفسه، 31 دجنبر 1905
 39 يُتذكَّر بأنه إذا كان طومسون سيحتفظ بمنصبه في الحكومة التي سيُنشئها كليمانسو في 25 أكتوبر 1906 (ستقدم استقالته بعد سنتين من ذلك)، فإن إيتيان سيرك منصبه للجنرال بيكار.

منذ نزول كيوم الثاني في طنجة، غدا مسعى جوريس معاكسا لمسعى الراديكاليين. لقد ذكر، وهو هنا مُتَّفِقٌ مع أغليبيتهم، بأن التوغل السلمي كان مشروطاً بـ «رضى كل الدول الكبرى المهتمة بالمغرب». وإذا كان قد قَدَّرَ المقاومات المغربية المفترضة لسياسة التوغل الفرنسي — وهي مقاومات تبدو له الآن جليّةً — فليس لكي يَحُلِّصَ الى التخلي عن هذه السياسة، ذلك أن هذه الأخيرة لم «تُفْلِسْ»، وإنما لكي يطالب بتزويدها بجهاز دبلوماسي يضمن ألا يشعر المغاربة بأنفسهم «مُشَجَّعين على المقاومة» من طرف أية قوة أخرى، وخاصة من طرف ألمانيا (40). وينتقد جوريس كليمانسو الذي كان يرى حينئذٍ أنه من الملائم «ترك» السلطان «وشأنه»، والكف عن الاهتمام بالمغرب (41). لكن سفر كيوم الثاني يُظهر السمة اللاواقعية لاقتراح كهذا؛ ثم ينبغي التسليم، كما يكتب جوريس مدير لومانيتي بأنه «عقابٌ لحكومات الفوضى والأنانية والفساد كونها تستدعي بنفسها، وباستمرار، تدخل الأجنبي في شؤونها» (42). إن جوريس، إذن، لم يظهر أبداً أكثر بُعداً عن إدانة أو حتى عن رفض التدخل الأجنبي في المغرب، لكن هذا لا يعني أن من حق فرنسا أو أية قوة أخرى التصرف وفق هواها. فآزمة طنجة تؤكد له مرة أخرى الطابع الحتمي للتدخل الأجنبي، لكنها، في الوقت نفسه، تضاعف من مخاطر المبادرات المتناقضة والفوضوية التي، إضافة لكونها لا تخدم المغرب، تُصعِّدُ التوتر الدولي. وفي الواقع، صار جوريس يتعد أكثر فأكثر عن فكرة توغلٍ سلميٍّ في المغرب، كما سبق له أن تصورها، بمبادرة ووسائل الحكومة الفرنسية بمفردها. لقد غدت هذه السياسة خطيرة، لا سيما وأن الدبلوماسيين والعسكر شوَّهوا منحاهما، وتسببوا، بتهورهم، في تدخل ألمانيا. ويقود تطور المفاوضات الزعيم الاشتراكي الى التأكيد أكثر فأكثر على «تدويل» المسألة المغربية. وهو يرى في هذا ضماناً ضد «تبعات ومخاطر عمل منفرد»، وبقينا في «أن يرضخ السلطان لقوة أوروبا الموحدة ويسمح للحضارة بأن تنتشر في امبراطوريته» (43).

لكن ليكن مفهوماً أن على المراقبة الدولية احترام «السيادة السياسية والترايبية للسلطان» «وأن تشمل فقط الأمنَ وسلامة النظام المالي» (44). والاشتراكيون الذين يؤخذون الحكومة، عشية

40 مناقشات المجلس، 19 أبريل 1905، الجريدة الرسمية، ص ص 1542 — 1544.

41 لومانيتي، 31 غشت 1905. لقد أظهر كليمانسو فرنسا وألمانيا تنازعا جلد «الدب المغربي» «... والدب، بعيداً عن أن يكون مُلقًى على الأرض، لا يزال حياً، حياً جداً، بمخالب طويلة، وأسنان حادة... إنه لا يَمُدُّ القائمة إلا بطرفها الحاد. خطر المصافحة. إن الجميع يحدّثه عن السلم وكل واحد يحتفظ لنفسه بقرارات العنف. فمنطق الوحش قبل كل شيء ليس غيباً. تريدون السلم؟ إذن دعوه لي» لورور، 27 غشت 1905.

42 لومانيتي، 31 غشت 1905.

43 في الموضوع نفسه، 2 شتبر 1905.

44 في الموضوع نفسه، وقد أضاف جوريس عقب ذلك مباشرة «لكن كل السلطات التي لن تُترك للسلطان سيكون عليها أن تمارس دُولياً». إن التول الكبرى مدعوة إذن الى التدخل مباشرة في سير الإدارة المغربية وليس فقط الى مراقبة فعاليتها إن الالتباس قائم في قلب فكر جوريس. وهو لم يكن لينزعج من ذلك، ما دام الأساسي هو العثور على حل يضمن بالأ تسمى أية دولة كبرى الى تطوير نفوذها على حساب الدول الأخرى. ففي مبدأ المساواة هذا كان جوريس يرى وقتذاك ضمان الحفاظ على الاستقلال المغربي.

مؤتمر الجزيرة الخضراء، على الاحتفاظ من المفاوضات الفرنسية الألمانية فقط «بالجانب المتعلق بالحقوق الخاصة لفرنسا في المغرب» (45)، ووضع «الضمانات ذات المستوى الدولي»، المحددة من قبل القنصليات، في منطقة الظل، إنما يقرّون بعزلتهم (46). فسواء تعلق الأمر بتنظيم الشرطة أو بتأسيس بنك مغربي، نراهم يلحّون على ضرورة عدم منح فرنسا امتيازات مُفرطة تقود في الواقع الى فرض حماية مُقنّعة على الامبراطورية الشريفة.



خلال هذه السنة الطويلة الممتدة من نزول كيوم الثاني في طنجة الى اختتام أشغال مؤتمر الجزيرة الخضراء، يبدو كل من اليسار الراديكالي واليسار الاشتراكي مُنشغليْن، قبل كل شيء، بالأزمة المكشوفة في العلاقات الفرنسية الألمانية، وبما اصطلح على تسميته وقتذاك بـ «التوازن الأوروبي». لقد انتقل المغاربة خلال هذه الفترة، تدريجياً، إلى خلفية الانشغالات الفرنسية، فمِن صانعين للتاريخ، بالقدر الذي أظهرت به المنازعات السابقة اهتمامهم أو مناهضتهم للتوغل السلمي، إلى مجرد ممثلين صامتين تُقصيهم قواعد لعبة المنافسات الامبريالية من النقاش (47). لقد لاحظت الصحافة الراديكالية هذا بأسلوب ساخر فقبل المؤتمر، اندهشت لكون الدعوات وُجّهت من طرف سلطان المغرب (48)، وخلال المناقشات

45 مناقشات المجلس، 16 دجنبر 1905، الجلسة الثانية، الجريدة الرسمية، ص ص 4035 — 4036.

46 لقد أُلحّ جوريس على أن يتم نقاش حقيقي حول السياسة التي أتى روفسي على تحديدها بإيجاز. وقد رَفَضَ المجلس السير في إثره، وأعلن، بأربعمئة وستة وثمانية صوتاً ضدّ تسعة وأربعين وستة وثلاثين امتناعاً، إغلاق باب النقاش، حتّى يتأتّى، كما أشار الى ذلك ريبو، وهو مُستفهمٌ تائب، «الاتفاف اليوم حول الحكومة» (في الموضوع نفسه، الجريدة الرسمية، ص 4036). إن الأصوات التسعة والأربعين أتت جميعها من اليسار أربعة وثلاثون اشتراكياً مُوحداً، اشتراكيان حُرّان، أخذَ عشر راديكالياً اشتراكياً وراديكاليان حُرّان. لقد سارَعَ بيهورد، وهو سفير برلين، إلى إخبار روفسي بأنّ المُكلف بأعمال ألمانيا في باريس أطرى، بهذه المناسبة، حديث جوريس ومحاولته لاثارة النقاش، بينما لم يرض عن «اندفاع الروح الوطنية الذي فرض الصمّت على كل انشقاقات الحزب تقريباً» AAE Maroc NS 139 (برقية رقم 364 في 29 دجنبر 1905).

47 أنظر بالرغم من ذلك نشر لأكسيون لرسالة أحدهم يُدعى ابن البلاد «أحد الرعايا المغاربة»، متعلق بـ «استقلال ووحدة الامبراطورية» (19 دجنبر 1905) وترجمة مقابلة للوزير المقرري مع جريدة ألمانية (26 يناير 1906).

48 «عندما كان الامبراطور الروماني يجمع مجلس شيوخه لكي يجعله يتداول حول الصلصة التي كان يتعيّن عليه أن يأكل بها سمكة الترس، لم أسمع أبداً بأنّ سمكة الترس هي التي كانت توجّه الاستدعاءات» لورائيل، 15 يوليو 1905 (هنري ماري).

استهزأت بضعف إرادة المغاربة المُعَارِضَةَ لاقتراحات الدول الكبرى (49). ووحده جوريس ينتهز الفرصة ليثير بودّ، لكن دون إلحاح، موقف ممثلي المخزن (50).

وبعد شهرين ونصف من المناقشات، أنهى مندوبو القوى الكبرى في الجزيرة الخضراء أشغالهم (52). وقد أكدوا، في القرار النهائي، «المبدأ الثلاثي لسيادة واستقلال صاحب الجلالة السلطان، ووحدة أراضيه، والحرية الاقتصادية دون أي إجحاف». وإذ حثوا على اقتراح الاصلاحات الكفيلة بضمان «الهدوء والسّلام والرّخاء» للامبراطورية الشريفة، قرروا على الخصوص

□ إنشاء شرطة في الموانئ تكون تحت إمرة السلطان، ويوظف أفرادها من بين المغاربة المسلمين، مع وجود مدربين فرنسيين وإسبان رهن إشارة السلطان لمساعدته في تنظيمها (53).

□ تأسيس بنك مكلف خاصة بتحصيل المداخيل وتسديد نفقات الدولة المغربية، يتوزع رأسماله الى أربع عشرة حصّة متساوية تكتتب الدول الموقعة باثني عشرة منها، بينما يتكفل اتحاد الأبنك الفرنسية الموافقة على قرض 1904 بالحصتين الباقيتين.

49 «بما أنّ المغاربة رفضوا الاقتراحات وطلبوا أن يرجعوا في الأمر إلى فاس، لاحظ السيد روفال بتفكّه (التشديد منا) بأنه من المفهوم أن يُستشار المخزن للقبول ولكن ليس للرفض» لأكسيون، 24 يناير 1906. إن جيرو — ريشار يؤكد دون أن يتوسّع في شرح وجهة نظره، أن «أناس السلطان يستخفون بالجميع»، لابوتيت ريبوليك، 31 يناير 1906. أما إدوار لوكروا، الذي نعت بدوره في لاديش التولوزية المندوبين المغاربة ب «المتعصّين»، فقد وضّح «نارة يقترحون بأن يُعهد اليهم بمصلحة البريد والتلغراف، ونارة أخرى يطلبون فرض ضرائب باهضة على استيراد السلع الأوربية»؛ إن هذه «صيانيات»، كتب الصحفي، 6 فبراير 1906. وفي ختام أشغال المؤتمر، صارت اللهجة أكثر فظاظة؛ فقد تحدثت لأكسيون عن «العرقلة المغربية»، والاعتراضات المُطلقة والفظّة التي سبق لهم (المندوبون المغاربة) أن أبدوها (...). على كل البنود التي نوقشت» والتي، في رأي الجريدة، «تمهد للتكتيك المُماطل الذي سيعترضون به بالتأكيد على مقررات المؤتمر»، 2 أبريل 1906.

50 «لقد حدث في مؤتمر الجزيرة الخضراء شيء غير معهود، هائل، فضائحي، وقد أزعج كلّ الدبلوماسيين وكلّ الصحفيين. إن المندوبين المغاربة تجرّأوا على إبداء رأي في مسألة تهمّ المغرب (تعلق الأمر بإنشاء بنك المغرب). أي شيء يحشر فيه هؤلاء المتطفلون أنفسهم؟ ومن سمح لهم بتكوين رأي حول شؤونهم الخاصة؟» لومانتي، 27 فبراير 1906. «إن المندوبين المغاربة لن يحملوا إلى الجزيرة الخضراء مشاريع، بل مبادئ كلّها سلبية وترتد إلى نسق عرقلة صياني»، كتب سان — أولير، المكلف بشؤون فرنسا في طنجة، AAE Maroc NS 138 (برقية رقم 246 في 25 دجنبر 1905).

51 فضلاً عن المغرب ألمانيا، النمسا، هنغاريا، بلجيكا، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا العظمى، إيطاليا، البلاد الواطئة، البرتغال، روسيا والسويد.

52 وثائق دبلوماسية. بروتوكولات وعروض مؤتمر الجزيرة الخضراء. إن الوثيقة العامة وقّعت في 7 أبريل 1906 من طرف جميع مندوبي الدول الكبرى باستثناء مندوبي المغرب الذين صرّحوا بعدم استطاعتهم ذلك، لأنهم لم يحصلوا، في الآجال التي أعطيت لهم، على جواب السلطان حول النقاط التي ارتأوا أنّ من الضروري العودة اليه فيها.

53 كان على القضاة المحققين أن يكونوا إسبان في تطوان والعرائش، فرنسيين في الرباط وأسفي والجديدة وموكادور، ومختلطين في طنجة والدار البيضاء.

□ إنشاء صندوق استثنائي للأشغال العمومية يتم تمويله برسوم إضافية هو 2,5% المضاف إلى رسوم 10% المفروضة بانتظام على كل السلع المستوردة؛ وذلك بعد أن تقرّر برنامج الأشغال باتفاق مشترك بين الحكومة الشريفة والهيأة الدبلوماسية بطنجة.

هناك باعثنان على اغتباط الاشتراكيين والراديكاليين فالاتفاق المُبرم يدلّ على نجاح فكرة التحكيم. إن كلاً من فرديناند بويسون F Buisson وجوريس يتكلمان في هذا الصدد بنفس اللغة، التي يمكن تلخيصها في القولة التالية «كان هناك مُنهزمٌ في الجزيرة الخضراء إنه فريق الحرب» (54). لنضيف أيضاً بأن فكرة السلام، بالنسبة لغالبية رجال اليسار، لا تنفصل حينذاك عن الليبرالية الاقتصادية؛ والتدابير المُتخذة من طرف المؤتمر للحفاظ على السوق المغربية مفتوحة بشكل واسع على السلع الأجنبية تبعث في نفوسهم، في هذا الصدد، كامل الارتياح (55). ومن جهة أخرى، فإن القرارات المعتمدة تدل على تراجع أولئك الذين سعوا إلى ترجيح فكرة غزو المغرب (56). ومع اختلاف المواقف أخذ الكل يتوسّل بالنصوص فأمام مجلس النواب يلحّ كلٌّ من ليون بوزجوا ولوسيان هوير على أهمية الدور المخوّل لفرنسا من طرف المؤتمر (57)، بينما يؤكد جوريس أن نتائج المؤتمر تنحو إلى التحرك والمراقبة الدولية (58). لاخطيب تساءل عن المغزى الفعلي للضمانة الممنوحة من طرف الدول الكبرى لسيادة واستقلال امبراطورية تمت مصادرة سلطاتها الأساسية، من مالية وشرطة، إلى حد كبير من طرف الخارج. لقد صودق على وثيقة الجزيرة الخضراء من قبل خمسمائة وستة وعشرين مندوباً، ولا صوت ارتفع ضدها، لكن من المهم الإشارة إلى أن ثمانية وعشرين اشتراكياً من

- 54 لوراديكال، 10 أبريل 1906 (ف. بويسون) «إن مؤتمر الجزيرة الخضراء ليس مُهمّاً فقط بنفسه الفوري، بل بالسابقة التي أُنشأها. ففي الواقع، تحت إسم مؤتمر، تصرّف كمؤسسة تحكيمية فعلية» مجلة التعليم الابتدائي والعالي، 18 مارس 1906، مقال جوريس في الأعمال... منشورات بونافوس، من أجل السلم، III، ص 20
- 55 طلبت ألمانيا من فرنسا بالآثار سياسة جمائية في المغرب. حسناً، أجانب جوريس، «ستظل السوق المغربية مفتوحة لجميع الأمم ليس فقط خلال مُدة ثلاثين سنة، بل دائماً (...). وإذا ما تفتح المغرب الهادي، المنظم، على الحضارة والعمل، فإنه سيكون بإمكان فرنسا أن تمارس فيه مبادلات واسعة جداً دون أن تحتاج إلى رفع سور من الجمارك ضدّ منتجات الشعوب الأخرى» لومانتي، 10 أبريل 1905. إن جوريس ليس بعيداً عن الاعتقاد بأن الجمائية هي عدوة الأهالي وليس الهيمنة الاستعمارية، لذلك «فإن سياسة الباب المسدود لمدغشقر هي التي (...) أدت بالنسبة للشعب المدغشقرى إلى أزمة يُوس تُترجم حالياً بانتفاضات» في الموضوع نفسه.
- 56 «إذا اعتبرنا الأشياء جيداً، فإن فرنسا تجد من الآن فصاعداً في الحدّ والمراقبة اللذين سيخضع لهما عملها ضمناً ضدّ الانزلاقات التي كان يمكن لحكامها أن ينساقوا إليها» لورور، 15 أبريل 1906.
- 57 مناقشات المجلس، 12 أبريل 1906 (ل. بوجوا)، الجريدة الرسمية، ص 1735 - 1736؛ 6 دجنبر 1906 (ل. هوير) الجريدة الرسمية، ص 2958 - 2959.
- 58 أنظر لومانتي، 3 أبريل 1906 ومناقشات المجلس، الجلسة الثانية ل 6 دجنبر 1906، الجريدة الرسمية، ص 2954.

أصل واحدٍ وخمسين لم يسايروا جوريس في مصادقته. ويمكن الاعتقاد بأنهم كانوا أقل حساسية بكثير من جوريس تجاه جوانب التحكيم الدولي والتعاون الأوروبي التي ميزت المؤتمر، وكانوا أكثر اهتماماً تجاه نتيجة هذا الأخير أي وضع المغرب تحت الوصاية (59).

الْحَمْلَةُ الْعَسْكَرِيَّةُ وَالْمُقَاوِمَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ

الْحَمْلَةُ الْفَرَنْسِيَّةُ

رغم اختلاف الآراء الشديد في أوساط اليسار حول مدى ملاءمة توغل سيلمي في المغرب وحول التأويلات التي يستتبعها، فإن هذه الأوساط تبدو لنا، في مجموعها، مناهضة لحملة عسكرية. وقد دَعَّمَهَا في رأيها هذا مؤتمر الجزيرة الخضراء. لكن، في السنة التي أعقبت اختتامه، توالى الأحداث، ففي مارس 1907، تُحْتَلُّ وجدة من طرف القوات الفرنسية؛ وفي غشت ينزل الجنود في الدار البيضاء ويتطور التدخل العسكري. ليس في نيتنا كتابة هذا التاريخ، وإنما محاولة فهم ردود فعل مختلف أجنحة اليسار أمام هذه الأحداث. ويبدو لنا أن هناك ثلاثة مستويات ينبغي أن ينكب عليها اهتمامنا؛ الموقف من الحجّة المُقَدِّمَةِ من طرف الحكومة لتبرير التدخل الفرنسي، ألا وهي الحرص على حماية المواطنين الفرنسيين، وهناك ترابط مع الحجّة السابقة، ضغط العسكر والديبلوماسيين وهو عنصر يتوفر على دينامية خاصة وقد وقعت إثارته من طرف الكثيرين؛ وسيكون علينا التساؤل عن تأثيراته في أوساط اليسار. وأخيراً، ما المكانة التي تمنحها هذه الأوساط، في هذه الظروف، للمصالح الاقتصادية والمالية؟

حِمَايَةُ الْمُواطِنِينَ الْفَرَنْسِيِّينَ

لقد بوشرت الحملة الفرنسية على المغرب تحت شعار «حماية المواطنين»، وقُدِّرَ لجورج كليمانسو، مُسَقِّطُ فيري لوطوكينوا « أن يكون متزعمها. فمنذ أواخر نونبر 1906 وبعد خمسة أسابيع على تشكيل حكومته، يُخْبِرُ بيثون Pichon، وزيره في الخارجية، مجلس النواب

59 مع ذلك لم يأخذ واحد منهم الكلمة لكي يطوّر هذه الحجّة. ينبغي أن نضيف بأن المناقشة حول المصادقة على معاهدة الجزيرة الخضراء لم تتم إلا في 6 دجنبر 1906 وأن كلاً من فرنسا وإسبانيا كانت قد اتخذتا في الأسابيع السابقة قرار إرسال أسطول أمام طنجة لحماية مواطنتيهما من اضطرابات محتملة. إن هذا الوضع، الذي استتبع احتجاجاً قوياً من طرف جوريس (أنظر أسفله)، يمكن أن يفسر إلى حد ما تحفظ قسم من التوا. الاشتراكيين.

يتعلق الأمر بجول فيري الذي نهج كرجل الدولة سياسته الاستعمارية في جنوب شرق آسيا.

بأن «الأنباء المزعجة» التي تلقاها والمتعلقة بالوضع في طنجة من ضعف مستفحل للسلطة الشريفة، وانتصار المغامر الريسوني، وانفعال الجاليات الأجنبية، تبرر إرسال بواخر فرنسية وإسبانية إلى المياه المغربية والتهديد بالانزال (60). هذا التصريح الحكومي أثار، للتو، نوعاً من الحيرة في الأوساط الراديكالية. إن موجان Maujan يرى مبالغة في «الحذر» الذي أظهره كاتب الافتتاحيات في جريدته، وهو يُطمئن قراءه بأن العمل الفرنسي — الإسباني نابع من وثيقة الجزيرة الخضراء (61). أما شارل دومون، من جهته، فبعد أن تحدث عن «القلق» الذي أثاره القرار الحكومي، يوضح بأن «لا أحد يريد غزو المغرب»، لكن عجز السلطان يدفع أوروبا إلى أن تُنظّم فيه بنفسها «شرطة الأسواق والموانئ»، للمصلحة المشتركة للمغاربة المُجَدِّين والعمال والتجار الأوروبيين» (62). لكن جيرو ريشار Gérauld-Richard، وهو اشتراكي سابق، لا يكلف نفسه، من على منصة مجلس النواب، كثيراً من الاحتياط عندما يقول «إذا كان عدد قليل من مواطنينا أو حتى مواطن واحد عرضة للتهديد في المغرب، من ثراه يمنعنا من حمايتهم هناك ومن منكم سيَجْرؤُ على القول بأنه ليس عاراً على فرنسا أن تترك أحد مواطنيها مُهدداً في حقوقه أو في وجوده؟» (63). غير أن جوريس، في المقابل، يُدين في هذه السياسة «المغالطة التي تلفعت بها منذ البدء كل المغامرات». فإذا كان المُرام هو حماية حياة المواطنين أو بالأحرى حياة «جميع الأوروبيين»، فينبغي، بموجب ومعاهدة الجزيرة الخضراء، «المناداة على جميع المشاركين في مؤتمر الجزيرة الخضراء»، في حين يُفضي الحل المُتَّخَذ إلى مجازفة تتمثل في أن تنصب على المغرب «كل الأطماع، كل العجرفات، كل الخيبات، كل أشكال العنف، وكل أشكال الجشع» (64).

في 23 مارس 1907 وصل إلى باريس نبأ اغتيال الدكتور موشان Mauchamp في مراكش، فاهتاجت الصحافة الراديكالية وطالبت بـ «تعويض مُدوِّ» وأخذت ضمانات. «سيعلم السلطان غداً بأنه إذا كان قد تم ترك مواطنينا عُرضة لتعصب الحشود المُهَيَّجة ببراعة، فإن باشاواته ومدنه سيؤدون ثمن الدّم الفرنسي المُراق» (65). إن استجابات الحكومة

60 مناقشات المجلس، 29 نونبر (الجلسة الثانية) و6 دجنبر 1906 (الجلسة الثانية)، الجريدة الرسمية، ص ص 2771 — 2772، ص ص 2959 — 2963.

61 أنظر لوراديكال، 5 و6 دجنبر 1906.

62 لاكيون، 6 دجنبر 1906.

63 مناقشات المجلس، 6 دجنبر 1906 (الجلسة الثانية) الجريدة الرسمية، ص ص 2959.

64 في الموضوع نفسه، الجريدة الرسمية، ص ص 2954 و2956.

65 لاكيون، 28 مارس 1907 (ش. دومون)؛ أنظر أيضاً لوراديكال، 25 مارس 1907، لورايل، 26 مارس 1907، لورور، 27 مارس 1907. ومن بين الجرائد ذات الاتجاه الراديكالي، تبدو لالتييرن وحدها التي اتخذت موقفاً متحفظاً؛ لقد ذهبت إلى حد انتقاد احتلال وجدة الذي سيُعتبر بمثابة «محاولة أولى لوضع اليد الفرنسية على المغرب (...) إنا نضع أصابعنا في المكان المُستن. (...) إنا لا نقبل بأن نتحمل مرة أخرى مخاطر هذه السياسة وتلتيمس من المجلس والحكومة ألا يذهبا أبعد من ذلك»، 26 مارس 1907.

من طرف ثلاث نواب راديكاليين، وهم شوسبي وثرووان ودوبياف، المطالبين بتدابير حازمة، تُسهّل مُهمّة الحكومة التي أعلنت، بلسان ييشون، أن احتلال وجدة، الذي تقرر كانتقام، سيستمر «إلى اليوم الذي نحصل فيه على التعويضات المُستَحَقّة» (66)، وقد صودق برفع الأيدي على جدول أعمال ثرووان، المعتمد على «حزم» الحكومة «لضمان سلامة مواطنينا في المغرب» أما الاشتراكيون فقد ظلوا طيلة المناقشة، صامتين. ويُعلّل جوريس ذلك لقد سعينا للتقليص من المخاطر (67)، وعلى كل حال فإن الموقف الشخصي لنائب طارن لاغبار عليه فمنذ اليوم الأول، ردّ بالتنبية إلى أنه يجب وضع الاغتيال المؤسف للدكتور موشامب في سياق يوجّد فيه كل من الفرنسيين والاسبان «مشبهين من طرف الأهالي برغبتهم في الاستيلاء على المغرب» (68). وهو يدين كل عمل أحادي الجانب من طرف فرنسا ويؤكد أن احتلال وجدة لن يعمل سوى على «إذكاء المشاعر المعادية لفرنسا وأوروبا في المغرب» (69). لكن يبدو جليا، من الآن، أن المنعطف التراجيدي الذي اتخذته أحداث المغرب، يوشك على زرع الشقاق بين الاشتراكيين. والاجراء الانتقامي الفرنسي الذي أدانه غوستاف هيرفي بوصفه مظهرا «كريبها لحق الأقوى» (70)، يستحسنه على صفحات المجلة الاشتراكية دون تحفظات تُذكر، مناضل شاب في الحزب هو هنري كيرنوت (71).

عقب الاغتيال، الذي تم يوم 30 يوليوز 1907، لتسعة أوريين — ثلاثة فرنسيين وثلاثة إسبان وثلاثة إيطاليين — مُستَخدمين في أشغال ميناء الدار البيضاء، أُنزِلت وَحَدّة عسكرية فرنسية؛ وتمّ احتلال المدينة، التي قُبِلت، تدريجيا خلال الأيام الأولى من شهر غشت. لقد شجعت الأوساط الراديكالية هذه التدابير واستحسنتها مؤكدة ضرورة عقاب «العرب القتلّة»، «وقد آن الأوان لانزال بعض الوحدات العسكرية لتأمين سلامة الأروبيين في الأمكنة التي هم فيها أكثر عرضة للتهديدات، أي في الدار البيضاء وموكادور» (73). إن الأمر لا يتعلق بحملة عسكرية، وإنما بمجرد عملية أمنية لم تتحدّر بعد بوضوح معالمها

66 مناقشات المجلس، 26 مارس 1907، الجريدة الرسمية، ص، 830.

67 لقد فكر هو وأصدقاؤه، تحت ضغط التدخل «الحذر» جدا، و«السلمي» جدا لريبو، الذي سيطر على المناقشة، بأن «احتلال وجدة لا يمكن أن يكون إلا مؤقتا» و«في حالة الغليان» التي كانت فيها الأغلبية، «لم يكن في الامكان الحصول على ضمانات أكثر دقة وأكثر تأكيدا» لومانتي، 1 أبريل 1907

68 في الموضوع نفسه، 25 مارس 1907.

69 لاديش التولوزية، 4 أبريل 1907

70 لاكير سوسيال، 3 — 9 أبريل 1907.

Revue Socialiste

71 لاروفي سوساليست، أبريل 1910، ص ص 349 — 352.

72 حسن المكلف بأعمال فرنسا في طنجة، فإن عدد الأوربيين بالدار البيضاء كان حينئذ حوالي ثمانمائة، أي خمسمائة إسباني، ومائة وستون فرنسي (من ضمنهم المعمرون المجهزون مستخدمون في أشغال الميناء)، وخمسون انجليزيا، وواحد وأربعون ألمانيا، وعشرون إيطاليا، وعشرون برتغاليا، وبعض الأمريكيين، وهولنديان، AAE Maroc NS 43 (برقية رقم 425 في فاتح غشت 1907).

وأمام اليمين الذي اتهم الحكومة بالليوننة خلال الأسابيع التي تلت، يشهر اليسار حزمه مؤكداً أنه إذا احتاج الجنرال درود Drude لتعزيزاتٍ فسيطلبها، مع تأكيد على أنه لا ينبغي التورط في «وكر الزنابير المغربي» (75). إن ممثليه في البرلمان لا يزمعون عرقلة الحكومة. وقد ظلوا في منتهى الرزانة يوم ناقش مجلس النواب المسألة (76). إنهم يعثرون، حقاً، في عرض بيشون، على بواعث كبرى للارتياح، وهي إرادة عقاب مدبري اعتداءات الدار البيضاء؛ والاشادة بعملية عسكرية أثبتت الروح البطولية للبحارة الفرنسيين بمقابل تخلي المغاربة، وانتهت بخسائر طفيفة لا تبعث على أي قلقٍ مستقبلاً؛ والتأكيد على أن هذه العملية قد بوشرت برضى أوروبا (77)، وأن فرنسا لا تعتزم «الأقامة في المغرب»، كما وأنه من غير الممكن «القبول بأن تشغل قوةً أخرى، أياً كانت، المكان الذي هو لها والذي اعترِف لها به»، إذ أن العمل الذي شرع فيه «إنجاز ذو نفسٍ طويل»، يستهدف استتباب الأمن الذي هو قاعدة رفاهية تشكل التجارة مع أوروبا ومع فرنسا على الخصوص عنصرها الرئيسي، وإجمالاً حالماً «ثثق» هذه الجماهير فينا، ستتوقف عن التصرف بتلك الاهتياجات التي تدفعها لمناوئة الأجانب، والتي تزرع في أوساطها الشقاق مُلقيةً بها إلى الحرب الأهلية» (78).

إن حماية المواطنين هي، في الواقع، حُجَّةٌ مزدوجة المنحى. ففي مَرحلةٍ أولى، استهدفت الرَّد على اعتداءٍ سابقٍ وعلى خطر راهن. لقد هدأت من روع الكثيرين ممن سبق أن اشمأزوا أمام ظهور تهديد حملة استعمارية جديدة. وكان عليها أن تُصَبِّح على العمل العسكري طابعاً

73 لاكسيون، 3 غشت 1907. «من المستحيل أن يظل بدون عقاب ولوَقَتٍ أطول تَقْتِيلُ مواطنينا الشنيع من طرف عصابات من المتوحشين يقودها دعاة الحرب المُقدَّسة». لوراديكال، 4 غشت «سنعطي للعرب القتل الدرس الذي يستحقون. سنضرب الأمثلة المطلوبة»، في الموضوع نفسه، 8 غشت، «ينبغي تقديم مثال، بسرعة وبقوة إذا لزم الحال». لا بوتيت ريبوليك، 2 غشت. لقد وصلت بارجة لوكاليلي أمام الدار البيضاء «هذا ليس كافياً. ينبغي إنذار المخزن بأن يعطينا دون إبطاء كل التعويضات. لا مُراوغات، ولا مُماطالات». لورور، 2 غشت. «إن قصف الدار البيضاء هي التظاهرة الأولى والفعالة لهذا التصميم بالأنا نترك أنفسنا من الآن فصاعداً نُقتل. (...) وسنستمر، إذا لزم الأمر.» في الموضوع نفسه، 8 غشت.

74 «لن يتعلق الأمر في كل الأحوال، وهذا مفهوم، بعملية عسكرية يمكن أن تجرنا إلى وكر الزنابير المغربي المشهور. ليس ثمة عملية عسكرية. إنها عملية عذلي بسيطة نقوم بها لأننا متأكدون مُسبقاً من أن المخزن لن يقوم بها»، لورور، 3 غشت 1907. إن لوراديكال تستعيد حرفياً تقريباً نفس القول (4 غشت)، ثم توضح «سنحصل على التعويضات التي نستحق، وعندما سنذهب سيخيم الأمن طويلاً» (8 غشت). إن الأمر لا يتعلق بالنسبة ل لورابيل بوضع حدٍ تُرابي لهذا «العمل العقابي»، فهي تطلب من الحكومة أن «تتصرف بسرعة وقوة، ولو قادها ذلك إلى بسط عملها حتى فاس»، 5 غشت.

75 لورور، 3، 16 و 27 شتبر، 12 أكتوبر 1907 لوراديكال، 13 و 17 شتبر 1907.

76 مناقشات المجلس، 12 نونبر 1907، الجريدة الرسمية ص ص 2153 — 2171. أنظر تدخُل تروان القصير جداً والمعتدل نسبياً، ص 2155.

77 وتعاون إسبانيا خمسة وثلاثون ملاحاً إسبانيا نزلوا بعد بضع ساعات من إنزال الفرنسيين وفي 14 غشت التحق أربعمئة رجلاً بالطابور الفرنسي الذي تم إنزاله تحت أوامر الجنرال درود.

78 في الموضوع نفسه، الجريدة الرسمية، ص ص 2165 — 2171.

مباغتهاً، عنيفاً، مع حصره في حدود ضيقة إن على المستوى الجغرافي وإن على مستوى المهام المُسندة للجنود، لكن هذا التصميم لم يُحترم. فلجؤ المحتلين إلى المسؤولية الجماعية، والمزاج المُقاتل للقيادة، بالإضافة إلى ظروف التموين، كل هذا دفع بفرقة الاحتلال إلى الانتشار خارج الدار البيضاء للتوغل أكثر فأكثر. لقد أقلق هذا الانتشار خلال الأشهر الأولى من 1908 بعضَ الراديكاليين الذين أخذوا يتساءلون عن أهداف التدخل الفرنسي، أو لَم يُثارَ للفرنسيين الذين اغتيلوا في الدار البيضاء (79)؟ هذا السؤال سَيُتجاوزُ عما قريب من طرف الحكومة والأغلبية التي تساندها (80). وفعلاً، ففي مرحلة ثانية، أخذت حماية المواطنين الفرنسيين دِلالةً أكثر اتساعاً. فقد بدأ التشديد على الظروف العامة لوجود الأوربيين في المغرب، ومن ثمَّ على لزوم نظامٍ لا مندوحة عنه لتطور نشاطهم. إن هذا الموقف الجديد ليحتم استراتيجية هجومية واحتلالاً في اتساع مستمر، فلم يعد المطلوب عقاب أفعالٍ سابقة ولكن منع تجددِها، وإذن فالتحمل التدريجي لمسؤولية الهدوء في مناطق تتسع أكثر فأكثر، وكلما اصطدمت القوات الفرنسية بمقاومةٍ من طرف المغاربة تحولت العمليات الأمنية، كما كتب ذلك ستِيك Sieeg، إلى عمليات حربية (81).



يبدو جلياً بالنسبة لقطاع عريض من اليسار الاشتراكي، وللنقابيين الثوريين، أن حماية المواطنين ليست سوى ذريعة وأن الحملة الفرنسية أخذت شكل حربٍ غازية. مع ذلك، فإن ردود الفعل الأولى ليست مُوحدةً لأنها تظهر صعوبة الصمود أمام تيار الرأي المطالب بالتأثير

79 إن ستِيك هو الذي أبدى بالأحرى، في الأوساط الراديكالية، هذا الهم. فمنذ 14 غشت، كتب «إن المدينة مُطَهرة، وموتانا ثار لهم. (...) ها قد قادنا القدر إلى اتخاذ تدابير هجومية ضدَّ العصابات المغربية»، لورايل، «إن موتان بالدار البيضاء، قد ثار لهم منذ وقت طويل؛ والقبائل الناهبة تمت معاقبتها وأمنُ الموانئ تسهر عليه طواير عملت على بعد 100 كلم من الساحل. منذ ذلك الوقت، إلآم تهدف التعزيزات المُرسلة والأخرى التي تُهَيأ في هذه اللحظة نفسها؟» في الموضوع نفسه، 11 أبريل 1908، أنظر في نفس الاتجاه لالتيون، 25 فبراير 1908. في الاتجاه المعاكس، أنظر لأكسيون، 29 يناير 1908 (ش. دومون) ولوراديكال، 4 مارس 1908.

80 هذا ما توضحه المُلاسنة الحادة التي جابهت إيتيان باليسار الاشتراكي، فإذا صرَّح نائب وهران بأن فرنسا لا تتدخل «بهدف غزو أو إلحاق أو حماية»، ولكن «للتأثير لضحايا المغاربة»، وهو، أضاف قائلاً، ما ينسأه الاشتراكيون غالباً، تَمَّت مُقاطعته فوراً

«السيد فارين - لكي تتأروا لبضعة أشخاص، تقتلون مائة.

السيد مارسيل سوما - إلى متى سيستمر الثأر؟

السيد إيتيان - تطلبون مني كم ينبغي أن نُضحي من المغاربة...

السيد غوستاف روانيه - ومن الفرنسيين!

السيد إيتيان من أجل التوصل إلى إرضاء أرواح الموتى الفرنسيين والأوربيين المقتولين بالدار البيضاء؟ لا ينبغي أن ندخل في اعتباراتٍ من هذا القبيل. إن واجبنا، اجبنا الاجباري الذي لا يمكن أن نتهرب منه هو شل القبائل المغربية التي، منذ ثمانية أشهر قريباً، لم تكف عن التحرش بنا باعتداءات متوالية».

مناقشات المجلس، 24 فبراير 1908، الجريدة الرسمية، ص 421.

لموت العمّال الفرنسيين في الدار البيضاء. لقد تبنى المؤتمر الوطني الرابع للحزب، الذي انعقد بعد أسبوع من نزول القوات الفرنسية، مذكرة تُدين «الحملة الاستعمارية الجديدة على المغرب لحكومة البورجوازية المسماة راديكالية أو ديمقراطية»، وشجّب «الأعمال الهمجية المُقترفة في الدار البيضاء» بمسؤولية حكومة كليمانسو (82). غير أن صحيفة لومانيتي تُقدّم، طوال أيام عديدة، رواية للأحداث جدّ مُقارِبَة للرواية الرسمية، مكتفية بمحاولة متبهيّة لتهدئة أنصار التّدخل وبالرّثاء لقمع لم يظهر مداه إلا تدريجياً، دون أن تعترض على إرسال تعزيزات إلى المغرب. أما المقالات الأولى لجوريس، بعد انصرام شهر على الحدث، فقد استهدفت إدانة التّدخل الفرنسي في شكله أكثر من إدانته في مبدئه، مؤاخِذة إيّاه على الخصوص على طابعه الأحادي الجانب، مما دفع بكوسطاف هيرفي إلى السخرية في قوله «إن كثيراً من الرفاق الألمان والفرنسيين يمكن أن يفهموا بأن جوريس مُعترضٌ على سرقة المغرب من طرف الفرنسيين بمفردهم، لكنه سيوافق إذا قبلت أوروبا وخاصة ألمانيا على السرقة بالاتفاق مع اللصوص الفرنسيين» (83). أما هو، فقد أعلن منذ الأيام الأولى أنه «في الصراع المحتدم بين زعمائنا والقبائل المغربية، تتجه عواطفنا إلى هذه الأخيرة» (84). وعلى سؤال من هو المسؤول عن الأحداث في بدايتها، يُجيب بصورة الأرنب التي يُعثرُ عليها في أشداق كلب القنص إننا نعرف جيداً بأن الأرنب لم تكن هي البادئة (85). فضلاً عن ذلك، ها هو جان لونكي يلخص لقراء لومانيتي نتائج تحقيق أجرته صحيفة إسبانية لقد قُتل الأوربيون بسبب فتحهم بدون ترخيص ولا احتياطات لمقلع حجري وانتهاكهم لمقبرة إسلامية (86). هذا التفسير يستعيده هيرفي (87) وأيضاً أسبوعية س.ج.ت صوت الشعب « (88). حتى جوريس

82 إن ظروف الانزال لم تُوضّح وحشيات المُذكرة ظلّت على مستوى عالٍ من العُمومية «حيث أن الحزب الاشتراكي لم يتوقف أبداً عن التشهير بالتصّابين وباللصوصيات الاستعمارية كما بالجرائم المُلازمة للنظام الرأسمالي الباحث عن منافذ جديدة لمنتجات سُرقَت من مُنتجها. وإن السياسة الاستعمارية لفرنسا الرأسمالية لم تتمكن حتى من أن تكون لها كُتلة التنمية الضرورية للانتاج الوطني، إذ لا شغل لها سوى تصدير قناصة عاطلين تؤدي البروليتاريا رواتبهم من دمها وعملها...» لنوضح من جهة أخرى بأن المُذكرة لم تكن موضوعاً لأيّ تقديم في المنصة ولم تسمح بأية مناقشة. المؤتمر الوطني الرابع للحزب الاشتراكي المنعقد بنانسي أيام 11 - 14 غشت 1907 عرض مختزل، ص 577.

83 لاكير سوسال، 11 - 17 شتبر 1907.

84 في الموضوع نفسه، 7 - 13 غشت 1907.

85 في الموضوع نفسه، 18 - 24 شتبر 1907، إن آلار دون ريب هو أوّل من عبّر في مقال، يناقض اللهجة العامة لليومية الاشتراكية، ويمزج من القوّة، عن هذه الفكرة «أعلمُ جيداً بأنّ تسعة فرنسيين قُتلوا مؤخراً من طرف مغاربة وأنّه من الضروري، تبعاً للصيغة المُكرّسة، الثأر لهذه الاهانة. لكنني أعلم أيضاً بأنّه لو لم نذهب لازعاج المغاربة في عُقر دَارِهِمْ، فقط من أجل السّماح لبعض رجل المال والأعمال بِقَرْصِ القوّة على البلاد، لكان من المُحتمل ألا يقتلوا أحداً» لومانيتي، 8 غشت 1907.

86 لومانيتي، 20 شتبر 1907.

87 لاكير سوسال، 25 شتبر - فاتح أكتوبر 1907.

* La Voix du peuple

88 لافوادي يويل، عدد خاص لأكتوبر 1907.

بدوره يستعيده (89). لكنه يترك لفايان ، حالياً، أن ينتقد من منصّة مجلس النواب، باسم الحزب الاشتراكي، الحملة الفرنسية. فهذه الأخيرة لم تكن ضرورية لتأمين حماية الأروبيين، بل كان يكفي تدخّل في منتهى الرزانة. وهو يثير «تحرّكات متنوعة» متحدّثاً عن «الحقد المتنامي الطبيعي والشرعي للمغاربة»، ويؤكد بأن القتل هو نتيجة «استفزات وقعت في كثير من مدن المغرب، وخاصة في الدار البيضاء»، حيث تصرّف وكلاء «الغزو» المالي والصناعي للمغرب» بطريقة «أوحّت للأهالي بنية ذلك الغزو» (90). وفي لومانييتي، غطت الادانة المتشددة أكثر فأكثر للتدخل الفرنسي على اقتراح «تدويل التحرك». أما جوريس فيشجب «سياسة غُدوانٍ ظالمةٍ وشنيعة لا تسعى، إذ تتعلّل بالتأّر، إلّا الى الغزو» (91). ينبغي إخلاء المغرب أو، على الأقل، الانسحاب الى الدار البيضاء (92).

إن هذا الرأي لا يتشاطره جميع الاشتراكيين، فقرار احتلال الدار البيضاء وعزم الحكومة المُعلن عن حماية أمنها لم يُزعج بروس الكثير الاعتدال، إنه، طبعاً، ضد الغزو، وهو يثق في هذا الصدد بالحكومة، لكنه يرى أن التدخل ضروري، وأنه من الطبيعي جداً أن تُؤمن فرنسا مسؤوليته (93). ولا يتعلق الأمر أيضاً، من طرف المجلة الاشتراكية «، باستهجان العمل الذي تمّ القيام به؛ فبعد أسابيع طويلة من الصمت، يرى أوجين فورنيير أن من الأنسب أن يُهاجم مُذكرة مؤتمر نانسي المُدينة لعمليات الدار البيضاء (94). مع ذلك، ليس جوريس وفريق لومانييتي من جهة، وهيرفي من جهة ثانية، وحدهم الذين شجبوا، كلُّ بطريقته، الحملة الفرنسية على المغرب، فبِعنادٍ أقل دون شك، ولكن بقوة كبيرة، رفع كل من النقابيين والفوضويين احتجاجاتهم، كما اعترض كل من كريفويل في صوت الشعب (95)، وروني شانغي

89 في تدخّله أمام المجلس في 27 مارس 1908، وكان يستند حينئذ الى شهادة بوردون، المبعوث الخاص لفيهارو. لقد تمكّن هذا الأخير، أورد جوريس قائلاً، من ملاحظة «عظام الموق المغاربة بازرة من منحدرات الخنادق» وأن «هذا الانتهاك للقبور المغربية من طرف أجناب أثار لدى هذ الشعب انفعالاً مؤلماً». إن جوريس يقرّ بأن رونيير ينكر الحادث، لكنه يؤكد بأن الدبلوماسي يدعّم أقواله بتقرير الشركة صاحبة الامتياز لأشغال الميناء، الجريدة الرسمية ص 770.

90 مناقشات المجلس، 12 نونبر 1907، الجريدة الرسمية، ص ص 2156 — 2157. «إن المغاربة، كتب جوريس، سيكفون عن تهديد الأجناب أو ممارسة العنف عليهم عندما لا يعودون يخشون التدخّل الخاص والخلفية اهيمنية لشعب واحد.» لومانييتي، 24 شتبر 1907.

91 لومانييتي، 5 فبراير 1908 ولاديش التولوزية، 27 فبراير 1908.

92 أنظر لومانييتي، 3 يناير (ليون رعي) و 3 يونيو (جوريس) 1908، لاديش التولوزية، 30 أبريل 1908 (جوريس).

93 لوئرولتير، 11 يناير 1908.

94 «هل كان المُؤتمرون يجهلون إذن أن أول ما حرصت عليه قبائل الشاوية، عند وصول الفرنسيين، هو الهجوم على الدار البيضاء، ليس لحمايتها، ولكن لكي تنهب وتقتل، تحت نيران أسطولنا، مواطنيها، الذين هم مغاربة ومسلمون مثلها؟ تلزم، لكي تكون اقتراعات من هذا القبيل ممكنة، فوضى نهايات المؤتمرات حيث يستدرك الذين أعوزهم الكلام في المناقشات الجديّة أنفسهم صائحين بأكثر الأفكار شذوذاً.» لاروفي سوسالست، فبراير 1908

«السياسة الاستعمارية والحزب الاشتراكي»، ص ص 112 — 128).

95 25 غشت — فاتح شتبر 1907.

R.Changhi في الأزمنة الحديثة * (96) على اتهامي «اللصوصية» و«الهمجية» المُلصَقين بالمغاربة، مع إلحاح شانغي، خصوصاً، على الاستفزاز المستمر الذي شكَّله «التوغل السلمي» (97). الثَّارُ لقتلى الدار البيضاء؟ ليست هذه سوى «ذريعة رديئة؛ والمُرَامُ إنما هو التحضير لعمليات تجارية جديدة» (98).

ضغوطُ العسْكرِ والديبلوماسية

أن يتهج الجيش للحملة العسكرية على المغرب، فهذا يبدو لنا طبيعياً. لكن هل ضغط على السُّلطة السياسية حتى تُباشِرَ هذه الحملة؟ إننا لا نتوفّر على عناصر إخبارية تسمح لنا بالاجابة الشاملة عن هذا السؤال. لكننا نعلم، مع ذلك، بأن القيادة العامة دَرَسَتْ، منذ 1904، ومن تلقاء نفسها فيما يبدو، مسألة «تكوين تَجَرِدَةٍ قصد احتلال موانئ المغرب» (99). وقد تَمَّ وقتها تعيينُ الجنود الأكثر تلاءماً مع هذه العملية. فهذه الأخيرة، التي كان من المُنتظر أن تُنفَّذَ «في أجل أربعة الى ستة أيام بعد صدور الأمر بها»، كان هنا كهدفٍ «حماية مواطنينا» (100). وأبدى الديبلوماسيون من جهتهم نوعاً من الرُّغْبَةِ في حملة عسكرية على المغرب. إن رونيو Renault، على الخصوص، منشغل في أواخر 1906 بضرورة «الاحتفاظ في طنجة ببواخر حربية شديدة البأس لاطهار قُوتنا وعزيمتنا سواءً للذين نروم حمايتهم أو لأولئك الذين يتحرشون بهم» (101). وعليه، فقد طلب من الضباط الملحقين بمفوضيته دراسة شروط إنزالٍ سيتم باتصالٍ مع الاسبان، «بسرعةٍ وإذا أمكن بَعْتَةً»، لكنه حريص على التوضيح بـ «أن الأمر لا يتعلق بحملة، وأنا لن ننساق الى العمل داخل البلاد» (102).

* Les Temps nouveaux

- 96 فاتح — 8 شتبر 1907.
- 97 «ماذا كنا سنقول لو أن شعباً أكثر تسلحاً منا على نحو هائل، تكلم دون حرج، في جرائده، وصالوناته، وبرلمانه، عن القيام بـ «توغل سلمي» في فرنسا؟ كنا سنجد الأمر سيئاً، بالتأكيد؛ كنا سننظر شرراً الى مغامري هذا الشعب المستقرين قبل ذلك بين ظهرانينا، وعند أول حماقةٍ من أحدهم سيتحوّل غضبنا الى نفس هذه الأفعال من اللصوصية والوحشية التي نؤاخذ عليها أناس المغرب. عندئذ، سترسو في موانئنا ببواخر حربية تقوم بقصفنا.» الأزمنة الحديثة، مقال مشار إليه.
- 98 لافوادي يويل، 14 نوبر — فاتح دجنبر 1907.
- 99 تقرير أنجزه المكتب الأول في 22 يوليوز 1904 لحساب رئيس الأركان العامة دون إشارة الى توجيه خاص للوزير. إن المحتوى الأساسي لهذا التقرير كان، في 25 يوليوز، موضوع «مذكرة سرية» سُلمت الى الشؤون الخارجية. SHA VN DI (ملف 138).
- 100 مذكرة 22 يوليوز 1904؛ في المذكرة التي سُلمت الى الشؤون الخارجية تعلق الأمر فقط بـ «تأمين خدمة مُراقبة الجمارك».
- 101 برقيتان من طنجة رقم 350 و350 مكرّر، بُثتا تحت ورقة إرسال الأركان العامة رقم 9 — 5899 في فاتح دجنبر 1906، في الموضوع نفسه، (ملف 138).

ونعلم فيما يتعلق بأحداث غشت 1907 بالدار البيضاء، بأن الكونت دوسانت — أولير de Saint-Aulaire، الذي كان وقتها دبلوماسياً شاباً بمفوضية فرنسا بطنجة، يفتخر في مذكراته بأنه كان ضالماً بشكلٍ حاسم في العملية، وذلك بدعوته لقائد باخرة جاليلي إلى إنزال بحارته وقصيف المدينة دون انتظار التعليمات من باريس (103). «إن الفتوة لا تُفسر كل شيء» فسير فرنسا المحترم في لندن، بول كامبو P.Cambon (كان له وقتذاك أربعة وستون عاماً) يُعطي لوزير الشؤون الخارجية، في فاتح غشت 1907، رأيه في أحداث الدار البيضاء وفي الأخطاء التي ينبغي تلافيها إذا كان المرام حماية الأوربيين قائلاً «لو أمكننا الوصول إلى مراكش لحظة اغتيال الدكتور موشامب وقطعنا نصف دزينة من الرؤوس تَوّاً، لَمَا وقع اعتداء اليوم (...) فمع العرب، ينبغي أخذ الحق بأنفسنا» (104). إن الدبلوماسي لا يكتفي بالعثور في تاريخ القرن التاسع عشر على سوابق للعمل الذي ينصح به (105). بل يلعب دور المُخَطِّط عن طيب خاطر. ففي المراسلة السابقة، أي قبل إنزال الدار البيضاء بأربعة أيام، يعلّق على صورة للمدينة ظهرت في عددٍ من لفريك فرانسيز «ب» «إنها مدينة عربية، محاطة بالأسوار، لكنني لا أرى أيّ حصن، وإذا كان هناك واحد فمن الأرجح أنه بدون سلاح، وأن أحداً لن يذوذ عنه. فعملية سريعة، وقوية، وجريئة بعض الشيء، وهي عملية، ثقوا بهذا، لن تثير أية اعتراضات في برلين إذا وضّحت جيداً، ستخدم كثيراً قضية تقوية نفوذنا لدى المخزن كما لم تقدر على ذلك كل المفاوضات والأحداث غير المُجدية» (106).



إن موقف اليسار المتطرّف من الجيش والدبلوماسية ينسجم مع تقاليدِه. فكلاهما مشبوهان بكونهما أدوات لسياسة توسّع في ما وراء البحار خدمة للرأسمالية. لقد شهّر جوريس، منذ 1903، «بالفريق العسكري والاستعماري الذي يحلم بالاستيلاء على المغرب

102 في الموضوع نفسه.

103 اعتراف دبلوماسي عجوز، باريس، 1954، ص ص 177 — 182. إنه يذكر بمنعة مكشوفة كيف أنّ

كليمانسو، «المناهض الثفور للاستعمار، والمُصمّم في عدائه لكلّ تدخّل في المغرب» وُضِعَ أمام الأمر الواقع.

جورج بوردون، المبعوث الخاص لليفارو كان قد شدّد على مسؤوليات المُفوضيّة (أيام الدار البيضاء، باريس،

1908) بينما دقّق أندري أدام في المسألة «حول عمل جاليلي في الدار البيضاء. في غشت 1907»، مجلة

الغرب الإسلامي والبحر المتوسط، نصف السنة الأول والثاني 1969، ص ص 9 — 21.

104 أنظر AAE Maroc NS 43 (برقية رقم 111 في 2 غشت 1907).

انظر AAE Maroc NS 43 (برقية رقم 111 في 2 غشت 1907).

* L'africaine française

106 في الموضوع نفسه.

بحملة كبيرة» (107). لكن إذا كانت أحداث غشت 1907 مناسبة لهذه الشريحة من الرأي لكي تُسَخِّط على المذابح وأعمال العنف المتفرقة من طرف التَّجَرِّدة، فإنه يلزم انتظار بداية السنة اللاحقة لكي تُوضَّع المسؤولية الشخصية للرؤساء العسكريين في تطويع القوات الفرنسية مَوْضِع اتِّهام (108). إلا أنه ينبغي التوضيح بأن اتِّهام الجنرالات لا يُعفي جوريس من التشديد على المسؤولية الفائقة للحكومة في مجرى العمليات. أما الديبلوماسيون الموظفون بطنجة، فتؤكد لومانتي بأن لهم مصالح في شركات «مغربية» متسائلة عمَّا إذا كانت هذه الوضعية ملائمة مع المهام الموكولة اليهم (109) ؟

لقد أمكننا أن نلاحظ بأن قطاعاً كبيراً من اليسار الديمقراطي والراديكالي حَذَرُ، بقَدْر حَذَر اليسار الاشتراكي تقريبا، من المبادرات المُتَّخِذة من طرف الديبلوماسيين والعسكريين. إن بيرونجي لا يزال يهاجم بانتظام، في السنين الأولى من القرن، «هؤلاء اللصوص الذين لا يهتمون بغير فئتهم ورُتبهم» كما كان يحلو له أن ينعتهم (110). لقد غدا الجيش الاستعماري مذموماً بوجه خاص (111)، وليس جوريس وحده الذي يُحذَرُ من المغامرات التي

107 لاديش التولوزية، 19 شتبر 1903، لابويت ريبوليك، 23 شتبر 1903 ومناقشات المجلس، 20 نونبر 1903، الجريدة الرسمية، ص 2811.

108 يؤكد جوريس بأنه «بالرغم من أوامر الوزير الصريحة عمَد القبطان أوليفي، قائد غاليلي، إلى إنزال رجاله في الدار البيضاء. (...) لقد أراد قطف وردة المجد قبل الوصول المُعلن عنه لبقية الأسطول، وهكذا بدأ في العمليات العسكرية». لاديش التولوزية، 6 فبراير 1908. إنها إجمالاً الرواية التي أوردها بوردون، كتاب مشار إليه، والتي أكدها أندري أدام. لكنها بالخصوص العمليات التي شنتها الجنرال داماد في الشاوية هي التي انتقدها جوريس بالحاح، سواء في الصحافة — أنظر بالأخص لومانتي، 5 و20 فبراير 1908 (إن الجنرال داماد يرهق حرب المغرب، حربه. ستكون له، إنها له)، لاديش التولوزية، 6 و27 فبراير 1908 — أو أمام المجلس (مناقشات أيام 28 يناير، 10 و24 فبراير 1908).

109 لومانتي، 14 دجنبر 1907. أنظر أيضاً تصريحات ج. هيري في أمام محكمة الجنايات، لاكير سوسيال، 1 — 7 يناير 1908.

110 «إنه لا يمر يوم دون أن نجد أنفسنا، في لأكسيون، مُضطربين إلى كَشْف فضيحة عسكرية جديدة، همجية جديدة من همجيات الثكنات. (...) ينبغي شل الطبقة العسكرية من أكبر رئيس إلى أصغر ضابط صف». لأكسيون، 23 غشت 1904.

111 إن لأكسيون استعملت المسلسل عن طيب خاطر، لهذه الغاية. إن «مغامرات الجنود الفرنسيين الثلاثة في إفريقيا»، لغني — بيرون، التي ظهرت ابتداء من شتبر 1904، تمَّ الاعلان عنها تحت عنوان «جريمة عسكرية استعمارية». في بداية 1905، تلتها «سجون»، وهي قصة جندي تاديبى. إن الجريدة اليومية عادت أيضاً إلى الموضوع في مقالات ألبير لوائي «محنة جندي تاديبى»، 15 شتبر 1906، والأيام التي تلتها. أما في لورور، فإن ضابطاً مُحالاً على الاستداع هو الذي تكفل بمحاكمة جيش إفريقيا. لقد شُهر ب «عجز (ه)، بتدني المستوى المعنوي (...) دسيسة، سطحية، اغتيا ب القريب، هذه هي السبل المألوفة للوصول (...) ليس ثمة شعور رفيع، ليس ثمة ومضة من الروح الوطنية الحقة. إن ما يم تحت أعيننا هو فرجة طبقة تستغل المجال الذي تُرك لها وتستنفذ نشاطها في نزاع الشهوات»، 3 يونيو 1904. بعد سنتين من كتابه هذه السطور، سبصير الجنرال بيكار وزير حربية كليمانسو، وبهذه الصفة، سيكون مسؤولاً عن الحملة العسكرية للمغرب.

قد يثيرها هذا الجيش في المغرب (112). غير أن معاداة الراديكاليين للروح العسكرية سرعان ما اندثرت. واليسار الليبرالي، المُنشغل بالعثور في الجيش على تحصين للنظام الاجتماعي، تخلى تدريجياً عن أحكامه المسبقة. لقد وجد في مؤتمرٍ نانسي وشتوتغارت مناسبة لمهاجمة معاداة الروح العسكرية ومعاداة الوطنية المُعلنَتين من قِبَل قطاع من الاشتراكيين ومؤاخذة جوريس على عدم إدانته هيري في صراحة. لكن في الأوساط البورجوازية بقي الاعتقاد بأن الراديكاليين مسؤولون عن ضعف الدفاع الوطني فالطُّرق المعتمَدة في بعث الروح الجمهورية داخل الجيش من جهة، وتطور حملات الدعاية المُعادية للروح العسكرية من جهة أخرى، أثارت تحفظاتٍ مستعجلة لدى اليمين وحسَّست الرأي بالمقدرات الدفاعية والهجومية للقوات الفرنسية. إن عمليات المغرب أتت في الموعد المضبوط لطمأنئة الخواطر فجيش الجنرالين أندريه، وبيكار، وبحرية بيلتان، وطومسون (113)، كانا في منتهى البسالة. لقد خلصت الصحافة الراديكالية إلى أن القوات الجمهورية هي التي انتصرت في الدار البيضاء وفي الشاوية «ليس نشيد الأُممية هو الذي كان يتغنى به الأبطال الخمسون، وقد أشهروا أسلحتهم، وقاموا بثغرة حتى القنصلية الفرنسية (...) بل كانوا يتغنون بالمارسييز» (114). إنهم البرهان على «أننا لم نتكس وأن الولاء للعلم لا يزال حافظاً على كل البطولات» (115). أما من حيث العتاد والأسلحة، فإن الخسائر المغربية تشهد بفعاليتها. فالتدمير السريع لمعسكر تادارت «سيُخرسُ المُرجفين بالشائعات وأحياناً بحكاياتٍ غريبة. ذلك أنه بالنسبة لبنادق عاجزة عن الرماية ومدافع تسقط قذائفها على بُعد أمتارٍ من فوهاتٍها — أليست هذه هي آخر التهم في بعض

112 «رويداً، أيها السادة العزاة، إن شعب فرنسا (...) ليس له ما يفعله بمشاريعكم العُذوانية» لأكسيون، 23 ستمبر 1903. إن اختيار العبارات معدودٌ كثيراً فشارل دومون يحتج على «مُفسِدي التدخل العسكري»، في الموضوع نفسه، 12 أكتوبر 1904؛ وهنري تورو يُشهر في لابتويت ريبوليك ب «الضباط المُخرَضين والمُفسِدين» الذين يمكن أن يورطوا البلاد في حملاتٍ «قَتالة ومُخرَبة»، 11 نونبر 1904؛ وسيجيسموند لأكروا يُشهر بدوره في لوراديكال ب «الحملات المكلفة والقَتالة»، (11 يوليو 1905) التي توشك على تحويل المغرب إلى «مكسيك آخر» (11 يوليو 1906).

113 الصحافة الوطنية هي التي جمعت في انتقاداتها، عن طيب خاطر، أسماء هؤلاء الوزراء، المختلفين مع ذلك جداً.

114 لوراديكال، 12 غشت 1907 (افتتاحية). في لوسبيكل ابتهج دوكورنيلي، أمام المُشتنعين والمُشتائمين، للحالة الجيدة للبحرية العسكرية. إن وصفه للملاحين الخائضين غمار القتال وهم يُعتون المارسييز («إن الفرنسي في حاجة لأن يُغتنى لكي يقاتل جيداً») يتبهي بذكر المعارك الأولى للثورة، 11 غشت 1907 بينما يُلح الغرض النهائي لعمليات الانزال، الذي قام به سان — أولير على الجانب البطولي — إنه «العمل المُسلَّح الأكثر روعة الذي تمَّ حتى الآن في المغرب» — ومع ذلك ليس ثمة أية إشارة إلى نشيد المارسييز. AAE Maroc NS 43 (برقية رقم 470 في 8 غشت 1907).

لورايل، 13 غشت 1907 (جان كليرفال). «ينبغي أن تتوقف إهانة علمنا. مهما كلف ذلك»، كانت قد كتبت لأكسيون قبل ذلك بيضعة أيام، 6 غشت 1907.

الجرائد؟ — فإن المهمة تمت بمنتهى السرعة. خلال بضع ساعات، وبفضل الطلقات على بُعد 1500 متر لبنادق وقذائف بارجة لاغلوار، تمّ التطهير الشامل للمعسكر العربي» (116).

هكذا تكون الحملة الفرنسية على المغرب مناسبةً ممتازةً للراديكاليين لكي يقتربوا من الجيش ويؤكدوا وُحدته وتصالحه مع الوطن (117). لا يعني هذا أن هناك امتناعاً، لدى هذا القطاع من الرأي، عن انتقاد العسكر، لكن هذا الانتقاد تخلى عن طابعه الأولي والشمولي، فَشَخَّصُ هذا الضابط أو ذاك، أو عمله في ظروف خاصة، هو الذي صار، من الآن فصاعداً، موضع اتهام (118). يبقى أن الأحزاب لا تتمكن، إلا بصعوبة، من التفريق بين المسألة المغربية وانشغالاتها بالسياسة الداخلية، فالاشتراكيون والنقابيون الثوريون يرون أن الحرب الاستعمارية هي بمثابة تدرّب على القمع، ورأبوّور Rappoport يتحدث عن الجنرالات الذين «يمكن أن يوضعوا» عند عودتهم الى فرنسا «في مواجهة التحركات الشعبية والعمّال المضربين الذين سيُعامَلون مثل المغاربة» (119)، في المقابل، يمكن التساؤل عما إذا ساهمت التشجيعات والتهاني الموجهة من قبل الراديكاليين للتجريدة الفرنسية في جعل الضباط والجنود ينسون استعماهم لمواجهة المضربين.

المصالح المالية

نعلم بأن اليسار المتطرف يرى في الحملة الفرنسية على المغرب حاصِلَ سياسةٍ متطابقةٍ مع مصالح الرأسمالية الصناعية والمالية. الكلُّ مُتَّفِقٌ حول هذه القضية. فجوايس وفريق

116 لورور، 13 شتبر 1907 (ماكس فويوم)، بعد بضعة أسابيع، عمدت مسيدور، التي أعلنت على امتداد عرض الصفحة الأولى «نتائج مُرعبة للعتاد الحربي المُستَخدم في الدار البيضاء» إلى إعادة نشر برقية الجنرال درود التي ردّ فيها على سؤال للحكومة «إن نوعية عتادنا الحربي جيّدة. لقد تمكنا من أن نقف شخصياً على النتائج المُحصَل عليها بقطع من عيار 75 إلى خمسة آلاف وسبعمائة متراً على تجمعات للمغاربة. فبعد طلقاتٍ مدّفع نَقَّذاها الفيلق (...) عثرنا على جثت عديدة للأعداء.» وختمت جريدة جيرو — ريشار هكذا ثمّ إبطال مزاعم الصحافة الوطنية، 6 أكتوبر 1907.

117 إن موقف لاكميون تجاه ليوطي، الذي كانت آراؤه المُحافظة ومشاعره الكاثوليكية معروفة، يوضّح هذا التطور. فالبير نوايي خصّص مقالاً استحسن فيه بحماس «أسلوبه الاستعماري»، (7 دجنبر 1907) وبيرونجي ابتهج لتعيينه كمندوب سام للجمهورية في المغرب. في الموضوع نفسه، 19 مايو 1908.

118 هكذا نُدِّت لأبوتيت ريبوليك بمغامرة العقيد دوفريتا التي نجم عنها «وَضَعْنَا في نزاعٍ مُسَلَّحٍ مع مولاي حفيظ»، لكن كي تعارضها ب «حذر الجنرال درود والاميرال فليبير (الذي) كان يمكن أن يُجَنَّبنا (هذه الصعوبات)»، 24 أكتوبر 1907. إن نفس الجريدة امتدحت الجنرال داماد الذي يُعْتَبَر «نشاطه الفائق (...) مناقضاً لبرودة سلفه، الجنرال درود» (21 فبراير 1908)، لكنها طالبت بعد ذلك بعقوباتٍ ضِدّه، بعد أن أعطى قائد القوات الفرنسية في المغرب استجابةً انتقدت فيه الحكومة (8 أكتوبر 1909).

119 لوسوساليزم، 29 مارس 1908.

لومانييتي (120) وكذلك الكيديون المتعلقون حول سوسيايزم (121) وكوسطاف هيرفي وأيضاً ج. ألان (123) ولويس دوبروي L.Dubreuilh (124) والنقاييون (125) وكذلك الفوضويون (126). وإذا كانت التعليلات تبقى، في كثير من الحالات، عامةً وذات منحى سجالي، فإنه ينبغي الإشارة الى وجود مجهودٍ للتعرف على المجموعات المعنية، خصوصاً مؤسسة شنايدر والشركة المغربية، وكذا بنك باريس والأراضي المنخفضة (127). إن هناك اهتماماً خاصاً بالشركات المعدنية الفرنسية والاسبانية والألمانية وبمجهوداتها التنافسية كما بتقارباتها (128). هل يمكن الاستنتاج من اهتمام الشركات الكبرى بشؤون المغرب بأنها أوحث وحتى توصلت الى توجيه سياسة الحكومة الفرنسية؟ إن الكثيرين يؤكدون هذا عند إنزال الدار البيضاء (129)،

120 «لن نكل أبداً من الاحتجاج. إننا لا نريد أن تُنفذ أعمال الرأسماليين بضمن دم البروليتاريين.» لومانييتي، 17 غشت 1907. «إن الاستعماريين (...) حصلوا على ما كانوا يودون حملة مُنسقة بالمدافع والقذافات، بكل مُرفقاتها الطويلة من المنافع التي يمكن للمؤمنين، والمغامرين، والصيارفة، والمضاربين أن يسمحوها لأنفسهم» في الموضوع نفسه، 4 شتبر 1907 (جوريس).

121 «طوعاً أو كرهاً، يتم الشروع في امتلاك المغرب. لماذا؟ لارضاء منافع حوالي مائة من كبار الصناعيين والصيارفة»، لوسويايزم، 23 يناير 1909 (براك).

122 «إنني أتتهم الجيش الفرنسي (...) بالتزول في المغرب لمصلحة عددٍ من قرصنة المال» (تصريح هيرفي أمام محكمة الجنائيات للسين، في 24 دجنبر 1907)، لاكير سوسيايل، 1 — 7 — يناير 1908.

123 تضم «التقابة المغربية» «مشاريع غير جدية بالاحترام يُبذّر من أجلها دمٌ وذهبٌ فرنسا» لوكري دوبويل، 4 أبريل 1908.

124 إن لوي دوبروي يتحدث عن «السياسيين الدجالين والمضاربين من الطراز الرفيع الذين يعتبرون المغرب فريسة من حقهم ويتظنون بشراهة توزيع الحصص» لوسويايست، 2 — 9 فبراير 1908. وحده أوجين فورنيير، في اليسار الاشتراكي، عبّر عن وجهة نظر مختلفة. فمستنداً الى رأي لوزوا — بوليو (الذي نعرف أنه كان مُعادياً لغزو المغرب)، كتب يقول «بينما ينسب الاشتراكيون للرأسماليين الفرنسيين بالجملة رغبات الغزو المغربي التي تلاحق بعض رجال الأعمال، يُظهر، رئيس المدرسة الاقتصادية للبرالية، بقوة وجلاء، أن المسألة لن تُسدّد، كما يقول الأنجلوساكسونيون» لارفي سوسيايست، 2 فبراير 1908، ص 120 — 121.

125 «إن المغرب يمثل فريسة رائعة لشهوات رأسماليينا» لافوادي بويل، 25 غشت — فاتح شتبر 1907 (غريفويل).

126 «كل هذا المجد، كل هذه المذابح من أجل ثراء بعض الرأسماليين القولين» لولبرتيير، 28 مارس — 4 أبريل 1908.

127 لومانييتي، 13 دجنبر 1907. لقد بلّغ الاستاذ بونزون، محامي كوسطاف هيرفي، للجريدة الاشتراكية «وثائق» حول «التقابة المغربية» توضح بالأخص مصالح شنايدر من خلال الشركة المغربية وتشير الى الانشاء الحديث لشركاتٍ مختلفة من بينها القرض العقاري للمغرب وشركة أكادير، والشركة المغربية للبنك والتجارة. وأمام قضائه، ذكّر كوسطاف هيرفي، كما سيقوم بذلك جوريس لاحقاً، شروط الاقتراض المغربي ل 1904، مُلحاً على الفوائد التي جنتها الأبنك، لاكير سوسيايل 1 — 7 يناير 1908؛ أنظر أيضاً مقالات شارل شانفان، لومانييتي، 20 و23 مارس 1911. لكن فرنسيس دوليز بالأخص هو الذي يتخصّص في عرض «الحفايا المالية» للقضية المغربية لاروفي، فاتح يوليوز — 15 غشت 1908، ص ص 285 — 292؛ لافي أوفريار، 5 أكتوبر 1909، ص ص 8 — 16 (تحت الاسم المستعار كراتيس)، لاباطاي سانديكالست، 27، 28، 30 أبريل وفاتح مايو 1911 ولاكير سوسيايل، 23 — 28 غشت، 9 — 12 شتبر و20 — 26 دجنبر 1911.

128 أنظر لافوا دوبويل، 14 نونبر — فاتح دجنبر 1907، لوموفمون سوسيايست، شتبر 1909 (ميرهايم)، لومانييتي، 21 يناير 1910 (توبرسونسي) و28 مارس 1911 (شانفان).

129 لولبرتيير، 1 — 8 — 11 — 17 شتبر 1907، لافوا دوبويل، عدد خاص لأكتوبر 1907، لاروفي، 1908، ص 289.

والعمليات في الشاوية (130)، والاتفاق الفرنسي - الألماني لـ 9 فبراير 1909 (131)، ولاحقاً عند الزحف على فاس (132). وقناعاتهم تركزت خاصة على الروابط الموجودة، حسبهم، بين الحكومة والأوساط المالية والصناعية المعنية. إن ما هو مقصود، حسب فرانسيس دوليزي F. Delaisi، ليس فحسب لجنة المغرب، وهي مجموعة ضاغطة شكّلت سنة 1904 من طرف الفريق الاستعماري تحت إشراف لافريك فرانسيز « التي أسسها إيتيان، ولكن وجود «لجنة سرية» خلف تلك اللجنة تضم ممثلي أهم المقاولات المعنية بغزو المغرب (134). إن هذه اللجنة هي التي يُعتقد بأنها تتخذ القرارات الأكثر تأثيراً في الشؤون المغربية.

إن إقحام اليسار المتطرف للرأسمال الكبير في غزو المغرب يستدعي بعض الملاحظات. لنلاحظ أولاً بعض التقاربات بين التحليل الاشتراكي وتحليل الأوساط الاقتصادية نفسها. هكذا يكتب جوريس، في أواخر 1903، مثيراً إمكانية تدخل فرنسي في المغرب ومستغلاً الفوضى الداخلية فيقول «إن دائني المغرب لم يُحصلوا مُستحققاتهم، وهذه الواقعة ستؤدي بلا ريب إلى جعل فرنسا مُجبرة على إرسال جيش إلى التراب المغربي لفرض حمايتها عليه بالقوة» ومن جهتهم، يُعزي دوليزي والنقابيون إنزال الدار البيضاء، خاصة، إلى ضغط حملة سندات الدين المغربي، وفي هذا الوقت وقع السلطان فعلاً على قرضٍ لدي بنك باريس والأراضي المنخفضة. وأثناء المفاوضات التمهيدية، كانت مجموعة منافسة مكونة من شنايدر والشركة المغربية، هي الأخرى راغبة في قرض المغرب. لقد طلب المدير العام للشركة المغربية، في توجيهاته لمثله بفاس، أن ينبه السلطان إلى أنه يجازف بتوجهه إلى بنك باري با لأن «مؤسسة بنكية لا يمكن أن تقدم ضمانات مماثلة لضمانات الشركة، فالبنك تحت رحمة المساهمين فيه، وإذا لم تصل قسيمة الدفع في أجلها فمعناه التهديدات ومجيء البحرية

130 لوسياليزم، 12 يناير 1908، لومانتي، 27 فبراير 1908.

131 لومانتي، 11 فبراير 1909، لوسيالست، 14 - 21 فبراير 1909.

132 لاباطاي سانديكالست، 27 أبريل 1911 (دوليزي)، لوسيالست، 14 - 21 مايو 1911 (دوبروي)، 17 - 23 مايو 1911 (هيرفي).

133 إن لومانتي، إذ تحدّث عن مسؤولية «النقابة المغربية»، توضّح أن «نوعية أعضائها تُشوّه احترام الحكومة»، 27 فبراير 1908. بالنسبة لدوبريسونسي، ليس الوزراء هم الذين يقررون، بل أولئك الذين «يمسكون في الكواليس بخيوط هذه الكراكيز. العصاة الصغيرة للمضارين الكبار، القوية جداً في شؤوننا الخارجية، إن لها كسادات، كمتواطئين، كماجورين، وأحياناً كشركاء في أرباحها، عُصبة الصحفيين المدّعين للروح الوطنية» لارولسي سوسيالست، 15 غشت 1911، ص 98 - 99. نادراً ما يتم اتهام الوزراء إسمياً.

* L'Afrique Française

134 إن بايتيل رئيس مصافي سائي (فالمغرب مستهلك كبير للمسكر)، والقرض الجزائري (عضو اتحاد الأبنك الفرنسية لتحقيق الاقتراضات المغربية) والسكك الحديدية للمغرب الجزائري، مدير الفورج ومصانع فولاذ يوميبي، هو الذي يُعتقد أن زعيم هذه اللجنة الخفية. إلى جانبه، يُعتقد أنه يتربّع كل من دوبريمهوف، ممثّل اتحاد المناجم المغربية (رابطة دولية أشار دوليزي إلى بعض أعضائها الرئيسيين) ودوباسور، مدير بنك باريس والبي با، بينما يتكلم أندري طارديو بالتعبير في Le Temps عن سياسة اللجنة المذكورة.

135 لاديش التولوزية، 19 شتبر 1903.

العسكرية لتدعم المطالب وإذا ذلك يكون المغرب قد أصبح في ملك البنك وليس في ملك السلطان (136).

إضافة إلى ذلك لاتنطلق انتقادات اليسار المتطرف مما سيُعرف لاحقاً بتحليل الامبريالية، فكلّ الذين يُشهرُّون بمرامي المجموعات المالية والصناعية يحتفظون في أذهانهم دون شك، وبشكل تقريبي، ببعض الصيغ المثارة في مؤتمرات روملي Romily، وباريس، وأمستردام، وشتوتغارت وأيضاً بنتائج كتاب بول لويس الحديث العهد، غير أنهم، في كل الأحوال، لا يرجعون إلى تلك الصيغ ولا يرون أن من المُجدي الشروع في نقاش نظري أو وضع الحملة الاستعمارية الجديدة في سياق الاقتصاد الفرنسي. إن موقفهم نابغ من نوع من البراغماتية وهي توضيح المعلومات المتعلقة بإنشاء مختلف الشركات التي اتخذت من المغرب مجالاً لمناوراتها، قبل حتى أن تُرسل إليه التجردة الفرنسية. لكن الكيدين لربما يُستثنون، من هذا الحكم، فميولاتهم النظرية وعزيمتهم في المثابرة على الانتباه لظاهرة الاستغلال الرأسمالي تبحران بهم إلى اعتبار القضية المغربية تجلياً حتمياً للرأسمالية. هكذا يكتب براك Bracke، مُعلقاً على رفض الحكومة والبرلمان وضع حدٍّ للحملة العسكرية فيقول «ويمكن تغيير مجلس النواب، يمكن تغيير مجلس الشيوخ، ويمكن تغيير الوزارة. غير أنه لا يمكن تغيير واقع كَوْن مستوى التطور الرأسمالي الذي بلغه العالم «المتحضر» جعل السياسة الاستعمارية مصدر إلهام ومحوراً أساسياً للسياسة العالمية برمتها. ولن يتم التخلص من السياسة الاستعمارية، ولا من التقتيل والمذابح والهمجيات التي تنجم عنها، وأيضاً من إطالة آمد الاستغلال العمالي الذي تمثله، وكذا من الصراعات ومخاطر الحرب التي تتضمنها، إلا بنهاية المجتمع الرأسمالي. فالنية الحسنة عند الحاكمين، وحُب السلم لدى البرلمانات، واستفطاع الحرب من طرف الشعوب، كل هذا لا يستطيع شيئاً ضيداً هذه الضرورة الحتمية» (137). لكن الكيدين، إذ يرقبون المسألة من هذا المنطلق الواسع، يعفون أنفسهم بشكل مفارق من المُضيّ بعيداً بالتحليل (138).

وغياب دراسة متبصرة للشركات الكبرى المُهتمة بغزو المغرب يقود اليسار المتطرف إلى النظر إليها كما لو كانت كتلة منسجمة، ووحدها المنافسات الدولية تستأثر بانتباهه (139)، إلا أن دراسات حديثة أظهرت أن تلك المنافسات ليست لها الأهمية التي يوليها المناضلون

136 أرشيفات الشركة المغربية، وكالة طنجة، «مسائل مالية وحساباتية» (رسالة 21 يناير 1904 من المدير العام إيريني بران).

137 لوسوسيليزم، 23 يناير 1909.

138 من جهة أخرى، باعتبارهم للتوسع الفرنسي في المغرب شراً حتمياً، يميل الكيدين إلى أن يعتبروا، في الحال، كل عمل خصوصي هادف إلى منعه عملاً عديم القيمة. سنعود إلى هذا الجانب من المسألة، أنظر الفصلين الثاني والثالث.

139 إن جوريس منشغل بالأخص بالمنافسات بين المجموعات البنكية الفرنسية والألمانية عند الأعداد لمؤتمر الجزيرة الخضراء، 2 شتنبر و28 دجنبر 1905. بعد ذلك، لم يكتف فقط بعدم العودة إلى المسألة، بل أظهر أنه ليس مخدوعاً بالطابع الوطني للمواجهات. مناقشات المجلس، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية ص 2828.

الحريصون على تجنب أي ذريعة قد تؤدي إلى أزمة أوروبية (140). وفي المقابل أوضحت التناقضات التي جعلتها تقدمات التوغل الاقتصادي تطراً بين بنك باريس والبلاد المنخفضة من جهة، ومؤسسة شنايدر والشركة المغربية من جهة ثانية (141). لقد بدا أن دولكاسي يمنح رعاية شبه خاصة للشركة المدبرية، المؤسسة سنة 1903، معتبراً أن الشركة المشكّلة من طرف شنايدر تخدم سياسته على نحو مفيد. ومع ذلك فقد ظهر لوزير الشؤون الخارجية، سريعاً، أن بنك باريس والبلاد المنخفضة يتوفر على وضعية أكثر نفعاً من جميع التواحي لكي يكون على رأس اتحاد بنكي مكلف بالتفاوض حول قروض الحكومة المغربية، حينئذٍ فرض كل من روفي Rouvier ودولكاسي تحكماً يكرسُ تفوق بنك باري با ويحتفظ للشركة المغربية بمساهمة ضئيلة نسبياً في الاتحاد (142). إن بيير غيلين Pierre Guillen يلحّ على أن القادة السياسيين لم يرضخوا لضغط أوساط رجال الأعمال. فإذا كان دولكاسي، بعد أن «رأه» على شنايدر» قد اختار باري با، فلأنه ارتأى أن البنك سيمكنه، بالتأكيد، من بلوغ هدفه، ألا وهو «قبول المخزن للوصاية الفرنسية» (143).

هل يجب الاعتقاد، إذن، بأن الاستنتاجات الأكثر جدّةً للتحليل التاريخي تطعن في المواقف المتخذة من طرف اليسار المتطرف إبان غزو المغرب (144)؟ وفي ظروف ألحّت فيها الحكومة والأغلبية التي تساندها وأهمُّ الصُّحف على الحوافز «النزيهة» للعمل المباشر من طرف فرنسا في المغرب، يبدو لنا أن اليسار المتطرف رام، قبل كل شيء، توضيح أهمية المصالح الاقتصادية والمالية المعنية بالتدخل. وقد قام بذلك، في الغالب، انطلاقاً من «استنتاجات ايدولوجية» (145) مُسنّدةً بأنباء لا يمكن أن تكون سوى مُجرّاة. إن دراسات بيير غيلين وجان كلود آلان تثبت صِحّة تلك المُحاوِلة لازالة الأوهام، وتحذّر، بشكلٍ مُوازٍ، من مغبّة إعطاء الأولوية المطلقة للعامل الاقتصادي والاعتقاد بأن السياسة المغربية ناتجة عن الضغوط المُمارَسة على الحكومة من طرف أوساط رجال الأعمال. لقد انجذب اليسار

140 ب. كيان «انغراس شنايدر في المغرب، بدايات الشركة المغربية» (1902 - 1906)، مجلّة التاريخ الدبلوماسية، أبريل - يونيو 1965، ص 1 - 56؛ «المسائل الاستعمارية في العلاقات الفرنسية - الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى»، مجلّة تاريخية، يوليو - شتبر 1972، ص 87 - 106.

141 مجلّة التاريخ الدبلوماسية، مقال مُشار إليه؛ ولنفس الكاتب «أوساط رجال الأعمال الفرنسيين والمغرب في فجر القرن العشرين تأسيس الشركة المغربية»، مجلّة تاريخية، أبريل - يونيو 1963، ص 397 - 422 والاقتراضات المغربية، 1902 - 1904، باريس (1972)، ص 173 وما يليها.

142 الاقتراضات...، ص 139 وما يليها.

143 في الموضوع نفسه، ص 158.

144 لدراسات يباركيان المُشار إليها قبلاً، ينبغي أن نضيف أطروحة جان كلود آلان جوزيف كايو والأزمة المغربية الثانية، 1974، 3 مجلدات، 2190 صفحة.

145 إن ج - ك. آلان الذي تطلّ محاولته بعيدة عن تيارات رأي اليسار الفرنسي أمام غزو المغرب، يُلاحظ في هامش بأن جوريس «يرفع التقاش (البرلماني) بالحدس أكثر منه بالمعلومات، بفضل استنتاجاته الأيدولوجية» عمل مُشار إليه، الجزء الثالث ص 1750.

المتطرف، دون شك، أحيانا، الى هذا التفسير السريع (146)؛ وقبل الحرب العالمية الأولى، كان يمكن لعددٍ من المناضلين أن يعتقدوا، بسهولة، مع دوليزي، بأن لجنة سرّية تُوجّه السياسة المغربية تبعا للانشغالات المالية على الخصوص. إن جوريس الذي، من بين الجميع، هو أكثر مَنْ فكّر في المسألة، قد أدان، من جهته، ومنذ وقت طويل، عمل «لجنة مغربية أقتسمت المغرب وقطعته الى درجة التفتيت» و«استحوذت على صحافتنا و... على دبلوماسيتنا» لكن منذ أخذت الحملة الفرنسية تتطور، بدا أنه يفكر بعدم ضرورة اللجوء الى جهاز رسمي أو خفي لفهم تفوّق أنصار الغزو الاقتصادي للمغرب. ف «الدور الخاص للرجل السياسي المُقرّر» كما يقول ج. ك. آلان و«الرؤية الامبراطورية» للاستعمارين كما يؤكد ذلك بيير غيلين لاتغريان عن باله (148). يلاحظ فقط أنّ ثمة منظورا للمنافع المالية، بارتباطٍ مع هذه الرؤية — وليس بالضرورة لدى نفس الأشخاص — وأن حرية القرار غالبا ما كانت محصورة بالضغط الرهيب الذي تمارسه ليس فحسب القوى الاقتصادية، بل أيضا صحافة تعتقد أن أقل ما يقال عن استقلالها هو أنه ليس أكيدا. وبدلاً من أن يقيم علاقة سببية بين الاقتصادي والسياسي، يثابر على لفت الانتباه الى تقاطع مصالح ومناورات الساسة والديبلوماسيين، رجال الأعمال ورجال القلم (149).



إذا كان اليسار الاشتراكي، في مجموعه، يربط التدخل الفرنسي في المغرب بالخطّ المُدبّر من طرف الأبنك والرأسمالية الصناعية، فإن موقف اليسار الراديكالي والديمقراطي يبقى، في هذا الصّدّد، ملتبسا. ورغم أنّ قطاعاً من هذا الأخير يُشهر بالجماعات المالية الضاغطة، فإنّه يمتنع عن ردّ التوغل الاقتصادي في المغرب الى الرغبة في إرضاء مصالح خاصة وأناية. إنه يرى، عكس ذلك، انتصار روح التقدم، ويُظهر الفوائد ذات الصبغة العامّة التي يمكن لفرنسا أن تجنيها. إن شارل دومون معبرٌ حقيقي ودقيق عن هذا التيار الفكري (150)، عندما يكتب ابتداءً من 1904 كيف يمكن الموافقة «على ترك أراضي رائعة على عتبة أوروبا، تُخرّبها اللصوصية! وتظل بدون حرث، عُرضةً للجذب والاهمال» (151)

146 أقل اختصاراً، إذا اعتبرنا كلّ شيء، من تلك التي نجمت عن التصرفات الرسمية.

147 لومانتي، 28 فبراير 1906.

148 إن الأهمية التي يوليها جوريس الى دولكاسي ممتازة. فهو لم يغرّ أبداً الى وزير الشؤون الخارجية كونه متشيعاً لمصالح مالية. إن ما يؤاخذ عليه — ومعه قسمٌ كبير من اليسار الاشتراكي والراديكالي — هو بالضبط مغالاته في الثقة بنفسه، «زهوه» «جنون عظمته»، التي تجعل من سياسة ذات مقاصد كبيرة تصير هنا مُرادفةً لسياسة مُغامرة.

149 أنظر لومانتي، 9 شتبر 1907 و 28 غشت 1908.

150 عن شارل دومون أنظر أعلاه.

151 لاكسون، 12 أكتوبر 1904.

ويؤكد بعد سنتين من ذلك، بأن على أوروبا نفسها أن تقوم بالمحافظة على الأمن في أسواق وموانئ الامبراطورية الشريفة «للمصالح المشتركة للمغاربة المُجَدِّين والعمال والتُّجار والأوروبيين» (152). فحماية المواطنين معناه، خاصةً، تأمين شروط ممارسة حُرَّةٍ من طرف الأوروبيين لأنشطتهم التجارية، وهذه الأخيرة هي من نفس مستوى التدخّلات ذات الطابع الانساني لـ «أعمال الحضارة»؛ لقد سعى الى التذكير بهذا غداة مقتل الدكتور موشان (153). إن المغرب لأقدر له ولا حق في أن يتملص من هذا. بهذه الطريقة طرحت جملة من أفكار الراديكالية التي كانت تسعى الى أبعاد من إرادة الثأر بإضفاء الشرعية على إنزال الدار البيضاء، وبعض الراديكاليين لم يياسوا من استقطاب الاشتراكيين الذين لم يفهموا بأن «النزعة الانسانية المتباكية» «والنزعة السلمية المنافقة» لم تعودا موافقتين لضرورات التقدم ومستلزمات الاقتصاد الفرنسي (154). أوليس بديها أن كل الاحتجاجات على الاستعمار نابعة من إنكارٍ كُلِّيٍّ للحاجات الأولية لأمةٍ عصرية؟ هذا ما سعى بيرونجي، منذ 1905، الى تفسيره (155). وقد كان لهذا التفسير صدَى في صفوف الاشتراكيين. فعندما كان جوريس يؤكد أن المعارك التي يخوضها الجنود الفرنسيون في المغرب تمثل تنفيذ بداية الغزو، تساءل أوجين فورنيير «ماذا سيكون من أمر المستعمرات إذا صعد الاشتراكيون يوماً الى السلطة؟ ويجب إن صناعاتنا، لن تكون أقل اضطراباً لأن تطلب من الأراضي البعيدة المنتجات المتعدرة في ترابها، وإذا كانت مساحة في مثل كِبَرِ فرنسا مأهولةً بعشرين أو خمسين ألف أسود يقضون أكثر أوقاتهم في الرقص أو التحارب، هل سيكون علينا أن نتخلى عن حق احتلال هؤلاء الملاكين الكسالى؟» (156).

ألا يُعْتَبَرُ هؤلاء الساسة، المنتسبون ليسار راديكالي، بِلَفْتِهِم انتباه الرأي الى ضرورة فتح المغرب للمصالح الاقتصادية الأروبية، مُسَاعِدِينَ للفريق الاستعماري، وهؤلاء الصحافيون، أليسوا كما يصرح بذلك جوريس من بين المساعدين للفريق الاستعماري؟ إن هنري بيرونجي، الذي أَحَسَّ بِنَفْسِهِ مُسْتَهْدَفًا، يردّ على هذا الاتهام قائلاً «هناك، فيما يبدو، شركة مغربية وأبنائك مغربية، ومشاريع خاصة للصناعة والمال، لها مصلحة في احتلال المغرب والتفوق النهائي

152 في الموضوع نفسه، 6 دجنبر 1906.

153 في الموضوع نفسه، 28 مارس 1907.

154 أنظر لورور، 22 غشت 1907 (جان رولان).

155 «هل يمكن لأمةٍ عظيمة كأمتنا أن تقرّر بين عشية وضحاها الاستغناء عن المستعمرات؟ هل ستكف لأجل هذا، بين عشية وضحاها، عن استهلاك المطاط، الذهب، التوابل، القهوة، والمتخلصات الثمينة؟ وإلا ألن تظل متواطئة، لها من الأثم ما للأثم» «الاستعمارية» التي ستكون هي قد رَفَضَتْ تقليدها؟» لاكسيون، فاتح غشت 1905. ثمة نبال لراييل يُلَفَّت انتباه قرائها الى الوشائج الموجودة بين حياتهم اليومية والتموينات المجلوبة «من بين عشرة أضلاع خروف تُقَدَّمُ لكم في المطاعم الباريسية، ثمانية على الأقل آتية من خرفان مغربية»، 7 يوليو 1905.

156 لازوفي سوباليست، فبراير 1908، ص 118.

لفرنسا في شمال غرب إفريقيا. إن هذا جدُّ ممكن، لكن بما أنني لا أعرف مطلقاً أيَّ أحدٍ لا في تلك الشركة ولا في تلك الأبنك، ولا أهتمُّ في هذه الجريدة ذات العمل الجمهوري إلا بالتوسُّع الحضاري لفرنسانا اللائكية والاجتماعية، فإنني أعلن بوضوح أن لا «فريسة» لي في هذه القضية سوى حب الحقيقة ومصالحة بلادي» (157). يمكن ألا نقتنع برّد فعل مدير لاكسيون الذي تنحو مواقفه السياسية، بوجه عام، لأن تقيد بمواقف الحكم. يبقى أن كثيراً من الأصوات قد ارتفعت، في هذا القطاع من الرأي لدمَّ «طُفيلي الرأسمالية العالمية»، «أصحاب الأعمال الكثيرة»، والتجمعات القوية التي تُزود نفسها بفوائد قروض الحكومة الشريفة وتسعى للحصول على تنازلاتٍ والاستحواذ على الثروات المعدنية للبلاد (158). تكتب الجريدة الراديكالية لورايل «لا أحد يبغض بشدة مثلنا المجموعة الاستعمارية» الشهيرة و«النقابة المغربية» اللتين تدفعان ببلادنا، دون توقُّف وبمُداجاةٍ، إلى مغامراتٍ ذات نفع وطني مشكوكٍ فيه ولكن ذات دناءةٍ أكيدة» (159). وفي المقابل، فإن الطاقات الفرنسية مدعوة إلى التوجُّه نحو التجارة والفلاحة؛ خاصة هذا النشاط الأخير، الذي لا تهتم به مطلقاً النقابات المالية الدولية الكبرى والذي يمثل «الوسيلة الوحيدة الفعالة التي تتوفر عليها فرنسا في المغرب الشمالي لتقوية نفوذها» (160).

إن التوغُّل الفرنسي في المغرب لا يمكن، إذن، تفسيره، حتّى بالنسبة للقطاع الأكثر تحفظاً من بين الرأي الراديكالي والديمقراطي، بمجرد لعبة تدخل الشركات الرأسمالية الكبرى. فهو لا يخص المالكين وحدهم بالمنافع بل حتّى العُمَّال يستفيدون. إن قطاعاً كبيراً من اليسار يبدو متأثراً بالمُحاجة المُطوّرة ببراعةٍ من قِبَل الفريق الاستعماري، والهادفة إلى التَّدليل بأن مَصَالِحَ فرنسيين بُسطاء متضمّنة في المسألة المغربية (161). وتبعاً لذلك، لم يتم تنظيم الحملة العسكرية لفائدة أقلية من الممولين والمضاربين، كما يؤكّد ذلك كل من جوريس والنقائين الثوريين. لقد ظنَّ بيثون أنه قدم البرهان على ذلك عندما استشهد أمام مجلس النواب بالمذكرة المصوّت عليها في 3 غشت من طرف اتحاد عُمَّال طنجة التي تدعو الحكومة إلى التدخل بقوة (162). إنه لا يعلم بأن هذا النصُّ قد تُلي، لأغراض القضية، من طرف

157 لاكسيون، 21 شتنبر 1907.

158 أنظر لاكسيون، 12 أكتوبر 1904، 2 مارس 1906 (ش. دومون)، 29 نونبر 1907 (أ. نواي)، ميسدور،

فبراير 1908 (جيرو - ريشار)، لورايل، 14 أكتوبر 1909 (أ. ماسي)، 27 مارس 1910 (ر. روسو).

159 لورايل، 14 مايو 1911، أنظر أيضاً الهجوم المُوفَّق كثيراً ضدَّ إيتيان المنشور تحت إسم بول كولون في عدد 2 يوليو 1910.

160 لاكسيون، 26 غشت 1910 (ل. إسطاجيل).

161 أنظر استعلامات استعمارية، أبريل 1906، ص 134 أنظر أيضاً أفريك فرانسيز، مارس 1908، ص ص

118 - 119 و Le Temps التي تُلخ على واقع كون العُمَّال الفرنسيين يتقاضون أجوراً أعلى من تلك التي

كانوا يتقاضونها في الميتروبول، 24 شتنبر 1907.

162 مناقشات المجلس، 12 نونبر 1907، الجريدة الرسمية، ص ص 2165 - 2166.

سانت — أولير، المكلف بأعمال في طنجة، علي رئيس جمعية وهمية (163). وفي نفس الاتجاه يتدخل اشتراكي مثل فورنيير، إذ أنه يعترف بأن «قصف الدار البيضاء كان لأجل حماية المصالح الرأسمالية»، لكنه يضيف في الحال «هذا صحيح بالنسبة للحظة الراهنة، لكن صحيح إجمالاً وكثيراً جداً في الظاهر منه في الواقع وعلى كل حال فإن قوة التوسع لدى الشعوب المتحضرة (...) واقع اجتماعي لن يزيد إلا نمواً. إن الرأسماليين هم حالياً وكلاؤه الرئسيون والمستفيدون الرئسيون منه. لكن البروليتاريين يجدون فيه ما ينتفعون به» (164).

اليسار المتطرف، في غالبته العظمى، يرفض كما رأينا، هذه المُحاجَّة، وتحليله، إذ يبرز أهمية الأهداف المقصودة من طرف المجموعات البنكية والصناعية الفرنسية، يبدو لنا فاضحاً للأوهام على نحو جهير. غير أنه يُعْفَل، منذ هذه اللحظة، آثار انجذاب السياسة والمال على جَمَهَرَةٍ من صغار المهاجرين الذين يفدون الى المغرب قَصْدَ الاثراء. فهم ليسوا بَعْدُ عديدين (165) ولا أقوياء (166). وهم لا يتوفرون حالياً على أي امتياز، إلا امتياز العيش في مسار التجرد الفرنسية والاستفادة من الفتات الذي تتركه لها الشركات الكبرى. لهذا، لا ينبغي خلط مصالحهم بمصالح المجموعات المالية أو الصناعية. فبحثهم عن تطوير أنشطتهم، سيجد المعمَّرون والتجار والصناعيون الصغار وأيضاً المأجورون أنفسهم، على نحو متعاقب، في انسجام وتناقض مع مستلزمات تلك المجموعات. وعلى أية حال، فإنهم يصلحون كحُجَّةٍ أمام

163 «... لقد شجعت في طنجة على تكوين شركة تُسمَّى شركة «الشغاليين الفرنسيين». في الحقيقة، في ذلك الميناء الصغير المفتقر الى كل صناعة، والحالي من أي معمل، لم تتكون هذه الشركة أبداً سوى من مكتبها الذي كان أعضاؤه يُزاولون مِهناً مبهمه. ومن بعيد، وباستلهام من اعتماداتنا السرية المتواضعة، لم يكن دور تلك الشركة في المأساة المغربية، مثل الجوقة في المأساة الاغريقية، يقل عن مشاعر الشعب وإرادة الآلهة. فإذا كان كل ضحايا الدار البيضاء بروليتاريين، كان من حقها التدخل باسم التضامن العمالي. وقد كتب رئيسها بإملائي بريقة توجد في مكان جيد في كتابنا الأصفر عن هذه الأزمة، وحيث تُرَجَّى حكومة الجمهورية، عبارات مُثيرة للشفقة، بأن تثار لشغاليينا المقتولين وتُحجى الأحياء» «هذا، يقول ما سيفحم جوريس». الكونت دوسان — أولير، اعتراف دبلوماسي عجوز، ص 179، لِنُضِفَ بأنه الى جانب نداء اتِّحاد الشغاليين الفرنسيين (التسمية الحقيقية لهذه الشركة)، اجتمع المعمَّرون الفرنسيون في 3 غشت بطنجة لكي يطلبوا خصيصاً إنزال القوات. لقد تمَّ الاجتماع تحت رئاسة كوتش، رجل الأعمال المؤسس للشركة المغربية... AAE Maroc NS 43 (برقيتا سان — أولير رقم 429 و 441 يومي 2 و 3 غشت 1907).

164 لاروفي سوسياالست، مقال مُشار إليه، ص 118.

165 بالنسبة لمدينة الدار البيضاء وحدها، صار عدد السَّاكنة الأوربية المقدَّرة ب 542 شخصاً من بينهم 38 فرنسياً فقط في 1904 (ج — ل فييج وإ. هوك، باريس، 1954، ص 34) الى 5000 في 1908 — 1909، نصفهم تقريباً من الفرنسيين (لافريك فرانسيز، أبريل 1909، ص 152).

166 من ضمن ال 139 شركة التي أحصيناها في 1912، 66 لها رأسمال دون 50.000 فرنكاً؛ بالنسبة ل 34 منها، كان رأس المال بين 50.000 و 100.000 فرنكاً؛ بالنسبة ل 23 بين 100.000 و 1.000.000 فرنكاً، أخيراً، بالنسبة ل 14، كان يتعدى مليوناً من الفرنكات (معظم الشركات الكبرى المهتمة بالمغرب كان يوجد مقرها بفرنسا، بإسبانيا وألمانيا ولا توجد في هذه اللائحة) إن ال 37 شركة التي يتجاوز رأسمالها 100.000 فرنكاً تُمثِّل مبلغاً من الاستثمارات يتعدى 50 مليوناً من الفرنكات. وال 100 شركة التي رأسمالها يُساوي أو يقل عن 100.000 فرنكاً تُمثِّل استثمارات قدرها 4.555.000 فرنكاً. الإقامة العامة، الإدارة العامة للمالية : «ملحوظة عامة حول شؤون المغرب»، 1912، أرشيف شخصي.

رأي ميتروبوليتاني سيء الاطلاع (167) ويسمحون لليسار الراديكالي والليبرالي بتحليل الحضور الفرنسي في المغرب. إن اليسار الاشتراكي، الحريص على الاعتراض على غزو استعماري جديد، يرفض، في الوقت الراهن، أن يميز بين هؤلاء المستفيدين.

المقاومة المغربية

إن المقاومة المغربية هي «النظرة الأخرى» الموجهة للحملة الفرنسية، وقد تطورت الحملة تحت ذريعة عقاب «الناهبين» فرافقتها فظاعات حرب، اختلف في تقديرها كل من اليسار الراديكالي واليسار المتطرف. هل تُفسر المعارضة التي اصطدم بها التوغّل العسكري بالتعصب الديني فقط أم ينبغي النظر إليها كتعبير عن وجدان وطني؟ هذان هما السؤالان اللذان جوبهتُ بهما مختلف تيارات اليسار الفرنسي.

المذابح

إن الصورة البطولية لانزال الدار البيضاء المُقدّمة من طرف الحكومة، والمُذاعة من قبل وكالة هافاس، والمنشورة من طرف كل الصحف، قد تمّ تبنيتها من طرف شرائح عريضة من الرأي، من الراديكاليين الى اليمين المتطرف. أما اليسار المتطرف فقد كان رد فعله شديداً. إن البلاد لن تجني أيّ مجدٍ من حدثٍ تمخّض عن موت المئات وربما الآلاف من المغاربة (168). فهؤلاء لم يهلكوا تحت القصف فقط، بل أيضاً تحت تأثير قمع أعمى وشرس. «بمقتضي هذا المبدأ الضالع في الحضارة الذي يتلخص في اعتبار الكلّ مسؤولاً عن جريمة لم يقترفها إلا البعض» يتم، القصف بالمليين ويغرق العسكر المدينة في الدّم والنار (...). في هذه الساعة، أعرف فقط أنّ السلام يعم الدار البيضاء بفضل السّجانين المجرمين لماريان الجامحة، الذين

يطلق اسم ماريان Marianne على المرأة - الرمز للجمهورية.

167 وأمام الرأي العام الدولي، عندما كانت فترات المواجهة مع ألمانيا تقود القنصليات الى تقدير الوزن المتبادل للمصالح الموجودة في مختلف أجزاء الامبراطورية الشريفة.

168 إن سان - أوليفر، المكلف بالأعمال في طنجة، عند عرّضه للانزال لبيشون يوضح «إن المدينة العربية لم تعد سوى كومة من الأنقاض. وثمة جثث لا تُعطى للأهالي تُفطى الأزقة. (...) إن جنودنا مملوون خمية؛ ومُدّعمين بنار طراداتنا، يردّون المهاجمين مكبّدين إياهم خسائر فادحة»، AAE Maroc NS 44، (برقية رقم 473 في 9 غشت 1907). «إننا في عر البطولة، وعلى قلب كلّ فرنسي كريم أن يخفق بحماس نبيل، علق من جهته موريس ألاب. إنه مجيدٌ بالفعل هذا الانقراض على شُعب صغير له من الضعف ما يجعله يتحمل بصعوبة غزو المضارين الأجانب وعاجز من جهة أخرى عن الدفاع عن نفسه» لومانتي، 8 غشت 1907.

أطلقوا النار بوعي، وعلى نغم المارسييز، ودون شعور بالخطر، على مغاربة أبرياء، (169). سلوك الجيش هو الذي في موضع اتهام (170). ويتساءل جوريس، هل حقا تم إعدام أسرى في ظروف بالغة الفظاعة؟ (171)، إن تطور العمليات في الشاوية جعل الزعيم الاشتراكي يرفع أقوى احتجاجاته، أو لم يؤدِّ تدمير مُخَيِّم مغربي من طرف الجنرال داماد D'Amade الى مقتل النساء والأطفال؟ كيف سيكون الأمر غير ما كان عليه بالنظر الى تفاوت القوات المتواجدة والى استعمال القوات الفرنسية للمدفعية في بلادٍ يُوجدُ فيه المقاتلون على كثبٍ من تكتلاتها؟ (172) وبالنسبة لبراك فإن قصف المدن، وإضرار النار في الدواوير، وقتل القبائل العزلاء والأطفال

169 لوليتير، 1 — 8 شتبر 1908. إن كوستاف هيري يتحدث عن «مجزرة بؤساء عُزّل تقريباً»، لاكيسوسيال 14 — 20 غشت 1907. من جهة، كتب جوريس «إن لنا في حسابنا القمع الوحشي للدار البيضاء. تمهيد رائع لعمل تقدّم إنساني» لومانتي، 4 شتبر 1907. «إننا تحمّلنا وحدنا في الدار البيضاء مسؤولية قصف أدى الى الخراب شبه التام لمدينة من ثلاثين ألف نسمة» في الموضوع نفسه، 7 شتبر 1907. أما لاكانزين كولونيال، جريدة جوزيف شامي، فختمت سردها للأحداث على هذا النحو هذه المدينة الكبيرة ذات 30.000 نسمة حُرّبت تماما» مُحَمَّلة المسؤولية سواءً «التاهيين» أو للقصف، 25 غشت 1907.

170 يمكننا أن نقرب التهجمات العنيفة لوليتير (مقال مشار إليه) وأزمة حديثة (30 نونبر 1907) ضدّ الفيلقيين من ملاحظات القائد مانجان الذي عهد إليه درود بالقيادة العسكرية للدار البيضاء منذ الانزال. فقد كتب في رسالة خاصة إلى سان — أوليز «لقد كان البحارة رائعين. أما الفيلقيون المكلفون بحراسة المدينة فارتكبوا أسوأ التجاوزات (مشدّد عليها في النص) ولوثوا سمعة العلم. وبالخاصة مني، أعطاني الجنرال فرقة من القناصة عمدت بهم الى إخلاء المدينة من الفيلقيين الذين كانوا يهبون، ويسرقون، الخ. إنني أمتنع أن أقبل مرة أخرى الفيلقيين في المدينة» AAE Maroc NS 44 (برقية رقم 486 في 10 غشت 1907). إن جوريس يرجع الى خبر نشرته ليكو دوبراي. فحسب هذه الجريدة اليومية، ثمّ إعدام أسيرين «بعُد أن أرغمًا على حفر قبرهما، موت لطيف نسيًا، علقت الجريدة، بالمقارنة مع الموت الذي ربما تلقاه الأسرى الفرنسيون. هل هذه الوقائع صحيحة سأل نائب طارن رئيس المجلس، وفي هذه الحالة هل يمكنه أن يضمن بالأ تكرر؟» لومانتي، 7 شتبر 1907 («رسالة مفتوحة الى السيد كليمانسو»). يُسجّل بأنه بعد بضعة أيام، لاحظ وزير الحربية، متوجّها الى الجنرال درود قائد القوات التي أنزلت، بأنه حسب التقرير الذي وجّهه هذا الأخير في 9 شتبر، ثمّ رمي إثني عشر مغربيا بالرصاص من ضمنهم إثنان بمحضرة المجموعة التي أسرّتهم وستة آخرين بعد تحقيق بوليسي بسيط. «إن أعمال القمع هذه شكّلت حينئذ أعمال معركة ودفاع شخصي وليس التنفيذ لعمل للعدل.» لكن من الآن فصاعداً، تابع الوزير، من الضروري مراعاة قوانين الحرب كما صيغت في المؤتمر الدولي للاهالي، رغم أن المغرب ليس دولة كبيرة موقّعة. SHA VM D2 («وثائق هامة»)، رسالة رقم 159 في 17 شتبر 1907.

172 يتعلق الأمر بقضية سيدي الوريمي التي كشف عنها بالخصوص المبعوث الخاص لهاتان إن تجمّعاً للرجال، والنساء والأطفال، مُكوّناً حول شخصية دينية — «أحد المتعصبين» — بونواله، قد يكون فوجيء في 15 مارس 1908 وأبيد تقريباً من طرف المدفعية الفرنسية. لقد أثار جوريس هذه العملية طويلاً أمام المجلس — وقد سأل كليمانسو، الذي أكد بأن الجنرال داماد أنقذ الناس والأطفال، كيف أمكن للمدفعية أن تميزهم عن المقاتلين. مناقشات المجلس، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 772 — 773. إن الزعيم الاشتراكي عاد الى المسألة بعد أن نشرت الحكومة تقرير داماد. فأكد بأن هذا الأخير لم يكن ليجهل «بأنه كان أمام ساكنة غير مقاتلة»؛ لقد أخصيت في الدوار 1500 جثة «ألف وخمسمائة جثة مغربية ولا قتيل فرنسي! كيف نفسّر هذا عندما نعلم إلى أي حد يُعتبَر المغاربة جريئين وشجعاناً؟ إنها لم تكن معركة. إنها كانت مدبحة ساكنة كانت تريد العيش في سلام»، لومانتي، 16 أبريل 1908.

والنساء هذه هي الحضارة التي يقدمها الأوربيون لـ «متوحشي» إفريقيا لكن كوستاف هيرفي، خاصةً، هو الذي شهَّر في صحيفة لاكير سوسيال، وبعنف نادر، بـ «الأوباش الفرنسيين في المغرب» و«لصوصنا في المغرب» و«اللصوصية المغربية»، وهي العناوين التي لخص بها أعمال التجردة، فهو لا يكتفي باتهام القيادة العسكرية، ولكن أيضاً كل الجنود الذين «ينهبون ويقتلون في المغرب بمنتهى البراعة حُباً لمجدهم وشارتهم» (174). وهو يتهج لاختفائهم ويجهد في التوضيح لِأُمِّ جندي مقتول في المعركة بأن ابنها مات «بِسَفَالَةٍ» (175).

ويظن اليسار الراديكالي والديموقراطي، أن الاشتراكيين لا يفهمون شيئاً، بكل تأكيد، في الوضعية المغربية؛ فـ «نزعتهم الانسانية المُتَّحَلَّة» ليست سوى طريقة لنكران الواقع وتطويعه حسب مستلزمات دعايتهم، إذ يوضح لهم كوستاف ريفي المدير السياسي لصحيفة الراديكال، «لأننا نعتقد في الحضارة، في التقدم، في العدل، في الحرية، في العلم، في مستقبل اجتماعي، أيّاً كان، أفضل من الرّاهن، فنحن مدعوون لقمع المتوحشين. هل تعرفون وسيلة ما لَوْعَظِهِمْ وإقناعهم وجعلهم يفهمون بأنهم متوحشون وأنهم مُخْطَئون؟» لِيُبْعَثَ هيرفي إذن الى بني يزناسن (176) ! لكن يبدو أن الراديكاليين أكثر تأثراً ببراهين جوريس مِنْهُمْ بِقَدْحِ صحيفة سان بطري * . فهذه الأخيرة تشتم الجيش في حين أن الأول يزعم محاكمته وهذا، على الخُصوص، مالا يمكن احتماله، فليس للزعيم الاشتراكي «بكل تأكيد الحق في أن يُنصَّبَ نفسه قاضياً كبيراً للعمليات العسكرية ومسائل السياسة الخارجية. لقد ترك هذا الحق في نانسي، نقصد في المؤتمر الثوري لهذه المدينة وفي شبتوتغارت» (177). إن الجنرالات الذين يقودون جيشنا يتجسدون في الجمهورية وبالتالي لا يمكن مؤاخذتهم على أي شيء (178)، أما بالنسبة «لِلْغِلْمَانِ فرنسا الصّغار، أبناءِ العمال المرتدين للبدلة» فمن المعروف جيداً بأنهم لم يقتلوا أحداً (179)، بالعكس، إن الروح الاجتماعية التي طبعت عمل فرنسا في الامبراطورية الشريفة، منذ ثلاث سنوات، تواصل إلهام سلوكهم. و«المتوحشون» ليسوا

- 173 لوسوساليزم، 5 أبريل 1908.
 174 لاكيرسوسيال، 4 - 10 مارس 1908. أنظر أيضاً، 8 - 14 أبريل، 24 - 30 يونيو وبالأخص 1 - 7 يوليو 1908.
 175 في الموضوع نفسه، 22 - 28 أبريل 1908.
 176 لوراديكال، 13 دجنبر 1907.
 * Sans Patrie
 177 في الموضوع نفسه، 25 فبراير 1908.
 178 في لاكير، 28 يناير 1908.
 179 لوبرولتير، 30 نونبر 1907. أنظر أيضاً لابوتيت ريبولك، 28 مارس 1908، لورور و لوراديكال، 12 أبريل 1908.

أولئك الذين يبرهنون، في كل الأحوال، على «الجلم» و«الكرامة» بل المغاربة الذين هم «أفطع لُصوص العالم» (180). مع ذلك، لا يتشاطر كلُّ الراديكاليين وجهة النظر هذه. إن واحدا منهم، وليس أقلهم، هو ثيودور ستيك يعبر في أوائل 1908 عن قلقه قائلا «قَصْفٌ، وفرَقَاتٌ، مذابح، أعمال نهب، جولات في أمكنة لم يُفكر فيها أحد (...) هذا هو، منذ تعبئة ذُرود، المشهد الذي يقدّم لنا ! يبدو أنه مسلسل السلام الذي يتقدم!» (181) ثم يأتي دور ألفريد ماسي A.Massé ليقول أو لم يَعْمَلْ داماد، بمواصلته لعملياته، على «تهييج أحقاد رهيبة ضدنا» (183) ؟ إن نائب منطقة النيفر يتهم الحكومة بقوله «إن كليمانسو وبيشون لم يكونا فحسب، في فترات سابقة، الخصمين اللدودين للسياسة الاستعمارية التي يمارسها اليوم، بل شجبا أيضا أشكال الوحشية المتمثلة في القتل من أجل متعة القتل. لقد أدانا همجية استعماريّنا المتجاوزة لكل حد. وهما حاليا في السُلطة؛ ونفس الوقائع التي سبق أن فضحها تتجدد. أية إجراءات اتخذنا أو نيوان اتخاذها لوضع حد لذلك ؟ إنهما المسؤولان على كل حال» (184). أما التّقرير المُقدّم من طرف لوسيان لوفوايي L.Le foyer، في المؤتمر الراديكالي لـ 1908، والمتعلق بالسياسة الخارجية والاستعمارية، فيلاحظ «إن الحرب جارية بكل عنفوانها من أعمال نهب وحجّر للقطعان وعمليات بيع بالمزاد العلني وضرائب مفروضة على السكان واحتجازات رهائن وأعمال سلب وحرائق مأمور بها من طرف القائد ومجازر...» (185). و بعد سنتين من ذلك، لم يتعد مكسيم فويوم M.Vuillaume نفسه، وهو حتى ذلك الوقت من كبار المهجّمين على المغاربة، عن التفكير في أن الصعوبات التي اعترضت التجارة آتية مما ارتأى هذه المرة أنه تجاوزات مُؤسفة «لم تتوقف التجربة عن عقاب الناهيين، بل أيضا قامت بضرب وأحيانا قتل أناس لا يطلبون سوى أن يعيشوا في حسن وفاق معنا» (186).

180 لوراديكال، 8 أبريل 1908.

181 لورايل، 23 فبراير 1908.

182 ألفريد ماسي، مزداد في 1870، نائب راديكالي اشتراكي للنيافر من 1898 الى 1914. سيصير وزيرا في 1911 في حكومة مونيس وفي 1913 في حكومة بازنو.

183 في الموضوع نفسه. 18 يونيو 1908.

184 في الموضوع نفسه.

185 المؤتمر الثامن للحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، المنعقد بديجون أيام 8 - 11 أكتوبر 1908؛ عرض، ص 188.

186 لورور، 18 يوليو 1910.

المقاومة والتعصب الديني

تُعتبرُ مقاومة المغاربة للتوغل الفرنسي، المُقلَّل من شأنها من طرف أولئك الذين يشعرون بأنفسهم جدَّ قريين من الحكومة (187)، واقعاً أساسياً لدى قطاع عريض من اليسار، حتَّى وإن كان الجميع لا يستخلص منها نفس النتائج. «إننا الشعب الذي يمقته المغاربة أكثر على وجه الأرض» هكذا يكتب جوريس بعد احتلال الدار البيضاء (188)؛ ويكون صدها الراديكالي الحر، دولانسان، وهو حاكم سابق للهند الصينية ووزير سابق في البحرية في قوله «لم يُمَقَّتْ أبداً أيُّ شعبٍ بالقدر الذي يمقت المغاربة اليوم الشعب الفرنسي» (189). إن الأمر لا يتعلق بعداءٍ مؤقتٍ ومحدود في بعض النقط لـ «إن المغاربة ضدنا في كل مكان. وفي كل مكانٍ يعتبرون فرنسا بمثابة عدوة استقلالهم، في كل مكان، وكلما بدا لهم أن الظرف ملائم، سيظهرون عداؤهم لنا. وكلما تأرنا منهم ازداد هذا العدا» (190). ويُحذر ستيك من وهم الخُصُوعات المفروضة بقوة السلاح «إن الدواوير المفروضة تخضع؛ بحيث لا يعود ينقصها إلا أن تنضم لصفوفنا... هذا تفاؤل كذبتة فجأة الأنباء الأكيدة عن المعارك الطاحنة، التي تشهد بالصبر البطولي لجنودنا ولكن أيضاً بالحمية المتهورة لـ «القبائل المتمردة»، كما تخبر بذلك البلاغات» (191).

إن المقاومة المغربية والعداء البيّن للفرنسيين هما صنيع جماهير متعصبة بالاسلام. هذا هو حكمُ أغلبية الراديكاليين على الأحداث، وهو حلمٌ نابغ عن يقين تزيد من تقويته، لدى الكثيرين منهم، العاطفة المعادية للاكليروس والمعادية للدين المشبوبة لديهم. إن هنري بيرونجي يحذرنا، غداة اغتيال العمال الأروبيين بالدار البيضاء، بـ «إن الديانات هي نفسها في كل مكان. وحيثما يسود الكهنة هناك دمٌ يسيل (...). إن فقهاء الاسلام هم في غباء وعنف كهنة سلابوس إنهم إذن هم «كهنة الاسلام الأوباش» (192) الذين وضعوا السلاح في أيدي المجرمين وهم الذين تجب محاربتهم.

187 «هناك ضدنا على الأكثر، ألفان الى ثلاثة آلاف رجل»، كتب مكسيم فويوم، إذن لاداعي لخشية «انتفاضة كبيرة» لورور، 12 أكتوبر 1907. أما بني سانس، فيتوفرون على 8 000 فارس، لكن «دون أي مدفع» «إنه إذن الخضوع المؤكد في أقرب الآجال»، في الموضوع نفسه، 7 دجنبر 1907. وإذا يعود الى الساحل الأطلسي، فإنه لا يرى تقريباً أي معارض، فقط «بعض التاهيين لاغير»، عددهم من خمسمائة الى ستائة، في الموضوع نفسه، 28 دجنبر 1907 «إن مقاومة القبائل شلت» لوراديكال، 11 فبراير 1908؛ لقد تمّ ترحيل فيلقين من التجردة «إن إخماد الفتن صار أمراً نهائياً» لورور، 19 يوليوز 1908.

188 لومانيتي، 4 شتبر 1907.

189 لوسياكل، 5 شتبر 1907.

190 في الموضوع نفسه، 30 دجنبر 1907.

191 لورايل، 23 فبراير 1908.

تعني كلمة Syllabus كتابا نشره البابا بي التاسع، سنة 1864، وهو يضم ما يعتبره أهم الأخطاء والخطايا، خصوصا منها المنبوذة من طرف الديانة الكاثوليكية.

192 لاكسيون، 6 غشت 1907.

والحقيقة، أن طُرُقَات الفكر الحر غير متوقعة. فليس ببعيد ذلك الوقت الذي رأى فيه أحد المدافعين عن الفكر الحرّ، وهو ألفونس أولار، عمل «الرهبان الملتحين» خلف المشاريع «الحضارية» للجنة المغرب في الامبراطورية الشريفة. (193). حتى إيتيان، الذي هو رئيس البعثة اللائكية، والذي، تبعاً لذلك، كان يتبها لارسال معلمين الى المغرب، لم يفلت من انتقاد أولار. (194). لقد شهّر اليسار الراديكالي بـ «التبشير الخسيس لمغامري البعثة الدينية» الذين لم يعملوا سوى على «إثارة كراهية وإزدراء المغاربة» (195). إن العمل اللائكي كان، وقتها، متاهياً مع التوغّل السلمي بحيث قال «إذا أردنا أن نتجنب طعن أهل المغرب في وطنيتهم، وإذا أردنا ألا يُشهروا أسلحتهم ضدنا، فعلى فرنسا أن تُريهم وجهها اللائكي لا وجهها الكاثوليكي، وعلى الحضارة التي ستحملها اليهم ألا تكون، في أي من مستوياتها دينية» (196). ومنذ غشت 1907، صار الحديث مختلفاً، فأمام أشكال العنف المنسوبة للتعصب الديني، دُعي الفكر الحرّ الى الرد قائلاً «إذا كنا قد أزعنا من أرضنا التأثير الاجرامي للمُحققين المفتشين الكاثوليك فليس لكي نلتقى في إفريقيا الاستفزازات البشعة للسحرة المسلمين» (197) «هناك خطرٌ أكثر شدةً من الخطر الأصفر إنه الاسلام» ويؤكد كوستاف ريفي (198) الذي انتحل العبارة «الاسلام هو الفوضى في قلب الليل العميق» (199). وليس باعثاً على الاندهاش إذن، والحالة هذه، أنه عندما يطلب سيزار تروان من مجلس النواب «إعطاء الجنرال داماد التعزيزات الضرورية من جنود وذخيرة لضمان التفوق النهائي للحضارة على النزعة الاسلامية» فإنه لا يثير أيّ ردّ فعل خاص في مقاعد الجمعية (200).

لا ينبغي الاستنتاج من هذه الأحاديث أن الاسلام شكّل، بالنسبة لقطاع من اليسار، حافزاً أساسياً لغزو المغرب. لكن اتهامه يساهم في طمأنة ضمير هذا القطاع من الرأي. فعبر مظاهرات المدن والحركات التي تهمز القبائل يكون من المرشح ألا تُرى فيها سوى اندفاعات التعصب الاسلامي، وسيصعب على قطاع عريض من اليسار التخلص من هذا الاغراء.

193 «إنني أرى الصعوديين، واليسوعيين، والكبوشيين، والمرتميين، والماربانين، وآباء البعثة، عازرين وغامضين الذين، على إثر هذا النداء، يستقلون الباخرة نحو المغرب» لورور، 8 يونيو 1904 («الرهبان في المغرب»)

194 إن «اشتراكه» في لجنة المغرب، مع أوجين — مِلشيور دوفوك يخلق «التباساً خطيراً» «فمن هذه الكتلة المتناقفة (كذا) سيخرج وعما قريب إذا لم نحترس، تبشيريون، وحنود، وتجردة حربية، وسنوات من الازعاج وربما من الكوارث لفرنسا»، في الموضوع نفسه.

195 لاكيون، 16 أبريل 1905.

196 أولار، مقال مُشار إليه.

197 لاكيون، 6 غشت 1907. ينبغي «حماية العمل ضدّ اللصوصيات وحرية ضدّ التعصب» في الموضوع نفسه، 10 غشت 1907.

198 لوراديكال، 4 أكتوبر 1907.

199 في الموضوع نفسه، 13 دجنبر 1907.

200 مناقشات المجلس، 24 فبراير 1908، الجريدة الرسمية، ص 419.

لنلاحظ، في الوقت الراهن، أن الاشتراكيين توصلوا، بفضل جوريس، الى ذلك، لقد كان نائب طارن يستعمل بالتأكيد، قبل إنزال القوات الفرنسية بكثير، عبارة «التعصب المغربي» ولكن مع التوضيح بأن الأمر يتعلق، في نظره، برد فعل حتمي من طرف الجماهير على كل سياسة اجتياح لبلادهم (201). إن اغتيال الدكتور موشان يمنحه الفرصة ليؤكد بأن المغاربة يحقدون خاصة على الفرنسيين والاسبان. فعليهم لا على الانجليز والألمان «تتركز النقم» ثم «ماذا يمكن أن يقال سوى أنهم لا يتصرفون بتعصب ديني؟» (202)، وغداة إنزال الدار البيضاء، يلاحظ مرة أخرى بأن «الوعظ بالحرب المقدسة موجّه ضدنا وضدنا بمفردنا» (203) ويؤكد بأن «المغاربة سيكفون عن تهديد الأجانب وممارسة العنف ضدهم عندما تتوقف خشيتهم من تدخل خاص ومن الفكرة الخفية لهيمنة شعب واحد» (204). إن مواصلة الحملة الفرنسية لا يمكنها، إذن، إلا أن توجّع «حماسة التعصب الديني والاستقلال الوطني» (205). لكن الزعيم الاشتراكي حرص في الحال على توضيح أن العالم الاسلامي لا يتطابق مع الصورة الفظة المروجة عنه، فهو لا يرضى لا بالظلامية، ولا بكراهية الأجانب التي يُعتبر الغرب مسؤولاً عنها الى حد كبير. فلأن العالم الاسلامي «عانى من التمزق والاضطهاد سواء بطغيان سادته أو بفعل قوة الاجتياح الأروبي، فقد أخذ يستيقظ ويعي وحدته وكرامته» (206). ففي كل مكان، في مصر، وتركيا، والهند، يظهر «رجال عصريون، رجال حديثون (...)»، نخبة كاملة تقول لن يُنقذ الاسلام نفسه إلا بالتجديد، إلا بتأويل كتابه الديني العتيق وفق روح جديدة للحرية والاخاء والسلام» (207). إن جوريس يؤكد أن «الثورة التركية الرائعة» الحديثة الاندلاع تشهد على مصداقية ما يقوله (208)، وها نحن نختار «الآونة التي يرتفع في العالم الاسلامي نفس الحرية والتقدم» ل «إكراه المغرب» (209). لا يصدّم العنف المُمارَس على السُكان فقط مشاعرهم الدينية. والعمليات العسكرية، إذ تستفحل، تثير مقاومةً تشهد على تعلق المغاربة

- 201 لومانتي، 4 مارس 1906. إن وصول الأسطول الفرنسي — الاسباني أمام طنجة لا يمكن سوى أن «يُوجّع المشاعر الاسلامية والمتعصبة». فإذا بدا عندئذ للسلطان «أن الوسيلة التي يمكن أن يقضي بها لصالحه على الفوضى المغربية هي أن يُنصّب نفسه كزعيم كبير للتعصب الاسلامي، فإنه سيلعب هذه اللعبة ضدكم» مناقشات المجلس، 6 دجنبر 1906 (الجلسة الثانية) الجريدة الرسمية، ص 2953. أنظر أيضاً لومانتي، 13 يناير 1907
- 202 لومانتي، 25 مارس 1907. إن جوريس كان يستعمل حينئذ المُزدوجين للحديث عن «التعصب الاسلامي» الذي لا يمكن أن يكون سوى مقالٍ بسبب احتلال وجدة. لاديش التولوزية، 4 أبريل 1907. أنظر أيضاً لومانتي، 29 أبريل 1907.
- 203 لومانتي، 7 شتنبر 1907.
- 204 في الموضوع نفسه، 24 شتنبر 1907.
- 205 مناقشات المجلس، 24 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 95.
- 206 في الموضوع نفسه، الجريدة الرسمية، ص 99
- 207 في الموضوع نفسه، أنظر أيضاً لاديش التولوزية، 6 دجنبر 1907.
- 208 لومانتي، 25 غشت 1908.
- 209 في الموضوع نفسه.

بحريتهم واستقلالهم. هذه المقاومة لا يمكن حسب جوريس أن تُنسبَ إلى التعصب «فبروتهم رجالاً مسلحين، وقذائف تتساقط، وأساتين * وبنادق تلمع، يقولون لأنفسهم لقد عشنا حتى الآن أحراراً، مستقلين وأبابة، ثم يدافعون عن أنفسهم، وأنتم تشوهونهم باسم المتعصبين»⁽²¹⁰⁾

الشُّعُورُ الوَطَنِيُّ

هل يمكن استنتاج وجود شعور وطني في المغرب في المرحلة الواقعة بين المقاومة والاحتلال؟ إن الامبراطورية الشريفة تقدم، بالنسبة لأغلبية الراديكاليين، صورة بلد منقسم، فوضوي، وجاهل للفكرة الوطنية، ف «المغرب ليس أُمَّةً إنه بمفرده عشرة بلدان أو عشرون مستعدة لينقلب بعضها على البعض الآخر خالقةً بذلك أكثر أشكال الفوضى تعقيداً»⁽²¹¹⁾. إن «فكرة المجموعة الوطنية»، يقول ستيك: «لم تدخل أبداً ذهنَ العربي. فوطنيته لا تتعدى أبداً أفق خيامه وأفق السهول حيث ترعى القطعان»⁽²¹²⁾. وبالنسبة لطالاماس، وهو راديكالي متقدم وأستاذ للتاريخ «ليس ثمة شعب مغربي، بل جمهرة من القبائل القروية المحكومة، بطريقة استبدادية من طرف بعض العائلات الاقطاعية الكبرى وبعض الأولياء...»⁽²¹³⁾. أولم يمض بعيداً بعض الشيء؟ وفي نفس الجريدة، بعد بضعة أيام، يتخذ البيزنوايي لهجة أكثر اعتدالاً ليقدم إلى قرائه «الشعب المغربي» الذي يوجد، في عناصره المتنافرة، قاسمان مشتركين هما حُب الحرية والحذر من التجديدات المجلوبة من طرف الأوربيين⁽²⁴¹⁾. أَلنَّ يلعب تقدُّم القوات الفرنسية، فوق ذلك، دوراً حاسماً في توحيد المغرب؟ هذا ما يؤكد راديكالي آخر، هو ألبير ميلو، عندما يقول «إن الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء، وأشكال الزحف والزحف المضاد لهجوم الجنرال ليوطي على الجنوب المغربي والشمال الوهراني أدَّت، داخل المغرب، إلى تهدئة المشاجرات المحلية، وإلى تقارب عام. إن التمييز السابق بين بلاد المخزن وبلاد السبية قد اختفى، فانكتلة المغربية، تشكلت من الناحية المعنوية»⁽²¹⁵⁾.

وفي اليسار المتطرف، لم تهيم المجادلات حول الروح الوطنية المناضلين لكي يروا في المعركة التي يخوضها المغاربة تعبيرا عن شعور وطني. فأنصار الحرية المطلقة يفضلون الحديث عن كفاح من أجل الدفاع عن استقلالهم الذاتي⁽²¹⁶⁾. وفي المقابل، لا يخشى كوستاف

* أساتين جمع أستون وهو أنبوب البندقية

210 مناقشات المجلس، 16 يونيو 1911، الجريدة الرسمية، ص 2424.

211 لوراديكال، 15 يناير 1908.

212 لورايل، 7 نونبر 1907.

213 لأكسيون، 5 شتنبر 1907.

214 في الموضع نفسه، 10 شتنبر 1907.

215 لورايل، 30 غشت 1908.

216 أنظر لولبرير، 18 - 25 مارس 1906 و 4 - 10 مايو 1908.

هيرفي أن يؤكد بأن «حركة وطنية مغربية (...) تتهياً (...)» ويمثل تولية مولاي حفيظ بفاس تبشيراً بها» (217)، وبعد بضعة أشهر، تبتهج جريدته، التي ترى أن كل ماهو «وطني» هو قطعاً مشبوه بـ «انتصارات السلطان الوطني» (218). إن مدير صحيفة لاكير سوسيال * يُحسُّ طبعاً بالتناقض القائم بين إعلانه لمبادئ معادية للوطنية ونداءاته لصالح المقاومة المغربية (219). وهو يفسّر ذلك بتوكيده على أن الـ «مرحلة» الوطنية، «الضرورية» لتطور الانسانية، والتي تجوزت في أوروبا الصناعية، لم يتم بلوغها بعد من طرف الشعب المغربي (220). بالإضافة الى ذلك، لم يصل هذا الأخير الى الطور الرأسمالي. ليس ممكناً، إذن، اعتباره، على غرار الشعب الألماني، «شريكاً يمكننا التوجه إليه. لتفاهم معه ونطبق مذهبنا في تفضيل العصيان على الحرب، في جهتي الحدود» (221). كما أن التضامن مع الجماهير المغربية يستتبع الأخذ بعين الاعتبار لبنياتها العتيقة ولواقع أنها لا يمكنها الوعي بوحدتها الوطنية إلا بتجندها وراء سلطاتها لمكافحة الغزاة. (222).

ويصوغ جوريس أفكاراً مقارنةً، مع أنها موسومة بهم في الملاحظة أكثر صرامة. وبما أن جوريس هو في الوقت نفسه المناضل الديمقراطي والاشتراكي، المتشبت بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمؤرخ، فإنه يعلم جيداً أنه لا تكتمل الشروط الضرورية دائماً لينتصر هذا الحق، ولذا فإنه يسعى تمييز كل عنصر، مهما كان بسيطاً، قد يتم عن «انبثاق بدايات وعي وطني عند المغاربة». وهو يتساءل، في وقتٍ جد مبكر، عن تضامن القبائل فيكتب من الممكن، أن «يفلح» بني يزناسن المطوقون بالقوات الفرنسية «بصلابة مقاومتهم في تحميس قبائل مغربية أخرى لقضيتهم وأن تعمد هذه الأخيرة الى أخذ الفرقة الفرنسية المحاصرة من الخلف. ومن الممكن أن يصير خلاص بني يزناسن المحاصرين كلمة السر للحرب المقدسة في المغرب والتسرع الذي أظهرته قبيلتان مغربيتان في «التخوم الجزائرية للانضمام إليها كان بمثابة تنبيه» (223). لكن جوريس لا يريد خداع نفسه. فليس أكيداً أن يعرف المغاربة كيف يصفون نزاعاتهم أمام الخطر الخارجي «ستكون الفوضى المغربية حينئذ أقوى من «التعصب

217 لاكير سوسيال، 22 - 29 يناير 1908.

218 في الموضوع نفسه، 20 - 26 مايو 1908.

* La Guerre Sociale

219 إن الراديكاليين ليسوا آخر من آخذه على ذلك «إن نكران الوطن من أجل الذات، يتم امتداحه والتصح به لدى الآخرين، إلى حد أن يُستتج من ذلك حقّ تقتيل الأجانب» لوراديكال، 16 غشت 1907.

220 لاكير سوسيال، 26 غشت - فاتح شتبر 1908. أنظر مادلين رويبروكس «اليسار الاشتراكي الفرنسي لاكير سوسيال و موفمون سوسيايست أمام المشكل الاستعماري». في موفمون سوسيال، عدد 46، يناير - مارس 1964، ص 97.

221 لاكير سوسيال، 18 - 24 شتبر 1907.

222 في الموضوع نفسه، 26 غشت 1908.

223 لاديش التولوزية، 6 دجنبر 1907.

المغربي». ومثلما تطاحت القبائل الغالية طيلة سنوات أمام الغازي الروماني، فإن القبائل المغربية، بتصادمها، وإضعاف بعضها البعض الآخر، سَتَعِينُ بانقساماتها الاجتياح الفرنسي. هذا ممكن.» مهما يكن، فإن نائب طارن يُحذّر الحكومة قائلاً سيكون خطأ اعتقاد بأنه يمكن، بسبب تفاوت في القوى، إخضاع المغاربة إذ «يمكنكم عبور هذه البلدان، وتخريبها، ونهبها، يمكنكم إحناق الناس، لكنكم لن تتمكنوا من جعلهم يقولون إننا خاضعون الى الأبد» (225). هناك سبب عميق خلف ذلك؛ وهو يظهر بمجرد ما يُقارَن الشعب المغربي بالشعب المصري. إنهما مختلفان بطبعتيهما كما يبدو ذلك من تاريخهما، إذ «كان ثمة في مصر شعب خاضع منذ القدم ومستسلم، لسلطةٍ مهيمنةٍ كان يمكن أن تفقد مصداقيتها في شخص حاكم من حكامها لمرحلة مؤقتة، إذ يستمر استحواذ المؤسسة الحاكمة على الشعب الخاضع لقرون وقرون. وفي المغرب، شعب متوقد، حرٌّ، وممانع، له، أكثر مما نتصور وأكثر مما نعرف، أنفة تاريخه القديم، يتذكر بأنه طرد من أرضه، علي التوالي، كلا من البرتغال، والاسبان، والانجليز، وأنه زَعَزَعَ نِيرَ الأتراك. إنه يتذكر حتى الأزمنة البطولية عندما كان سيّداً على جزءٍ من اسبانيا. لقد كان له قادة، لكنه هو الذي عَظَمَهُم وعزلهم بحرية منه. ليس بالشعب المستسلم، ولا الشعب المعتاد على التحمل الصّامت لهيمنةٍ طاغية، ولا بالشعب الذي يمكن أن يُعامل يوماً ما كشيء قابل للتبادل. إنه شعبٌ مُحارِب. شعب أبي...» (226). أولاً يَعْقِدُ المغاربة مع تاريخهم عندما يهبّون، استجابةً بالضبط لمولاي حفيظ، لقتال الأجنبي وعبد العزيز «المتواطىء المَكْرُوب مع الأجنبي»؟ أولاً يُظْهِرُ مَوْقِفَ القبائل هذه المرة أيضاً «إجماعَ الشعور المغربي ضد الغازي وسلطان الغازي» (227)؟ إن السلطان ليس فحسب أمير المؤمنين، بل أيضاً جامعُ الشعب المغربي. ولكي يتمكن من إعداد بلاده كأمةٍ من نمط حديث يلزم ليس فحسب الاعتراف بسيادته، وإنما التوفر على وسائل ممارستها.

سيادة السلطان

لايشكّل احترام السيادة المغربية مبدئياً بالنسبة لجوريس والاشتراكيين، كما بالنسبة لمجموعة اليسار، موضوع نقاش، خصوصاً وأن مؤتمر الجزيرة أقرّ بسيادة السلطان. ويبدو اليسار الراديكالي والديمقراطي، في مجموعته راضياً بالضمانات الشكلية الصّرفة التي أَعْدَقَهَا

224 في الموضوع نفسه، 30 أبريل 1908.

225 مناقشات المجلس، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص 773.

226 في الموضوع نفسه، ص 775.

227 لوماني، 25 غشت 1908.

الحكومة في هذا الموضوع حتى عشية الحماية. وفي المقابل، تقودُ الحملةُ الفرنسية وانعكاساتها على الصّعيد المغربي جوريس الى المطالبة باحترام سيادةِ يثايرُ، بمفرده تقريباً، على تحديد تدريجي وملموس قدر الامكان لشروط ممارستها.

السيادة الاسمية والسيادة الشعبية

ساعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، بتأكيدهِ على سيادة السُلطان مع تفويضه لكل من فرنسا وإسبانيا مهمة الأمن في المغرب، على نوع من الالتباس. وحينما يُلَقَّ جويريس، في هذا الصّدّد، من عواقب العمل الفرنسي الاسباني المُشترَك أمام طنجة، يردُّ عليه بيشون بأنّه، في كل الأحوال، لن يتمّ أيُّ تدخّلٍ إلا باسم الحكومة المغربية «من أجل سلطتها وسيادتها (...). ومن أجل الحفاظ على هيبتها أو استرداد هذه الهيئة» (228). وبعد إنزال الجنود جهّدت حكومة الجمهورية لتقديم احتلال الدار البيضاء، ثم الشاوية، على أنّه مُلائم جيداً مع احترام السيادة الشريفة، لكن عمل القوات الفرنسية أدّى حتماً الى تفويض واقع تلك السيادة فقد غدا عبد العزيز، أكثر فأكثر سلطاناً يعترض عليه شعبه. وأخوه، مولاي حفيظ، الذي فرض نفسه كبطل للكفاح ضد الغزاة الأجانب (229)، يُنادى به سلطاناً في مراكش يوم 16 غشت 1907 ويُعترفُ به في الأيام التي تلت في مدينتي الجديدة وآزمور وتدرجياً في الجزء الأكبر من المغرب الجنوبي. وفي 4 يناير 1908، نادى به علماء فاس بدورهم سلطاناً بعد أن خلعوا عبد العزيز المُتهم، خاصّةً بكونه لم يُحسن الدفاع عن بلاده ضد الغزو الأجنبي. وقد حاول العاهل المخلوع استرداد الأقاليم الشاطئية. فغادر الرباط نحو الجنوب في يوليو 1908؛ لكن بعد عبوره لأمّ الربيع اصطدم بعداء القبائل فاضطر الى التراجع مُضطرباً، بعد أن لَمَّت المراكز الفرنسية المتقدمة جنوده. لقد أعقب هذا الاندحار على الفور تولية مولاي حفيظ في طنجة، وأيضاً في الرباط والعرائش والجديدة. ثم اعترفُ به بعد ذلك في 2 شتنبر في وجدة، وبعد بضعة أيام في آسفي وموكادور؛ وأخيراً، في 26 نونبر، في الدار البيضاء، بعد أن غادرها عبد العزيز الى طنجة.

وأمام تعارضِ السُلطائين، بدتِ الطبقةُ السياسية الفرنسية منقسمةً. فبينما يرى اليمين والفريق الاستعماري في مولاي حفيظ أداةً لألمانيا، وبيشون يقدمه بملاح نائير يُجسّدُ «عداء

228 مناقشات المجلس، 6 دجنبر 1906، الجريدة الرسمية، ص ص 2959 — 2963.

229 لقد تمت دراسة الحركة الحافظية حديثاً، خاصّةً من طرف عبد الله العروي. الأصول الاجتماعية والثقافية للحركة

الوطنية المغربية (1830 — 1912). باريس، 1977، ومن تأليف إدموند بورك

Prélude to Protectorate in Morocco (1860 — 1912) شيكاغو ولندن، 1977.

الفريق الاسلامي القديم والمُتَعَصِّب، للأجانب (...) والعمل ضدَّ أوربا» (230)، يُمَثِّل عبد العزيز، السلطان الشرعي الوحيد، «ترابط المصالح الأجنبية والمصالح المغربية» (231). أما بالنسبة لقطاع عريض من اليسار الراديكالي المعتدل، فإن عبد حفيظ هو «السلطان الفظ»، الـ «عَدُوّ» (223) الذي ينبغي قطع الطريق عليه بمساعدة أخيه (233). وهناك بَعْضُ من يفضِّلون أن تلزم فرنسا الحياد بين الأخوين؛ فهم يخشون إن حَمَتْ عبد العزيز جِهَاراً أن تُجَرِّدَهُ من أهليته بالمرة (234). أولاً تجازف، بمساعدته في كفاحه ضدَّ المُدُن المتمرّدة والقبائل العاصية بإثارة «نقمة إسلامية حقيقية» (235)؟

«ماذا يهمننا، نحن البروليتاريين، أن ينتصر عبد العزيز على مولاي حفيظ، وماذا سنجنني من ذلك؟ (...) إنها شؤون وألعاب أمراء» (236). هذا الحُكْم لليون ريمي Léon Rémy في صحيفة لومانيتي يُظهِرُ أن اليسار الاشتراكي ليس مُهَيَّأً لفهم أهمية الرهان. أوليس هذان السُلْطَانَان «طاغيتين»، مُضْطَهَدَيْن للشعب المغربي؟ أوليسا، أكثر من ذلك، رَجُلَيْن تَابِعَيْن للرأسمالية الدّولية؟ وإذا كان عبد العزيز هو «مَحْمِيٌّ كليمانسو والمالية الفرنسية» (237) أفليس مولاي حفيظ، من جهته، هو الرجل المحظوظ عند الامبراطور الألماني والمالية الألمانية (238)؟ أما بالنسبة لجوريس، فإن أوهام التوغل السُّلمي، من جهة، والتعلق بالاجماع الأوروبي

230 مناقشات المجلس، 27 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 129. إن الدبلوماسيين والعسكريين يفرضون على الحكومة صورة مولاي حفيظ كمسلم متعصب. في تقريرهما بمهمة بالدار البيضاء كتب كل من رونيو وليوطي «إن حفيظ يشكل الحاجز الأكثر جدية والأكثر خطراً أمام عملنا (...) إن تفوقه سيبرهن للمسلم القُدري عن سُمُو قضيته وسيجعل منه بطل الاسلام»، AAE Maroc NS 189 (مارس - أبريل 1908 صفحة 203). من جانبه، اعتبر العميد البحري فيليبير أنه لا يتجاوز اختصاصاته بإبراقه الى وزير البحرية «سواء أراد ذلك أو لم يُرِدْهُ، فإن حفيظ الآن تحزّب، مُعَادٍ لأوربا، ما عدا ضدَّ ألمانيا» AAE Maroc NS 189 (16 مارس 1908، صفحات 83 - 87) بموازاة ذلك سعت مفوضية فرنسا الى نُشر فكرة كون مولاي حفيظ ليس شعبياً وكون تفوقه على «العزيزيين» بعيد الاحتمال إلى غاية عشية نكبة عبد العزيز.

231 مناقشات المجلس، 27 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 129.

232 إن حفيظ هو «رجل المُقاومة (...) العدو الحذر، لكنّه العدو»، لورايل، 15 أكتوبر 1907. إه «ليس فقط المُطالب بالعرش الشريفى؛ إى أيضاً عدونا» لورور، 11 أبريل 1908. أنظر أيضاً لابتويت ريبوبليك، 5 فبراير 1908.

233 أنظر لورور (19 يناير 1908)، لوراديكال (25 يونيو 1908)، لابتويت ريبوبليك (28 يونيو 1908)، لاكسيون (14 نونبر 17 وفاتح فبراير 1908).

234 «ربما ساهمنا بأنفسنا، بأخذِهِ على نحو بديهي أكثر من اللازم تحت حمايتنا، في أن نجعل من هذا السلطان سلطاناً فاقداً للأهلية في المغرب»، (تدخل دوبياف)، مناقشات المجلس، 27 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 123.

235 في الموضوع نفسه، أنظر أيضاً تدخل لوسيان هوير في 28 يناير 1908، في الموضوع نفسه، الجريدة الرسمية، ص 136.

236 لومانيتي، 27 فبراير 1908.

237 لاكير سوسيال، 20 - 26 مايو 1908.

238 في الموضوع نفسه، 27 مايو - 3 يونيو 1908.

إن التناقض بين هذا التقدير وذاك الذي ورد في نفس الجريدة، خاصة بقلم كوستاف هيرفي، منذ بدايات 1908، حول «السلطان الوطني» يشهد بمقاومة اليسار المتطرف لمنح تعاطفه الكامل لمولاي حفيظ.

كما برز في الجزيرة الخضراء من جهة ثانية، لا تسمح له بأن يوجه كُلاً انتباهه في الحال الى مشكل السُلطة الشريفية، لأن موقف الجماهير المغربية من سُلطائيتها والمقاومة التي اعترضت القوات الفرنسية هما اللذان سيلعبان دوراً كاشفاً.

ولا يحس جوريس بأيّ تقدير تجاه عبد العزيز، هذا الملك الذي أخبره كتاب أوبان Aubin بأنه كان يحيط نفسه بالمُضحكين والمغامرين، والذي كان سلوكه مثار استنكارٍ سواء من قِبَل الفاسيين أو من طرف الجبيليين البربر (239). إن التدخل الفرنسي لا يمكنه سوى أن «يُجهز على سلطانٍ مهزوز قبلاً»؛ فهو منذ ذلك الوقت فصاعداً في أعين المغاربة «الأداة المقيتة للأجنبي، للغازي، وللمُرايين البعيدين» (240). وأمام هذا الصّراع الذي يواجهه فيه مولاي حفيظ، المستسلم لـ «غريزة شعب يهتف به»، أخاه عبد العزيز، «وهو سلطان شرعي، قانوني، بروتوكولي، كاد أن يكون اسماعيلاً مصطنعاً»، يكتشف جوريس، ومعه جزء من اليسار الفرنسي، الأساس الشّعبي للسيادة الشريفية. إن تعلق الجماهير المغربية بحرياتها واستقلالها هو الذي يجمعها تحت راية عبد الحفيظ، «حارس الاستقلال ورمزه» (242). أما بالنسبة لفرنسا، فلا يرجع اليها أن تُقرّر من السُلطان الذي يلائمها ولا أن تتدخل في الصّراع الدائر بين الأخوين. إنها، حسب صيغة ميثاق الجزيرة الخضراء، مسؤولة عن احترام السيادة الشريفية، لكن هذا الالتزام، كما يوضح الزعيم الاشتراكي، لا يختلط مع «ضمانةٍ مُعطاةٍ لهذه الشخصية أو تلك ضدّ حركات الدّاخل» (243). وبعد أن أظهرت الأحداث أن الجماهير المغربية توجهت صوب مولاي حفيظ لأنه كان في مقدمة الكفاح ضد الغازي، فقد أصبح من «العبث والخذاع» الرّغمُ بمطالبة السلطان الجديد، مقابل الاعتراف به، «التبرؤ من الحرب المقدسة» (244). ويوضح جوريس، «بالنسبة للسلطان، وبالنسبة لخيرة من كافح معه، لاتعني «الحرب المقدسة» سوى الكفاح من أجل مناعة الاسلام، ومقاومة الاضطهاد الأجنبي والعدوان. فأن يُطلب منه التبرؤ من هذا لدى القبائل، معناه أن يُدين الحركة الشعبية التي

* Ismaïl d'opérette

- 239 أوجين أوبان، مغرب اليوم، باريس، 1904، ص ص 132 — 171. إننا نعرف بأن جوريس «قرأ وأعاد القراءة بإعجاب حقيقي» لهذا الكتاب الذي وضّح بأن مؤلفه «دبلوماسي واقعي جداً جاب كل العالم الاسلامي (و) راقب العالم المغربي عن كثب» مناقشات المجلس، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص 775.
- 240 مناقشات المجلس، 24 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 95.
- 241 في الموضوع نفسه، ص 96. إن ستيك يصف عبد العزيز كـ «إمعة هزلي» «أمير عاجز ومثير للسخرية»، لورابيل، 4 شتبر 1907.
- 242 لاديش التولوزية، 27 فبراير و29 مايو 1908. في المقال المشار اليه سابقاً، كتب ستيك بخصوص مولاي حفيظ «إن المجهود التحرري لشعب يتجسّد على العموم في رجل فريد، وبغريزة نافذة البصر على نحو نادر، نادراً ما يُخطئ الاختيار. إن الحدث الراهن يأتي، مرّة أخرى، لكي يؤكد دروس التاريخ».
- 243 مناقشات المجلس، 24 يناير 1908، ص 95.
- 244 إنّه أحد الشروط المُعيّنة بواسطة المذكرة الفرنسية — الأسبانية المُسلّمة الى ممثلي الدّول الموقّعة لميثاق الجزيرة الخضراء، في 11 شتبر 1908. وثائق دبلوماسية — شؤون المغرب IV ص ص 376 — 378.

منها خرج، معناه أن يُضَعَفَ نفسه بنفسه وأن يَفْقِدَ بالضبط ذلك الرّصيد المعنوي الذي سيحتاجه للحفاظ على الهدوء ولحماية الأجانب بفعالية ضد الضّغائن الحتمية والمتراكمة بفعل تدخّلها» (245). أما حول شخص مولاي حفيظ نفسه، وحول صفاته الخاصة، فلم يُدَّ جوريس رأيه. ولم يُشير أيضاً إلى الإصلاحات التي يحاول السلطان الجديد تنفيذها ولا إلى الاعتراضات التي يمكن أن يلقاها. يذهب إلى ما يبدو له أساسياً، أي واقع كونه غداً قائد الأمة المغربية. مع أنه لا ينبغي للعاهل أن يجد نفسه، بحكم التدخّل الفرنسي، محروماً من الوسائل الضرورية لحياة الدولة الشريفة والمحافظة على وحدة المملكة مثل ممارسة حق الأمن والتوفر على مصادر مالية كفيلة بضمان عمل المؤسسات المدنية والعسكرية.

أغلوطة استتباب الأمن

منذ بداية الحملة الفرنسية، ألح جوريس على واقع كون الهدوء لن يكون مُؤمناً في الامبراطورية الشريفة إلا بواسطة سلطة مغربية متحدرة من إجماع وطني وقادرة على تأسيس حكومة قارّة وقوية (246). فعلى التجرد أن تقوم بمهمتها في إطار ما ينص عليه ميثاق الجزيرة، وذلك بضمان الأمن في الموانئ المحددة، وتجاوزها لهذا الدور، وتوغلها في البلاد، فستثير ضدها القبائل، وتخلق الاضطراب والفوضى. ثم بانحيازها في الصراع لصالح وعبد العزيز تمدد فترة الحرب الأهلية (247). لا ينكر جوريس «الفوضى الشعبية»، «فهي قديمة، ومزمنة»، لكنه يعتقد في بداية 1908 إن «رعونات التدخّل الفرنسي تساهم في إعطائها طابعاً حاداً» (248). وبعد بضعة أشهر يتساءل عما إذا لم تكن تلك «الرعونات» مقصودة (249). فمنذ اللحظة التي نعتبر فيها، مع كاتب افتتاحيات صحيفة الراديكال، بأنه ليس ثمة هدوء ممكن في

245 لومانتي، 19 شتبر 1908.

246 في الموضوع نفسه، 14 نونبر 1907. في مُخَابَرَة مُوجَّهَة في 27 غشت إلى رونيو، أكد وزير الشؤون الخارجية لمولاي حفيظ بأنه حتى وفاة مولاي الحسن، كان المغرب «في حالة أمن تام». بعد ذلك فقط «بدأت الفوضى نعم البلاد سراً وعلاوية (...) فالسلطات استسلمت لرغباتها كلياً ولم تعد تشغل أبداً بإدارة الحكومات التي كانت مُلقاة على عاتقها» AAE Maroc NS 187، صفحات 41 — 42.

247 في الموضوع نفسه، 5 فبراير 1908، لإديش التولوزية، 19 فبراير 1908، وخاصة خطاب 19 يونيو 1908 بالمجلس حيث أظهر نائب طارن أن التدخّل الفرنسي في الشاوية يخلق «عنصراً دائماً للحرب الأهلية».

248 مناقشات المجلس، 28 يناير 1908 الجريدة الرسمية، ص 141.

249 إنّه لم يكن على عِلْمٍ طبعاً برسالة ليوطي في 5 يونيو 1908 إلى بيثون. لقد شرح الجنرال بأنه يتعين تأخير الاعتراف بحفيظ ما أمكن. أو لن يشكل هذا الاعتراف «تكريساً لارساء المغرب ككتلة مُترابطة معادية لأوروبا وخاصة معادية لفرنسا؟ أليست لنا، بعكس ذلك، مصلحة في وجود فوضى بالامبراطورية الشريفة، في انعدام اليقين بمستقبلها، في الحفاظ داخلها على تفرقة يمكن أن نستفيد منها، في الاحتفاظ فيها برهن الشاوية الثمين في الاحتفاظ بعبد العزيز كاحتياطي معارض لِمُنافسه، في ترتيبنا، باختصار، لعوامل التدخّل؟» AAE Maroc NS 190 (رسالة رقم 110، صفحات 249 — 252).

المغرب إلا حيث توجد القوات الفرنسية، يمكننا أن نتساءل عما إذا لم يكن يتم السَّعي لخلق الاضطراب من أجل خلق ذريعة لِرْدَعَة وتحويل احتلالٍ مُؤقَّتٍ بهذه الطريقة الى احتلال دائم (250). يؤكد جوريس أن استتباب الأمن منذ 1908، يمر في الواقع عَبْرَ انسحاب القوات الفرنسية من الأراضي المحتلة، إذ على التَّجَرْدَةِ أن تقتصر، طَبَقاً لميثاق الجزيرة الخضراء، على تأمين الموانئ باشتراكٍ مع القوات الاسبانية (251). والاعتراض الرامي الى أن هذا الانسحاب مشروطٌ مُسَبِّقاً بأن «يبرهن مولاى حفيظ على أنه لا يريد فحسب، بل يستطيع تطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء» يشكّل «أغلوطةً مقبّيةً (...)» لأنّ مولاى حفيظ لن يكون بِمُسْتَطَاعِهِ تطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء ولا أن يجعل الجمهور المغربي يقبل بكل أحكامه، إلا إذا أمكنه أن يُظهر للمغرب كُلهُ أن هذا الميثاق لا يمَسُّ وحدة التراب المغربي» (252).

لقد استُغِلَّ انشقاق الرّيسوني، وانشقاق الروكي بوحمارة من طرف الأنصار العلّيين أو المُستتريين للغزو، ليُظهروا بأن مولاى حفيظ عاجزٌ على تأمين وحدة بلاده. لكن السُّلطان تغلّب على الرّيسوني واعتقل بوحمارة. وعندما قدّم بوحمارة لممثلي الدّول الأوربية بفاس، محبوساً في قفص ومقطوع الزندين، بدت هذه «الفضاعات الوحشية» مناسبة لـ الراديكال لتؤكد بأن السُّلطان ليس «وَحْدَهُ السَّيِّدُ في فاس» و«أنّه مدين لاروبا التي أجلسته على العرش (كذا) (253). غير أن جوريس يوضّح الأمور قائلاً «إنه من البين أن مَوْتِ الروكي عمَلٌ «لا عُذْرَ له»، ومن «مُخَلَّفَاتِ الهمجية»، مع أن تاريخ فرنسا يقدّم أمثلة تنكيلاتٍ فظيعةٍ مشابهةٍ. لكن كيف لا يمكن تبيّن أن «لا شيء كان قادراً، سوى التدخّل المسلح للأجنبي، على جَمْعِ كلِّ التعصبات وكلِّ أشكال العنف حول السُّلطان» وفي الواقع، يُلحُّ جوريس، على إن مولاى حفيظ يبرهن، منذ تسلّمه إدارة الشؤون المغربية، على أنّه قادرٌ على تأمين الأمن. و«مهما يَكُنِ الاعتراض على سُلْطَةِ السلطان الرّاهن، ومهما يكن استمرار الفوضى الفيودالية التي كانت في المغرب، ولقرونٍ خَلَّتْ، كنظام طبيعي، فإنني أعتقد جيداً بأنه منذ رحيل مولاى الحسن لم يعرف المغرب حُكماً في مثل تركيز حُكْمِ اليوم وفي مثل مَقْدَرَتِهِ على تَنْظِيمِهِ تَدْرِيجياً» (255) إنه لمُؤَسِّفٍ بالأحرى كون عمل فرنسًا، عِوَضَ أن يُسهّلَ مجهودات السُّلطان، يستهدف أكثر فأكثر انتزاع كل سلطةٍ منه، ففي المغرب الشرقي

250 مناقشات المجلس، 29 يونيو و7 يوليو 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 1280 و1591. لومانتي، 27 غشت 1908.

251 مناقشات المجلس، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 774 - 775.

252 في الموضوع نفسه، 15 يناير 1909، الجريدة الرسمية، ص 23.

253 لوراديكال، 28 غشت 1909، أنظر أيضاً لابوتيت ريبوليك، 4 شتبر 1909.

254 لومانتي، 10 أكتوبر 1909، مناقشات المجلس، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2823.

255 في الموضوع نفسه، ص 2824.

يوشك احتلال وجدة والعمل العسكري لليوطي على توجيه «ضربة قاضية» لهيئته، وفي الشاوية تحل القيادة الفرنسية محلّه في تسمية القواد ومراقبتهم (256).
 كان أحد الشروط الموضوعية من طرف الحكومة الفرنسية للجلاء عن الشاوية هو أداء المصاريف المترتبة عن الحملة العسكرية على المغرب؛ وهي تُقدَّرُ بسبعين مليوناً (257).
 والصّحافة الراديكالية تحتذي ببيشون مطالبته بهذا «التعويض»؛ لأن الأمر يتعلق بالنسبة إليها بإظهار أن الحكومة لا تنوي تحميل المواطنين الفرنسي العواقب المالية للحرب في المغرب. ويتساءل جوريس أي «انصاف» وأي «شهامة» في أن يطلب من المغرب أداء مصاريف احتلال لم يطلبه بالتأكيد (258). لكن المشكل ليس أخلاقياً وحسب. إن مطلباً من هذا القبيل لا يمكن إلا أن يُفاقم من مصاعب المخزن، فبإضافته إلى القائمة الطويلة للمطالب المالية، «والتي تتجاوز مقدرات المغرب نفسه» فإنه يخلق «ذريعة دائمة لتدخلات جديدة» (259)؛ فيتمّ الاجهاز على ما تبقى من السيادة المغربية.

«نهب» الموارد المغربية

من الممكن السّعي إلى الاعتقاد بأن لفظة «نهب» مأخوذة من المعجم السياسي المعاصر. والواقع، أن تطبيقها على المغرب راجع إلى جوريس الذي استعملها، حسب علمنا، أربع مرات، مرتين في 1909، عند انعقاد الاتفاق الفرنسي الألماني (260)، وتدخل لجنة التعويضات (261) ومرتين في 1911 لوصف تدخل الرأسماليين الفرنسيين والألمان (262) وشروط القروض المغربية (263). إن هذا التعبير لا يحيل فقط، بالنسبة للزعيم الاشتراكي، على المنافع المُحقّقة على حساب المغرب، هذا الجانب الذي غالباً ما أثاره اليسار المتطرف. فثائب طارن، الذي رأينا كيف يعرف، عند الاقتضاء، تسليط الأضواء على الممولين وأصحاب

256 مناقشات المجلس 23 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2861. «إن الموظّفين اللذين سبق أن طلبنا طرهما، بنسعيد وبركاش، هما إما منقولان أو معزولان»، أخبر رونيو بيشون، ليس ثمة لبس حول دواعي هذين الطردّين، مادام الدبلوماسي يوضّح بأنه إذا كان الموظّفان اللذان يعرضانهما «مُرضيين من وجهة نظر المؤهلات (...) إزاء فرنسا، فإنه لا يمكن توقع أن تكون كفاءتهم فوراً في مستوى إرادتهم الحسنة» (AAE Maroc NS 208 رسالة رقم 630 في 3 شتبر 1910).

257 إن هذا المبلغ سيرتفع إلى 80 مليوناً عند تصفية اقتراض 1910.

258 أنظر بالأخص لورور، 24، 25 نونبر، 8 دجنبر 1909، 26 مارس 1910.

259 مناقشات المجلس، 26 نونبر 1908، الجريدة الرسمية، ص 2674.

260 إن جوريس يطلب ألا يُترجم ارتباط المصالح الاقتصادية الفرنسية والألمانية المنصوص عليها في اتفاق 9 فبراير 1909 ب «عمل نهب وعنف ذئبي ضدّ شعب مغلول من طرف مهاجمين» لومانيتي، 11 فبراير 1909.

261 «إن شعب المغرب يقول بأنه يُنهب حقاً» مناقشات المجلس، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2827.

262 «لقد نودي على الرأسماليين الألمان من طرف الرأسماليين الفرنسيين في نقابات المصلحة التي تقتسم المغرب وإلّا لفي مصلحة ألمانيا وقوتها الاقتصادية، إلى حدّ كبير، أن يتمّ نهب المغرب، تحت المسؤولية المعنوية لفرنسا» لاديش التولوزية، 18 مارس 1911.

263 «... المغرب منهوباً، مسروقاً...»، مناقشات المجلس، 24 مارس 1910.

الأعمال، يتغيا أيضاً إظهار الوجه المغربي، ذلك الوجه المنسي للعمليات، والذي سَحَقَ الامبراطورية الشريفة تحت الأعباء المفروضة عليها واستغلال مواردها من طرف الدائنين الأجانب.

إن جوريس منشغل، منذ بداية 1908، بعواقب القروض المُبرمة من طرف الحكومة الشريفة. هذه القروض التي كانت، دون شك، ضرورية بحكم تَهَوُّراتِ عبد العزيز وعدم قدرته على معارضة المغامرين والمُبسطين الأوروبيين الذين كان يعج بهم قصر فاس. لقد اغتنمت الأبنك الفرنسية ذلك لتحقيق عمليات مُربحة، مُدعّمة بـ «مُسايرة الحكومة لها» (264). وصار تعويضها عبئاً على الخزينة الشريفة، سِيِّمًا وأَنَّهُ يمثل مقداراً اسمياً يفوق المبالغ التي تم اقتراضها ويمثل الفرق بين المبلغ الاسمي والمبالغ المحصل عليها فعليا، أجرة الخدمات البنكية. فقد انضاف الى قرض 62,5 مليوناً من الفرنكات لسنة 1904، والذي لم يتوصّل المغرب منه سوى بثمانية وأربعين مليوناً، قرض قيمته مليون فرنكا، مُبرم من طرف مولاي حفيظ في 1910 والذي توصلّ المغرب منه بتسعين مليوناً (265).

لقد أبرمت الحكومة المغربية هذه القروض لمواجهة ديونها أولاً. وهذه الديون تتضمن ديون المُقاولين والتجار والمُؤنّين الأجانب للمخزن، من جهة، ومن جهة أخرى التعويضات التي قبلت السُلطات الشريفة إقرارها لضحايا «قلاقل المغرب»، وخاصة ضحايا الدار البيضاء. إن جوريس هو السياسي الوحيد، حسب معرفتنا، الذي طعن في صحة وجدّية التقديرات التي تُمَثِّم بمراقبة المُفوضيات الأجنبية بطنجة. هذه المسألة تستحق أن نتوقف عندها قليلاً. فـ «في تسوية تعويضات الدار البيضاء، وفي تسوية الدُيون المُصفاة من طرف المخزن، كانت مصالح المغرب، مصالحه الحقيقية، مُهملةً بشكل مُؤسِف» (266)، وتعزيزاً لأقواله، ينتقد جوريس أولاً هيئة اللجان المدعوة لابتداء رأيها في ادّعاءات المُلتَمسين. هكذا بدأت اللجنة الدولية التي مقرها بالدار البيضاء تقرُّ لأعضائها تعويضات جد مرتفعة قبل

264 في الموضوع نفسه، 28 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 140.

265 إن تدخّلات جوريس المتعلقة بهذه الاقتراضات تشهد على الصعوبة بالنسبة للرجال السياسيين، المتعددين عن الأوساط المالية، بأن يكونوا على عِلْم في الوقت المناسب بالشروط الصحيحة للاصدارات المالية. هكذا يتكلم نائب

طارن في 1908 عن اقتراض لعبد العزيز قدره 80 مليوناً جنت الأبنك من ورائه عمولة قدرها 16 مليوناً (مناقشات المجلس، 28 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 140). و فقط في مارس 1911 عند عودته الى المسألة يُعطي الرّقم الصحيح لاقتراض قدره 62,5 مليوناً من الفرنكات لم يحصل المغرب منه سوى على 48 م ف (في الموضوع نفسه، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص 1435). في نفس التدخّل، قُلِقَ للمبلغ المرتفع لاقتراض 101 م ف 1910 الذي كان حاصله المُتوقّع، الذي بلغ 80 م ف نهاية 1909، موضوع مُداخلة لجوريس وقتذاك. في الموضوع نفسه، 23 نونبر 1909، (الجلسة الثانية)، الجريدة الرسمية، ص 2861، يُذكَر

بأن التدقيق في الاقتراضات المغربية تمّ حديثاً من طرف ب. كيان بالنسبة لاقتراضات 1902 - 1904 (الاقتراضات المغربية، 1902 - 1904) وج.ك. آلان بالنسبة لاقتراض 1910 (أكادير 1911، باريس،

1976، ص 41 - 71).

266 مناقشات المجلس، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص 1435.

المغاربة تحمّلها (267). ومن جهة أخرى، يوجد في هذه اللجنة، كما في لجنة مراجعة الديون، مُمَثِّلٌ شريفِي هو زهيد باي (268) «وهو صحفي قبطني صغير سابقاً في مؤتمر الجزيرة الخضراء (...) وتربطه صداقة بالمفوضية الفرنسية»، التي «عَيَّنَتْهُ»، ويظهر أنه غير مؤهل للدفاع عن المصالح المغربية (269).

أما في عمق المطالب، فيطعن جوريس في «ديونٍ ترجع الى نصف قرن، وديونٍ رُفِضَتْ من طرف السُّلْطَانِ مولاي الحسن، وديونٍ كَفَتْ عن المطالبة بها مفوضيات معنية منذ أكثر من جيل، وكلها تَمَّ بعثها، تَمَّ إحيائها (...)» وكذلك، كانت هناك أثناء توزيع التعويضات فضائح لا تُحْصَى» (270). إن بيشون يحتج، وج. ل. آلان يسعى للاقرار بصواب هذا الاحتجاج، على الأقل فيما يتعلق بلجنة التعويضات (271). فهذه الأخيرة «دَقَّقَتْ بكثير من الوعي، فيما يبدو، في المِلَفَاتِ التي عُهِدَ بها إليها؛ وقد رفضت كلِّ مِلَفٍ لا يقدم براهين ملموسة أو يفتقر إلى إحدى الوثائق أو يُقَدَّرُ ضررَ صاحبه بشكل مُفْرَط» (272). لقد كان المغاربة سيعوّضون بشروط مماثلة لشروط الأجانب، فأرشيفات أحد المُلمّسين الرئيسيين، وهي الشركة المغربية، تسمح بالتدقيق في هذا الحكم □ إن المبالغة في المطالب المقدمة الى لجنة التعويضات، تَمَّ الاقرار بها من طرف (الشركة المغربية) (274) وقد خضعت المطالب، فعلاً، الى تخفيض كبير (275).

- 267 في الموضوع نفسه، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2827.
- 268 المُسَمَّى في مكان آخر على الزاكي (Zaki أو Zaky).
- 269 مناقشات المجلس، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص 1435. بالنسبة لج.ك. آلان، يُعْتَبَرُ علي الزاكي رَجُلَ المفوضية بكل تأكيد. أكادير 1911، ص 198.
- 270 في الموضوع نفسه
- 271 جوزيف كايوس والأزمة المغربية الثانية، الجزء الثاني، ص 881 وما يليها. إن ج.ك. آلان لا يُؤيّد رأيه في صِحَّة الديون المُقَدَّمة الى اللجنة.
- 272 في الموضوع نفسه، الجزء الثاني، ص 883.
- 273 من المبالغ الممنوحة، أي 13 مليوناً من الفرنكات، آلت 3،7 ملايين الى مغاربة، بالمُقارنة مع المَبَالِغِ المُطَالَبِ بها بلغ التخفيض الذي مسّها إلى 56%، مقابل 48% بالنسبة لمجموع المُطَالِبَاتِ الأجنبية. في الموضوع نفسه، ص 886.
- 274 لقد عَرَضَ مدير وكالة طنجة على المقرّ المركزي مشروع رسالة ينبغي أن تُسَلِّمَ للمكثف بأعمال فرنسا. وبخصوص المُطَالِبَاتِ المُقَدَّمة في حق اضطرابات المغرب، كتب يقول «من المحتمل أن مبلغ بعض طلبات التعويض هذه يمكن أن يُخَفِّضَ قليلاً». وقد علقت الإدارة العامة «يبدو لنا أنه لاداعي إلى هذا التصريح. فإذا سَلَّمْنَا بأن طلبات تعويضنا مُبَالِغٌ فيها، فليس لنا نحن أن نقول هذا. من جهةٍ أخرى، فإن بعض هذه المُطَالِبَاتِ بُرِّرَتْ بشكلٍ شافٍ» (25 مايو 1909) أرشيفات الشركة المغربية، وكالة طنجة، «ديون على المخزن».
- 275 هكذا يُظْهِرُ كَشْفُ لقرارات اللجنة التحكيمية لدجنبر 1910، بأنه أمام المبالغ المُطَالَبِ بها من طرف الشركة، أي 1.089.210 فرنكاً و579.290 بَسِيطَةً حَسَنِيَّةً، كان قَدَّرَ المبالغ التي سُدَّدَتْ 223.715 فرنكاً. و62 866 بَسِيطَةً حَسَنِيَّةً. صحيحٌ أنّ أهمَّ المُطَالِبَاتِ الموجودة في هذا الكشف كانت تعني الأشغال المرفئية للدار البيضاء وأسفي وكانت ضعيفة المصدافية. في الموضوع نفسه، «مسائل مالية وحساباتية — شؤون مُحَالَةٍ على لجنة التحكيم.» أنظر أيضاً ج.ك. آلان، أكادير ص ص 141 — 142.

□ من جهة أخرى، لا يبدو أن اللجنة المكلفة بالتحقق من الديون أمكنها دائماً أن تقوم بفحص دقيق للسندات المُقدّمة إليها. وفي كل الأحوال، اعتبرت الشركة المغربية أنه ليس عليها تبرير سبب المبالغ التي تطالب بها (276).

□ إن موقف الشركة المغربية أمام هذه المؤسسات يتّضح ولو جزئياً، إذا قرّناهُ بـ «الهدايا» التي أُعِدَّتْها على مختلف الشخصيات من بين أعضاء لجان التحكيم. وليس علي زاكي هو الشخصية الوحيدة التي استفادت من هذه الهدايا. (277).

□ وأخيراً، فإن مبلغ التعويضات المدفوعة للمغاربة من ضحايا الـ «أضرار» يمكن أن تستفيد منه أساساً الشركات الأجنبية التي لهم فعلاً أو يزعمون أنهم «محميوها» (278).

إن مولاي حفيظ لم تعد لديه حرية التصرف في الموارد لمواجهة نفقات الدولة المغربية. فلضمان قرض 1904 تمكن الدائنون، بمؤازرة الحكومة الفرنسية، من «وضع اليد» على جزء من مداخيل الجمارك المغربية، وهو يمثل منها 60% (279). أما 40% المتبقية فقد رُصِدَ لضمان قرض 1910. ويوضح جوريس، من جهة أخرى، أن موارد الضرائب قد تقلصت بسبب التدخل الأوربي. لقد صار للمفوضيات الأجنبية «جمهرة هائلة ومتنامية من المحميين» المعفيين من القانون الجبائي، فـ «عندما يريد السلطان فرض ضريبة عليهم يصطدم بمقاومة المفوضيات» (280). بالإضافة إلى ذلك، وبفضل نظام المحميين تعارض فرنسا مجهودات مولاي

276 «لايتعين علينا أن نعرض سنداتنا (للديون) على «فحص» المندوبين الشريفين، كتب المقر المركزي للشركة إلى إدارته الطنجاوية. إن هذه الكلمة تُشوّه تفكيرنا وتوحي بالاعتقاد بأنه سيكون بإمكان مندوبين أن يعرفوا سبب ديوننا، وهذا مانعترض عليه قطعاً. إننا نُعَرِّضُ كلمة «فحص» بعبارة «تحقيق مادي» التي هي أقل التباساً (13 مايو 1909). بعد أشهر من ذلك، عاد إلى المسألة. إن بإمكان اللجنة أن تتأكد من وجودها المادي ومن صحتها ولكن ليس لها أن تطلب تبرير المبالغ الموجودة فيها» (13 نونبر 1909). لقد كانت المسألة على درجة من الأهمية لاسيما وأن الشركة أدرجت، مثلاً، بين ديونها فاتورات محررة بالجنيه الاسترليني دون أن توضح بآية عملية تتعلق (أنظر ملحق الرسائل المُوجّهة من طرف الشركة في 27 مايو 1909 إلى المكلف بأعمال فرنسا وإلى مُمَثِّلِ السُلْطَانِ)، في الموضوع نفسه، «ديون على المخزن».

277 من بين الأعضاء الأحد عشر للجنة التعويضات، استفاد أربعة على الأقل من «هدايا» الشركة، سواءً عُيِّنَا (صناديق سجائر، أزواج منظار، خاتم ذهب بياقوتة حمراء) أو نقداً، وقد تراوحت المبالغ من 300 فرنكاً إلى بضعة آلاف من الفرنكات. إن على الزاكي ليس سوى واحد منهم، لجوج بشكل خاص، حسب وكالة طنجة.

278 في الموضوع نفسه، «شؤون مُحَالَة على اللجنة التحكيمية للمطالبات الأجنبية».

279 مناقشات المجلس، 28 يناير 1908 الجريدة الرسمية، ص 140.

280 في الموضوع نفسه، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص 1436. حسب المفوضية الفرنسية، فإن عدد المحميين، في إقليم الشاوية وحده، الذي كان 202 في 1908، ارتفع، إلى 337 في 1910. وطبعاً، فإن المحميين الفرنسيين هم الذين كان عددهم يتزايد أكثر 47 في 1908، 83 في 1909، 114 في 1910 AAE Maroc NS 209 الصفحتان 103 — 104.

حفيظ الذي يريد استرداد أملاك الأعيان المغاربة «الذين أخلوا بالواجب» (281)؛ لأن «كل هؤلاء الرجال المتسمين بالانتفاعية الذين استفادوا من الضعف المعروف لعبد العزيز وشبعوا من الغنائم التي تركتها المالية الأوربية حرة وميسورة» صاروا مَحْمِيَّي فرنسا مُفْلِتَيْنِ بذلك من سلطة العاهل المغربي (282).



ويعرض جوريس بمنتهى الصرامة العلاقة السببية بين نهب الموارد المغربية والاحتلال النهائي للمغرب. ففي نهاية 1909، حينما كانت شروط القرض الجديد تُناقش، بدأ له هذا المسلسل مُناوَرَةً للفريق الاستعماري وحلفائه وتخطراً طلباً من الحكومة إبعاده قائلاً «إذا فَرَضْتُمْ علي السلطان شروطاً رِبَوِيَةً، فإنكم تختلسون منه كل وسائل الإدارة والحكم. ستقتلون جنين الأمل، هذه الامكانية لإعادة تنظيم الشؤون المغربية بطريقة حرة» بحيث «بعد فقدانها لكل استقلال مالي، لكل سُلْطَةٍ معنوية في نظر الشعب المغربي، فإن الحكومة المغربية لن تصير سوى حُطَامٍ، مجرد أنقاض» (283). ويلاحظ في 1911، أن الخُطَّةَ أفلَحَتْ؛ فيبشون غداً أداة للفريق الاستعماري، لـ «قوى المال» — والسُلْطَان، بَعْدَ أَنْ جُرِدَ «بواسطة سلسلة من الانذارات النهائية» من كل مَوَارِدِهِ الطبيعية، لم يَعدْ فِي مَكْتَنِهِ الاستمرار إلا بفرض ضرائب استثنائية على القبائل. هكذا أخذ تَذْمُرُ المغاربة يكبرُ بِقَدْرِ مَا كانت تضعف وسائل السُلْطَان بِرَدْعِ الثورة (284). إن هذه الوضعية ستتكرر، والفوضى باتت موشكة على الانتشار. لقد غدا من المُسْتَعَجَلِ إيقاف تطور الأمور. إن جوريس يطلب من الحكومة «أن

281 بروي كاهاز بأن مولاي حفيظ صرح له بأنه سيكون ضرورياً إبطال أو على الأقل التقليل من الأخلال بالوظيفة بضمناً مُرْتَبَاتٍ للموظفين، لكن قنصل فرنسا بفاس أجاب العاهل بأن نقص الموارد المالية التي يمكن أن يتوفر عليها المخزن لا يسمح بتحقيق هذا الإصلاح. لا المكلف بالأعمال في طنجة الذي نقل هذه الرسالة الى باريس، ولا الوزارة ارتابا أن من الضروري التعليق على هذا الوضع، في الموضوع نفسه، 210 (رسالة رقم 154 لي 20 فبراير 1911).

282 مناقشات المجلس، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص 1435. إن الأخلال بالوظيفة لم يكن محصوراً، بخلافاً لما قصده جوريس «في حاشية السلطان السابق». فقد كان كبير الأهمية في العلاقات التجارية مع المخزن، إذا استندنا الى أرشيفات الشركة المغربية.

283 في الموضوع نفسه، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص. 2824، و 23 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2861.

284 لإديش التولوزية، 18 مارس 1911. «إن السلطان الذي لم يعد يملك سَنِيماً (...) مُضْطَرٌّ لأن يَسْتَنْزِلَ بالقوة، فضلاً عن الضرائب المعتادة، ضرائب لم تكن في تقليد القبائل»، مناقشات المجلس، 24 مارس 1911، الجريدة الرسمية، ص. 1441. لقد أورد كاهاز بأن مولاي حفيظ يشتكي من كون مهمة المقرري في باريس، المكلف بالتفاوض في شأن مساعدة مالية، التي كان من المتوقع أن يتم خلال بضعة أسابيع، لا تزال مُسْتَعْرَبة منذ أربعة أشهر دون نتيجة. «وقد نجم عن ذلك، قال له السلطان، بعد أن نفذت الموارد المالية، أن اضطر المخزن إلى أن يَظْهَرَ أكثر تَطَلُّباً تجاه القبائل مما يرغب» AAE Maroc NS 211 (برقية رقم 237 في 20 مارس 1911).

تتفاوض مع الأبنك حول تعديل لشروط القرض وتأجيل أداء الأقساط السنوية، بحيث يصير بإمكان السلطان، بعد توفره لبضع سنوات على موارد الطبيعية، ضمان الهدوء بنفسه وتنمية مداخله تدريجياً» (285). لكن ألم يفت الأوان؟ لقد توالى الأحداث متعاقبة وصار التمرد يطرُق أبواب فاس. إن الحديث يدور حالياً حول «إنجاد» السلطان بالزحف على العاصمة الشريفة. ينبغي الاحتراز من التدخل، يكتب جوريس؛ إذ سيكون فيه «هلاك» السلطان الذي «سيفقد اعتباره وسمعته بهذا النداء للأجنبي» (286). لكن جوريس لم يسمع. فدخلت القوات الفرنسية إلى فاس. في حين يعلن كروبي، وزير الشؤون الخارجية، بأن فرنسا متمسكة بوحدة الامبراطورية المغربية تحت سيادة السلطان. ويجهد مستنداً إلى تقارير هنري كايار H. Gaillard، ممثل فرنسا بفاس، للتدليل على أن التدخل الفرنسي الجديد طُلب به من لدن العاهل الشريفي. «نعم، لقد طلبه، هذا مفهوم!» صرخ جوريس أمام مجلس النواب، وبما أن الصحافة اعتبرت أن مولاي حفيظ قد عبّر عن رغبته في أن يكون تحت حماية فرنسا، رفض نائب طارن أن يرى في هذه البادرة تنازلاً طوعياً لعاهل، بل نهاية سيروية تم إعدادها لاجباره على هذا الاجراء. «لقد حكى لي بأنه قبل ثلاثة أشهر أو ثلاثة أشهر ونصف، قبل انفجار الأزمة، استدعى السلطان مولاي حفيظ فعلاً مقيمنا في فاس، السيد كايار، وأنه قال له «ماذا تريد فرنسا بي؟ لقد أخذت مني كل شيء فهي تحتل جزءاً من ترابي، ولها كل موارد؛ إنني لا أستطيع شيئاً، ورغم أنني لا أستطيع شيئاً، رغم أن كل وسائل العمل أخذت مني، فإنهم يتهياون لتحميلي مسؤولية الاضطرابات التي يمكن أن تنجم. إنني بين أيديكم؛ فأنتم جردتموني من كل سلاح؛ افعلوا بي ما تشاؤون» إذا كان هذا ما تسمونه «التوسل إلى فرنسا لفرض حمايتها» فإنني أرى فيه أعلى أشكال احتجاج الرجل الذي دُفع إلى العجز» (287).

285 لومانتي، 27 مارس 1911.

286 إن ما ينبغي القيام به، هو أن نرد إلى السلطان، «دون إبطاء»، التصرف في موارد حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه بنفسه، واسترداد هيئته، وأداء رواتب جنده، والتعهد بجديّة أمام القبائل المنتفضة بأن يعدل عن الابتزازات الضريبية التي ناءت بها، والتي جعلها لصوصنا المهرة حتمية» في الموضوع نفسه، 22 أبريل 1911.

287 مناقشات المجلس، 16 يونيو 1911، الجريدة الرسمية، ص 2425.

الفصل الثاني

التَّحْرِيز

إلى أيّ حدّ استعمل اليسار الوسائل المتوفرة لديه للتعريف بوجهة نظره، والتأثير على الرأي العام وتنظيم تحريض يهدف إما لمُساعدة الحملة الفرنسية على المغرب أو لاعاقبتها؟ إن فحص المناقشات البرلمانية ومقالات الصحافة ينبغي أن يُكمِّله ما يمكن أن تخبر به الأرشيفات حول مظاهرات الشوارع المُنظمة في تلك الظروف. سنتطرق من جهة أخرى الى موقف عصابة حقوق الانسان المهتمة بشكل خاص بالاعتداءات على الحريات الفردية والوطنية. وأخيراً، فقد بدا لنا ضروريا «الابتعاد» عن مختلف أمكنة التحريض في العاصمة وأن نتساءل عن ردود فعل أوساط اليسار في الأقاليم بصدد غزو المغرب.



البرلمان

لِنُوضِّحُ أولاً المكانة المخصَّصة من قِبَل البرلمان للمسألة المغربية. هذه المكانة ضئيلة في مجلس الشيوخ، فليس ثمة أية مناقشة إلى غاية 1908 فلا نزول كيوم الثاني في طنجة، ولا مؤتمر الجزيرة الخضراء، ولا إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء، أثارت استجاباً أو حتى مجرد سؤال شفوي. وبين 1908 و1912 جرث ثماني مناقشات (1) كانت قصيرة نسبياً، باستثناء المناقشة التي خُصِّصَتْ للتصديق على الاتفاقية الفرنسية الألمانية لـ 4 نونبر 1911. وكانت أيضاً مناسبة لإبراز خطباء اليمين واليمين المتطرف، ككودان دوفيلان، ودولا مازيل،

1 18 و20 فبراير 1908؛ 31 مارس 1908؛ 28 دجنبر 1909، 2 فبراير 1911؛ 41 مارس 1911؛ 14 يونيو 1911؛ من 5 إلى 10 فبراير 1912؛ 11 يوليوز 1912.

ودوجوروفري، لانتقاد السياسة المغربية للحكومة مع مواظبتهم على منحها أصواتهم. وقد عبر في هذه الفترة أعضاء مجلس الشيوخ عن مواقفهم بالتصويت خلال إحدى عشرة مرة وكان هذا التعبير خلال ثلاث مرات بدون نقاش مسبق، وخلال المرات الست التي رافقها النقاش، باستثناء التصويت الذي شمل الاتفاق الفرنسي الألماني لـ 1911، لم تسجل أي معارضة للحكومة، ماعدا بعض الامتناعات. وعلى عكس ذلك، كانت المناقشات في مجلس النواب كثيرة وحادة على الخصوص. وإلى غاية انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء، لم تُطرح المسألة المغربية للنقاش إلا بمناسبة مناقشات ميزانية وزارة الشؤون الخارجية (2) وتلك المخصصة للمصادقة على المعاهدة الفرنسية - الإنجليزية لـ 8 أبريل 1904 (3). وانطلاقاً من 1906، صار المغرب أحد الموضوعات الكبرى التي تُهزّ وتحمّس الجمعية الوطنية: فحتى 1912، خصّصت له عشرين مناقشة استغرقت، جزئياً أو كلياً، أربعة وثلاثين جلسة تناهز مدتها الزمنية الكلية مائة ساعة. وتخللت هذه المناقشات ستة وثلاثون تصويتاً أفضت خمسة وثلاثون منها إلى اتخاذ قرارات. إن الاشارات السابقة لا ينبغي أن توهمنا. فالسياسة المغربية لا تقرر في البرلمان. منذ 1904، أُدرجت هذه السياسة في الاتفاقيات المبرمة مع إنجلترا وإسبانيا. وقد غداً الالتباس الأساسي لهذه النصوص مُهيئاً على علاقات الحكومة مع البرلمان إلى غاية 1912. فمن المنصة، تعلن الحكومة عزمها على مُباشرة «عمل حضاري» في المغرب، وعلى الدفاع هناك عن «المصالح الخاصة» لفرنسا التي تُعتبر أنه تم الاعتراف بها في مؤتمر الجزيرة الخضراء، وقد استمرت إلى آخر لحظة، تنفي نيتها في الشروع في غزو الامبراطورية الشريفة وفي إقامة نظام حماية فيها؛ وتؤكد أن سياستها، المطابقة للالتزامات الدولية ومصالح القوى العظمى، تركز على احترام استقلال ووحدة المغرب وكذا سيادة السلطان. لكن، بشكل مواز لهذا، سعت الممارسة الحكومية إلى التطوير التدريجي وعلى جميع الأصعدة لِغلبة فرنسا في المغرب، مع اصطدامها لِمرات عديدة بمعارضة ألمانيا. لقد استهدف التدخل المسلح احتلال النقاط القوية في الامبراطورية، بينما عملت تقييدات هامة على الحد، في الواقع، من سلطات العاهل الشريفي، وعلى تهيء انتقال سلطة الدولة لصالح فرنسا في أكبر وأهم جزء من التراب المغربي. هكذا صار البرلمانيون يرجعون تارة إلى خطاب حكومي لا يمكنهم تقدير مغزاه الحقيقي، نظراً لجهلهم بالالتزامات التي أبرمتها فرنسا، وتارة أخرى إلى ممارسة حكومية، غالباً ما تكون متناقضة مع الضمانات التي يُغدقها المسؤولون، وهي ممارسة غداً من الصعوبة بمكان مراقبتها بسبب غياب أنباء منتظمة وأكيدة واردة من المغرب.

2 أنظر بالأخص 21 يناير (مناقشات المجلس، الجريدة الرسمية، ص ص 83 - 93)، 20 أكتوبر و 23 نونبر 1903 (في الموضوع نفسه، ص ص 1803 - 2823 و 2831 - 2844) و 19 أبريل 1905 (في الموضوع نفسه، ص ص 1539 - 1550).

3 جلسات 3، 7، 8، 10 و 12 نونبر 1904. في الموضوع نفسه، ص ص 2252 - 2268، 2305 - 2320، 2325 - 2339، 2367 - 2388، 2413 - 2431.

أَمْزِجَةُ الرَادِيكَالِيِّينَ

هذا الالتباس من طبيعته إرضاء اليسار الديمقراطي والراديكالي الذي يساند الحكومة (4). إن ممثليه، دون شك، يعبرون عن قلقهم من سلوك سياسة يأملونها حذرة، خاصة بعد إنزال التجردة، وتأخذ أحيانا خطاباتهم شكل توبيخ. لكن النواب المنتمين لهذه الفرق، في مجموعهم، مع انفصاهم عن يمين يطالب بسياسة حازمة (5)، حريصون على ترك الحرية للحكومة. فمهمتهم هي جمع أكبر عدد ممكن من الأصوات لصالح ملتزمات الثقة التي تُطمئن العناصر الأكثر ميلاً إلى اليسار بالاحالة إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء (6)، مع إلحاحهم على «حقوق فرنسا في المغرب»، لجلب أصوات اليمين (7). هذا الأمر لا يتم دون صعوبات، لأن التحريض الذي يغديه الاشتراكيون يثير بعض الاضطرابات في اليسار الراديكالي فالأقل تحمّساً والأكثر قلقاً يصمتون مفضلين الامتناع عن التصويت، بينما يذهب البعض إلى حد التصويت ضد الحكومة.

في 13 نونبر 1907، وهو تاريخ أول جلسة خصّصها مجلس النواب للقضية المغربية منذ إنزال التجردة بالدار البيضاء، كانت الانتقادات الصادرة من صفوف الراديكاليين قليلة (8)، ولم يتخل أي منهم خلال التصويت على الثقة (9). وخلال جلستي 27 و28 يناير 1908، بدا الوضع، ظاهرياً، وكأنه قد تغيّر كلياً. فدوياف، رئيس الفريق البرلماني الراديكالي الاشتراكي، يتساءل عن جدوى العمليات العسكرية التي «أضافت مزيداً من الاضطرابات

4 نعتي هنا باليسار الديمقراطي والراديكالي البرلمانيين الذين يتسبون لليسر أو للحلف الديمقراطي (تسعون نائباً بالمجلس في 1906، ثلاث وتسعون في 1910)، ل «راديكالي اليسار» أو «الأحرار» والراديكاليين الاشتراكيين (هاتان المجموعتان الأخيرتان كانت تضمّان مائتين وسبعة وأربعين نائباً في 1906 ومائتين واثنين وخمسين في 1910).

5 مع بعض الاستثناءات القليلة أشهرها ريبو وبوني دوكاستيلان.

6 لقد كانت مجموعة الاشتراكيين الأحرار أو الجمهوريين الاشتراكيين (عشرون نائباً في 1906، ثلاثون في 1910) منقسمة في الغالب بين الراديكاليين الاشتراكيين المنتمين إلى الأغلبية والاشتراكيين الموحّدين الموجودين في المعارضة ففي القضية المغربية صوتت نصف عددها لصالح الحكومة في 1908 و1909 (حكومة كليمانسو) والثلاثان في 1911 (حكومتا بريان ومونيس).

7 لقد كان اليمين، بمعناه الواسع، يشتمل، حسب قاموس الفترة، على الرجعيين والوطنيين والتقدميين أي ما مجموعه مائة وأربعة وسبعون نائباً في 1906 ومائة وثمانية وأربعون في 1910. فتحت وزارة كليمانسو، كان الخمسان منهم على الأقل، والثلاثان على الأكثر، يصوتون على الثقة في الحكومة في الاقتراعات حول السياسة المغربية. تحت بريان ومونيس، كان أربعة أحماس اليمين يخلطون أوراقهم بأوراق الأغلبية الراديكالية.

8 أنظر تدخل شارل شاير الذي لم ينتقد مبدأ التدخل الفرنسي بقدر ما انتقد طرّقه. مناقشات المجلس، 13 نونبر 1907، الجريدة الرسمية، ص ص 2173 - 2175.

9 لقد تمّ التصويت على جدول أعمال الثقة في الحكومة «لضمان احترام حقوق فرنسا في المغرب، وكذا التنفيذ الحرفي للالتزامات التي عليها» بأربعمائة وتسعة وأربعين صوتاً ضد ستة وأربعين وستين امتناعاً. ولقد صوت راديكاليان حران ضد (لوسيان، كورني ورازيمبو)، بينما امتنع آخران (لوي دومون ولاروش) رفقة شارل شاير (اقتراع رقم 353).

في الشاوية عوض إعادة الهدوء» (10)، وقد استحسن أصدقاؤه هذا التدخل كما استحسنه الاشتراكيون. ثم زاد ينتقد المُسَانِدَةَ المتهورة المُقَدِّمة من لَدُن ييشون الى عبد العزيز، التي ساهمت «في جعل هذا السلطان سلطاناً فاقداً للاعتبار في المغرب» كما يُشَدِّد على عَدَاوَةِ الجماهير المغربية للتدخل الفرنسي (11). يمكن إذن التساؤل عما إذا كان هذا الخطاب، رغم التذكير بـ «حقوق» و«التزامات» فرنسا، لا يعلن قطيعةً قطاع كبير من الراديكاليين مع حكومة كليمانسو، لا سيما وأن لوسيان هوبير يناهض بدوره، باسم اليسار الديمقراطي، التدخل الفرنسي في الصِّراع الدائر بين السُّلْطَانَيْن، ويشجب كل تقدم للقوات نحو الدَّاخل. لكن دوبياف يقترح في الأخير جَدْوَلَ أَعْمَالٍ لِلثِّقَةِ له من الغموض ما كفى لِجَمْعِ ثُلُثِي اليمين ونصف الاشتراكيين الأحرار لصالح الحكومة (12). إذ أن جدول الأعمال هذا يتضمن «تهاني الأمة لضباط وجنود القوات البحرية والبرية الذين يقاتلون في إفريقيا»، ويطلب أن يكون التصويت على مُذَكَّرته فقرة فقرة، مما عَزَلَ الاشتراكيين المُوَحِّدين الذين رفضوا، مع جوريس، الانضمام الى تَحِيَّةٍ يمكن أن تُؤوَّلَ كـ «تمجيد» للتهورات المُرتَكِّبة من طرف ضباط «متلهفين وطموحين»، وكـ «تشجيع على تكرارها» (13). مع ذلك، وبعد شهر مما سبق، اشتد التوتُّر في صفوف اليسار حيث عمَّ القلق من الهجومات المُدْبَّرَة من طرف الجنرال داماد، لِدرجة أن البعض تَحَمَّلوا بصعوبة سَوَطَ «السلطان الثالث» سلطان بوفو (Beauvau) (14). إن جوريس، بعد أن وجَّه سؤالاً شفويّاً الى وزير الشؤون الخارجية (15)، إميل كونستان، وهو من اليسار الديمقراطي، طلب، تحت تصفيقات الراديكاليين والاشتراكيين، أن يُحوَّلَ السُّؤال الى استجواب الحكومة، وقد قَبِلَتِ الحكومة، وَقَدَّمَ نائِبَ منطقة لاجيروند، بَعْدَ أن طَوَّرَ تدخله، جدول أعمال مُتأسِّفاً «لِكون الحكومة لم تلتزم بالتعليمات الحكيمية والحذرة التي استرشدت بها سابقاً بكل إخلاص»؛ فحصل على 132 صوتاً من بينها أصوات

10 يتعلق الأمر بـ «غارة» الجنرال داماد على سطات والاستيلاء على موقع مديونة.

11 مناقشات المجلس، 27 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 121 - 124.

12 «إن المجلس، المُصنَّم على تطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء وعلى ضمان الدفاع عن حقوق ومصالح فرنسا في المغرب، دون تدخل في السياسة الداخلية للامبراطورية الشريفة، يُصادق على تصريحات الحكومة ويُعبّر لها عن ثقته؛ يوجّه تهاني الأمة الى ضباط وجنود الجيشين البري والبحري والمقاتلين في إفريقيا». لقد حصل جدول الأعمال بأكمله على أربعمئة واثنين وثلاثين صوتاً ضد واحد وخمسين وواحد وسبعين امتناعاً. نجد دائماً كلاً من كورني ورازيمو من بين المُعارضين، وأربعة من الراديكاليين الاشتراكيين من بين الممتنعين شاير، دوفونطين، هنري روي، وفيلدون (اقتراع رقم 457).

13 لاديش التولوزية، 6 فبراير 1908.

• يتعلق الأمر بوزارة الداخلية

14 العبارة لجوريس، الذي، بعد أن شتّع بتصرف مجلس «يترك نفسه عرضة للغش والاهانة والذل برضى غريب»، تحدّث عن أولئك النواب الذين «يهزون رؤوسهم، يهيمسون بسِرِّ تخوفاتهم وبغثة يصمتون مخافة أن يسمعهم السُّلْطَانُ الثالث، سلطان ساحة بوفو». لوهايني، 20 فبراير 1908.

15 بخصوص قرض مليونين من الفرنكات الذي منحه بنك المغرب لعبد العزيز.

31 من الراديكاليين و9 أعضاء من اليسار الديمقراطي (16). وفي 19 يونيو 1908، جرت مناقشة جديدة، وبدا أن المزاج السيء لبعض الراديكاليين لا يزال راسخاً (17). لكنه لم يذهب، مع ذلك، إلى حدّ التجلي في المنصة حيث إن جيرفي، الذي طلب من الحكومة «أن تُرفَع كلّ التباس»، انضم إلى لوفيبور، وهو سكرتير سابق لبيشون، من أجل تقديم مذكرة ثقة لم تحصل سوى على 324 صوتاً ضد 119 و113 امتنعوا عن التصويت وقد صوّت 13 راديكالياً ضدها (18)، وامتنع 37 (19)؛ في المجموع، ارتدّ خمسُ عددهم، ويعلق لوسيان لوفواي في المؤتمر الراديكالي لاكتوبر، وهو مُقرّر السياسة الخارجية والاستعمارية، على تصريحات وزير الشؤون الخارجية محتجاً على الحذر المبالغ فيه الذي تتسم به السياسة الفرنسية قائلاً «بالنسبة إلينا، من المستحيل أن ننسب إلى أفعال الحكومة نفس إلهام أقوالها. إنه يبدو بالأحرى أن هذه الأقوال مُوجّهة لتعويض تلك الأفعال. فالأقوال العذبة تصلح تمييز الأفعال المرّة (...). إن أغنية سياستنا الخارجية في المغرب كانت جدّ سليمة، لكنّ موسيقاها كانت جدّ حربية» (20). ولم تحصل الحكومة في يناير 1909، رغم الاحتياطات المُتخذة — إذ طلب هوير من الحكومة الاستمرار في البرهنة على «الحزم» وفي نفس الوقت «كسب ثقة المغرب» (21) — سوى على 366 صوتاً ضد 97 و94 امتناعاً وقد صوّت راديكالي واحد، هذه المرة، ضدها، في حين لاذ 38 منهم بالامتناع (22).

إن سقوط كليمانسو، وإحلال بُريان محلّه، تُرجمًا باتساع الأغلبية التي تساند السياسة المغربية. لقد ارتفع في نونبر 1909، عدد الراديكاليين المتمردين إلى ستة عشر (23)؛

16 من بين الراديكاليين بوريلي، ف. بويسون، ماسي، بيلتان، رولبي وستيك. مناقشات المجلس، 24 فبراير 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 413 — 425 (اقتراع رقم 470). «إن الوزراء، علّق جوريس بعد بضعة أيام من ذلك، لم يتمكنوا من أن يكتتبوا بأن تهورّات سياستهم المغربية، الدامية والعقيمة، مسؤولة إلى حدّ كبير عن استياء اليسارات.» لاديش التولوزية، 6 مارس 1908.

17 إن لها دواعي أخرى غير القضية المغربية. لندكر بمناقشات الأسابيع السابقة حول إعادة إدماج الموظّفين المفصولين بسبب الاضراب، تلك المناقشات التي كانت مناسبة لحملة وخمسين راديكالياً لأن يتبعوا موريس بيرتو في انتقاده لوزارة كليمانسو، وصادرين عن نظام انشغالات مختلف، في انتقاده للمصاعب التي سبّها بويش وأصدقائه للحكومة في المناقشة حول الإصلاح الضريبي.

18 من بينهم بوريلي، ماسي وستيك (اقتراع رقم 571).

19 من بينهم بيرتو، سيكالدي، شوتون، دوياف، كلوتز، بيلتان، رنبي، رونو.

20 المؤتمر الثامن للحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، المعقد بديجون أيام 8 — 11 أكتوبر 1908، ص ص 186 — 187.

21 لقد ذهب إلى من الحكومة أن تعتبر مولاي حفيظ بمثابة «مساعدٍ ثمين». مناقشات المجلس، 15 يناير 1909، الجريدة الرسمية، ص ص 21 — 23.

22 من بينهم أندريو، بيرتو، ف. بويسون، ف. شوتون، داليمبي، دويبي، ماسي، رنبي. في الموضوع نفسه، 18 يناير 1909 (اقتراع رقم 700).

23 إثنان من الراديكاليين صوّتا ضدّ لو و آرشيمبو؛ وامتنع أربعة عشر أميار، بيزنو، بيني، بوريلي، ف. بويسون، داليمبي، ديرفولوا، كالو، كيسلان، يتو، بيلتان، بيرسو، سيفير، فيدون، في الموضوع نفسه، 23 نونبر 1909 (اقتراع رقم 1982).

غير أن ردّتهم عُوِّضَتْ بسخاءِ بأصوات اليمين التي تضافرت بكثافة لصالح الحكومة (24). ومع الولاية التشريعية الجديدة، لم تتغير هذه الوضعية بشكل محسوس. لقد توالى أحداث المغرب، وأخذ الضَّغَطُ الفرنسي يشتد، وعمّا قريب سَتَقَرُّ الحملة على فاس. لكن التحريض الراديكالي أُخْلِدَ للهدوء؛ وبدا أن زمن التحفظات المُعَبَّر عنها من المنصة قد انقضى. إن ملتزمات الثقة المُقَدِّمة من طرف آييل فيري، حفيد «الطونكيينوا» — هل هذا رمز؟ — صودق عليها بـ 367 صوتاً في مارس 1911 (25) وبـ 432 صوتاً في يونيو. ولم يُصَوِّت أيُّ صَوْتٍ راديكالي ضد الحكومة (26).

اتهامات جوريس

إن التحريض المنظم من قِبَل الاشتراكيين هو من نوع آخر. فمحل «الحالات النفسية» و«الأمزجة» المتقلبة لِعَدَدٍ من النواب الراديكاليين تنهض الإرادة الواعية لجوريس، المُعَبَّر عن فريقه، لتضع المجلس والحكومة أمام مسؤولياتهما. إن على ممثلي الأمة أن يقرروا السياسة المغربية، ولو في خطوطها العريضة، وأن يتوفروا على الوسائل الكافية لتتبع تنفيذها. وخلال خمس سنوات، لم يُفَوِّتْ نائب طارن أية فرصة ليُظهِر أن النظام البرلماني يوجد، في هذه الحالة، مُخَرِّفاً من طرف حكومات منشغلة بالتصريف خارج كل مُراقبة. وطالبت الصحافة الاشتراكية، بعد إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء، لكن بقليل من التأخر، وعلى امتداد صفحتها الأولى، باستدعاء البرلمان. وقد كتبت الصحيفة «من المستحيل أن يعمد مجموعة من الوزراء اللامسؤولين في الواقع، والحائزين خلال العطلة على نوع من الدكتاتورية، إلى قراراتٍ انفرادية من أجل الأمة» (27). لكن جوريس بدأ يعتقد بأنه «إذا كانت الوزارة لا تحرص على استدعاء النواب، فإن النواب بدورهم ليسوا حريصين على أن يُستدعوا من طرف الوزارة» (28)، وبعد بضعة أيام يتهم دوياف الذي «يعتبر، باسم الراديكاليين الاشتراكيين، أن هذه الأشياء لا تعني البرلمان» (29). وخلال صيف 1908، يلاحظ جوريس، مرّةً أخرى، بأنه «في غياب المجلسين (...) وخارج مراقبتهما الفورية، ستسعى الحكومة إلى حل المشاكل المترتبة عن نكبة عبد العزيز» (30). لكن لا يكفي جَمْعُ

24 صودق على جدول أعمال الثقة بأربعمائة وخمسة وعشرين صوتاً ضدّ ثمانية وخمسين وستين امتناعاً.

25 إن هذا الرقم، الضعيف نسبياً، مُبرَّرٌ بحكم العدد الكبير للنواب المُتَعَيِّن.

26 في الموضوع نفسه، 24 مارس 1911 (اقتراع رقم 175)، 16 يونيو 1911 (اقتراع رقم 247).

27 لومانيتي، 5 شتبر 1907 (جوريس). فاتح شتبر، احتجّ ليون ريمي على واقع كون الحكومة تتخذ قرارات في القضية المغربية، دون إطلاع البلاد واستشارة التمثيل الوطني.

28 في الموضوع نفسه، 7 شتبر 1907.

29 في الموضوع نفسه، 24 شتبر 1907.

30 في الموضوع نفسه، 2 شتبر 1908.

البرلمان وقبول استجابات الحكومة لكي يكون المجلس قد مارس كامل سلطاته. فيلزم أيضاً على الحكومة ألا تكتم عنه شيئاً من أهمية التزاماتها الدولية ومن تُحطِّط قيادتها العامة العسكرية.

كانت مناقشة التصديق على الاتفاق الفرنسي — الانجليزي مناسبة لاثارة وجود المعاهدة السرية الفرنسية الاسبانية المتأهبة لاقتسام المغرب. وقد اكتفى المجلس وقتها بتصريح بول دوشانيل P.Deschanel «إن فرنسا واثقة من كلام وزيرها في الشؤون الخارجية الذي يؤكد لها أنه ليس هناك اقتسام وحكم ثنائي، لافي الغد ولا لاحقاً» (31). هل يعتقد جوريس من هذه اللحظة في وجود اتفاق سرّي، وهو الذي لم ير ضرورة التوسع في السؤال؟ هل كانت تنقصه المعلومات؟ بعد ثلاث سنوات، جعلته الحملة الفرنسية على المغرب وموقف اسبانيا الفريد، «الجامد» والموافق على السياسة الفرنسية يعتقد بأن سياسة البلدتين معا نابعة، فيما وراء المهام المُعطاة لهما من طرف مؤتمر الجزيرة الخضراء، من تعهدات أبرماها بطريقة سرّية، وقد ثار ضد هذا الاحتمال. إن على «شرف» و«أمن» فرنسا أن يمنعها بأن تكون لها في المغرب «سياسة دولية نزيهة» و«سياسة خفية للاقتسام والتمزيق» (32). لقد كرّر هذا في عدة مناسبات، وأكد أن المعاهدة أضفت على مناقشات وتصريحات المجلس طابعاً ساخراً، وأنه سيكون هناك تناقض بين أحكامها وأحكام ميثاق الجزيرة الخضراء الذي ينص على «وجوب احترام سيادة المغرب واستقلاله دون شرط أو تحفظ أو حدود» (33)، ثم ألا يشكل وجود اتفاقيات سرّية مماثلة، على الخصوص، تشجيعاً لـ «كل أولئك الذين من مصلحتهم إجراء هذا التقسيم ليستحوزوا على غنائم المناجم وعلى الامتيازات، كل أولئك الذين من مصلحتهم تهييج هذه الفوضى التي عليها أن تكون نقطة انطلاق لشرط التقسيم» (34).

إذا كان المجلس لا يُخبر بالتعهدات المُبرمة من طرف الحكومة، فإن بإمكانه، على الأقل، تسجيل تصريحاتها، والتساؤل إلى أي حد تُعتبر أعمال وكلائها في المغرب، من عسكر وديبلوماسيين، مطابقة لتلك التصريحات. إن جوهر المجهودات المبذولة من قبل جوريس في البرلمان يكمن هنا، في هذه المحاولة لجعل الحقيقة تسطع من صدام أقوال الحكومة التي تقلل من خطورة التدخل الفرنسي في المغرب بمبادراتها التي تدفع بها دائماً، وأكثر فأكثر، إلى التوغّل في طريق الغزو.

31 مناقشات المجلس، 3 نونبر 1904، الجريدة الرسمية، ص ص. 2266 — 2267.

32 في الموضوع نفسه، 24 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص. 98.

33 في الموضوع نفسه، 22 نونبر 1909، الجريدة الرسمية، ص 2826.

34 في الموضوع نفسه. إن جوريس يعود للمسألة في 1911، خاصة لكي يُشهر بالتعقيدات الدولية و «المخاطر»

المتولدة عن الدبلوماسية السرية في الموضوع نفسه، 24 مارس، الجريدة الرسمية، ص ص 1433 — 1437؛ 16

يونيو، الجريدة الرسمية، ص ص 2422 — 2426.

وقد سعى جوريس منذ يناير 1908، الى توضيح منطق التدخّل العسكري الفرنسي والمساندة الممنوحة لعبد العزيز وهو منطق يتلخص في كون السياسة الفرنسية ستجرها حتما الى الذهاب الى مراكش، والذهاب الى فاس، ثم غزو المغرب بأكمله باسم السلطان. ويقاطعه كليمانسو من اقترح الذهاب الى فاس، ولماذا لا تكون مكة؟ (35). وإذا بجوريس يعيد الكرة راغبا في تطوير الحكومة بزعودها، قائلا «لقد أعلنتم بأنكم لن تذهبوا الى مراكش؛ وأعلنتم بأنكم لن تذهبوا الى فاس. نطقتم بهذه الأقوال بكل ثقة، مع منحها قيمتها المطلقة؛ إنه التزام أخذتموه على عاتقكم أمام فرنسا؛ والتزام أخذتموه على أنفسكم أمام أوروبا» (36). إن النائب الاشتراكي سيعارضُ الممارسة العسكرية بهذا الالتزام الذي لن يكُل من التذكير به (37). وتفكيره يستند الى مُستويين معاً. فمن جهة، ومتبوعاً ببعض الرديكاليين، ينتقد مبادرات القيادة المحلية، مؤاخذاً الحكومة إماماً على جهلها بها، أو على تحملها، إن لم يكن على تشجيعها لها. لقد قَدِمَت التجردة من حيث المبدأ لحماية أوروپيي الدار البيضاء. فماذا تروم تلك الاجتياحات لبرشيد وسطاط وأزمور وقريباً تادلة وماذا يعني انتشار المراكز الفرنسية في المغرب الشرقي؟ ومن جهة أخرى — وهذا هو، فيما يبدو لنا، الاسهام الأصيل لجوريس في هذه المناقشة — يوضّح أن واقع احتلال بلد أجنبي والتعرض الى الطرد منه من طرف سكانه يضمني طابعاً هَشّاً على التزامات الحكومة الهادفة الى حَصْر مساحه العمليات «إنكم مُجْبَرُونَ كُلَّ يَوْمٍ على الذهاب أبعد من الحدّ الذي وضعتموه لأنفسكم» (38)، وفي هذه النقطة، سارع جزء من اليمين الى التصفيق لجوريس. فهذا الجزء من اليمين، مثله مثل جوريس، لا يبدو راضياً على الطابع الملتبس لسياسة الحكومة، فمثل هذا الأخير، لا يبدو اليمين راضياً بالسمة الملتبسة لسياسة الحكومة. ويلاحظ أن فرنسا تحارب المغاربة وأن قادتها لا يجرؤون على قول ذلك. غير أن الخواتم تختلف طبعاً. فاليمين يدعو الحكومة الى جعل خطابها متوافقاً مع ممارستها العسكرية، إلى مطابقة تعليماتها بأراء القيادة، وباختصار الى وضع الحملة الفرنسية تحت دليل «الحزم»، بينما يطالب الخطيب الاشتراكي، عكس ذلك، الحكومة بأن

35 في الموضوع نفسه، 24 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 8. إن يشون يُضاعف الضمانات؛ فغير وارد تجاوز حدود الشاوية (27 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 127 — 128)؛ «الحماية، لأعمل يقودنا إليها، لائحة في الداخل. لن نذهب لا إلى فاس، ولا إلى مراكش» (في الموضوع نفسه، ص 131)؛ «إلى الحكومة لا تريد غزو المغرب» (24 فبراير 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 417 — 418)؛ «لا تريد لاحماية، ولا غزو» (27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص 783)؛ «إن احتلالنا للشاوية مؤقت بشكل محض» (19 يونيو 1908، الجريدة الرسمية، ص ص 1280 — 1284)؛ لقد قلنا دائماً بأننا لا نسعى في المغرب لا إلى حماية ولا إلى غزو» (18 يناير 1909، الجريدة الرسمية، ص ص 41 — 45).

36 في الموضوع نفسه، 28 يناير 1908، ص 141.

37 تسع مرّات خلال جلسة 24 يناير 1908، أربع مرات في 28 يناير، مرتان في 10 فبراير، ثلاث مرّات في 27 مارس.

38 في الموضوع نفسه، 24 يناير 1908، الجريدة الرسمية، ص 98.

تستتج كل الخلاصات من تصريحاتها فيما أن الأمر لا يتعلق بغزو المغرب، فليس ثمة أي معنى للاحتفاظ بالتجربة فيه. وإلا سيكون عليكم «أن تنقطعوا دائماً أو لأمد طويل لهذا الشغل العقيم المتمثل في ضرب مغاربة لن يكون بمقدوركم، بعد ذلك، فرض حمايتكم عليهم» (39). إن أمن الأوروبيين في موانئ المغرب لا يستوجب حمل «الحرب، والحديد والنار الى قلب المغرب» (40). ثمة تناقض بين التأكيدات المتعلقة بالطابع المؤقت للاحتلال الفرنسي والعمل الجاري سواء على الصعيد المدني أو على الصعيد العسكري والهادف الى جعل هذا الاحتلال دائماً. وثمة تناقض بين الوعود بالحياد بين السلطانين والمساعدة العسكرية والمالية الممنوحة لعبد العزيز ضد أخيه مولاي حفيظ. وثمة تناقض بين الضمانات المُعَدَّة من طرف الحكومة المتعلقة باحترام استقلال ووحدة المغرب والشروط المفروضة على المخزن والمؤدية الى تقييد حرّيته.

إن جوريس، بعد أن اقترح تراجُع القوات الفرنسية الى الدار البيضاء، ثم تهيء انسحابها الكامل (41)، يدعو المجلس صراحةً الى وضع حدٌ للحملة المغربية (42). ومقابل ملتزمات الأغلبية التي أثارت «الدفاع عن حقوق وكرامة فرنسا» ثم «سياسة التعاون والحضارة التي تملئها عليها مصالحها واتفاقاتها وتعهداتها في الجزيرة الخضراء»، يعارضُ جوريس بإقامة «علاقات سلّم وإنصاف بين فرنسا والمغرب الحرّ» (43)، وبضرورة احترام وحدة

39 في الموضوع نفسه، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص 774.

40 في الموضوع نفسه، ص 770.

41 طلب القرار المُقَدَّم من طرف جوريس، في 27 مارس 1908، من الحكومة أن «تقصر حَرْفياً عمل قواتنا على حراسة وحْفَرِ الموانئ لكي تُهَيء في أقرب أجل الانسحاب التام للقوات العسكرية». وقد صودق عليه بخمسة وسبعين صوتاً ضدَّ أربعمئة وثمانية وسبعة وخمسين امتناعاً. لقد صوّت مع الاشتراكيين المُؤخِّدين عشرة اشتراكيين أحرار، إثنا عشر راديكالياً اشتراكياً، راديكالياً حُرّاً، و«وسطيان». ولتُسجَّل من بين المُمتنعين إثنا عشر راديكالياً اشتراكياً، ثلاثة راديكاليين أحرار، وثلاثة من «اليسار الديمقراطي»، مناقشات المجلس، اقتراع رقم 513.

42 صودق على الأسبقية لصالح المُذَكِّرة المُقَدَّمة من طرف جوريس، في 19 يونيو 1908 — «المجلس المُصمِّم على وضع حدٌ للحملة المغربية ينتقل الى جدول الأعمال» — بثمانية وسبعين صوتاً ضدَّ ثلاثمئة وثلاثة وتسعين واثنتين وثمانين امتناعاً، لقد صوّت مع الاشتراكيين المُؤخِّدين (باستثناء باستر الذي امتنع) تسعة اشتراكيين أحرار، عشرة راديكاليين اشتراكيين، ثلاثة راديكاليين أحرار، واحد من «اليسار الديمقراطي»، واحد من «الوسط» وثلاثة أعضاء من اليمين المتطرّف. ومن بين الممتنعين، هناك ثمانية من الاشتراكيين الأحرار، ستة وعشرون راديكالياً اشتراكياً، ستة راديكاليين أحرار، إثنا من «اليسار الديمقراطي». في الموضوع نفسه، اقتراع رقم 570.

43 «إن المجلس، المُصمِّم على وضع حدٌ للحملة المغربية وعلى إقامة علاقات إنصافٍ وسلّم بين فرنسا والمغرب، يدعو الحكومة الى سَحْبِ قواتها للاحتلال.» لقد تمَّ التصويت على الأسبقية لجدول الأعمال هذا المُقَدَّم من طرف جوريس في 18 يناير 1909 بواحد وثمانين صوتاً ضدَّ أربعمئة وتسعة وثلاثين وسبعة وثلاثين امتناعاً وقد صوّت مع الاشتراكيين المُؤخِّدين عشرة اشتراكيين أحرار، إثنا عشر راديكالياً اشتراكياً، أربعة راديكاليين أحرار، واحد من «اليسار الديمقراطي» وواحد من «الوسط». من بين الامتناعات تُسجَّل أربعة اشتراكيين أحرار، تسعة عشر راديكالياً اشتراكياً، ثلاثة راديكاليين أحرار وثلاثة من «اليسار الديمقراطي». في الموضوع نفسه، اقتراع رقم 699.

لامبراطورية الشريفة (44). غير أنه لم يجذب الى جانب نواب فريقه سوى عددٍ قليل من الاشتراكيين الأحرار والراديكاليين الذين ازداد تضائهم عندما دعا الزعيم الاشتراكي المجلس الى التصويت ضد الاعتمادات المخصصة للعمليات العسكرية في المغرب.

الصَّحَافَة

لقد سبق أن اغترفنا بغزارةٍ من الصحافة لكي نَظْهر موقف مختلف تيارات اليسار أمام المسألة المغربية. إننا نعرف أنه بعد إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء، حظيت عمليات التجردة بإجماعٍ واسع من لَدُن الأوساط الراديكالية وأوساط اليسار الديمقراطي، في حين أثارت انتقادات حادة لدى اليسار الاشتراكي والنقابي الثوري. يتعيّن علينا الآن، بمجهودٍ أكثر نسقيةً، أن نبحث عن تحديد الشروط التي سعتُ ضمنها مختلف الجرائد المنتسبة الى هذه الاتجاهات أو إلى تلك الأحزاب الى التأثير على الرأى العام. فالمكانة الفعلية الممنوحة لأحداث المغرب من طرف هذه الجريدة أو تلك، ووسائل هذه الأخيرة الاخبارية وكذا تقنياتها للدعاية، كل هذا يطلب الاستجلاء.

المكانة المخصّصة لأحداث المغرب من طرف صحافة اليسار

أمام استحالة القيام بتحليل شامل لمجموع الجرائد المرتبطة، كثيراً أو قليلاً، باليسار، وقع اختيارنا، قبل كل شيء، على أربع صحف تنتسب بشكل مختلف الى الايديولوجيا الراديكالية هي لورور، الراديكال، الرابيل، ولاكسيون (45)، نُشِر الى بعض المعالم. فصحيفتا لورور والراديكال يديرهما فيكتور سيمون هذا الرجل الذي اتسم بالثابرة في تأسيس عدة جرائد منذ سقوط الامبراطورية الثانية ولورور هي، في الواقع، جريدة كليمانسو

44 «إن المجلس، المُصنّم علي وَضِع حُد للاحتلال العسكري للثراب المغربي وعلى إزاحة كَل إجراء من شأنه إعاقَة سِر المغرب بنظام مُستَقِل، ينتقل الى جدول الأعمال.» إ أسبقية هذا النص لجوريس المُقَدّم في 23 نونبر 1909 صوّت عليها بواحدٍ وسبعين صوتاً ضدّ أربعمئة وستة وثلاثين وستة وثلاثين امتناعاً. لقد انضمّ الى الاشتراكيين المُؤخّدين سبعة من الاشتراكيين الأحرار، ستة من الراديكاليين الاشتراكيين وراديكاليان حُرّان، بينما امتنع ستة من الاشتراكيين الأحرار، ثلاثة وعشرون راديكالياً اشتراكياً، ثلاثون راديكاليين أحرار وواحد من «اليسار الديمقراطي» في الموضوع نفسه، اقتراع رقم 981.

45 إن هذا الفحص المُنظّم كَمَلتُهُ استمراجات للرأى تعلّقت بجريدين يوميتين تنتميان للأسرة الراديكالية لالنتيون ولوسياكل. إذا أخذنا السُحب بعين الاعتبار، فإن الجريدة الراديكالية الأكثر أهمية في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى هي لاديش التولوزية (مائة وأربعة وثمانون ألف نسخة في 1914)؛ وقد جعلت منها نوعية المتعاونين فيها وجمهورها صحيفة ذات بُعْد وطني. مع ذلك، بدا لنا من الأفضل أن نحتفظ بفصحها الى غاية معالجتنا لانعكاسات غزو المغرب على أوساط اليسار في الاقليم.

الذي عندما دخل الى الحكومة ترك مكانه لآرثور رانك. كما أن أدولف موجان المدير السياسي لـ الراديكال، ترك منصبه لكوسطاف ريفي عندما نودي عليه الى وكالة وزارة الداخلية في يوليو 1907. وفي 1911، عند موت فيكتور سيمون، أعقبه حفيده مارسيل بروسي. إن هاتين الجريدتين تقومان بالدعاية طبعاً لكليمانسو، ثم لبريان. وهما تُشهران عداً واضحاً، وأحياناً شديداً، للحزب الاشتراكي. فيما يتعلق بـ الرابيل فإنها مُدَارَةٌ في 1903 من طرف شال بوس الذي نادى في يونيو 1904، بصفته رئيساً للتحريض، على هنري ماريه الذي كان قد غادر، قبل ذلك بقليل، الراديكال، على إثر خلافٍ مع موجان. وفي نهاية 1906، غادرت هذه المجموعة الجريدة التي غدا شارل لورنس، لعدة أشهر، رئيس تحريرها. وحتى هذا الوقت كانت الرابيل مضادة لكامب وتساند كليمانسو. لكن في أبريل 1907، أخذ لوري بويس، وهو نائب السين، إدارتها وأعلن أن جريدته ستكون «لسان حال الراديكاليين الأكثر تقدماً». وفي الواقع، غداً مُعادياً لكليمانسو مثلما هو مناهضٌ لبريان وبارثو. بينما عبّر عن تعاطفٍ كبير ومخلص تجاه كايو Caillaux. وأخيراً فإن موقفه من جوريس والاشتراكيين جدّ متقلّب، لكن انتقاداته تبقى دائماً مهذّبة. أما لأكسيون، المؤسّسة من طرف فيكتور شاربونيل وهنري بيرونجي سنة 1903، فهي مُدَارَةٌ من طرف هذا الأخير منذ 1904، هذه الجريدة المتعاطفة مع كامب تريد أن تكون رأس الحربة في العمل المناهض للاكليروس، مثلما هي، لكن بدرجة أقل، مناهضة للروح العسكرية. وهي ترجو، على الأقل إلى غاية 1907، تحالفاً بين الراديكاليين والاشتراكيين المُوحّدين. وبعد أن كانت إلى جانب كليمانسو، تطور موقفها منه إلى العداً المُعلن. ثم عدّلت من مواقفها السياسية، وكبحت معاداة الاكليروس والروح العسكرية بالتدرّج معتبرة إياهما بمثابة خطايا الشباب.

إن صحيفة لبوتيت ريبوبليك، لأسبابٍ ترجع الى أهمية عدد نُسخها المسحوبة أكثر مما تعود الى أصالة موقفها، قد كانت أيضاً موضوع فحْصِنَا (47)، وكذا صحيفة ميسيدور * التي بدا أنها كانت الجريدة المسائية الوحيدة، خلال الفترة المُهمّة بها، التي تنتسب الى

46 ينبغي تسجيل إن لوراديكال أعلنت أنها أصبحت في 13 يناير 1911 «لسان الحال الرّسمي للجنة التنفيذية للحزب الرّاديكالي والرّاديكالي الاشتراكي».

رجل سياسي فرنسي راديكالي، كان رئيساً للحكومة الفرنسية من 1902 الى 1905، وامتازت سياسته بمعارضتها للكنيسة (ن).

47 يُذكَرُ بأنّ لابوتيت ريبوبليك، التي كانت تحت مراقبة الكيدين، ثم مراقبة جوريس وجيرو — ريشار — صار يُديرها منذ بداية القرن موريس دوجان. لقد كانت لاتزال تفتح أعمدها برحابة لجوريس في 1903، ثم أخذت تتعدّد تدريجياً عن اليسار المتطرّف، فصارت تُعظّم الكليمانسوية، وتُدعّم بريان، وتتخلّى عن كايوس وتستقبل بوانكاري «برضى قريبٍ من الحماس» (15 يناير 1912)، في حين أخذت تُحتدّ أكثر فأكثر في مهاجمة

جوريس.

Messidor *

اليسار (48). هذه الجريدة والأخرى التي سبقتها يمكن نسبها الى الصحافة الراديكالية. وأخيراً، في اليسار المتطرف، انصبت دراستنا على لومانيتي، ثم ابتداءً من أبريل 1911، على صحيفة لبطاي سانديكال، لسان حال س.ج.ت C.G.T. (49).

وإلى غاية مارس 1905، لم تخصص مختلف هذه الصحف سوى مقالات قليلة للمغرب، ولم تثر مقتضيات الاتفاقية الفرنسية — الانجليزية لـ 1904 المتعلقة بالمغرب، أي تعليق. ومن مارس الى نهاية شتنبر، وضعت زيارة كيوم الثاني لطنجة، وتصريحه لصالح السيادة المغربية، وذهاب دولكاسي والمفاوضة التي أجريت بين مختلف القنصليات، خاصة بين باريس وبرلين، الامبراطورية الشريفة في مقدمة الأحداث. ومع ذلك فإن عدد المقالات المخصصة لها جد متفاوت عشرة مقالات على الأكثر من طرف لأكسيون والزابل والراديكال، وحوالي ثلاثين من طرف لومانيتي، وأربعين من طرف لورور. وبعد فترة صمت قصيرة بين شهر أكتوبر وأواسط دجنبر، أعطت الصحافة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي سيكون شاغل الدورة الأولى من 1906، أخباراً شبه يومية. لكن التعليقات السياسية الجديدة غابت تقريباً في الزابل ولبوتيت ريبوبليك، بينما تقلص عددها نسبياً الى ستة (سبعة أو سبعة) في الراديكال وفي لورور حيث كان كليمانسو يهيء دخوله. إن عددها مرتفع في لأكسيون إلى عشرة وفي لومانيتي الى عشرين اللتين ليست لديهما نفس الدواعي للتحلي بنفس التحفظ،

48 ثم إطلاق ميسيدور من طرف جيرو — ريشار في بداية 1907، بعد ذهابه من لبوتيت ريبوبليك. وهذه الجريدة، التي اهتمها لومانيتي، بمناسبة سجال حول الادارة الاستعمارية، بأنها الصحيفة شبه الرسمية لملي — لأكروا (وزير مستعمرات كليمانسو)، تميزت بعناوينها الكبرى الملتبها، المستلهمة خصوصاً من عقلية مترتبة ضيقة.

49 تُذكر أدناه، من باب التوضيح، بأعداد سحب هذه الجرائد

يناير 1908 (أ)	نوفمبر 1910 (ب)	نوفمبر 1912 (ب)	
؟	19.000	12.000	لاكيون
15.000	8.500	7.000	لورور
43.000	-	-	ميسيدور
72.000	67.000	47.000	لبوتيت ريبوبليك
32.000	29.000	32.000	لوراديكال
15.000	22.500	14.000	لورابل
		35.000	لابطاي سانديكالست
68.000	72.000	63.000	لومانيتي

(أ) AN F7 12557 (تقارير مفوضية الشرطة)

(ب) أرقام مشار إليها من طرف بالانجير، كيرال، وتيرو، التاريخ العام للصحافة الفرنسية، الجزء الثالث، ص 296.

وقد تلت ذلك فترة صمت جديدة امتدت هذه المرة طيلة أحد عشر شهراً (50) وقَطَعَهَا إعلان اغتيال الدكتور موشان في مراكش واحتلال وجدة من طرف القوات الفرنسية. ومع إنزال الدار البيضاء، في غشت 1907 وعمليات التَّجَرْدَة الفرنسية، صارت القضية المغربية عنصراً دائماً في الاعلام. غير أن عدد المقالات والافتتاحيات المخصَّصة لها مُتَبَايِنٌ بشكل محسوس فألى غاية شهر شتنبر 1908، أي طيلة ما يناهز السَّنة، يمكن إحصاء ستين في لومانييتي ولوروز، وثلاثين في الرّابيل، ولبوتيت ريبوبليك، والرّاديكال، وعشرين في لاكسيون وميسيدور. ومن شتنبر 1908 الى فبراير 1911، تُفسَّرُ الهُدَاةُ النسبية للعمليات، فيما يبدو، نوعاً من اللامبالاة بالمغرب لدى المعلقين السياسيين (51). لكن من مارس الى دجنبر 1911، زمن جديد مشحون فانتِشَارَ الفِتْنَة بين قبائل عديدة، وزحف الطواير الفرنسية على فاس، وإرسال ألمانيا لباخرة حرية أمام أكادير، والمفاوضة التي أدت الى اتفاقية 4 نونبر 1911، كل هذا أثار مقالات كثيرة أكثر من ستين في لوروز، وحوالي خمسين في لومانييتي، ثلاثين في لاكسيون، ولبوتيت ريبوبليك، ولبطاي سنديكال، وعشرين في الرّاديكال، والرّابيل. وعلى عكس ذلك، لم تثر معاهدة الحماية ومذابح فاس في أبريل 1912 سوى بعض التعليقات. إن الاهتمام المتفاوت للصحافة اليومية، خلال هذه السنوات، للقضية المغربية، يُفسَّرُ كيف أنّه، في انتخابات 1906 و1910 التي جرت في فترات هدوء، لم تُخصَّصْ لتلك القضية مكانة هامة في الحملات الانتخابية.

الأسبوعيات والشَّهْرِيَّات

إذا كانت الصحافة اليومية تسمح بتوضيح موقف الرّاديكاليين من غزو المغرب، فإن على تحليل لومانييتي و لابطاي سنديكال أن يكتمل بتحليل بعض الأسبوعيات والشهريّات لتقدير الاهتمام المُحوَّل من طرف مختلف اتجاهات اليسار الاشتراكي والثوري للمشاكل المغربي.

إن المعركة الاجتماعية « تتميز عن باقي المطبوعات الاشتراكية بالحيز المخصَّص من طرف هذه الأسبوعية للشؤون المغربية. فالمغرب حاضرٌ بصورةٍ شبه دائمة في جريدة كوسطاف هيرفي خلال أوقات تصاعد الأحداث التي سمح فحَصُ الجرائد اليومية بتحديد معالمها، من

50 من أبريل 1906 إلى مارس 1907، ماعدا بعض المقالات التي ظهرت في نونبر ودجنبر 1906، مُعلَّقة على إرسال سفن فرنسية وإسبانية أمام طنجة، وكذا على المناقشة المخصَّصة من طرف المجلس للمصادقة على ميثاق الجزيرة الخضراء.

51 نسجل مع ذلك أن قضية الألمان الفارين من الفرقة الأجنبية (شتنبر - نونبر 1908)، الاعتراف بمولاي حفيظ من طرف أوروبا (يناير 1909)، الاتفاق الفرنسي - الألماني لفبراير 1909، موت الروكي (شتنبر 1909)، وبالأخص الحملة العسكرية الإسبانية في الرّيف (يوليوز - نونبر 1909)، كل ذلك صدرت حوله بعض المقالات التي كان أصحابها يرجعون، عند الحاجة، إلى جلسات المجلس التي أثيرت فيها هذه المسائل.

غشت 1907 الى شتنبر 1908، ومن مايو الى دجنبر 1911، سواءً كان ذلك الحضور عَبْرَ الافتتاحيات والمقالات المُخَصَّصَة له، أو عَبْرَ نشر رسائل مُراسلين أو مُقاومين، وَعَبْرَ مُقْتَطَفَاتٍ من محاكمات موجهة الى صحيفة سان باتري والمتعاونين فيها. لكن الأمر بالنسبة للدوريات الاشتراكية الأخرى مخالف تماماً. وهكذا لم يُثْرَ إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء ولا المعارك الدائرة في الشاوية أيّ تعليق في صحيفة لوسوسياليست المُعَبَّرَة الرَّسْمِيَّة عن الحزب الاشتراكي الفتى (53). ففي 1908، لانعثر فيها سوى على إشارات مقتضبة تخبر بمناقشات المجلس ومقالة قصيرة للوي دوبروي (54). في 1911، نجد فيها ثلاث مقالات لـ دوبروي، سوما Sembat وبريسونسي Pressensé (55)، لكن مقالة هذا الأخير، التي هي الأهم بدرجة كبيرة، ليست سوى إعادة نشر لمقالة سبق أن ظهرت في لوفو سوسياليست. هناك مزيدٌ من التكتّم في صحيفة لكري دُو بوبول «لجون ألان والبروليتاري لبول بروس (56). لكن هذا التكتّم حول المشكل المغربي يُقَلُّ في لوسوسياليست، وهي أسبوعية جول كيد فبعد انطلاقتها في نونبر 1907، خصّصت له ثلاث مقالات في 1908، مقالة واحدة في 1909، وثلاث مقالات أُخرى في 1911، كُتِبَتْ كلّها تقريبا من طرف براك (57). أما المجلة الاشتراكية، فبعد أن أعطت حيزاً، في زاوية «العمل السياسي والاجتماعي» التي يكتبها هنري كيرنوت، للشؤون المغربية في يناير وأبريل 1907 (58)، صمّمت بغتة بعد إنزال الدار البيضاء والعمليات العسكرية الأولى، حتى فبراير 1908 مع ظهور مقالة طويلة لمديرها أوجين فورنيير (59). وإذا استثنينا مقالة أخرى نُشِرت في شهر يونيو الذي تلا (60)، يلزم انتظار عدد غشت 1911 لكي تهتم المجلة بالمغرب بدراسة هامة لفرنسيس بريسونسي سبقت الإشارة إليها (61).

52 إن لأكير سوسيل، التي أسسها وأدارها كوسطاف هيري، ظهرت من 19 دجنبر 1906 الى 31 دجنبر 1915. لقد وَضَحَ كوسطاف هيري منذ عدها الأول بأن «لاكير سوسيل ليست لا جريدة اشتراكية حصراً، ولا تحريرية فوضوية حصراً» وأنها «تطمح أن تصير صحيفة الاشتراكيين المُؤَحِّدين الذين يترنون لرؤية حزبهم يصير أكثر فأكثر حزب عمل انتخابي وبرلماني والذين يكافحون داخل الحزب لانتزاعه من امتاليته، من احترامه المطلق للشريعة، من ثورته اللفظية بشكل محض».

53 اكفى بتقديم بعض المقتطفات من الصحافة الانجليزية ونشر نداء فدرالية السين من أجل «لقاء الاحتجاج ضد الحملة المغربية» المُنظَّم في 5 أكتوبر بباريس، لوسوسياليست، 6 — 13 أكتوبر 1907.

54 في الموضوع نفسه، 2 — 9 فبراير 1908.

55 في الموضوع نفسه، 14 — 21 مايو، 6 — 13 غشت، 24 شتنبر — فاتح أكتوبر 1911.

* Le Cri du peuple

56 أنظر لوكري دوبويل، 4 أبريل 1908؛ لوبرولتير، 11 يناير و29 فبراير 1908.

57 12 يناير، 29 مارس و5 أبريل 1908؛ 23 يناير 1909؛ 5 غشت، 12 غشت و28 أكتوبر 1911. في 1912، ظهرت ثلاثة مقالات ليدلنيير حول «المغرب الاشتراكي» (انظر أدناه).

58 لاروفي سوساليست، 1909، ص ص 86 — 88 و ص ص 349 — 352.

59 في الموضوع نفسه، 1908، ص ص 112 — 128.

60 في الموضوع نفسه، ص ص 516 — 530.

61 في الموضوع نفسه، 1911، ص ص 97 — 119.

إن الصحافة النقابية هي أيضاً قليلة السّخاء بالمقالات حول المغرب، فأسبوعية س.ج.ت. صوت الشعب، رغم الأهمية التي أعطتها المركزية العمّالية للمفاوضات الفرنسية الألمانية لـ 1905 (62)، لم تقل كلمة واحدة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء. في 1907، نجد فيها أربع مقالات مخصّصة لأحداث الدّار البيضاء (63). ولكن من 1908 الى يوليو 1911، وهو تاريخ نشر ليون جوهر لمقال بالغ الأهمية بعنوان «ضد المغامرة المغربية» (64) لانعثر إلا على إشارات زهيدة للحملة الفرنسية. أما لافي أوفريير، وهي مجلة نصف شهرية سَهَرَ موناظ على إصدارها منذ 1909، فقد خصّصت منذ عددها الأول دراسة مُطوّلة لـ «الخفايا المالية لحرب المغرب» (65) لكنها أيضاً آخر مرة يتم فيها الاهتمام بالمغرب (66).

والصحيفة الوحيدة للحركة الفوضوية التي خصّصت حيزاً ما لشؤون المغرب هي لولبرتيير (67) التي نشرت بين 1905 و1912 عشر مقالات، أي أكثر بكثير من مختلف الأسبوعيات الاشتراكية باستثناء لاكير سوسيال (68).

- 62 أنظر مُلصق «حرب على الحرب» (أنظر أدناه).
- 63 لافوا دوبويل، 35 غشت — فاتح شنتير (كريفويل) عدد خاص لأكتوبر وفاتح دجنبر 1907.
- 64 في الموضع نفسه، 9 — 10 يوليو 1911.
- 65 لافي أوفريير، 5 أكتوبر 1909 (كراتيس، وهو اسم مُستعار لفرنسيس دوليزي).
- 66 لاكسيون ديريكيت، وهي أسبوعية أخرى لاس.ج.ت، ظهر منها إثنان وثلاثون عدداً في 1908، لم تتضمن أيّ تحيّر، أيّ مقال يتعلق بالمغرب.
- 67 عن لولبرتيير، أنظر ميترون تاريخ الحركة الفوضوية في فرنسا (1880 — 1914)، ص ص 435 — 439.
- * Le libertaire
- 68 ينبغي أيضاً تسجيل مقالين ظهرا في غشت وفي نونبر 1907 في صحيفة جان كراف، أزمة حديثة (أسبوعية ثم نصف شهرية). إن الصّمت الذي لزمته هذه الجريدة منذ 1908 حول المسألة المغربية مُفاجيءٌ لاسيما وأنها خصّصت مقالات عديدة للدّعاية المعادية للزرعة العسكرية، لسجون إفريقيا الشمالية (بيربي) وكذا للجزائر وتونس. (عن الأزمنة الحديثة، أنظر ميترون، مُشار إليه، ص ص 432 — 435) نُذكر أدناه، من باب التوضيح، بأعداد سَحَب بعض الأسبوعيات التي رجعنا إليها

يناير 1908 (أ)	نونبر 1910 (ب)	نونبر 1912 (ب)	
25.000	60.000	52.000	لاكيسوسيال
5.000	3.000	3.000	لوسوسالست
2.800	2.500	2.500	لوبرولتير
8.500	8.500	7.000	لافوا دوبويل
8.000	8.000	7.000	لولبرتيير
8.500	8.500	8.000	الأزمنة الحديثة

(أ) AN F7 12557، ماعدا بالنسبة للاكيسوسيال، التي أُشير الى الرّقم المُقدّم من طرف الجريدة (22 — 28

فبراير 1911) ويُساوي مُعدّل سنة 1908.

(ب) ييلانجير..... عمل مُشار إليه.

وسائل الاعلام

لا تتوفر أغلبية جرائد اليسار، على غرار صحافة اليمين، على مراسلين دائمين أو ظرفيين في المغرب. لقد سبق لبعض معاونيها أن أقاموا فيه، ولكن قبل إرسال التَّجريدة. إن فينبي دوكتون، الذي كلفته الحكومة، بين 1907 و1909، بإجراء تحقيق في شمال إفريقيا (69) نُشر في لاكير سوسيال مُقتطفات من تقريره (70)؛ لكن هذه المقتطفات تتعلق خاصة بتونس، والمقالات اللاحقة التي تحكي عن العمليات العسكرية في المغرب تفتقر بكل أسف إلى الدقة (71). وإذن، غدت جرائد اليسار من أجل تأمين مهمتها الاخبارية، خاضعة قبل كل شيء لوكالات الأنباء، خاصة وكالة هافاس. وكان عليها أن تنشر أخباراً ليس في وسعها التأكد منها، فعنف الحدث، مثل مذبحه العمال الأوربيين بالدار البيضاء وإنزال القوات الفرنسية، قاد حينئذ جريدة مثل لومانتى إلى إدراج تعليقاتها الأولى استناداً إلى برقيات الوكالة. لقد كان على هيأت تحرير الجرائد أن تنتظر ردحا من الوقت لكي تردّ وتتساءل عن نوعية الأخبار التي توصلت بها. إن الصحافة الاشتراكية بذلت ما في وسعها لتعويض الطابع الأحادي الجانب للأخبار فخصّصت أكبر حيز ممكن للأخبار التي من مصدرٍ خارجي (72). واستعملت المقالات المُرسلة من طرف المبعوثين الخاصين لكبريات الصحف، ومراسلاتٍ لمُقيمين في المغرب أو لعسكريين في الخدمة. أما الاتصالات المباشرة مع المغاربة، إن وُجدت، فهي جد استثنائية.

الصَّحافة الراديكالية في خدمة غزو المغرب

لقد جَهَدَتْ أغلبية الجرائد المنتسبة إلى اليسار الراديكالي والديمقراطي، وإلى غاية انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء، في تفسير كيف أن تَدخُلًا فرنسيًا في المغرب له من المضار أكثر مما له من المنافع وكيف أنه سيجابه جماهير مستعدة للدفاع عن استقلالها بشراسة (73). بعد 1906 وخاصة منذ إنزال الدار البيضاء، سعت نفس هذه الجرائد إلى تعبئة الرأي ضد المغاربة مع إقناعه، في ذات القوات، بأن الأمر لا يتعلق بالشروع في غزو المغرب. وفي الواقع، تَوَحَّت تقنية الإخراج الصَّحفي للجرائد والعناوين المُحتَفَظ بها لتقديم البرقيات والمقالات

- 69 هذا التحريّ قاده إلى زيارة الجنوب الأقصى التونسي، القسطنطينية، الجنوب الوهراي، والمغرب الشرقي.
- 70 بين دجنبر 1910 ومارس 1911. بعد هذا التاريخ أعطى فينبي دوكون سلسلتمن المقالات حول المغرب إلى جريدة كوستاف هيري حيث كانت التعليقات أكثر بكثير من السرد المباشر للحدث.
- 71 لاكيرسوسيال، 7 - 13 يونيو، 5 - 11 يوليوز 1911.
- 72 إن حُبَّ الصَّحافة الاشتراكية لما هو إنجليزي قاده بطيب خاطر إلى إعادة نشر مقتطفات من الصَّحافة البريطانية، حتى عندما تُظهِر هذه الأخيرة امثالية أكيدة.
- 73 أنظر أعلاه.

تفضيل الشق الأول من هذه العملية. «الى الأمام على وجدة ا» أعلنت لاكسيون غداة اغتيال الدكتور موشان (74). وإذا تم إنزال الدار البيضاء فد «عقاب» الأهالي على اغتيالهم لتسعة أوريبيين، مثلما يلزم عقابهم لرفضهم الامتثال للسلطات العسكرية الفرنسية. إن لفظتي «القصاص» و«العقاب» تبدوان لنا أساسيتين؛ فهما تروجان طيلة الغزو، مُشدّدتين على طابع العلاقات المُزْمَع إقامتها مع المغاربة إنهم «قاصرون» سيتمُّ «تأديبهم» قبل «حمايتهم» (75). لكن هذا التقديم يجازف بالتقليل من خطورة الأحداث؛ إذ لا يسمح للرأي قطعاً بأن يفهم أهمية الوسائل التي ينبغي تعبئها ولا حَجْم التّضحيات التي سيكون على البلاد، دون شك، أن تبذلها، لذلك تناوب موضوع الحرب مع موضوع العقاب. العدو هو الأهلي (L'indigène)، الموري (Le Maure)، المغربي، لدرجة أن الرّاديكال عَنَوَتْ، عشية الانزال، برباطة جأش «الدار البيضاء مُكْتَسَحَة من طرف الأهالي» (76). إنَّ مقاومته هي التي تُطيل أمد العمليات، وهو الذي يُهدّد بالعودة لاحتلال المراكز التي طُرِدَ منها، هو الذي يتعين رُدُّ هجوماته (77) وقد جاءت عبارة «الحرب المقدسة»، بحروف بارزة، في الوقت المناسب لتغذية القلق، فهي قوت الفكرة بأن العدو هو المهاجم ومهاجم في منتهى التصميم والشراسة؛ وسمحت كذلك بالمطالبة بإرسال تعزيزات للتجردة (78). مع أن نتيجة المعارك تعلن عن تفوق الأسلحة الفرنسية (79) وأهمية الخسائر المغربية (80).

- 74 30 مارس 1907.
- 75 لورور، 2 غشت 1907؛ لوراديكال، 4 و 8 غشت 1907. وقد أوردت لابتويت ريبوليك حديثاً لكليمانسو «إن انطباعي هو أن القبائل التي لم تلتق بجنودنا في حاجة لأن تلتقى ضربات قوية» (22 شتبر 1907)، طلبت بعد شهرين ب «العقاب الرّادع» لبني زناسن، الذي أعلنت عنه بعد ذلك بعنوان كبير «المغاربة يُعاقبون» (27 و 29 نونبر 1907). بعد قليل من ذلك، جاء دور قبائل الشاوية التي ينبغي أن يُوجّه إليها «التأديب الذي تستحق» (في الموضوع نفسه، 18 يناير 1908). في الحدّ المُقابل للمغرب، إذا ما لاقى ليوطي في الحدود الوهرانية جنود أو أصدقاء مولاي حفيظ، «تُرى هل سيخطيء كثيراً بعقابهم؟» سأل مكسيم فويوم (لورور، 2 مارس 1908). إنَّ الزّمن لم يفعل شيئاً في القضية وفي 15 مارس 1911، أعلنت لابتويت ريبوليك، دائماً تحت عنوان كبير «إن زعير سيعاقبون».
- 76 فاتح غشت 1907.
- 77 إن ميسيدور، التي كانت تظهُرُ بال مساء، سرعان ما اختصت في العناوين الكبيرة «تحركات تهديدية للعدوّ» (22 غشت 1907)، «هجمات جديدة على الدّار البيضاء - المغاربة يُرغمون على الفرار» (23) «صدّ هجوم للمغاربة» (30 غشت).
- 78 أنظر لورور، 22 و 28 غشت 1907، لابتويت ريبوليك، 4 شتبر 1907، ميسيدور، 2 نونبر 1907.
- 79 لورور، 13 شتبر 1907، ميسيدور، 6 أكتوبر 1907، أنظر أعلاه.
- 80 «غداة المعركة، قد يكون قُتل ألفان من المغاربة»، لورور، 21 غشت 1907 (معركة 18). «معركة جديدة ودامية أمام الدّار البيضاء - ثمانمائة قتل مغربي - الخسائر الفرنسية» عَنَوَتْ ميسيدور؛ وقد في النص نجد «من جانبنا، كان هناك في المجموع سبعة الى ثمانية جرحى»، 5 شتبر 1907 (معركة فاتح شتبر).

إن التعليقات جدّ متشعبة هي تارة في جانب وتارة في جانب آخر. وقد برع في هذه التقلبات مكسيم فويوم، المُنسَّقُ الفعلي لـ لورور والراديكال. فالكوموني (Communard) القديم يضارع زملاءه في صحافة اليمين. ينبغي «الزحف الى الأمام» (81)، و«تطهير المتمردين الذين يتحركون في منطقة الشاوية» (82). ثم كان داماد على حق بالذهاب حتّى سطات (83). و«إذا كان حزننا على مَوْتِي (...) فإن القبائل قد أُبِيدَتْ» (84). وهو يبتهج عندما يعلم أنه سيتم استبدال تكتيك «المواقع المُحصّنة» بتكتيك «الطواير المتحركة». إلى الأمام إذن، وبأسرع ما يمكن (85). إن «وكر الزناير المغربي الشهير» ينبغي أن «يُترك للتوابع» «لقد عَبَرْنَا (ه) من طَرْفِ الى آخر وها نحن عائدون» (86). هذا النُّعَارُ يَسْعَى بشكلٍ مُوازٍ لأن يكون مُطمئنًا. فالأمر لا يتعلق بغزو المغرب (87)، ولا بخشية أن يكون عملنا متناقضاً مع التزاماتنا الدّولية. إنه يعلن بشكلٍ دوري أن القضية موشكة على الانتهاء وأن الجنود الفرنسيين وشيكي الاجار للعودة (88).

إن الرّاديكال و لورور و لاكسيون ولبوتيت ريبوبليك وميسيدور تُعبّر بشكلٍ يكاد يكون مماثلاً عن نفس الخطاب، إلى حين سقوط كليمانسو. هذا التعبير هو دائماً أبعد قليلاً من المواقف المُعبّر عنها من طرف الحكومة أو من قِبَل ممثلي الأغلبية خلال المناقشات البرلمانية. هكذا يعارضُ التَّحريضُ المُعدّي بصحافة اليسار المتطرف ضد حرب المغرب تَحريضٌ آخر يهدف الى تنظيم أنصار سياسة الحزم والتوسع فيما وراء البحار حول «الجمهورية الرّاديكالية». إن القضية المغربية تُستعمل للتدليل على أن موقف الحزم ليس امتيازاً لليمين وأن السلام الأوربي لا يمر من سياسة «الاستقالة» المنصوح بها من طرف اليسار المتطرف. فالمعركة

- 81 لورور، 7 دجنبر 1907.
- 82 في الموضوع نفسه، 26 و 27 دجنبر 1907
- 83 في الموضوع نفسه، 19 يناير 1908.
- 84 في الموضوع نفسه، 23 فبراير 1908.
- 85 في الموضوع نفسه، 3 مارس 1908.
- 86 في الموضوع نفسه، 3 يونيو 1908، انظر أيضا لوراديكال، 8 يناير 1909، لنسجّل بأن عبارة «وكر الزناير المغربي» ضلّت تُستعمل من طرف الجريدة كعنواين فرعي فوق البرقيات المتعلقة بالعمليات العسكرية خلال الثورة الأخيرة لـ 1907.
- 87 «ليس ثمة لا داعي إذن للفرع من النبوءات السيئة التي أظهرت لنا بالبارحة فقط جنودنا منشغلين خلال عشر سنوات بغزو المغرب خطوة خطوة، وفي نهاية الحملة مئات الملايين للأداء. إن هذه أوهايم.» لورور، 3 شتنبر 1907. «لقد قمنا بواجبنا؛ ولا ينبغي أن نذهب أبعد من ذلك» في الموضوع نفسه، 18 فبراير 1908، إن الأمر لا يتعلق بأن يحتل من ترابه بصفة نهائية أصغر قطعة...» في الموضوع نفسه، 23 مارس 1908. «إن سياستنا لا يمكن أن تكون سياسة عدوان وغزو» في الموضوع نفسه، 29 دجنبر 1909 (مارسيل هوار).
- 88 انظر لوراديكال، 18 و 20 نونبر 1907، 21 يونيو و 24 نونبر 1908؛ لورور، 28 غشت، 27 شتنبر و 28 دجنبر 1907؛ 19 يوليوز 1908 وأيضاً 9 يناير 1909: «إن القضية المغربية أو شكت على الانتهاء. (...) إن قواتنا لا تزال تحتل الشاوية لكن سيبدأ ترحيلها ما يصير الأمن مستتباً والمستقبل غير باعث على القلق».

التي يشنها كليمانسو على التنظيمات العمالية، وتلك المتواصلة ضد «المتمردين» المغاربة تشكّلان وجهي سياسة واحدة تشايعها الأغلبية الساحقة من الراديكاليين مع قبولهم طوعاً أو كرهاً تحريك محور الجمهورية نحو اليمين. غير أن عدد قليل منهم، ممن يُعبّرون عن طيب خاطر في جرائد مثل لوسياكل، لالنتيرن أو الراييل، بعد أن استحسنوا إنزال الدار البيضاء والالتزامات الأولى، عادوا يُبدون قلقهم الشديد «إلّا تمهد هذه المغامرة الحمقاء التي تكلفنا أرواحاً إنسانية وثروات مالية كنا سنحتاجها في قضايا أكثر نُبلًا وأهمية؟» (89). هل ترغب فرنسا حقاً، يتساءل ستيك، في «المجازفة بأبنائها وتبذير ذهبها لفائدة امبريالية لم تتطّلع إليها عملياً ومطلقاً حتى الآن؟» (90). ولم يتردد رونو في الكتابة بأن الحملة المغربية، «التي لم تكن شعبية منذ البدء، تُحزُّ أكثر فأكثر في النفوس. بالتأكيد هناك إعجاب بشجاعة الجنود الفرنسيين لكن الحملة في حدّ ذاتها ممقوتة. وهي لا يمكنها، بالفعل، أن تخدم المصالح العامة للبلاد وكل واحد يعرف كم هي خطيرة» (91). «إننا، يصرح ألفريد ماسي، من الذين لم يكفوا عن الاحتجاج ضد أية حملة استعمارية يكون هدفها احتلال أراضي. وبقدر ما كنا موافقين على الانتقام لمواطنينا المغتالين بجُبن من طرف همجيين متعصبين، بقدر ما كنا معارضين لكل عملية لها طابع آخر (...). إن الحزب الراديكالي، الذي كان دائماً خصم السياسة الاستعمارية، سيعرف كيف يبقى، في هذه النقطة كما في النقاط الأخرى، وفيها لبرنامج وأفكاره» (92).

لقد وضعت الانقسامات في قلب اليسار الراديكالي والديمقراطي ترتيباً جديداً. فبعد ذهاب كليمانسو، وبالرغم من أن بيشون، المُنفذ المُخلص، ظلّ وزيراً لبريان، تراجعت كلُّ من لورور والراديكال قليلاً عن مواقفها تجاه السياسة المغربية، وأخذتا تنتقدان القيادة العسكرية وتسيير العمليات. وعلى عكس ذلك، صارت لأكسيون داعية أكثر فأكثر للحرب، وبدأت تعلن بأن «مستقبل نُوْعِنَا رهين بإفريقيا الشمالية و أن هذا المستقبل لم يُنقذهُ أبداً سوى هجوم حازم» (93)، في حين كان ألبير ميلو يُحيي، في الراييل، دولكاسي الذي «عرف كيف يُحضّر تدخلنا في المغرب دون أن يستل السيف من غمده» (94).

لقد أمّحت هذه الاختلافات بمجرد ما أخذت العمليات العسكرية أهمية جديدة، فمثلما لم يرتفع، في غشت 1907، أي صوت راديكالي ضد إنزال الدار البيضاء، ففي ربيع 1911 لم يحتج أحد ضد تحضير الهجوم على فاس، وبالتأكيد أن الظرف السياسي مختلف.

89 لالنتيرن، 21 فبراير 1908.

90 لورايل، 21 أبريل 1908، أنظر أيضاً 22 فبراير و 4 يونيو 1908.

91 في الموضوع نفسه، 22 يونيو 1908.

92 في الموضوع نفسه، 18 يناير 1909.

93 لأكسيون، 17 غشت 1910 (جان هيريت).

94 لورايل، 30 غشت 1910.

فستيك وماسي، اللذان كانا يعترضان على مناسبة علميات التجردة إبان وزارتي كليمانسو وبريان، صاروا عضوين في ديوان مونس الذي لم يعد يخشى، مع بيرطو في الحربية، أن يورط فرنسا في طريق الغزو، لكن ماذا يمكن القول سوى أن خلافهما في السنوات الماضية لم يكن إلا تقلبات مزاج مستعدة للتراجع عند تركيبة وزارية جديدة. والأهم هنا هو موقف صحف اليسار الراديكالي والمعتدل أكثر مما تهمننا المواقف الفردية. هذه الصحف متفقة مع إضفاء طابع دراماتيكي على الوضعية بحيث يبدو دخول القوات الفرنسية للعاصمة الشريفة ضرورياً في نظر الرأي العام الفرنسي. ففي أواخر مارس وأوائل أبريل، ضاعفت، على غرار صحافة اليمين، من العناوين المَحْوَّفة مثل «التمردون يهددون فاس» أو «الأوربيون مُهَدَّدون في فاس». وقد عاد مكسيم فويوم الى لهجة بداية الحملة قائلًا «من المستحيل أن نترك لمزيد من الوقت ضباطنا ومواطنين محبوسين في المدينة المُحصَّرة وعلى كَثِبٍ من الخطر المحقق. (...) لا أحد بوسعه أن يتهمننا بالغزو أو بالاحتلال. إذ أننا إنما ندافع عن عَلمِنا وأهلنا» (95)، بينما أكدت الرابيل «لا أحد يمكن أن يتحمل مسؤولية حرمان الحكومة من حقها في اتخاذ تدابير من هذا القبيل» (96). لا أحد طبعاً، باستثناء اليسار المتطرف، الذي في كل مرة يتعلق الأمر بـ «كرامة» و«شرف» فرنسا، يبدي معارضته مُشَبَّهاً بذلك «كارهي الفرنسيين» لما وراء الرابن (97). إن هذه الحملة الصحفية، التي تبدو لنا لصيقة بـ «جَوَّ القَرَّات» — الذي حلل ج — كآلان مكوناته الأخرى (98) — استدعت احتجاجاً حاداً من جانب جوريس فـ «هذه العناوين الملتهبة التي تسخو بها صحافة معينة، وهذه الانذارات بحروف بارزة التي تضاعفت منها، هل لها من هدف آخر سوى تهيبء الهلع في الرأي الفرنسي، والزحف الفوري على فاس والاحتلال النهائي للمغرب» (99). وإلى حين دخول القوات الفرنسية الى العاصمة الشريفة، سيظل الرأي العام بالفعل مَكْدُوداً. هل سيصلون في الوقت المناسب (100) ؟ ثم

- 95 لورور، 21 غشت 1910.
- 96 23 أبريل 1911.
- 97 أنظر لاكميون، 21 مارس 1911. استعملت عبارة «مبغضي الفرنسيين» (gallophobes) خاصة من طرف لابتوت ريبوليك التي استاءت لكون جرائد ألمانية تجرأت على الظن بأن فرنسا راغبة في إقامة حمايتها على الامبراطورية الشريفة. إن لومانتي وجان جوريس «وحدهما في أوربا»، أكدت هذه الجريدة، اللذان يساندان هذا الاعتقاد، 17 مايو 1911، أنظر أيضا 26 مايو و18 يونيو 1911.
- 98 عمل مشار إليه.
- 99 لومانتي، 22 أبريل 1911.
- 100 إن التابع الدراماتيكي لعناوين لابتوت ريبوليك نموذجي 28 أبريل «الى نجدة فاس.» 7 مايو «تهديدات بالتمرد داخل فاس — مولاي حفيظ يطلب من ممثلينا أن يصل طابور النجدة الى العاصمة بأسرع ما يمكن.» 8 مايو «ألا تزال ثمة مؤن لدى المحاصرين؟» 9 مايو «إن وضعية فاس تزداد خطورة أكثر فأكثر. بالكاد إذا تمكنت العاصمة من الصمود خمسة عشر يوماً أخرى.» 12 مايو «الزحف على فاس. لقد انطلق الطابور البارحة صوت دار الدزاري. سيكون عليه أن يقاتل.» 13 مايو «قواتنا في المغرب. استعدادات للمعرفة. إن قطع النرد قد أُلقيت» في 23 مايو، أعلن عنوان أصغر حجماً «طابور النجدة يقترب من فاس. كل القبائل ما عدا بني مطير خضعت.» وفي 24 مايو : «فرنسا في فاس.»

أخذت الأنباء المُطمئنة تتوالى فالقوات تحتل فاس، وعمّا قريب مكناس. لقد قُطعتُ مرحلة مهمة نحو إقامة الحماية. يمكن للتوتر الدراماتيكي إذن أن يهدأ. إن الراديكال تعترف قائلة للحكومة «يبدو أنه كان قدّر من المبالغة في الأنباء التي راجت في بداية الشهر المنصرم (...) لقد استسلمنا بكثير من السهولة لاندفاع الرّأي العام ولبعض الحملات الصحفية (كذا) وقد اتخذنا قرارات متسّعة في اجتماع مصغّر وأقحمنا المسؤولية الحكومية على عَجَل» (101).

إن دخول الفرنسيين الى فاس لم يفاجيء قراء لابوتيت ريبوبليك، فقد كانوا يتوقعونه منذ أربع سنوات. ففي بداية 1907، نشرت هذه الجريدة بالفعل مسلسلاً هو «السلطان الطاهر» والذي يمثل عبد العزيز شخصيته الرئيسية التي جعلها المؤلفون تهلك بطعنة خنجر، بعد أن هاجم أخوه مولاي محمد فاس بمساعدة الفرنسيين (102). وهذا المسلسل، باختياره المغرب كإطار لمغامرات بطولية وحكايات مُبكية ومثالية، ساهم في إعطاء الرّأي العام صورة جماهير مغربية شرسة، خاضعة لزعماء تقليديين، متعصبة وغير نزيهة، بحيث وحده التدخل الفرنسي يمكن أن ينتزعها من همجيتها (103). ويضيف مسلسل «الحسناء المغربية» إلى هذا الوصف ضماناً مؤلفه المُقدّم كـ «ضابط في إفريقيا، ومدّرب سابق في القصر الفاسي» (104). أما كتاب «أسيرة المغرب» المُعلن عنه كـ «حكاية حقيقية ذات راهنية أسرة»، والمنشور خلال الأسابيع التي تلت إنزال الدّار البيضاء، فيحكي قصة ابنة قائد أحد الطّواير الفرنسية، كان محارباً في التخوم الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر. إن تلك الفتاة اختُطفَتْ من طرف قبيلة صحراوية وآلت بالاقتراس إلى أحدهم يُدعى بن ناصر، «أحد أعنى الثائرين

101 25 مايو 1911.

102 لقد ظهر «السلطان الطاهر» لنيلي بيرو وجان دوطاني من نونبر 1906 إلى فبراير 1907. «لقد تنبأ لي أحد عيساوة، فسر، بأنني سأكون آخر امبراطور للمغرب. هذا هو سر نيتي على البقاء سلطاناً طاهراً.» ومات بخنجر مغامرة أرمينية التي انتقلت لكونها لم تتوصل إلى إغرائه. فخلفه أخوه مولاي محمد «وكانت للسلطان الجديد قبضة من حديد. فغداة انتصاره، عرف كيف يحيط نفسه برجال أمناء، عادلين وشجعان» في مقدمتهم، سنده الرئيسي ومستشاره بول لوفور، البطل الفرنسي لهذه القصة التي عينه رئيساً للأركان العامة، بينما عين صديقهما المشترك دوكريساك مديراً للفرع الجديد بفاس لـ «وكالة المحاسبة»، وهو منصب ثقة وإخلاص» وضع المؤلفان في الخاتمة.

103 في «السلطان الطاهر» مكن الهجوم على فاس المؤلفين من وصف مذابح مرعبة، والنهب الشعائري للملاح واغتصاب النساء؛ «أكثر من عشرة آلاف جثة كانت تغطي الأرض». وقد وضع مجيء مولاي محمد والفرنسيين حداً لذلك. هل يمكننا التأكيد على أن الصور لم تصمد في ذهن القارئ، أو تقريباً بشكل مشوش، عندما وضع له، بعد أربعة أعوام من ذلك أنه ينبغي الذهاب لنجدة العاصمة الشريفة؟

104 «الحسناء المغربية» لأرمان دو لانيو، مسلسل نشرته لوريفي دوسوتتر، وهي جريدة راديكالية اشتراكية لليموج، ابتداء من 25 مارس 1908.

على الهيمنة الفرنسية». ويستسعى الى استثمار الحب الذي يكنه لها مختطفها لـ «رد» هذا الأخير «الى فرنسا» و«تحويله الى عميل نشيط للاستعمار السلمي» (105).

أساليب معارضة جوريس وهيرفي؛ الرسامون والكاريكاتوريون

إن التّخريض المنظم من طرف اليسار المتطرف على مستوى الصحافة يرتكز أساساً على صحيفتي لومانتى ولاكير سوسيال. لنلخص ملامحه الرئيسية. يستعيد جوريس في الجريدة الاشتراكية الحجج المعروضة أمام مجلس النواب ويثيرها، إذا اقتضى الأمر، بمقتطفات من الأخبار والتصريحات الحكومية وتعليقات الصحافة الأجنبية والفرنسية. إنه ينشغل، قبل كل شيء، بالتوضيح والاقناع. والاعتدال الكبير الذي يظهره في ظروف عديدة مصدره حرصه على أن يأخذ بعين الاعتبار أثر الأحداث في الرأي العام. وهو يتعامل مع هذا الأخير كما هو، أي باعتباره قليل العلم بأمور المغرب، سجين أحكام مسبقة وخاضع لضغوط الصحافة الكبرى، فيسعى، من خلال تحليل الوقائع وفحص المتغيرات وتقدير المصالح الموضوعية في الرّهان، الى جعله يضع الأحداث المغربية في السياق الدولي وفي إطار الحياة الفرنسية. ويواجه جوريس الكتابات والخطابات السلمية للحاكمين وممثلي الأغلبية بالوقائع التي تتلخص في تنفيذ سياسة غزو. ويتصدى للمبررات المُقدّمة من طرف أنصار «الحزم» فـ «شرف» و«كرامة» فرنسا لا يقتضيان سحق الشعب المغربي. وهو يُحدّد المسؤوليات مسؤوليات الحكومة والسلطات المدنية والعسكرية، في المقام الأول؛ مسؤوليات البرلمان والأغلبية الراديكالية والديمقراطية التي تترك حرية التصرف؛ مسؤوليات الفريق الاستعماري والشركات الصناعية والمالية الكبرى، وكذا الصحافة التي تؤازره. وفي المقابل، يذكر جوريس بموقف حزبه؛ فتعاقب الأحداث، والفتح الذي ينقفل على المغرب يؤكدان تخوفاته، ويبرهنان على قيمة تحذيراته. وإذا كان يبدي أحياناً، نوعاً من الاحباط والحزن العميق، فهو يرفض الاعتقاد في حتمية الحماية ويجهد حتى اللحظة الأخيرة للعثور على مخرج معقول يسمح للمغاربة بأن يظلوا سادة مصيرهم.

أما هيرفي فيختار، أمام غزو المغرب، السُّخط والتَّهكُّم والشَّتيمَة، مستهدفاً على الخصوص الجيش الفرنسي. وبشكل متلازم، يعبر بقوة عن تضامنه مع المقاومين المغاربة. يتجلى عنف تهجماته في عناوين يتعمد أن تكون مستفزة «قطاع الطرق الفرنسيون في

105 مات بناصر ففرت بطلتنا لكي تفلت من عداوة خلفه، وقد وصلت الى طنجة حيث وجدت خطيبها السابق لاختطافها وقد صار قبطانا. وختم المؤلف، بعد أن مجد «ثروات وعجائب» المغرب، «آخر الدول البربرية المستقلة»، «ميدان معركة الغد» لتكن السنوات العشر لشهادة جيرمين ديبريز (اسم البطلة) قد خدمت قضية الحضارة الحقّة، والتضامن الانساني ضد الحمجية». أما «أسيرة المغرب» الذي كتبه أوغيست جوفروا، فنشر من 22 شتنبر الى 4 أكتوبر 1907 من طرف لوريفي دونور، وهي جريدة اشتراكية بليل، كانت مواقفها حول حملة المغرب تنتسب الى موقف الصحافة الراديكالية والمعتدلة أكثر من انتسابها الى موقف جوريس (أنظر أدناه).

المغرب»، «لصوصنا في المغرب»، «قوّوا من عزمكم أيها المغاربة!» وفي مقالات لا يوقفه فيها أيُّ وازع، ستُفضي به بعضها الى ساحة القضاء. وهولا يُراعي لا رفاقه في الحزب — وفي مقدمتهم جان جوريس — ولا النّقابيين الثوريين. فهو يرى أن حملتهم ضدّ حرب المغرب ليست كافية، ويعتبر نفسه المُعارض الوحيد للغزو. وإذا كانت محاكماته والافتتاحيات التي كان يبعث بها من زنزانته والتي كان يوقعها بإسم سان باطري قد زادت من تأثيره، يمكن أن نتساءل عما إذا كانت مُغالاته لم تشوش على الدّعاية التي يقوم بها اليسار المتطرف. لكنه، على أية حال، تخلّى عنها عندما رأى أن مواصلة المعركة غير مجدية و«حَكَمَ» — كما عبر عن ذلك — على المغاربة بالحماية الفرنسية.

في فترة كان فيها قطاعٌ من الصحافة الاشتراكية والثورية يستعمل بشكلٍ واسع الرّسم كسلاح للكفاح ضدّ النظام الرّأسمالي والنّزعة العسكرية، لم يكن لغزو المغرب أن يمرّ دون أن يصير موضوعاً مُفضّلاً للالهام. لقد خصصت له كاريكاتورية صحن بالزبدة * كثيراً من أعدّادها، بتعاونٍ مع نخبةٍ من الفنّانين، أمثال فون دونجين وفلوراس ونودان وخاصة دولانوي (106). إن بعض رسوماتهم أُعيدَ نشرها من طرف لومانييتي (107). وصحيفة س.ج.ت لافوا دبويل، تُدين، في أعدادٍ خاصةٍ تكلف غرانجوان برسومها، «حرب الدّاخل» — واستعمال الجيش ضدّ المُضربين و«حرب المغرب» (108). وقد نشرت لاكير سوسيال ومختلف الصحف الاشتراكية — الثورية والفوضوية، من جهتها، رسوماً تفضح الغزو الاستعماري الجديد.

لقد منحت الحملة الفرنسية على المغرب للنزعة المعادية للروح العسكرية وللنزعة السّلمية، اللتين تعبران عن نفسيهما بهذه الرسوم، قوة خاصة. فمنذ 1903 ارتبطت لدى الفرنسيين كل من العمليات الجارية في التخوم الجزائرية — المغربية والاشاعات المتعلقة بالحملة العسكرية على المغرب بشبح موت في منتهى القساوة. ستكون رؤوسهم مقطوعة (109). وبعد

L'Assiette au beurre *

- 106 أعداد 5 دجنبر 1903 («المغرب»)، 27 يناير 1906 («الجزيرة الخضراء»)، 31 غشت 1907 («لنحضر المغرب»)، 14 مارس 1908 («أراضي متميزة»)، و4 نونبر 1911 («التعويضات» بمناسبة الاتفاق الفرنسي — الألماني). عن L'Assiette au beurre، أنظر دراسة إيليزابيت وميشيل ديكسمي، باريس 1974.
- 1907 أنظر لومانييتي، 25 فبراير و16 يونيو 1908.
- 108 إن الأعداد الخاصة المنشورة من طرف لافوا دو بويل، بمناسبة مجالس المراجعة، خصصت بأجمعها الى الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية.
- 109 لقد صورت أردينغو مغربيا يرى لآخر رؤساء مقطوعة «أصدقاء فرنسيون، هذا جيد جدا للتمليح»، L'Assiette au beurre، 5 دجنبر 1903. في نفس العدد رمان أخران لفريدون («جناح الدباغة») وبري («معركة وجدة») جعلوا من قطع الرؤوس — المخصص هذه المرة للمتمردين على السلطان — اختصاصا مغربيا.

إنزال الدار البيضاء، الموسم بنوع من التردد في تأويل الأحداث، نُذِّدَ بالجيش الفرنسي لشراسته وللمذابح المقترفة باسم الحضارة. إن دولانوي يرسم الجنرال داماد، في صحيفة رجال اليوم، وهي جريدة فيكتور ميريك المتعاطف مع الفوضويين، بمريلة جزّار، غاطساً يديه في الدّم، والمغاربة يُرمون بالرصاص قرّبه (111). بينما نشرت صحيفة لاكازيرن، وهي جريدة ثورية «مناهضة للنزعة العسكرية» رسماً يُظهرُ جسداً منطوياً على نفسه لأحد الأهالي قتله ضابط بمُسَدّس؛ وفي التعليق الجملة الآتية «هذا ما يُسمّى حَسَنَات الحضارة» (112). أما في لأكير سوسيال، فيقدم لنا آنكلاي «رأى متوحش صغير». هناك فصل دراسي؛ ومعلم المدرسة يسأل «من هو الفرنسي؟»، والتلميذ علي يجيب «رجل يسرق كل شيء، يضم النار في القرى ويقتل النساء والأطفال الصغار.» (113). بالنسبة لدولانوي، الذي يستعيد، بالمناسبة، استشهاداً لكليمانسو وهو يندّد بالحملات الاستعمارية، يرمز هؤلاء المغاربة المتساقطون أمام فصيلة تنفيذ الأعدام، وهذه المرأة وهذا الطفل اللذان لا يزالان على قيد الحياة، إلى شعبٍ متشبّثٍ ببلاده، بـ «وطنه» الذي يُنادى على الفرنسيين لـ «سرقته» (114). إن الرّسامين لا يكتفون بشجب الغزو؛ بل يريدون تحديد المسؤوليات، سواء تعلق الأمر بالمسؤوليات الفورية من استفزازات ومناورات تُستخدَم كذريعة للتدخل العسكري (115) أو

- 110 هذا ملحوظ في رسوم L'Assiette au beurre لـ 31 غشت 1907. ثمة من بينها رسمان يدينان باسم معاداة النزعة الوطنية والسلموية الحملة المغربية، لكن رسامين آخرين سعيا إلى توضيح المكر والطابع المهم للمغاربة. بعد هذا التاريخ، لم يعد المغاربة يصورون إلا كضحايا.
- 111 رجال اليوم، 17 يونيو 1908، في AN BB 18 2373.
- 112 لاكازيرن، عدد خاص، (1904)، يبدو أن هذه الجريدة أطلقت في منطقة الشمال من طرف التحري الفوضوي ج. بيرنجير. في الموضوع نفسه. (مذكرة 8 أكتوبر 1908 لديوان وزير العدل).
- 113 في لافوا دوبويل، أظهر كرانجوان «انتقامات» أحد الضباط يأمر بإعدام أحد الأهالي الجائي على ركبته أمامه، عدد خاص، فبراير 1908، أما نودان فصور فيلقياً أثناء العمليات «عندما فررت من السجن المركزي، لم أكن أشك في أنني سأكلف ذات يوم بنقل الحضارة إلى المغرب» L'Assiette au beurre، 14 مارس 1908. بينما شهر كل من دولانوا وفلوريس في رسومهما بأعمال النهب التي قام بها الجنود وأغضى عنها أو شجعها الضباط، في الموضوع نفسه. إن الجنود لم يكونوا دائماً متحمسين. فقد أظهرهم كرانجوان مدفوعين بالقوة من طرف «رأسمالين وقادة دولين» (من بينهم كيوم الثاني) إلى «المسلخ المغربي» «إن الروح الوطنية منخفضة؛ وجنودنا ليسوا متحمسين للمغرب... لندفع قوة! لننهم!» لافوا دوبويل، فبراير 1906. ينبغي أن نسجل أن نفس الرسم أعيد نشره في أكتوبر 1906، بحاشية معدلة قليلاً «... إن جنودنا غير متحمسين للنزعة العسكرية».
- 114 L'Assiette au beurre، 14 مارس 1908.
- 115 إن فان دنجين أظهر «كيف يحضر لحملة». فقد صور فارساً فرنسياً يعطي المال لمغربي «هذا دورو لك؛ غدا صباحاً، عندما يمر الطابور من هنا، ستطلق علينا النار»، في الموضوع نفسه، 5 دجنبر 1903. أما دولانوا فأثار أحداث غشت 1907 بشكل غير مباشر جنديان فرنسيان يتحادثان في ميدان مغطى بالجت «إذن يا صديقي، إذا كان المغاربة لا يحبون أن يتم نبش موتاهم حاول إذن الآن مذسكة حديدية دون عبور مقبرة» في الموضوع نفسه، 14 مارس 1908.

بالمسؤوليات المتعلقة بالأطماع الأوربية (116). فالرأسماليون هم المستفيدون من الغزو إن الجثت تتعفن في الصحراء، بينما تلمع بورصة القيم في البعيد (117). لقد رسم دوراك استعراضاً لجنود أمام معلمة لها شكل خزانة حديدية إنه «بنك المغرب» المُحزَم بشرط ثلاثي الألوان ويعلوه عجل ذهبي (118). في حين يُظهرُ كرانجوان رأسماليين يتحادثون في ساحة معركة مليئة بالقتلى قائلين «إن ماهو جميل في بطولة الجنود هو أنهم يموتون دون أن يعرفوا لماذا» (119).

الشارع في باريس والضاحية

ليست مذكرات مؤتمر شتوتغارت ولا طلبات استجواب الحكومة المقدمة من طرف جوريس هي التي ستغير شيئاً من مجرى العمليات العسكرية في المغرب. هذا ما يؤكدّه كوستاف هيرفي ويضيف «يجب التظاهر في الشارع» (120). ويُشدّد ليون ريمي، الذي يشغله نشاط التجارة ومسالك الدبلوماسية الفرنسية، في لومانيتي على ضرورة أن يعثر الاشتراكيون على سندٍ لتعبئة الجماهير فيقول «لابد للرفاق أن يساندونا، فلن نجدنا الكلام ولا حتى الصراخ في الصحراء شيئاً (...). لينهض العمال إذن! (...). ليحتجوا بعمل حازم، مثير، دون انشاء ولا كلل! لينظّموا اجتماعات، ليؤسسوا تحريضاً (...). وليتجرأوا على إعلان كل ما في قلوبهم وليبدلوا كل قواهم» (121).

هل وفق اليسار الاشتراكي والنقابي الثوري في تطوير تحريض على مستوى الشارع ضد حرب المغرب؟ تحت أية أشكالٍ وإلى أي حدّ شهد هذا التحريض علنياً، أكثر من رفض الحرب وإدانة المجموعات المالية والصناعية المعنية بغزو المغرب، على الاهتمام بالشعب المغربي وبكفاحه حفاظاً على استقلاله؟ إننا لا نتوفر، بالتأكيد، على توثيق يسمح لنا بتمثيل

- 116 منذ 1903، تحت عنوان «الحماية الإنجليزية — الفرنسية» صورت L'Assiette au beurre جندياً فرنسياً وجندياً إنجليزياً، بمسدسيهما في القبضة، فوق كومة من الجثث، أنظر أيضاً مؤتمر الجزيرة الخضراء، كما صورها ايريب وكامارا، في الموضع نفسه، 27 يناير 1906.
- 117 في الموضع نفسه، 5 دجنبر 1903.
- 118 توضح الحاشية «ليس من أجل نقل الحضارة يوجد جنودنا بالمغرب، وإنما لحماية العجل الذهبي، أي لأشباع شهوة أسماك قرش المال» هذا الاسم نشر في العدد 32 لـ 11 يونيو 1911 من الـ Révolté «صحيفة أسبوعية للاتحاد، والعمل والتربية الثورية» للشمال واليا — دو كالي. AN F7 13325. إن جيرمينال، جريدة الشعب» الصادرة باميان، نشرت في الصفحة الأولى رسماً كبيراً لكرانجوازي بطن (الصورة المعتادة للرأسمالي) «باعزيزي، عندما ينصب العلم فوق هذا الزبل، فإنه يساوي ذهباً»، عدد 101، 27 دجنبر 1907 — 2 يناير 1908 — 2349 — AN BB 18.
- 119 لافوا دوبول، فبراير. في نفس العدد، يظهر لنا كرانجوان «الرؤيا الأخيرة لمقاتل» (فرنسي) إنهم عفاريت اتخذوا شكل رأسماليين يغنون حول المحضر «الموت من أجل الوطن، هذا هو المال الأكثر روعة.».
- 120 لاكير سوسيال، 11 — 17 شتبر 1907.
- 121 12 يناير 1908. في نفس الاتجاه، أنظر لوي دوروي لوسوسياست، 2 — 9 فبراير 1908 و 14 — 21 مايو 1911.

دقيق وشامل للتحريض الذي أثارته حرب المغرب في باريس وضاحتها القريبة (122)، سواءً من خلال عرض لافتات أو توزيع منشور أو تنظيم اجتماعات عمومية. وإذا لم يكن ممكناً تقديم لائحة بكل المظاهرات فإنه من المحتمل جداً أن تمنحنا الأرشيفات المتوفرة بيانات مفصلة إلى حد ما عن بعضها (123). هكذا أحصينا عشرة تجمعات تمت من 1907 إلى 1911 (124) لها كموضوع أساسي، وفي الغالب كموضوع وحيد، التظاهر ضد الحملة الفرنسية، وأربعة وعشرين تعلق موضوعها بمشاكل أخرى أو بقضايا غير معروفة بدقة، ولكن أدت تطوراتها إلى إعطاء نوع من الأهمية للمسألة المغربية (126).

المظاهرات

استرعى ملصق «الحرب على الحرب»، منذ 1906، وهو منشور من طرف س.ج.ت، انتباه الرأي العام إلى المغرب. فأشكال القلق التي أثارها تدخلات فرنسا وألمانيا لم يُهدىء منها إعلان مؤتمر الجزيرة الخضراء. إن هذا الأخير تم تأخيره مرتين، وبدا واضحاً أنه سيكون مسرحاً للمجابهة بين البلدين. ولم يكن جوريس وحده الذي دق ناقوس الانذار فقد أبدت الأوساط النقابية تهيجاً كبيراً، ذلك أن هذه الأوساط علمت، من خلال ميركيم Merrheim (127) بأن الاتصالات التلغرافية قد قطعت لمدة أربع ساعات في ليلة 19 دجنبر، على إثر صعوبات جديدة بين باريس وبرلين. وأما روفي فلربما كتم استدعاء برلين للأمير رادولان سفيرها في باريس. فالتهديد باندلاع صراع ماثل، إذن، بشكل جدي، لذا قررت اللجنة الكونفدرالية ل.س.ج.ت إنذار الرأي العام. إن «الحرب على الحرب» (128) شعار يفضح في الوقت نفسه مرامي «الفريق الاستعماري الفرنسي (الذي) يُحضّر... منذ خمس سنوات لغزو المغرب وألمانيا الرأسمالية والعسكرية، والراغبة هي أيضاً في نصيبها من الغنيمة. (...) إن قادة البلدين مستعدون لمجابهة الجماهير العمالية لفرنسا وألمانيا الواحدة ضد الأخرى (...) ومن مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي يُقدم لنا كإمكانية لحلِّ سلمي، يمكن للصراع أن يتطور إلى حرب... وال س.ج.ت التي تدعو العمال لئلا يتخذوا بتعلة «الشرف الوطني»، تؤكد

122 إن التحريض في الاقليم يسمح بمعالجة منفصلة، أنظر أدناه.

123 يتكون المصدران الرئيسيان من أرشيفات مفوضية الشرطة (المتضمنة خاصة لتقارير النشاطات اليومية لفترة 1907 — 1910 والشهرية لفترة 1910 — 1913) والمراسلات الموجهة من طرف قضاة الجمهورية إلى وزير العدل.

124 أي أربعة 1907، أربعة في غشت 1908، واحد في 1909 وواحد في 1911.

125 أي واحد في 1906، ستة في 1907، ستة في 1908، ثلاثة في 1909 وثمانية في 1911.

126 من المحتمل جداً أنه في اجتماعات كثيرة أخرى وبالأخص في تلك المتعلقة بالدعاية المعادية للزرعة العسكرية، وهي عديدة، تمت إثارة الحملة الفرنسية على المغرب، دون أن تشير إلى ذلك العروض، الموجزة جداً في الغالب.

127 إن ميرهام عائد من تولوز ويبدو أنه تلقى الخبر من موريس سارو نفسه...

128 — AN F7 133 23, APP BA 1601 (مذكرتا 22 و 25 يناير 1906).

أن «بروليتاريا البلدتين ترفض الانغمار في الحرب»، وتخلص الى قوله «لنجبر بعملنا المشترك والمتزامن، حكومتينا معاً على أخذ إرادتنا بعين الاعتبار» (129).

إن مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي انعقدت جلسته الافتتاحية في 16 يناير 1906، تابع أشغاله الى غاية 7 أبريل. ولم تُثِرْ الصعوبات التي اصطدم بها المتفاوضون للوصول الى اتفاق، ثم لجعل سلطان المغرب يقبل بأحكام هذا الاتفاق، فيما نعلم، أية مظاهرة خاصة لتنظيمات اليسار واليسار المتطرف السياسية والنقابية (130). لقد ابتعد شبح الحرب؛ وصارت مناورات الدبلوماسيين ورجال الأعمال منخرطة في إجماع أروبي بحيث لم تعد مصدر حساسية للرأي العام. ويلزم انتظار بداية الحملة العسكرية على المغرب لملاحظة نوع من التحريض. وهذا الأخير سيتطور، بشكل واسع، تبعاً للتوغّل التدريجي للتجربة الفرنسية، وللمقاومة التي أبدتها المغاربة، وللتعقيدات الدولية التي نجمت عنها، وللاهتمام الذي حولته الصحافة لهذه الأحداث. فالتحريض القوي بين خريف 1907 وربيع 1908، فتر في 1909، ثم ثلاثي في 1910، وتجدد في 1911 مع الزحف على فاس والأزمة الفرنسية الألمانية.



لقد تمّ إنزال الجيوش الفرنسية في الدار البيضاء في 5 غشت 1907. والجدول الزمني وجدول أعمال التجمعات العمومية يَنَمَّان عن ترددات الاشتراكيين التي سبق أن جعلنا فُحَص الصحافة نتيبتها. في 7 شتنبر، قدّم جوريس في تيفولي فوهال « تقريراً عن مؤتمر شتوتغارت أو، بدقة أكثر، اقتصر على تحليل المناقشات المُخَصَّصة من طرف الأمية الثانية لمناهضة النزعة العسكرية (131)». وفي خطابه الطويل لم يُشير إلا إشارة مقتضبة لحملة المغرب، وحينما قاطعه بعض المُستمعين قائلاً «تكلم لنا عن المغرب»، اكتفى بالردّ عليهم «وماذا تريدون أن أقول لكم، سوى أننا لن نتوصل الى منع اللصوص من إنجاز ضربتهم رغم

129 APP BA 1601 (س.ج.ت. 1906) وهو يتضمن نسخة أصلية لـ «حرب على الحرب» الذي أعيد نشر نصه من طرف لافوا دو بويل، (14 - 21 يناير 1906) وجرائد مختلفة أخرى.

130 ينبغي مع ذلك تسجيل لقاء مُنظَّم من طرف لوماني، لوكوربي أوروبيان، ولجنة العمل الجمهورية، بهدف الاحتجاج على مبدأ «السّر الدبلوماسي». لقد انعقد في 19 يناير 1906، اجتماع بقاعة الكران أوربان، برئاسة أناتول فرانس، وحضور فردريك باسي، شارل ريشي وعبد الحكيم، مستشار بيلاط المغرب، وأخذ الكلمة فيه أناتول فرانس وكذا جوريس وغرييل سياني. وقد طالب الخطباء بنشر القرض التفصيلي للجلسات التي عقدها مؤتمر الجزيرة الخضراء. لوماني، 20 يناير 1906، وأ. فرانس، لثالون سنة من الحياة الاجتماعية (نصوص مجموعة ومُقدّمة من طرف كلود أفولين، باريس، 1919 - 1963، الجزء الثاني، ص ص 129 - 133).

* Tivoli vaux-hall

131 أنظر نصّ الخطاب في أعمال جوريس، منشورات بونفوس، «من أجل السّلم»، الجزء الثالث، ص ص 123 - 142. أنظر أيضاً لوماني، 8 و 9 شتنبر 1907.

مجهوداتنا. لماذا ؟ لأنه لا يوجد خلف قوتنا البرلمانية إلا قليل من القوة العمالية...» (132). وفي 12 شتنبر، وضع هيرفي بدوره، في قصر الجمعيات العاملة، وأمام ألف شخص تقريباً، موقفه في مؤتمر شتوتغارت، وخلص قائلاً «أيها الرفاق، لدينا فرصة فريدة في فرنسا لاستئناف تحريضنا المعادي للنزعة العسكرية والنزعة الوطنية وتجديده، فهذه فرصة النضال ضد اللصوصية المغربية» (133).

ويلزم انتظار شهر أكتوبر لكي تدعو الفدرالية الاشتراكية للسّين للتظاهر. ولكنها فدرالية متقدمة في اليسار، تتوفر على ناطق لسانها فايان، وجوريس يساند هذه الدعوة نظراً لتشبهه بالحفاظ على علاقاته الوطيدة مع مناضلي القاعدة الحزبية. لقد نُظِّمَتْ تجمّعين عموميين كبيرين لهما كموضوع «الاحتجاج على الحملة المغربية» (134)، ولم يحضر التجمع الأوّل، الذي تم في 5 أكتوبر، بقصر الجمعيات العاملة سوى ستائة شخص (135). وقد ترأسه بول لافارك P.Lafargue الذي احتجّ على مبدأ الحملة الاستعمارية قائلاً «من أجل نقل الحضارة الى ما يُسمّى بالمتوحشين، يتم تسميمهم بالكحول والزُّهري والدين؛ إن كلّ حرّياتهم يتم تدميرها ويجري إخضاعهم للعبودية»؛ «لقد جعل «كليمانسو» من نفسه أميناً لرجال المال الذين شرعوا في نهب المغرب». أمّا كروسني Groussier، نائب منطقة السّين، فقد شجب الجرائم المقترفة من طرف الشعوب الغازية التي تمنع أمماً أضعف منها، من أن تتطور تبعاً لعبقريتها الخاصة. ويؤكد كروسني «إننا نرفض أن يتم تشويه بعض الأمم». وبعد تدخّل للدكتور ميلمي، وضّح سؤباً من المنصة أن هذا التّجمع سيعقبه عدد من التجمعات الأخرى، سواء في باريس أو الاقليم، حتى تقتنع الطبقة العاملة بما يحدث فعلاً في المغرب. وانفض الجَمْعُ بَعْدَ أَنْ تَمَّ التصويتُ بالهتاف على جَدْوَلِ أعمالٍ يدعو «الأحزاب الاشتراكية

132 في الموضوع نفسه، ص 138. استعادت الجمعية في جدول أعمالها القرار الذي صوّت عليه ضدّ الحرب في مؤتمر شتوتغارت وتبنت القرار الذي اقترحه على المؤتمر الدولي الاشتراكيون الاسبان والفرنسيون والذي يمسّ أحداث المغرب.

133 AN F7 13326; APP BA 765 («معاودة النزعة العسكرية الى غاية 1914»).

134 في 2 أكتوبر، خلال اجتماع نُظِّمَهُ فرع الحزب الاشتراكي للدائرة الثامنة عشرة، احتجّ أحدهم يُدعي باب، أمام مائة وعشرين شخصاً، على حملة المغرب. لقد احتج ضدّ المذابح التي تقع كل يوم لصالح الراسمالين AN F7 12502; APP BA 765.

135 في التّداء الى اللّقاء نقرأ بالخصوص إن الطبقة العمّالية (...) مُلْزَمة بالتعبير للحكومات على رغبتها في وضع حدّ لهذه اللّصوصية المُقْتَنَعَة التي تُسمّى استعماراً. ووفاءً منه لدوره، فإنّ الحزب الاشتراكي، المُتَّحِدُ مع إخوانه الاسبان، ينهض للاحتجاج ضدّ حملة المغرب والجرائم المُقْتَرَفَة فيها باسم الحضارة الأروبية. إنّه يدعو الشّعاليين الى عدم التّزام صمت يمكن أن يصير تواطؤاً مُخزناً. لِئَن دَعِ المتوحشين يصيحون بالموت، أما نحن، الاشتراكيون، فنصيح

لنُسْقِطِ الحَرْبَ

لنُسْقِطِ الحملاتِ الدّولية

وعاشت الأُمّية»

لوسوسيا، 6 - 13 أكتوبر 1907.

لكل البلدان وخاصة عمّال فرنسا وإسبانيا الى الشروع في تحريك قوي لوقف الحملة الفرنسية الاسبانية على المغرب» (136). وفي 24 أكتوبر، تمّ في في قاعة الكازار * تجمع جديد، أمام أكثر من ألف شخص، وبعد أن ذكّر جويزر (137)، بأن هذه المظاهرة نظمتها الفيدرالية طبقاً لأمنية مؤتمر شتوتغارت، قدّم فايان جرماً تاريخياً للمسألة المغربية، ووضّح على الخصوص بأن الرأسماليين الذين كانت لهم مصالح في الامبراطورية الشريفة نظموا مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي جعل من فرنسا مندوبة عن أوربا. وهاجم لافون كليمانسو وإيتيان. أما بالنسبة لرواني فإن الجنود الفرنسيين لا يخدمون قضية فرنسا بل قضية شنايدر، وتذدّ بموقف الراديكاليين الذين يتصرفون كـ «مستغلين للوطن» (138). ونادى الحزب الاشتراكي المؤسسات البنكية الكبرى في المغرب بعد يومين من ذلك التجمع تحت شعار «فلنناضل ضد الأعمال المقترفة من طرف المؤسسات البنكية الكبرى في المغرب». وقد أخذ الكلمة فيه كل من أوبريو، وبولون، ووالون، أمام جمهور قليل؛ وأنهى الأول عرضه بالدعوة الى تطوير الدعاية «ولو في الثكنة»، مضيفاً «لنرفض حيناً نؤمّر بالترخف، لتتمرد إن أمكن حتى نتخلص أخيراً من نظام الرعب الذي نتحمّله» (139) وبخلاف ذلك، حضر سبعمائة شخص (140) الى بيلفيل، في 12 دجنبر، ليسمعوا هيرفي يشجب «الصوصية المغربية» (141).

خلال الأشهر الأولى من 1908، بينما كانت تدخلات جوريس، في المجلس، حول عمليات داماد في الشاوية تزداد استعجالاً، نظّم الحزب الاشتراكي تجمعات عديدة سمحت لمناضليه بانتقاد الحملة الفرنسية وبالتعبير عن تعاطفهم مع المغاربة. من بينها تجمعات أحياء. ففي الدائرة السادسة، يوم 18 يناير، مع بروكير، وهو محرّر في صحيفة لاكير سوسيال، الذي شدّد على همجية العمليات «حيث يتم الاجهاز على الجرحى، ويُرغم أسرى الحرب على حفر حُفر بأنفسهم يُدفنون فيها بعد ذلك» (142)؛ وفي الدائرة الثامنة عشرة، يوم 8 فبراير، حيث بروكير نفسه يثابر على البرهنة بأن «كلّ هذه الحملة الاستعمارية هي في مصلحة الرأسماليين» (143)، وحيث، بعد أسبوع، يطوّر كل من روانيه وسومبا نفس الموضوع ويفضح

136 APP BA 765 ولوماني، (6 أكتوبر 1907). إن بابلو ايفليزياس الذي كان من المنتظر أن يُشارك في هذا الاجتماع تمّ طرده في نفس اليوم بقرار لكليمانسو.

* L'Alcazar

137 محرّر ب لاكير سوسيال.
138 AN F7 13323; APP BA 765
139 APP BA 765. انتهى الاجتماع بشكل شعائري بالتصويت على جدول أعمال للاحتجاج على الحملة المغربية.
140 تقدير مفوضية الشرطة.
141 APP BA 765
142 .APP BA 766
143 في الموضوع نفسه.

كُلُّ منهُما «مصالح آل شنايدر» وآل كُروب وآل جالوزو (144)؛ وفي الدائرة العشرين، يوم 30 يناير، يصوتُ الجمهور، باقتراح من ثبيرار، على تهاني لجوريس «على خطابه الشجاع في مجلس النواب» (145)، ويوم 19 مارس، مع فايام، وآلمان، دوبوا، كروسني وسومبا الذين دَعَوْا إلى الاحتجاج على «المغامرة المغربية» (146). ثم تجمّعات الضاحية التي تمت يوم 29 فبراير في أركوي كاشان حيث «بهتّى» سيكار دو بلوزول «الوطنيين المغاربة الذين جابهوا الجنود الفرنسيين المُرسَلين من طرف وَطَنِيي بلادنا بمقاومةٍ باسلة»، ويوم 12 مارس في أسنير حيث اهتم ناخبو الدكتور ميسليبي «على الخصوص (من تقرير مدته النيابية) بما يتعلق باللصوصية المغربية، وانضمّوا لمنتخبهم وجدّدوا له ثقتهم» (147).

وهذه التجمّعات ضمت جمهوراً قليلاً، من مائة إلى ثلاثمائة مستمع بصفة عامّة (148). ويلزم انتظار «التجمع الكبير للاحتجاج على وكر الزانايير المغربي» المنظم، يوم 29 فبراير 1908، من طرف فيدرالية السين، لكي تحجّ الجموع الغفيرة التي تقدر بستة آلاف شخص في مدرسة سان بول، حسب لومانيتي التي وضّحت أن ألفين آخرين لم يعثروا على مكان في القاعة؛ وأربعة آلاف وخمسمائة حسب مفوضية الشرطة (149). إن مارتان وهو أحد المُوقَّعين الاثني عشر على ملصق «حكومة من القتل» المنشور من طرف س.ج.ت، وقد برّئت ساحته مثل رفاقه من طرف هيئة محلفي السين، ثمّ تعيينه بالهتاف رئيساً للاجتماع. ومن بين الخطباء، كان هناك كابريل يوتي، أولانبي، ويلم، سومبا، وجوريس على الخصوص. لقد حكى هذا الأخير بأنه بعد بضع ساعات على تدخله الأخير في المجلس النواب، نُشرت صحيفة الوقت Le Temps برقية من طنجة تعتبر أن «السيد جوريس غداً على درجة كبيرة من الشعبية في أوساط المغاربة الذين تنتشر خطبه بينهم». وقد علّق الزعيم الاشتراكي على ذلك قائلاً: «إنه لحق أنني عندما أتالم لسقوط جندي فرنسي هناك، أتألم أيضاً عندما يموت مغربي تحت رصاصنا. وحتى إذا كان صحيحاً أن المغاربة، في الوقت الذي نريد فيه انتزاع حريتهم فيما فرنسا العمياء سادرة عن تقاليدها الثورية، علموا بأن مجموعة من الأشخاص يحتجون على الجور المقترف، إذا كان هذا صحيحاً، سأغتبط به من أجل شرف فرنسا...» (150).

إننا لا نعثر، في هذه الفترة، على أثرٍ لمظاهرات خاصة لتنظيمات نقابية ثورية وفوضوية ضد حملة المغرب. إلا أن هذه الحملة لم تغب تماماً من المناقشات المنظمة من طرف مناظلي

في الموضوع نفسه.	144
AN F7 155 02. يتعلّق الأمر بالخطاب الذي أُلقي في 24 يناير 1908.	145
APP BA 766 و AN F7 15502	146
APP BA 766.	147
ماعدًا اجتماع 19 مايو بيلفيل، الذي قدّر جمهوره من طرف مفوضية الشرطة بستائة شخص وبألفين من طرف لومانيتي (20 مارس).	148
APP BA 766 ولومانيتي، فاتح مارس 1908.	149
في الموضوع نفسه.	150

النزعة المعادية للروح العسكرية؛ فهي تصلح إن لم يكن كنقطة ارتكاز، فعلى الأقل كمرجع، كما يتجلى ذلك في تعقيب مونات «ماذا سنذهب لنفعل في الشكنة؟ نتعلم لعبة البندقية (كذا) لذبح المغاربة؟ متى سنكون من الوعي بحيث نصوب حرابنا الى بطون رؤسائنا» (151). بالإضافة الى ذلك، يبدو أنه ينبغي تفسير مبادرة أحد الباعة في الدائرة السابعة عشرة بتأثير الأوساط الفوضوية التحررية. فقد رأى المارة في واجهة دكانه علماً كبيراً فرنسياً يحمل الكتابات التالية «هلع الوطن — ناربون 1907 — روم إطاب 1907 — دافيل فينيو 1908 هذه مآثر حكامنا الوطنيين»، وقد أثبت فوقه أيضاً رسم دولانوي ممثلاً الجنرال داماد بمريلة جزار وهو يعدم مغاربة (152) وبين مارس 1908 ويونيو 1911 تراجع الكفاح ضدّ حملة المغرب الى خلفية انشغالات مناضلي اليسار المتطرف للضاحية الباريسية. ومع ذلك، فقد أثارت الحركة الثورية لبرشلونة في يوليوز — غشت 1909 — التي نشأت من احتجاج على التدخل الإسباني في الريف — والقمع القاسي الذي لاحقها حركة تضامن واسعة. فقد توالى التجمعات التي غدت مناسبة لشجب العمليات العسكرية وفي المغرب. في 10 غشت 1909 نظمت الجمعية الدولية المعادية للنزعة العسكرية اجتماعاً «للاحتجاج على إرسال القوات الإسبانية الى المغرب والتعبير عن التعاطف مع المناهضين للنزعة العسكرية في برشلونة». وقد أكد خلاله ثيفري أن أحداث المغرب هي حاصل المبادرات الرأسمالية ثم قال إن منطق الأشياء، يفرض «ترك البلاد لشعبها». أما جيرو، الذي يعرف شمال افريقيا، فقد امتدح العرب، وخاصة المغاربة؛ وتمنى إبادة الإسبان الذين يحاربونهم ضارباً المثال بنساء كاطالونيا اللواتي يرفضن ترك أزواجهن وإخوتهن وأبنائهن يذهبون الى المغرب (153). وفي 15 أكتوبر، تبنى ألفان وخمسمائة شخص (154) مجتمعون في الايليزي مونمارتر بنداء من الحزب الاشتراكي، جدول أعمال أعلن، بعد فضح «جلادي فيهر» وحكم على «الملك ألفونس الثالث عشر بالازدراء العمومي»، أنه «إذا كانت حملة المغرب ستجرّ الفرنسيين للذهاب الى الشاوية، فإن هؤلاء سيرفضون الذهاب اقتداء برفاقهم الإسبان» (155).

151 اجتماع مُنظَّم من 28 شتبر 1907 من طرف الجمعية الدولية المُعادية للنزعة العسكرية بمناسبة ذهاب الجنود. AN F7 133 23; APP BA 765.

152 AN BB 18—2373 (مُخضَر 16 يوليوز 1908، ورسالة قاضي الجمهورية لدى محكمة استئناف باريس الى وزير العدل، في 7 نونبر 1908).

153 لقد أخذت الكلمة أيضاً موريسوس، فافير، لورولو، لكن الجمهور كان قليلاً جداً (مائة شخص حسب أحد العروض، خمسون حسب آخر). APP BA 767; AN F7 13323 et 13324. في 28 غشت، اجتماع آخر للجمعية الدولية المُعادية للنزعة العسكرية بسان — دوني. لقد روى أحدُهُم يُدعى أوجي أحداث المغرب التي يُعتبر شاهدر وجالوزو وباستوس المستفيدين منها. ثم نصح رفاقه بالفرار وغادر المنصة بصيحات «عاشت الفوضى، حرب على الجيش، على الجمهورية الرأسمالية، والعلم الى الزبل» APP BA 767.

154 تقدير مفوضية الشرطة.

155 APP BA 767.

في 1911، نَجَمَ عن الحملة على فاس وأزمة أكادير تحريضٌ مهم؛ ولكن لم يعد شجب غزو المغرب هو الذي يَسْتَأْثِر بتدخلات اليسار المتطرف بقدر ما يحكمه خطر صراع مع ألمانيا (156). وقد ضاعف كل من الحزب الاشتراكي وال س.ج.ت من التجمعات. ففي أوائل يوليو قررت فدرالية السين للحزب الاشتراكي «المُصَمِّمة على أن تُدَعِّم بقوة التحريض الشعبي عملَ نائبيها في البرلمان، تنويراً للرأي العام، أن تستأنف الحملة ضدَّ اللصوصية المغربية، وأن تدعو في أقرب وقتٍ ممكن عمال باريس الى تجمُّع كبير للاحتجاج» (157)؛ هذا الأخير تم في 12 يوليو بمدرسة سان بول. لقد قرأ رونوديل Renaudel، أمام ألف وستائة شخص (158)، خطاباً لجوريس الذي تعذَّر عليه الحضور. وأخذ الكلمة كل من دوبروي، وفايان، وأبير طوما، وكولي، وسومبا، ونيكتو، لادانة عمل فرنسا في المغرب، وشجب ما يرمي إليه رأسماليو كل الأمم من اقتسام ثروات الامبراطورية الشريفة والتأكيد على عزم البروليتاريا على معارضة الحرب (159). وفي 4 غشت، وقد على قاعة فاغرام، مكان تجمُّع دولي برعاية ال س.ج.ت، بضعة آلاف من الأشخاص «للاحتجاج على المناورات الخطيرة لِلصُوص الاستعماريين في المغرب»، ولأنه «بَعْدَ حوادث أكادير مع ألمانيا، وحوادث القصر مع إسبانيا، غدا من الضروري لارادة العُمَّال أن تعلن عن نفسها» تجاه «الحمول الأثم للبرلمان» و«الخضوع الحكومي». وقد أكَّد ليون جوهو وإيفطو، مع المندوبين الألمانين بوير ومول كنبر، والأسبانيين فيسينتي وخوسي نيكري، والانجليزين طوم مان والسيدة سورني، والهولندي كولتشيك، أن «المغرب لا يساوي عظام بروليتاري ألماني أو فرنسي» وأن الطبقة العاملة ستعرف كيف تواجه «الصراع الاجرامي بين الشعوب» (160).

وفي 16 شتنبر، ألصق الحزب الاشتراكي على جدران باريس مُلصَقاً يدين «دسائس النظام المالي الدولي» و«تمجيدات الصحافة الشوفينية» التي ينبغي الرَّدَّ عليها بـ «شعور التضامن الأثمي للطبقة العاملة»، مستعيداً صرخة الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الألماني

156 في 9 يوليو، ذكَّرت الهيئة الادارية الدائمة للحزب الاشتراكي «بأن ال S.F.I.O مستعدة، طبقاً لمقررات المؤتمرات الدولية، أن تُعارض، إذا دعت الحاجة بكل الوسائل حرباً بين الاخوة»، نشرة دورية ل B.S.I، السنة الثالثة، عدد 8، ص 27.

157 بيان «من أجل السلم الدولي» في الموضع نفسه، ص 28. قبل ذلك، في 14 فبراير، كان الفرع الاشتراكي للدائرة الثامنة عشرة، النشط جداً، قد نظَّم مُحاضرة ضدَّ «اللصوصية المغربية»: وقد حاول رُوَّائي، وأحمد بندرة، وبويسون وسيلبي أن يبرهنوا على لا جدوى المشروع المغربي، وجعلوا جمهوراً قليلاً جداً يصوت على جدول أعمال ضدَّ الحرب.

158 تقدير مفوضية الشرطة؛ أما جدول الأعمال فيتكلم عن «مواطنين اجتمعوا بالآلاف».

159 APP BA 752. نص جدول الأعمال في نشرة ال B.S.I، السنة الثالثة، عدد 8، ص 27.

160 APP BA 752 1604؛ أنظر أيضا لومانتي (5 غشت 1911) ونشرة ال B.S.I، عدد 8، ص 28.

خلال اجتماع نُظِّمَ بكوريفوا، في 21 شتنبر من طرف اتحاد نقابات السين، صرَّح صافوا بأن «الجماهير لا تكثرت للمغرب؛ إنها ضدَّ الحرب لكنها لا تجرؤ على قول ذلك». وأضاف بأن الشغاليين المنظمين سيردون على إعلان الحرب بالاضراب العام الثوري وأن هذا هو ما يجعل الحكومتين الفرنسية والألمانية تُحجمان. APP BA 1491.

«إن المغرب لايساوي عِظَامَ عاملٍ واحد» (161). وفي 24 شتنبر، نظم الحزب الاشتراكي وال
س ج ت معاً مَظَاهِرَةً ضِدَّ الحرب في ال آيروبارك قرب ال بيت شومون. ورغم المَطَر، كان
الحشدُ غفيراً، يصل ثمانية عشر ألف شخص حسب مفوضية الشرطة، وستين ألفاً حسب
لومانيتي؛ إنها دون شك واحدة من أهم المظاهرات المنظمة من طرف اليسار منذ بداية
القرن. لقد كان الخطباء عديدين، من بينهم نواب أمثال سامبا وطوماس وكولي، وفولان
وروزير، ونقابيون أمثال كومبا ألييني، توير، مارك، جوهر وبيريك، ومندوبون أجنب
كالانجليزي أندرسون والألماني بروطوكوب، وردد الجمهور شعارات قاعة فاغرام «لا رَجُل
للمغرب» و«المغرب لايساوي عظام عامل»، لكن وسواس صراع فرنسي — ألماني كان من
القوة بحيث غطى على الجوانب الأخرى للوضع، فلم تعد مختلف التقارير تخصص حيزاً للعناية
بمصير المغاربة وبكفاحهم من أجل الحفاظ على استقلالهم (162).

بعدما أبعَدَ الاتفاق الفرنسي الألماني لـ 4 نونبر 1911 شبح الحرب الأوربية، لزم انتظار
ذهاب المنادى عليهم للتجنيد، في ربيع وخريف 1912، لكي يُظهر اليسار الاشتراكي
والنقابي الثوري من جديد قلقه وسخطه أمام أحداث المغرب. لقد أكد مُلصق هائل للجنة
اتحاد شبيبة السين النقابية على أنه «في كل يوم، ينهب جنود فرنسيون ويسرقون ويقتلون في
المغرب» (163). أما اللجنة النسوية المعارضة لقانون بيري ميلران وللسجون العسكرية (164)
فهي أكثر صراحة... فكروا أن هناك، في المغرب، يمكن إرسالكم لذبح أمهات هن أبناء
في مثل سننكم؛ وإحراق قرى؛ وبقر بطون أطفال، واغتصاب أخوات هن رقة أخواتكم، مثلما
حدث هذا مراراً في الصين والداهومي ومدغشقر وفي جهات أخرى. فكروا، أيها الأصدقاء،
في الدموع التي ستذرفها أمهاتكم وأخواتكم، عندما يعلمن بأن أبناءهن أو إخوتهن صاروا
جلادين، قتلة، وهذا باسم مبدأ حضاري غبي أو ديانة سخيفة... وبعد أن تطرق النداء
لاستعمال الجيش ضد «رفاقكم في العمل»، خلص قائلاً «يجب عليكم إذن أن تصدوا
كل أمر دنيء» (165). واسترعى المجلس الوطني للشبيبة الاشتراكية من جهته انتباه المُجَنِّدين

161 نشرة ال B.S.I، عدد 8، ص 30.

162 APP BA 752 et 1604؛ ولومانيتي، 25 شتنبر 1911.

163 مُشَدَّد عليه في النص. 2 — AN BB 18 2478.

164 إن قانون بيري — ميلران (المُصَوِّت عليه في 30 مارس 1912) ينص على أن كل الشبان الذين حُكِمَ

عليهم بعقوبة ثلاثة أشهر سجنًا، على الأقل، بسبب قذف أو شتم الجيش أو التحريض على الفرار سيؤدون
خدمتهم في فروع للمطرودين، المُخصَّصة حتى ذلك الوقت للجائحي الحق العام الذي يقومون فيها بأشغال
شاقة حقيقية. أنظر ج.ب.ج. بيكير، مذكرة ب، باريس 1973، ص 38 — 39. وأسست «اللجنة

النسوية ضد قانون بيري — ميلران والسجون العسكرية» في شتنبر 1912 بمبادرة النقابة الباريسية

للخياطات، مع تيريز طانغودو كسكرتيرة؛ وستعوض في مايو 1913 ب جان (Jeanne) موران، قرينة

الفوضوي جاك لون. AN F7 13331 (مذكرة M/8650 في 19 يناير 1914).

165 AN BB 18. 2479 — 1

الى المدلول الحقيقي لحرب المغرب «حيث يعكف مئات (كذا) من الشبان الفرنسيين على استعباد المغاربة المدافعين عن استقلالهم. إن هذا من أجل عظمة فرنسا تقول الصحف شبه الرسمية للبورجوازية، ولكنه في الواقع من أجل فتح منافذ جديدة للشركات المالية والرأسمالية الكبرى...» (166). لكن هذا النص لاحقٌ بستة أشهر على توقيع معاهدة الحماية.

إن طريقة التحليل التي تم اختيارها، وتمثلت في تركيز الانتباه على مختلف التجمعات التي أثارها حرب المغرب وتحفظ الأرشيفات بأثارها، تُظهرُ بشكلٍ غير كافٍ — ومتكلفٍ في أقصى الحدود — التحريضَ المنظم من قِبَل اليسار الفرنسي المتطرف. تلك الطريقة تُستدعي بعض الملاحظات التكميلية المتعلقة، من جهة، بالموضوعات المرتبطة بموضوع الكفاح ضد الحرب، ومن جهة أخرى بهذا الشكل الجديد للتحريض الذي تمثله الأغنية.

الكفاح ضد الحرب، موضوع مرتبط بمحملات أخرى

انصرمت خمس سنوات تقريباً بين إنزال الدار البيضاء وتوقيع معاهدة الحماية. في هذه الفترة، يمكن أن يظهر الاحتجاجُ على الحملة الفرنسية، في مناسبات مختلفة، كما لو كان الشغل الشاغل وأن يبرر بمفرده، في نظر التنظيمات الاشتراكية والنقابية الثورية، تعبئة الرأي العام. لكن الأحداث الأخرى، ذات السمة الداخلية أو الخارجية، تواصل مجراها وتطالب بدورها باهتمام اليسار المتطرف. غير أنه لا يمكن القول بأن حرب المغرب اختفت، لهذا السبب، من الأفق السياسي. فقد شكّلت في الغالب موضوعاً مرتبطاً بموضوعات أخرى للتحريض. وفي الواقع، يمكن أن يحدث أيضاً أن تتزامن «فتراتٌ شديدة» من التحريض حول المغرب مع حملاتٍ تحكمها انشغالات مختلفة. هكذا ارتبط، في 1907 و1908، الاحتجاج على الحملة المغربية بالاحتجاج على تدابير القمع لحكومة كليمانسو. ففي النصف الثاني من سنة 1909، شكّلت، كما سبق أن قلنا، التجمعات المنظمة لتأكيد تضامن اليسار المتطرف الفرنسي مع العمال الإسبان وللاحتجاج على إعدام فيرير، مناسبة للتذكير بأحداث المغرب. وفي شتنبر وأكتوبر 1911، كان الحزب الاشتراكي وال س.ج.ت يدعو في الغالب للتظاهر، في نفس الوقت «ضد الحرب» و«ضد غلاء المعيشة».

هذه «الترايطات»، بالنسبة للمسؤولين السياسيين، ليست من قبيل الصدفة. فكل شيء متماusk، سواءً تعلق الأمر بالعلاقة القائمة بين رفض تلبية المطالب الاجتماعية وأهمية المصاريف الناجمة عن الحملة الفرنسية، أو بالعلاقة بين قمع التحريض العمالي وسلوك العمليات العسكرية في المغرب. وإنه لجدّ محتمل أن تكون البرهنة قد جذبت كثيراً من الخطباء، لكن يمكن أن نتساءل عما إذا لم تكن هذه البرهنة، بإعادتها لانتباه المستمع الى

المشاكل المعروفة لديه قد أدت، بشكل غير مباشر، الى تقوية البُعد «السلمي» المُعطى غالباً، وعلى الخصوص، للتحريض ضد حرب المغرب، على حساب التفكير في الطابع الامبريالي للغزو وفي الجانب الوطني للمقاومة التي يواجه بها المغاربة القوات الفرنسية ؟

ألا ينبغي، من جهة أخرى، إقامة علاقة بين التحريض المعادي للنزعة العسكرية والدعاية ضدَّ حرب المغرب ؟ لقد ضاعف النقاويون الثوريون، والفوضويون، والاشتراكيون، خلال الفترة التي تشغلنا، من الملصقات والتجمعات المناهضة للنزعة العسكرية. وكان هدفهم الرئيسي هو شجب استعمال الجيش ضدَّ المُضْرِبِينَ وتأكيد عزم البروليتاريا على معارضة الحرب. هكذا تمَّ إحصاء اثنين وثلاثين مُلصَقاً للدعاية المعادية للنزعة العسكرية، بين 1907 و1912. والى غاية نهاية 1911، لم يكن المغرب حاضراً إلا في عددٍ قليل منها بشكل غير مباشر فوق ذلك (167). هل من المجازفة أن نعتبر بأنه لم تكن هناك حاجة، في أغلب الحالات، لاشارة علنية للتفكير في الحملة المغربية ؟

إن التعليمات المعطاة للجنود مثل استسلم، ولا تطلق النار، واهرب،... تنخرط في محيط استقطبت الرأي العمالي فيه انشغالاتٍ داخلية وخشية الصراع مع ألمانيا. فالحربُ مُقدِّمةٌ كإمكانية، وحتى كتهديد وشيك، على المُجَنِّدين والجنود، والجماهير العمالية، بشكل أوسع، أن تنتفض ضدها. والحرب في نفس الوقت، واقع يومي في المغرب تشغل حلقاته البارزة الصفحات الأولى من الجرائد.

أو ليس مُحْتَمَلاً أن يكون تداعي الصوّر في أذهان الكثيرين، وهو تداعٍ توحى به في الغالب اللغة المستعملة (168)، مُستَقَرّاً بين مجالين ؟ فالتشهير بالسجون العسكرية، الذي هو موضوع أساسي في الدعاية المعادية للنزعة العسكرية، لا يشير إلا استثناءً لحرب المغرب، وإنه لاأكيد أن هذه المؤسسة مستقلة عنه. هل يتوجب علينا، تبعاً لهذا، أن نُبعدَ إمكانية

167 في شتبر 1908، لُمخ النداء لهندي اتحاد نقابات السّين الى «المستعمرات» حيث «سترسلكم الدوائر المالية العليا لثقتلوا باسم الوطن» AN BB 18 23 73. ويُفسّر الحزب والشبيبات الاشتراكية «للأمهات» في شتبر 1909 بأنه «باسم «الوطن» سيمضون (أبناؤهم) الى المستعمرات لسرقة أوطان الآخرين، واغتصاب النساء، ويُقر بطون العجزة والأطفال، كما هو معهود في الحملات الاستعمارية»، APP BA 1395. وفي مارس 1910، تُضَمَّن الملصق الضخم لل س.ج.ت «لثشهر بجرائهم» إشارة الى «التنسيقات الرأسمالية المُحرّية للوزة، للمغرب...» APP BA 16903. في 1912، بدأ المنشور لد س.ج.ت ضدَّ حرب البلقان بتذكير الأزمة التي خلقتها فرنسا الرأسمالية والمالية بعدوانها الشنيع على المغرب» AN BB 18 1 — 2478، (ملصق «حرب على الحرب»).

168 يمكن أن تُقرأ في مُلصَق نُشِرَ في 1909 من طرف الحزب الاشتراكي التص التالي «في اليوم الذي ستنافس فيه قبيلتان رأسماليتان من بلدّين مختلفين حول السّوق، ويعوزهما الاتفاق، فإنهما ستسويان خصومتها بالقوة وسيكون أبناؤهم هم الذين سيُرسَلون الى الحدود للمشاركة في مجازر فظيعة حيث الرأسمالية وحدها تستفيد...» («إلى الأمهات»). ألا يُعتبر اختيار عبارة «قبيلتان رأسماليتان» كاشفاً عن حضور الحرب الاستعمارية وبالضبط حرب المغرب ؟

نشوء ارتباط، في الخيال الشعبي، بين «سجون افريقيا» تلکم «الشواش» «البغيضة وحملة المغرب (169)؟

الأغاني والمونولوجات

وأخيراً، ألا تتجاوز الدعاية ضد حرب المغرب الخطاب السياسي، ذاك الذي يعبر عن نفسه في الجرائد والمنشير والملصقات، وفي منصة البرلمان والتجمعات العمومية؟ لقد سبق أن رأينا كيف تشهد الرسوم والكاريكاتور التي أثارها الحملة الفرنسية، الى حد ما، على الطابع الشعبي لاحتجاج اليسار المتطرف. ونفكر حتماً في الأغنية والمونولوج اللذين شكّلا، كما نعرف، انطلاقاً من بعض الموضوعات المفضلة لدى الفوضويين والاشتراكيين الثوريين، طرق تعبير قوية وجديدة. إن غزارة الانتاج الفني السلمى والمعادي للنزعة العسكرية يدعونا الى البحث عما إذا لم يكن المغرب مصدراً إلهاماً لفناني وكتاب العهد السعيد. وقد كانت نتيجة أبحاثنا باعثة على الخيبة. فالتقارير عن الحفلات المنظمة من طرف صحيفة لابطاي سنديكاليست، والتي كانت تسمح لجمهورٍ غفير أن يستمع لمجموعة من الأغاني والمعزوفات الموسيقية وللمحاضرين السياسيين، لا تُقدم لنا سوى إشارات ضحلة.

إن مُونتيوس من مرتادي هذه التظاهرات التي يحولها، حسب وزير الداخلية، الى «عروض حقيقية للدعاية الثورية المعادية للنزعة العسكرية» (170). هكذا نجده في 13 يونيو 1911 ب سان دوني، وفي 14 منه ب لوفالوا بيري، وفي 29 ب أسنير حيث غنى، أمام ثمانمائة شخص «من أجل جنود المغرب»، وفي 1912 ازداد نجاح هذه الحفلات، وجلب حضور مونتيوس، على أية حال، ثلاثة آلاف شخص يوم 19 ماي بقاعة فاغرام وسبعة آلاف يوم 24 غشت بسيرك باريس. إننا نعثر في فهرسته على مونولوج بعنوان «إلى ضحايا المغرب»، حيث يشفق على الجندي الفرنسي «الدُّمية الصغيرة المسكينة، الدُّمية الحزينة... الحاملة بالشارات وبالمجد» الذي ذهب «ليقتل جنوداً آخرين» ثم اكتشف واقع الحرب وبدأ يتساءل عما إذا كان سيعود منها سالماً

« الشواش بمعنى السجون الافريقية التي كان يودع فيها كل ممتنع عن الحرب.

- 169 أنظر بالخصوص الملصقات التالية «ليسقط بيري» ل «لجنة الدفاع الاجتماعي» (مارس 1910) AN BB 2 — 18 2427؛ «أصحاب شارات قتلة» ل «جماعة المُحررين من السجون العسكرية» (شتبر 1910) APP BA 1495؛ «جنود موتى من أجل الوطن!» ل نفس الجماعة (نوبر 1910) AP BB 18 2479 1 —؛ «إلى كل طيبي القلب، الى عائلات الجنود» ل «لجنة الدفاع عن الجنود» (1911) AN F7 13325؛ «الفرار أفضل من الموت في بيريبي» المنشور من طرف «فدرالية عمال المعادن» (1912) AB BB 18 2479 — 1

170 إنَّها الإشارة الوحيدة، في هذا النص، للمغاربة، إذ يرى مونتيوس فيهم، كما في الجنود الفرنسيين، ضحايا الحرب.

وترى أن أماً تُساوي حقاً علماً
خاصة عندما يخرج هذا العلم من غلافه
ليست بطياته عملاً مُفسِداً
كعمل المغرب حيث من أجل رجال المال
يُضحى، دون حياء، بأطفال فرنسا.»

إن الخاتمة تبدو لنا موحية بالحساسية الشعبية، حيث يمكن للاحتجاج على ترسيخ الفوارق الاجتماعية حتى في الموت أن يأخذ شكل انقياد للحرب

«... مادمت ابناً لمواطن بسيط
فمن حَقك أن تموت ومثل الكلب تُدفن»

بَيْتاً من حق النبلاء (كذا) وأصحاب الرتب الخُطب والميداليات والقُداسات «في
المادلين... خلال أسبوع على الأقل»

«لماذا هذا الظلم؟ لماذا هذه الدونية؟
في الحرب ليس ثمة رتبة ولا نبالة،
ليس ثم سوى شهداء ينبغي احترامهم،
على الأقل أمام الموت
أيها السادة الوزراء، قليلاً من العدل!» (172).

وبينا الأغاني والمونولوجات تُبهِجُ الحفلة التي أقامها، في 18 غشت 1912 أمام خمسمائة شخص، «أصدقاء لابطاي سانديكاليست للدائرتين العاشرة والتاسعة عشرة»، تَلَا يَتِيمٌ يافعٌ من لبطاي سانديكاليست نصّاً لا نعرف كاتبه، قال عنه الشرطي، المُكلف بالحراسة إن «السادة كليمانسو، وبريان وليوطي وُصِفوا فيه بأنهم لصوص، في حين اعتُبرَ بونو، وكارني ووالي أبطالاً ماتوا في ساحة الشرف» (173). لقد كَتَبَ فينبي دُكطون، الذي يتحدث عن المغرب في هذه التظاهرات بطيبة خاطر (174)، نصّاً شِعرياً مُعادياً للنزعة العسكرية، عنوانه «العلم» وهو مُهْدَى الى «أطفال مدارسنا وإلى أمهات أولئك الذين يذهبون الى المذبحة المغربية»، ويمكن الافتراض بأنه تُلِيَّ مراراً أثناء تلك الحفلات (175). كذلك

172 APP BA 1491 . النص الكامل لهذا المونولوج في الأرشيفات المقاطعية للشمال M 154.

173 APP BA 1601 .

174 في 8 دجنبر 1912 بسان — أوبن أمام ستائة شخص، وفي 21 دجنبر في الدائرة الخامسة عشرة؛ إن الأمر يتعلق، في الحالتين معاً، بحفلتين نَظَّمَتُهُمَا لابطاي سانديكاليست، في الموضوع نفسه.

175 AN BB 18 2479 — 2 . نصُّ مُعادٍ نشره في Le Pioupiou de l'yonne، عدد 17، شتبر 1912.

الهمت حرب المَغْرِبِ نَصّاً شعرياً آخر، بعنوان «وطني»، لأحدهم يُدعى جاك رو جاء في مطلعها ، «عند رؤية رحيل الجنود الى المغرب» ومما جاء فيه
 متى ينتهي إذن حق قتل المرء لأخيه ؟
 يا حُبَّ وطني، ستكون شيئاً آخر(176).

عصبة حقوق الانسان

قُتِلَ شابٌ فرنسي يُدعى ألبير شاربونيبي، في 27 ماي 1906، وهو مُسْتَعْتَدِمٌ في الشركة الجزائرية، بعبار ناري، من طرف مغربي في شاطئ طنجة. وقد طالبت الحكومة الفرنسية بالتعويضات، وهي ملاحقة وإعدام الجاني أو الجناة، وتعويض مالي قدره 100 000 فرنك لعائلة الضحية، وتفويت المغرب قطعة أرض مغربية لاقامة نصب تذكاري له، والاعتذارات العلنية لأحد ممثلي المخزن الى ممثل فرنسا بطنجة. ولموازرة هذه المطالب، أُرسِلت ثلاث طرّادات الى مَرَسَى طنجة هذه الحوادث أثارت جداً حاداً داخل عصبة حقوق الانسان التي انعقد مؤتمرها السنوي بعد أيامٍ من ذلك. لقد اندرجت قضية شاربونيبي في إطارٍ أعم هو إطار تدخّل أوربا في المغرب الذي أقره مؤخراً مؤتمر الجزيرة الخضراء، والمبادرات التي أرتأت المفوضيات أن عليها القيام بها للتغلب على مقاومة السلطة المغربية والحصول على إمكانية تطبيق قرارات القوى العظمى من طرف الحكومة الشريفة. إن بيار كيار يقترح ملتصقا يعبر فيه عن حزنه لكون الرأي العام سيء الاطلاع على هذه المسائل بشكلٍ مقصودٍ من طرف «مجموع الصحافة الفرنسية تقريبا» (178)، ويطلب أن تخضع السياسة المغربية للحكومة للمراقبة الفعلية للبرلمان (179)، غير أن أحد أعضاء العصبة طلب جعل نص الملتمس أكثر اعتدالاً. أو ليس الأوروبيون ضحايا لـ «الرأي المغربي»؟. لا ينبغي «حُسن الظن كثيرا بهؤلاء الناس الذين يخذعون الجميع» (180)، لكن هاهو في المقابل، مندوب الفرع الباريزي لحي

176 في الموضوع نفسه.

177 سيم إرضاء الطلبات الفرنسية في 4 يوليوز 1906.

178 النشرة الرسمية للعصبة... 1906، ص ص 847 — 848.

179 إن مؤتمر العصبة «يرجو، بمناسبة حوادث المغرب، من الدبلوماسية الفرنسية التي يتم عملها غالباً في الظل، بمبادرة وزراء لا يحفلون بروح ونص الدستور ويعملون للمصلحة الخاصة لبعض المجموعات وبعض الأفراد المناقضين للإرادة الوطنية، أن تخضع دون تحفظاتٍ من الآن فصاعداً للمراقبة الفورية والدائمة لممثلي البلاد في البرلمان» في الموضوع نفسه.

180 في الموضوع نفسه، 1906، ص 851.

الأوديون (181) يتهم الهيآت القيادية للعصبة بكونها لم تُبَدِ حتى الآن، في القضية المغربية، سوى «بعض الاحتجاجات الأفلاطونية». ولايتعلق الأمر حالياً بمال المغرب بقدرما يتعلق بالخطر الذي يُهدِّدُ به السُّلْمُ تدخلُ القوى العُظمى في الامبراطورية الشريفة. هل مارست العصبة «نفس الحزم في يونيو 1905، حينما تعلق الأمر بحياة الملايين من المواطنين، وفي أبريل 1898 حينما تعلق بحياة القبطان دريفوس» ؟ لقد أظهرت عجزها عن تطوير تحريض فعلي ضد الحرب : فهي لم تُصدِرِ أيَّ ملصق، ولم تعقد أيَّ اجتماع لتنوير الفرنسيين (182). هذا التدخّل العنيف أثار احتجاجات حادّة بين المؤتمّرين. وقَدّم دوبريسونسي، رئيس العصبة، دفاعاً ذاتياً غريباً. فأظهر مجهوداته، ومجهودات جوريس، في مجلس النواب، التي أدّت الى إسقاط دولكاسي وساهمت في الحفاظ على السُّلْم، ثمّ وضّح قائلاً «لقد قمنا بذلك باسم المصلحة الفرنسية، وباسم الحزب الاشتراكي، وأتجرأ فأقول إننا قمنا بذلك باسم عصبة حقوق الانسان» (183).

وبعد سنةٍ من ذلك، أثارت الحملة الفرنسية على المغرب احتجاجاتٍ من طرف بعض الفروع الباريسية والاقليمية للعصبة (184)، لكن يلزم انتظار مؤتمر 1908 لكي تناقش العصبة المسألة. إن فيكتور باش، هو الذي حرص على تقديم تقرير «هيئة التحكيم الدولي، والنزع التدريجي للسلاح، والسياسة الاستعمارية، وحرب المغرب». فبعد أن وضّح العلاقات التي يجب أن تكون بين «الشعوب المسماة متفوقة» و«الشعوب القاصرة»، طلب من فرنسا «ألا تحاول الزيادة في مجال استعماري صار يتجاوز قدرتها على استيعابه». فيما أن لكل أمة «الحق في الدّفاع عن وحدتها وكرامتها بأقصى ما أوتيت من قوة»، فإن هذا الحق، الذي يُطالبُ به الفرنسيون لأنفسهم، يجب أن يُعترفَ به للمغاربة مثلما اعترفَ به للمعمرين. وينتج عن هذا أن على العصبة أن تُشجّب السياسة المغربية للحكومة. لكن فيكتور باش لا يعتمز البقاء على مستوى المبادئ. إنه يفحص تطوّر الروابط بين المغرب وفرنسا منذ عقد من الزمن (185). وهو يعترف بطيب خاطر أن هذه الأخيرة تتوفر تجاه الامبراطورية الشريفة على «وضعية خاصة»

181 إن هذا الفرع هو الأوّل، حَسَب علمنا، الذي اتّخذ موقفاً حول المسألة المغربية. فخلال اجتماع انعقد في 9 ماي 1905، «احتجّ بكل قوّة ضدّ مسنك الحكومة الفرنسية في الشؤون المُسمّاة بالتوغّل السُّلمي في المغرب...» في الموضوع نفسه، 1905، ص 1225. لتسجّل بأن رئيسها الشرفي هو الدكتور بول لانكلوا، مُبرِّز من كلية الطب ورئيسها الفعلي وقتذاك مُصوّر، ونائبه مساعد رئيس السكرتيرين المُحررين بمجلس الشيوخ.

182 في الموضوع نفسه، 1906، ص ص 851 - 852.

183 في الموضوع نفسه، ص ص 852 - 855.

184 احتجاج فرع سان أوين، منذ 3 شتبر 1907، في الموضوع نفسه، ص 1358. أما فرع الدائرة العشرين لباريس، المجتمع في 16 أكتوبر 1907 ف «يرجو أن يتوقّف في أقرب وقت المشروع المالي للمغرب، مراعاة لحق الناس الذي اُتْهك بشناعة»، في الموضوع نفسه، 1908، ص 86. لتسجّل أن لهذين الفرعين معلمين متطوعين يعملان كسكرتيرين.

185 إن فكتور باش يبيّن مُحاجّته على تحليل فكتور بيرار، المسألة المغربية، باريس 1906.

(186) «سيكون من الخطر تركها لأمةٍ أخرى» وأن الاصطدامات المتكررة بين القبائل الجزائرية والمغربية، واغتيال رعايا ومُحميين فرنسيين، أعطت فرنسا «ليس فحسب تَعَلَاتٍ، بل أسباباً للتدخل»، ومن جهةٍ أخرى، كانت سياسة السلطان «مُلتبسةً»، إذ أنه بعد طلبه للمساعدة الفرنسية، «ارتقى» «في أحضان ألمانيا». لكن المُقرّر يضيف «يمكن تفسير هذه السياسة الملتبسة وتبرئتها بالخشية المشروعة التي يمكن للأطماع الأوربية أن تكون قد ابتعثتها في السلطان (...) فبعد أن أفلت، بفضل فرنسا، من الحماية الانجليزية، يمكن أن يكون قد اعتقد بأنه من المشروع استخدام ألمانيا لتلافي تهديد حماية فرنسية». ففرنسا تخلت، بالفعل، عن «سياسة الصداقة والتعاون المتبادل» التي كانت تمارسها الى غاية أبريل 1903 من أجل سياسة مُسمّاة «واقعية». وهي «أحرقت» اتفاقيات 1901 و1902، وقصفت فكيك، وأخيراً، أثارت ضدنا تعصب قبائل الجنوب الغربي، مُضيفةً المشروعية نوعاً ما على رياء السلطان». ثم، عوض أن تلتزم الحكومة الفرنسية بالحقوق والواجبات المُدرجة في ميثاق الجزيرة الخضراء، شرعت في حرب فعلية. ثم ألا تكون هذه الحرب «أكبر تحد للعقل» عندما تدعي أنها أدت الى «استتباب الأمن»؟ لقد آن الأوان لتوقف هذه الاغتيالات بالجملة، هذه الأشكال من السلب والنهب التي امتلأت بها بيانات انتصارنا»، آن الأوان إذا أردنا ألا يُولَد ويكبر في أوساط الجماهير المغربية «حِقْدٌ لا يمكن استئصاله ولا التكهّن بانفجاراته المياغته أو تطويقها» (187). لذلك تبنى المؤتمر دون نقاش «ملتمس أن تعتبر الحكومة الفرنسية القبائل المغربية مستوية للعقاب على اغتيال عمّال الدار البيضاء، فتوقف عدوانها وتلتزم بالحياد التام بين السلطانين المتجاهين أو تعني، طبقاً لتوصيات ميثاق الجزيرة الخضراء، بتنظيم الشرطة في الموانئ التي عُيِّنَتْ لها» (188)، وباقتراح من أحد أعضائه، وافق على إضافة فقرة تعبر عن الأسف «لكون بعض البرلمانيين، أعضاء العصبة، صوتوا لصالح الاعتمادات المخصصة للحملة على المغرب، متناقضين بهذا مع مبادئ إعلان حقوق الانسان» (189).

وخلال سنة 1908 نفسها، أعادت بعض الفروع الكرة، مثل فرع ميزان ألفور في اتجاه المؤتمر (190)، أو فرع أديون، بمطالبته أن يمكن جلاء القوات الفرنسية، أخيراً، من ترك «المغرب للمغاربة» (191). هل ستعتمد العصبة الى التدخل لدى الحكومة؟ لا شيء يسمح

186 بحُكم الوَضع الجغرافي لفرنسا، وجوار الجزائر، والعدد الكبير لرعاياها المسلمين.

187 عَرَضَ لمؤتمر العصبة المنعقد بليون، أيام 6 - 8 يونيو 1908، تقرير، باش، نشرة...، 1908، ص ص 1361 - 1371.

188 في الموضوع نفسه، ص 1068.

189 وهو ما سَمَحَ لكيار بأن يقول بأنه «لم يَكُنْ يُصَوِّت على مليم واحد للمغرب»، ولكن النواب لا يأخذون انتدابهم من العصبة وأنه لا ينبغي خلط كل شيء. لقد ساند دوبريسونسي، الذي نسي تماماً المُحاجة التي كان قد طَوَّرها قَبْلَ سَنَتَيْنِ، في الموضوع نفسه.

190 في الموضوع نفسه، ص 1940.

191 في الموضوع نفسه، ص 1961.

بالاعتقاد في ذلك؛ فليس ثمة في بيانها أثر لأي إجراء، وأحداث المغرب بدت منسيةً الى غاية 1911. ويلزم انتظار الزحف على فاس لكي تقلق اللجنة المركزية من عملية قُررت دون استشارة البرلمان (192). إن نبأ مذبحة قرية لمطة على يد مَحَلَّةٍ مغربية تحت إمرة ضباط فرنسيين أثار اعتراضها الشديد (193)، لكن الأمر لم يعد يتعلق، منذ ذلك الوقت فصاعداً، بحقوق الأمة المغربية، بل فقط بـ «تعقيداتٍ إِمَّا عسكرية أو دوليةٍ آخذةٍ في تهييج يوشك أن يصير حملة المكسيك للجمهورية الثالثة» (194).



وموازاةً مع التحريض المُطوَّر من طرف عصابة حقوق الانسان بخصوص القضية المغربية، كان بوجدنا أن نوضح المواقف المتخذة من طرف أنتلجنسيا اليسار. غير أن الأبحاث التي أجريناها بدت بالأحرى مخيَّبة. ينبغي أن نرضخ لحكم الواقع. فإذا استثنينا الصحافيين والرسامين والمُعَنِّين الذين أسهبنا في الإشارة إليهم، يبدو أن الكتاب والفنانين لم يتأثروا كثيراً بغزو المغرب. هناك كاتبان فقط، حسب علمنا، لَمَّحا للمغرب في كتاباتهما وهما شارل بيغي وأنا طول فرانس.

إن بيغي ليس مقاوماً للنزعة المعادية للاستعمار، فنَشَرُ التحقيق الذي قام به فيليسيان شالاي في دفاتر الأسبوعين * حول الاغتصابات المقترفة في الكونغو الفرنسي يمنحه الفرصة ليؤكد ثقته في «السيطرة الفرنسية» (195). وهو لا يبدى رأيه في القضية المغربية إلا بمناسبة مؤتمر الجزيرة الخضراء، فينتقد الفكرة التي تقول «إن الشؤون المغربية شؤون مالية. إنه قول من أقوال جوريس (...) هذا مانسميه اليوم، ببعض السهولة، مادّية التاريخ (...)» عندما نقول إذن أن هناك شؤوناً مالية في المغرب، فإننا نقول الحق ولكن دون أن نكون قد قلنا شيئاً. عندما نقول إنه متى قاتلنا فإننا نقاتل من أجل رجال المال، فإننا نكذب، ذلك لأنه في منتهى الصواب أن هناك، من جهة، رجال مال، وأنا، من جهة ثانية، متى قاتلنا فإن ذلك لن يكون من أجل قضايا رجال المال. في الحقيقة، سيكون ذلك من أجل قضايا أخرى غير قضايا

192 قرار تم تبنيه من طرف اللجنة المركزية في 15 مايو 1911، ص 733.

193 «إن اللجنة المركزية تحتج مرةً أخرى على سياسة تقود فرنسا بشكل حتمي تقريباً وتقود ضباط جيشها الى تحمُّل قسط من مسؤولياتها في أعمالٍ همجيةٍ يثور ضدها ضمير العالم المتحضَّر.» في الموضوع نفسه، ص 849 — 850 (قرار مُتَبَنَى في 12 يونيو 1911).

* المقصود حملة نابليون الثالث على المكسيك التي انتهت بفشل ذريع.

194 في الموضوع نفسه.

* Les cahiers de la quinzaine

195 لي كاتي دولا كانزين، السلسلة السابعة (1905 — 1906)، الدفتر الثاني عشر، الأعمال الكاملة، الجزء الثاني

عشر، ص 476.

رجال المال» (196). إن بيغي يُوجّل الى وقتٍ لاحقٍ هَمَّ الحديث عن هذه «القضايا»، وعن «الخطر الذي لم يكف قط عن تهديدنا» (197). إنه من الواضح أن المغرب بالنسبة اليه ليس سوى مسرحٍ للمجابهة بين فرنسا وألمانيا. لكنه لا يعود للحديث عن هذا الأمر، وثمة صمتٌ في دفاتر الأسبوعين حول غزو المغرب (198).

يأخط أناطول فرانس بشكلٍ متعارضٍ مع بيغي، مأخذ الجد، منذ شتنبر 1904، القلق المُعَبَّر عنه من طرف جوريس أمام مرامي الفريق الاستعماري في المغرب حيث كتب «إن خطراً استعمارياً جديداً يهدّدنا اليوم، نحن الفرنسيين. فقد تحالفت نقابة لرجال المال والصناعة مع فريق الجنرالات لجرّنا إلى المغرب حيث سنُعَرِّض أنفسنا، إذا لم نحتط، لستين أو ثمانين سنة من النفقات العقيمة والكوارث العسكرية. وعدا الحزب الاشتراكي، لا أرى في البرلمان أي حزب قادر على تطويق هذا الخطر. إن جوريس، بأريحته المعهودة، قد ألقى بنفسه الى جانب الخصوم» (199). وفي فبراير 1905، يعود لهذه المسألة (200) ثم يمنحه افتتاح مؤتمر الجزيرة الخضراء فرصة شجب آثار «السّرّ الدبلوماسية» (201). لكننا نُفاجأ بالأحرى بالصمت الذي لزمه منذ أن بوشرت الحملة العسكرية الفرنسية، فلا يبدو أن مصير المغاربة أمام الغزو يستأثر باهتمامه بالمقارنة مع مصير الليبراليين والثوريين الروس المُطاردين من طرف أقيصرية، ويصل الأمر الى حدّ أنه، سنة 1913، يرى منشورٌ لِلجُنة النضال ضد قانون الثلاث سنوات، الذي وقَّعه هو ومناهضان بارزان للنزعة العسكرية، ميربو وديكاف أنه من اللباقة الاشارة بتقريظ الى التجردة الفرنسية (202) *.

196 في الموضوع نفسه، الدفتر الثالث عشر، الجزء الثاني عشر، ص ص 477 - 478. إن نصّ بيكي - «حيث يوجد كل ماينبغي معرفته عن مؤتمر الجزيرة الخضراء» - بشكلٍ مَدخَل دراسة العقيد جورج بيكار «عن الوضعية التي لحقت بالدفاع العسكري لفرنسا».

197 في الموضوع نفسه.

198 إن صَمَّت بيكي هذا حول غزو المغرب، إن هذا الصمّت هوربما قبل كل شيء، وربما أساساً، صمّت فجائي حول جوريس، حول حملة جوريس ضدّ الحملة الفرنسية.

199 لوكوزي فينوا، شتنبر 1904، في ثلاثون سنة من الحياة الاجتماعية، مُشار إليه، الجزء الأول، ص ص 208 - 209.

200 في الموضوع نفسه، الجزء الثاني، ص 92.

201 لقاء 19 يناير 1906، في الموضوع نفسه، ص 132.

202 في الموضوع نفسه، الجزء الثالث، ص ص 216 - 217. من بين المُوقَّعين على هذا التداء، نسجّل فرنسيس دوبريسونسي، مارسيل سوما وفيلسيان شالاي، وكذا كامبي ييلتان، فرانسوا بيني، فيليكس شوتون والجنرال بيلوي.

حذفت هنا عشر صفحاتٍ تطرقت الى حملات الاحتجاج داخل الأقاليم الفرنسية وهذه الحملات في مجملها ترديد لما سبق، وصفه على صعيد العاصمة (الناشر).

الفعالية

نعلم أن التحريض المنظم من طرف اليسار الفرنسي لم يُفلح في أية لحظة في مناوئة تطور العمليات العسكرية في المغرب. لهذا لا يمكن تجنب مشكل فعالية ذلك التحريض. إن هناك فئتين من الأسئلة تُطرحان هنا. وتعلق الأولى بتعبئة الجماهير، بالمجهودات المبذولة من طرف اليسار المتطرف للانتقال من الدعاية إلى العمل، وبرود فعل السلطات العمومية؛ إنها تنفذ بنا إلى البحث عن الأسباب التي قلصت من أثر تلك الدعاية. أما الثانية فتعني موقف الطبقة السياسية كيف كان رد فعل المنظمات، ورد فعل أشخاص هبوا بقوة ضد هذه الحملة الاستعمارية الجديدة أو على الأقل أبدوا تجاهها تحفظات كبرى أمام الاحتلال التدريجي للمغرب وإخضاع سكانه للهيمنة الفرنسية؟ هل اكتفوا بالانقياد للغزو أم عيّنوا لأنفسهم مقاصد جديدة في إطار الحماية؟



تعبئة الجماهير ضد غزو المغرب

من الدعاية إلى العمل

في شتنبر 1907، قررت اللجنة الوطنية للجمعية الدولية المعادية للنزعة العسكرية (1)، الشروع في بيع شارة تمثل العلم المغربي. لقد هدفت بذلك إلى إشراك الجماهير في «احتجاج مستمر ضد المجزرة المغربية» و«إظهار الأحاسيس المُستشعرة بواسطة دليل خارجي»؛ كما تعلق الأمر «بإثارة أكثر ما يمكن من المناقشة» و«التشجيع بالقدر الذي تستأهله المذابح الفظيعة المُرتكبة هناك من طرف ممثلي أمتنا» (2). هذه البادرة، ذات الطابع غير المألوف

1 الجمعية الدولية المعادية للنزعة العسكرية.

2 لولبرير، 20 شتنبر 1907.

بالمرة (3)، اتُّخِذَتْ بعد بضعة أعوام على إنزال الدّار البيضاء، أي لحظة كان خلالها بإمكان الأغلبية السّاحقة من الرّأي العام الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بحملةٍ عقابيةٍ وليس بالحلقة الأولى والمهمة من الغزو. هذا ما يفسّر كونها مرّت دون أن يفطن لها عملياً أي أحد. لكن في الشهور التي تلت، وبينما كانت فرنسا متورطةً في «وَكْر الزّناير المغربي» والتعزيزات تطلب مراتٍ عديدة للانتصار على المقاومة المغربية، يطرح سؤال حول سعي اليسار إلى تجاوز مرحلة الاحتجاج الأفلاطوني؟ إلى أيّ حدّ قام بأعمالٍ من شأنها عرقلة نقل الجنود والعتاد وإثارة الاختلال في الوحدات المُعيّنة للذهاب إلى العمليات؟

يُعتَبَر الـ «نداء إلى الأمّيات» عملاً تقليدياً يلجأ إليه لمنع ذهاب الجنود ففي شتنبر 1909 نادتهنّ لجنة وفاق الشبيبة الاشتراكية لمنطقة السّين الثورية للاقتداء بالأمّيات الإيطاليات اللواتي «ضحّين بأنفسهن لانقاذ أبنائهن، أثناء حرب الحبشة، وبالأمّيات الإسبانيات اللواتي عندما انتفضن ضدّ حرب الرّيف» «سِرْنَ بأنفسهن مثل لَبَوَاتٍ أدرك الخطر صفارها» (4). وفي شتنبر 1912، ختمتُ فدرالية الشبيبة الاشتراكية نداءها على هذا النحو «... أيتها الأمّيات، هل تسمحن بالاستمرار في الذهاب إلى المَسْلُخ المغربي؟» (5). مع ذلك، لم نعثر على أي أثرٍ لمظاهرة جماهيرية مُنظمةٍ من طرف النساء ضد حرب المغرب. وبصفةٍ عامة، لا يبدو أن ذهاب الجنود أثار تحركاتٍ وسط الجمهور؛ وقد رثى هيرفي لهذا بمرارة (6). لكن ربّما ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار الاحتياطات المُتخذة من طرف الحكومة، والتي ذكّرتها صحيفة لابطاي سانديكاليست بعد بضعة أسابيع على إعلان الحماية فهي تقول «في السّابق، عندما كان الجنود يذهبون إلى الحرب، كانوا يجعلونهم يمرون بإزدهاء عبر الشوارع الكبيرة. والآن، يبدو أن «هم» يستحيون من ذلك (...). ومن جهة أخرى، اتخذت الحكومة احتياطاتٍ ألاً ترسل الجنود إلى المغرب مباشرة. فكانوا يُرسلون إلى تونس للحلول محل فيلقٍ ثم إلى الدّار البيضاء. وبفضل هذه اللّفة الصغيرة لم يشعر الجمهور الباريسي مباشرةً بالحرب التي بدأت»، إلا أن هذا، يختم الصّحفي قائلاً بنوع من التفاؤل، يدُل على أن الحكومة تعرف «إلى أيّ حدّ تُعتَبَر المغامرة المغربية لاشعبية» (7).

ه المقصود هنا حرب الرّيف الأولى بقيادة أمزيان

- 3 من باب المقارنة، لا يبدو أنّه في الشّهر الذي أعقب قصف هايفونغ، في نونبر 1946، بيعت ببارس أعلام فيتنامية.
- 4 APP BA 1495.
- 5 لوكونسكري عدد 1، 20 شتنبر 1912 في AN F7 133 26.
- 6 «... وأنتم... الذين تقولون أنكم ثوريون، اشتراكيون، نقاييون، فوضويون، تركتم، القتل يذهبون دون أن تذهبوا حتى لكي تصفرون عليهم في المحطة. كيف يمكنهم هم الذين لا يقرأون صحفنا أن يشتبهوا في أنهم يقومون بمهنة قاطعي طرق إذا لم يأت الشعب مُتعباً خطاهم، في عبورهم، في ذهابهم لكي يوقظ ضميرهم صارخاً بتعاطفه مع ضحاياهم المُقيلين؟» لاكيسر سوسيال، 17 - 23 مايو 1911.
- 7 لاباطاي سانديكاليست، 15 مايو 1912 («تعزيزات للمغرب») في 2 - AN BB 18 2479.

ونعرف، من جهة أخرى، أن التخريب والاضراب العام يمثلان شكلين للعمل منصوح بهما من طرف بعض الأوساط النقابية الثورية والفوضوية للنضال ضد الحرب. هل تم استعمال هذا أو ذاك عند الحملة الفرنسية على المغرب؟ لا يبدو أنه في الامكان الاجابة بتأكيد على هذا السؤال. فلمرتين على الأقل، في 1911 و 1913، نشهد هوسا حقيقيا بالتخريب، إذ تخصص قطاع عريض من الصحافة إشهاراً كبيراً لأحاديث ومقالات بعض المناضلين، وضخم بشكل مهول التخريبات المرتكبة. لقد بدا أن الأعمال المقترفة استهدفت البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وخصوصاً السكك الحديدية فخطوط البرق والهاتف قطعت، والأعمدة نُشِرت أو اقتلعت، وألواح وعلامات المرور أُتلفت... (8). لكن هذه التخريبات، التي شجبتها جميع الاشتراكيين تقريباً والتي نعتها هيرفي بـ «الذكية» لأنها لم تتعرض لسلامة القطارات ولم تهدد الأرواح البشرية، تمثل في الحقيقة إجراء انتقامياً من طرف عمال السكك الحديدية ضد تدابير التسريح المتخذة في حق بعضهم من قبل الشركات. ومن الجائز أن يكون نقل الجنود والعتاد إلى إفريقيا الشمالية قد شكّل في أذهان المخربين سبباً إضافياً لعملهم. لكن من المحتمل جداً ألا تكون حرب المغرب قد لعبت أي دور حاسم في هذه الظروف. إن كوستاف هيرفي يلاحظ هذا، على أية حال، بعنفه المعتاد قائلاً «إن هؤلاء القتلة قد انطلقوا من باريس، من بريست، من تولون، من شربورغ، من روشفور، ومن مئات المدن الأخرى حيث أنت (أيها الشعب) كثير العدد! إنكم أنتم يا عمال السكك المنخرطين في النقابة الذين نقلتموهم! إنكم أنتم أيها البحارة المنخرطون في النقابة الذين قدّموهم من مرسيليا إلى الدار البيضاء! فلكي تحصلوا على خمسة سنتيمات زيادة في اليوم، أنتم قادرون على القيام بالاضراب. وأما أن تحولو دون تقتيل الرجال والنساء والأطفال... فلا خطر يدعو نقاباتكم لأن تثور!» (9). فقبل 1914، لم تُثر العمليات العسكرية في المغرب أية حركة إضراب خاصة. وحتى عندما دعت ال.س.ج.ت. في 1912 إلى الاضراب العام، فمن أجل الاحتجاج ضد احتمال صراع أروبي مسلح بدا لها ممكن النشوب من جراء حرب البلقان. إن حملة المغرب لم تكن، دون ريب، غائبة عن الانشغالات، ولكن حضورها كان عريضاً فأوروبا مُهدّدة بـ «اشتعال حربي» في حين كانت حديثة الخروج من «الأزمة التي خلقتها فرنسا الرأسمالية والمالية بعدوانها الشنيع ضد المغرب» (10). وإذا أمكن، في التجمعات العمومية التي انعقدت يوم الاضراب، بمبادرة من المنظمات النقابية، شجبت العمليات

8 AN F7 1325. إن هامشاً غير مُترجم يُوضّح بأنه من أكتوبر 1910 إلى 10 يوليوز 1911، أُحصي ثلاثمائة

وثمانية وأربعين عملاً تخريبياً في السكك الحديدية.

9 لاكير سوسيال، 17 - 23 مايو 1911.

10 ملصق «حرب على الحرب» المنشور من طرف ال.س.ج.ت. في أكتوبر (?) 1921 - 1 AN BB 2478.

العسكرية في المغرب (11)، فإنه من الواضح أن الخشية من اتساع الصّراع البلقاني أقصت بعد ذلك الى الخلفية إدانة الحملات الاستعمارية والاهتمام بمال المغاربة.

يمكن أيضاً أن نتساءل عما إذا كانت الحملة الفرنسية على المغرب فرصةً للنقابين الثوريين والاشتراكيين الهيرفيين لتطوير النضال والنجادات المُقدّمة للمجنّدين والجنود الشبان الراغبين في الانسحاب من الالتزامات العسكرية. في الواقع، إذا كان قد تمّ إعداد أساليب مساعدات متنوعة وذات أمد محدود، من جهةٍ حول جماعة صحيفة لاكير سوسيال، من جهة أخرى وبشكل محتمل على نطاق أوسع، بمساعدة الـ س.ج.ت، فإنه لا يبدو أنه كان هناك في مجموع البلاد، وبارتباطٍ مباشر أو غير مباشر مع حملة المغرب، تنظيمٌ فعلي يسهّل التمرد والفرار.

بعد قرار احتلال وجدة، وبخ كوستاف هيري في «الشبان المُجنّدين» قائلاً «إذا كان لديهم قلب، فليرفضوا الذهاب لاجتياح الوطن المغربي» (12). إلى أي حدّ تمّ الاستماع لنصائح سان باطري «، وبصفة عامة ماذا كانت آثار الحملة ضد حرب المغرب على الوحدات العسكرية؟

إن أثر الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية على سلوك جنود الوحدات لا يمكن إهماله (13). فالجنّود والجنود لم يكونوا يكتبون بتلقي وقراءة الدوريات والجرائد المناهضة للنزعة العسكرية؛ بل سعى بعضهم الى المساهمة في توزيعها. لقد كانت تُنشّد أناشيد ثورية، ويتمّ الصّياح «ليسقط الجيش» في العديد من الثكنات؛ وكان بعض الجنود يشتمون رؤساءهم ويرفضون طاعة أوامرهم، وبعد تمرد الفيلق السابع عشر وقعت محاولات مختلفة للعصيان. إن معرفتنا قليلة بالنصيب الذي لدعايات اليسار المتطرف ضد العمليات العسكرية في المغرب في تلك المظاهرات. لكن من غير الوارد أن تكون ذات مفعول حاسم في تحفيزات الجنود المُحتجّين بحُكم بروز الجوانب الاجتماعية لكفاحهم من رفض قتال المُضربين، وزارعي الكروم في الجنوب الفرنسي، الخ. على أية حال، لانتثر في مختلف الأعمال التي تمّ جردها على أية إشارة إلى حملة المغرب. ومن جهةٍ أخرى نسجل ابتداء من 1905 – 1906، أي قبل

11 APP BA 1607، (إضراب الأربع وعشرين ساعة، 16 دجنبر 1912). أنظر، فضلاً عن ذلك، AN F7 13329; 133 27, 13328.

12 لاكير سوسيال، 3 – 9 أبريل 1907.

* Sans Patrie

13 نجد في القسم الأول من كتاب ج.ج.بيكير، المذكرة ب، (باريس 1973) تطورات هامة حول معاداة النزعة العسكرية قبل حروب 1914؛ لكن المؤلف الذي اهتمّ خصوصاً بسنوات 1912 – 1914، لم يرجع إلا تلميحاً الى غزو المغرب، إنه لم يتمكن من أن يستشير، على الخصوص، صناديق AN F7 13323 إلى 13326، التي هي أساس الاشارات الموجودة أدناه.

إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء بسنة، ارتفاعاً واضحاً في عدد الفارين والمتمردين (14). فلا يمكن الانتهاء، إذن إلى أن الحملة المغربية والتحرير المطور حولها كانا عديمي الأثر على سلوك العسكر الشبان، وحتى إذا كانت التقارير الرسمية لا تتبّع هذا الأمر بنظام، فمن الصعب علينا أن نتصور ألا يُذكر، بين 1907 و1912، وفي كل وحدات الجنود حيث وقعت المظاهرات المشار إليها، النزاع المسلح الوحيد الذي كانت فرنسا متورطة فيه. إنه لا يمكننا مطلقاً، في الوضع الراهن للتوثيق، أن نذهب بعيداً فنقيم مثلاً علاقة، ولو جزئية، ولكن سببية، بين هذا الحادث أو ذاك الذي وقع في ثكنة ما والاعلان في الصحافة، والتشهير من طرف جرائد اليسار المتطرف بالمعارك التي تشنها القوات الفرنسية في المغرب، ينبغي إذن تأويل الوقائع التالية بحذر كبير

□ في 19 مارس 1908، كتب خمسة مُجنّدين من تريفير بكالفادوس إلى وزير الحربية «عزيزي بيكار، بما أننا على وشك إعادة الفحص، فإننا نحن القرويين النورماندين لانريد أن نكون طعماً للمدافع في المغرب. وإذا أرسلنا إلى هناك، فإننا نذهب مستسلمين للقاء إخواننا المغاربة... أرسلونا إلى فيالق افريقيا، هذا لا يهمنّا». وعلى شكل خاتمة نقراً، أسفل الصفحة، قبل توقيعاتهم

«عاش جوريس، عاش المناهض للنزعة العسكرية (كذا)
عاش هيرفي، عاشت الفوضى» (15).

□ ويُعطينا مَحْضَرٌ للشرطة في أبريل 1907، غداة احتلال وجدة، إشارة مهمة عن موقف بعض وحدات الجنود المتوقفين في الجزائر في طريقهم إلى المغرب، «... لقد مرّت تحت بصرنا رسالة لضابط من الجزائر، وهو إذ تحدّث عن ذهاب الحملة إلى المغرب كتَبَ حَرْفياً «إن الضباط لايجرؤون على أمر رجالهم خَشِيَةً أن ينتقموا منهم إذا قاتلوا في المغرب. والعصيان يُمارس الآن بشكلٍ علني تقريباً» وَخَتَمَ المُحَرَّرُ «من الممكن أن يكون هذا القول مُبالِغاً فيه، لكنه لا يقل إشارة إلى تغيّر ملحوظ في عقلية الجنود الفرنسيين» (16).

□ حرص بعض الأعضاء القداماء في التجردة الفرنسية على استخلاص الدروس من مقامهم في المغرب؛ وقد قاموا بذلك على الخصوص في تجمعات عمومية نُظِّمَت عند الاعلان

14 بالمقارنة مع الفترة 1898 — 1905، فإن العدد المتوسط السنوي للفرار بين 1906 و1911 ارتفع بالثلث وعدد المتمردين ضوعف مرّتين. إن وزير الحربية طالب، في المجموع، بتاريخ 31 دجنبر 1911، بالبحث عن ستة وسبعين ألفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرين فارساً ومتمرداً، «أي تعداد فيلقين عسكريين»، ارتأى أن يوضّح محرّر الهامش الذي أخذت منه هذه المعلومات AN F7 13326 (معاداة النزعة العسكرية ومعاداة الروح الوطنية في فرنسا، الوضعية في فاتح دجنبر 1912).

15 AN BB 18 2372 محكمة استئناف كاين. لقد صدر الأمر بالاهتداء إلى ثلاثة مُجنّدين من الخمسة المشار إليهم، لكن لم يتم التعرف لا على كتاباتهم ولا على توقيعهم فأغلقت القضية.

16 AN F7 13324 (A.I.A. 1905 — 1910، مذكرة M/136 في 3 أبريل 1907).

عن إضراب 16 دجنبر 1912 ضد حرب المغرب. ففي البيرو *، وأمام مائة وثمانين شخصاً، اختدَّ أحدهم يُدعى مِيرْمَا، وهو ممرض سابق، ضد الحرب التي تُشنُّ على المغاربة، لأَنَّ «هؤلاء الناس (كذا) كانوا مُحِبِّين لوطنهم سعداء بمصيرهم» وختَم «مَنْ منكم يريد الذهاب ليموت من أجل الوطن؟ ماذا سيعطيكم هذا الوطن؟ على أيِّ ربح ستحصلون؟ لاشيء، ثلاث مرات لاشيء!» (17). وفي باريس، بزينة سانبر إيموز، أمام تسعمائة شخص، حسب تقديرات مفوضية الشرطة، قال أحدهم يُدعى بيليني أو بيلاني أنه شارك في حملة المغرب، وأعطى صورة عن «الفظاعات التي ارتكبتها الجنود الفرنسيون». وفي الختام، أظهرَ ميدالية تحمل نقش وجدة — الدَّار البيضاء مُنِحَتْ له (رغم أنه، كما وضَّح، لم يذهب أبداً الى وجدة). وكتب محرر المحضر «وحتى يُظهر جيداً مشاعره المناهضة للنزعة العسكرية وتقززه من تلك الشَّارة، مَزَّق الشريد والمَشَابِك (و) بَعَدَ أن بصق على رَسْمِ الميدالية... ألقى بالكل عبر القاعة قائلاً «هذا ما أفعله، بالميدالية لميلران» (18) (*).

القمع

مهما بدا لنا التحريض المنظم من طرف اليسار المتطرف ضد حملة المغرب مَحْدودَ النتائج العملية، ينبغي أن نلاحظ بأن السلطات العمومية لم تغفل عنه أبداً. إن القمع المُمارَس سواء عبر القناة الادارية أو عبر القناة القضائية يشهد بحرصها على الوقاية من آثاره أو التقليل منها. ومن أجل هذا، لم يكن ضروريا اللجوء الى تشريع خاص. فالتشريعات الأساسية التي تردع الأعمال المناهضة للنزعة العسكرية، مثل مذكرات التطبيق، لها من التأويل ما يكفي لتستعملها السلطات دون تصويبات خاصة. إن الظروف السياسية، ومزاج الحاكمين، وفوق كل ذلك الحساسية التي يعطونها في هذه الأمور للرأي العام تفسر التغيرات المُسَجَّلة في سلوك الوزراء ورجال السُّلطة والمحاكم.

لِنُثِرْ بسرعة التدابير الادارية المُتَّخَذة من طرف السلطات لايقاف الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية. لقد ارتأى كليمانسو أن يُفَيْشَ (*) في مجموع البلاد كل الأشخاص «المُنَادِين بمذهب مناهضة للنزعة العسكرية والعاملين على نشر وسائل تعبير هذا المذهب

Perreux *

17 APP BA 1607.

18 في الموضوع نفسه، خلال اجتماع مهني نُظِمَ في 13 دجنبر من طرف نقابة الصحافين، استند فواركو، السكرتير الدائم، أيضاً الى المغرب. لقد حكى بأن جُنْدِيَا عائداً من الحملة المغربية روى له «وعيناه مغروقتان بالدموع» بأنه بينما كان الجنود محرومين من الأساسي، كان ضباط القيادة العامة يتبخثرون خلف خطِّ الرماية، مُصَاحِبِينَ آل شنايدر وآل كروب «الذين يستحوذون على قطع الأرض بمجرد ما يتم الاستيلاء عليها». وأضاف فواركو بأن الأمر كان مماثلاً في كل غزواتنا الاستعمارية، وأن أي أجير لم يستفد أبداً من هذه الحملات النائية. في الموضوع نفسه.

Millerand . وزير التجارة والصناعة آنذاك بعد أن كان من القادة الاشتراكيين (ن)

* تهيلاً للنطق والدلالة هذه الترجمة لفعل ficher أي التسجيل على بطائق أو جذاذات

مهما كان الوسط الذي ينتمون إليه» (19). ولأنه كان من المتعذر ضبط مناضلين من الحركة المناهضة للنزعة العسكرية متلبسين، حرصت السلطات العمومية على الحد من الوسائل التي تتوفر عليها المنظمات العمالية بجذف الاعانات المالية المخولة لبورصات الشغل أو بإصدار قرار بإغلاق بعضها. في 1911، مَحَّص بريان المسألة فرأى أنها باتت مُقلقة حيث «الدعاية التَّشيطَة أكثر فأكثر والمُمارَسَة من طرف بورصات الشغل أو الاجتماعات النقابية الهادفة إلى ترويج أفكار مناهضة للنزعة العسكرية وللنزعة الوطنية» وطلب من ولاة المقاطعات إخباره بتصرفات من هذا القبيل ليرفع الأمر عند اللزوم الى زميله في العَدْل (20). بعد ذلك ببضعة أشهر، لاحظ حَلْفُه مونس أن «أغلب الاجتماعات، والملصقات، ومقالات الصحف، والعروض ووسائل الاشهار الأخرى المُستعملة من طرف رؤساء الأحزاب الثورية لترويج الأفكار المعادية للنزعة العسكرية تمرّ بشكل غير ملحوظ أو على الأقل لا تُبلِّغ إليه». لذلك أعطى تعليمات في منتهى الحزم لكي يطبق موظفو السلطة دون إهمال تدابير الحراسة الأمنية والمراقبة وأن يُخبروا النيابة العامة بتحركاتهم (21).

إن التوجيهات الوزارية لاتهدف دائماً الى توضيح شروط تطبيق القوانين والتنظيمات الحاري بها العمل؛ ففي بعض الظروف يمكنها أن تحث الموظفين على خرق تلك القوانين وتلك التنظيمات. لقد جرى الأمر على هذا النحو بالنسبة لتمزيقات الملصقات. ففي 11 يناير 1906، أخبر وزير الداخلية، بواسطة برقيات، جميع الولاة بكون ملصق «حرب على الحرب»، المُصاغ من طرف ال.س.ج.ت والمُستلهم من التوتّر الفرنسي - الألماني إبان مؤتمر الجزيرة الخضراء سيتم تعليقه دون توقف. وقد اعتبر أن هذا الاعلان «يتضمّن مساوىء خطيرة» وطلب بالتالي «اتخاذ كل الترتيبات الضرورية التي يمكن أن تؤدّي، بشكل سرّي، الى إزالة ما تمّ تعليقه في مقاطعتكم من هذه الملصقات» (22). إننا لانتوفر على معلومات حول التنفيذ الذي خُصّ به هذا التوجيه في الاقليم (23)، لكن أرشيفات مفوضية الشرطة تمدنا بمعلومات حول تطبيقه في باريس (24). لقد كان النقايبون في حالة استنفار (25). غير أن هذه

19 APP Prov. 51.

20 بـ وضّح بريان «إن حوادث قرية العهد، وضّح بريان، قدّمت الدليل على أن بعض بورصات الشغل كانت تدأب على تشجيع فرار العسكريين المُجنّدين» ANF7 13325 (مذكرة رقم 15 في 14 فبراير 1911). أنظر أيضاً مذكرة مونس رقم 50 في 8 مايو 1911.

21 نفسه، (مذكرة رقم 62 في 31 مايو 1911).

22 APP BA 1601 (س.ج.ت 1906).

23 إن بعض الأرشيفات المقاطعية تحتفظ فقط بأثر تعليق الملصق، مثلاً أثر إيثير 76 M 1 وأثر لشارونت - ماريتيم 4 M 2 54.

24 أحاط بعض ضبّاط الأمن مدير الشرطة علماً بالتمزيقات التي تمت في ليلة 11 الى 12 يناير وحدها، وفيما يبدو مباشرة بعد تعليقها، ثم تمزيق مائة وسبعة وستين ملصقاً في عشر دوائر من طرف «أعوان» أو «خُفراء» «بلباس عادي» APP BA 1601 (س.ج.ت 1906).

25 لافوا دوبويل، 21 - 28 يناير 1906 («لتخيم ملصقاتنا»).

الممارسة تطوّرت واتخذت في السنوات اللاحقة من الأهمية — إذ أن السلطات المحلية والشرطة لم تعد تنتظر، للقيام بتمزيقات، حتى تُدعى الى ذلك — بحيث رأى وزير الدّاخلية أنه من الضروري تنبيه الولاة الى عواقب بادراتٍ من هذا القبيل «لأنه لا يوجد نص قانوني يسمح بتخريب الملصقات بواسطة إجراء إداري، ويشكل هذا التخريب دائما جُنْحَةً مدنية...». إن النيابة العامة وحدها لها الحق في التصرف في حالة ما إذا بدت الملصقات المُعلّقة جنائية ف «ينبغي إذن دائما رفع الأمر الى وكيل الجمهورية حتى يتمكن من إعطاء القضية المتابعة القضائية التي تستتبعها» (26).



لاتسمح صعوبة الوصول الى الأرشيفات القضائية بتكوين فكرة دقيقة عن المتابعات والأحكام التي استتبعها التحريض والعمل ضد حرب المغرب. ومع ذلك تتوفر على نوعين من المعلومات

□ بعضها، من مصدر بوليسي، تسمح بالقيام بإحصاء تقريبي، متعلق بقمع المناورات المناهضة للنزعة العسكرية بواسطة السلطات القضائية المدنية، إلا أنها لا توضح، في كل حالة، ظروف المُخالفة (27)؛

□ والبعض الآخر من تلك المعلومات، المستقاة من مراسلة الوكلاء العامين مع وزير العدل، يضيء تصرف الحكومة تجاه الدّعاية المُوجّهة ضد الحملة المغربية. إن المَحَاكِمَ الابتدائية لا تتابع سوى وقائع صغيرة لمناهضة النزعة العسكرية لا تستحق أن نتوقف عندها، فأغلب المناورات المناهضة للنزعة العسكرية هي، بالفعل، من اختصاص محاكم الجنايات. إن المعلومات المتوفرة متعلقة على الخصوص بفترة 1906 — 1908. فخلال هذه السّنّوات الثلاث، جرت سبعة وأربعون محاكمة، أي اثنتان وثلاثون في الاقليم وخمس عشرة في باريس (28). لقد كانت التُّهْمُ في الغالب «حَث العسكّرين على العصيان»،

26 AN F7 13327 (مذكرة رقم 35 في فاتح مايو 1910).

27 يتعلق الأمر، في الفترة الممتدة من 1900 الى 1909، بوثيقتين من إعداد الأمن العام «الأعمال الرئيسية لمعاداة النزعة العسكرية»، التي سبقت الإشارة إليها، و«كشف المتابعات التي اتُخذت، منذ 1907، في حق المُحرّضين (كذا) على معاداة الرّوح الوطنية ومعاداة النزعة العسكرية» ل 19 أكتوبر 1909 AN F7 13323، بالنسبة لسنّي 1911 — 1912 بتقارير مفوضية الشرطة APP BA 752. إن المعلومات الجزئية جداً التي تتوفر عليها والمتعلقة بالأحكام التي نطقت بها مجالس الحرب لا ترجع بتاتا إلى أحداث المغرب. مع ذلك نسجّل أن أغلبية الأحكام تقريبا الواردة بين 1900 و 1909 (والتي نطقت بها بالخصوص مجالس حرب بوردو، شالون — سور — مارن — كليرمون — فيران وتولوز) تدخل في سياق النصف الثاني لسنة 1907 (في «الأعمال الرئيسية»).

28 مع التحفظات المُشار إليها أعلاه، نجد من 1906 الى 1908، مع إدخال الغايتين، ثمانية وستين حكما (من بينها ستة وأربعون في الاقليم واثنا عشر في باريس) جمعت مائة وثلاثة وستين شهرا من السّجن.

و«الشتائم» أو «الاهانات» الموجهة للجيش و«الحث على القتل والنهب» (29). ومن مائة وأربعة وثلاثين من المتهمين ثُمَّت مقاضاتهم أمام هيئات المحلفين (30) بُرئت ساحة ثلاثة وستين؛ بينما بلغ مجموع عقوبات السجن المنطوق بها في حق واحد وسبعين من المحكومين ما يناهز واحداً وسبعين سنة. إنه بالرغم من الثغرات الموجودة في الوثائق المُستعملة، ينبغي الأخذ مأخذ اليقين أنه في أغلب الحالات لا تتعلق التهم المأخوذة بعين الاعتبار بتصريحات أو بكتابات لها علاقة بحرب المغرب، وبخلاف ذلك، نلاحظ أن أربع محاكمات من الخمس التي ثُمَّت بين دجنبر 1907 ودجنبر 1908، بسبب دعاية مناهضة للنزعة العسكرية، في حق صحفيين أمام محكمة جنابات السين، استهدفت رذع دعاية موجهة ضد حملة المغرب؛ فكل المقالات المُجرمة تشهر بـ «همجية» الجنود الفرنسيين وتؤكد تعاطف ومساندة أصحابها للمقاومين المغاربة

□ كوسطاف هيرفي، توبع بسبب مقالات مختلفة مُخصّصة للمغرب، نشرت في صحيفة لاكير سوسيال، وخاصة المقال المُعنون «قوّوا من عزيمتكم أيها المغاربة»، ومثّل أمام القاضي في 24 دجنبر 1907 (31). لقد ترك لمحامييه، الأستاذ بونزون، مهمة الدفاع عنه. بينما ارتأى هو، أن يتصرف كـ «مُتهم» «إنني أتُهم الجيش الفرنسي في المغرب بالقيام لمصلحة ليست مصلحة وطنية، ولا هي بمصلحة عمومية، ولكن لمصلحة عددٍ من قراصنة المال، بالنزول في المغرب، رغم أوامر الحكومة، وقصف مدينة مفتوحة دون إنذار، وقتل سكان أبرياء ومُسلمين، وإعدام أسرى حرب، والاجهاز على جرحى، وبالتحول الى وكيل واع أو غير واع، لكن في كل الأحوال متواطئ، لِلصّوصية خسيصة» (32). لقد حُكِم عليه بسنة سجنًا و300 ف غرامة (33). ومن جهة أخرى سيُطرد من هيئة المُحامين؛

29 إن دعائم التهم المائة والثمانية وثلاثين التي ثُمَّت إحصاؤها تتوزع كالتالي ملصقات (توقيع وتعليق) سبعة وثمانون؛ خطب ومحاضرات عمومية سبعة عشر؛ كتابات مختلفة (كُتبيات، ولكن بالخصوص مقالات صحفية) ثمانية وعشرون؛ دعائم أخرى غير مُوضحة ستة.

30 مرتان بالنسبة لبعضهم (بوسكي، لورولو، ميل، الميريدا).

31 لقد مثّل هيرفي مرتين أمام محكمة جنابات إيون، في 1901 و1903 بسبب «النصائح الى المُجندين» المنشورة من طرف Le Pioupiou de l'Yonne؛ وبعد أن دافع عنه وقتذاك برهان ثُمَّت تبرئته في المرّتين معاً، لكن أوّل «نداءات»ه، جعله بصفته أستاذاً يفقد منصبه الجامعي مدى الحياة. وفي 30 دجنبر 1905، بخلاف ذلك، حُكِم عليه بأربع سنوات سجنًا من طرف هيئة محكمة السين، بصفته شريكاً في التوقيع على ملصق «أيها المُجنّدون»، وقد أُطلق سراحه بعد ستة أشهر في غُفُو 14 يوليوز 1906.

32 إن خطاب هيرفي، المُعاد نشره بكامله في لاكير سوسيال، 1 - 7 يناير 1908، وُزِعَ في كُتَيْب بثمان خمسة عشر ستيماً للنسخة؛ أنظر أيضاً ك. هيرفي. جرائم أو أحد عشر عاما في السجن لجُنج الصحافة باريس، (1912)، ص ص 157 - 221. إن جوريس الذي مُنِع من حضور المحاكمة، عبّر برسالة عن تضامنه مع هيرفي (أنظر مادلين روبريوكس، اليسار الاشتراكي الفرنسي أمام المشكل الاستعماري، لوموفمون سوسيال، يناير - مارس 1964، ص 97). في لوماني، أكد جول أوربي، الذي قال بأنه لايشاطر جميع آراء هيرفي، بأن «الدفاع عنه سيكون له مغزى كبير وقيمة معنوية عليا» (25 دجنبر 1907).

33 غداة التطق بالحكم، أكد لوي دوبروي تقديره لهيرفي، مجازفاً بالقاموس الدارج «ليست معاداة النزعة العسكرية هي التي حاكمها قضاة السين في شخص كوسطاف هيرفي، بل المغربي - المُضاد» (إذ أن «المغاربة» طبعاً هم =

□ ميل، باعتباره مديراً لجريدة لاكير سوسيال، اعتُبر مشاركاً في مسؤولية مقالات هيرفي؛ وقد توبع أيضاً مع الميريدا بسبب مقالات بعيدة عن القضية المغربية. وإذ حوكمَا غيابياً، استئنفا الحكم و حُكِمَ على كل منهما في 24 فبراير 1908 بسنتين سجنًا و500 ف غرامة (34)؛

□ في 26 شتنبر 1908، مَثَلْ دولانوي، وهو رسام، بتهمة قَذْفِ وشتائم في حق الجيش فقد رَسَمَ في رجال اليوم الجنرال داماد بمريلة جزَّار، ويداه ملطَّختان بالدم قرب جثت مغربية (35). كما تُوبع أيضاً فكتور ميريك باعتباره مديراً للصحيفة ولكونه علق على رسم دولانوي. وقد حُكِمَ على كل منهما بسنة سجن و300 ف غرامة (36).

□ في 7 دجنبر 1908، حُكِمَ على كل من ميل والميريدا من جديد بسنة سجن بسبب أحد المقالات المنشورة في زاوية «لصوصنا في المغرب» للاكير سوسيال.

لقد مَثَلْ كوستاف هيرفي من جديد أمام محكمة جنایات السِّين في 12 يناير 1912، رفقة أوروا، المدير الجديد لجريدة لاكير سوسيال والرَّسام انغلاي. وتُوبعوا بسبب المقال المعنون بـ «أتيلا في المغرب» ورسم «رأْيُ متوحَّش صغير». ومرة أخرى استعاد هيرفي تاريخ الحملة الفرنسية على المغرب وانتَهز الفرصة للتشنيع بالجيش، ثم ختم قائلاً «إنني أنتمي الي هذا الحزب الاشتراكي الأممي، الذي هو حزب كل المُضطَّهَدِين من كلِّ الأجناس وكلِّ الألوان. من الجائز أننا لا زلنا ضعفاء، نحن جدُّ ضعفاء بحيث تستطيعون، بسبب مقالٍ في جريدة، الالتقاء بنا في غياهب سجونكم، لكن بالرَّغم من ضعفنا، لايزال لدينا مايكفي من القوة لكي نمُدَّ اليد، من أعماق سجوننا، الي كل أولئك الذين تسحقون، الي كل أولئك الذين

= أنصار غزو المغرب)، لومانيتي، 26 دجنبر 1907. إن التعاطف مع هيرفي يمكن أن يصدر أحياناً من أوساط غير مُتَوَقَّعة هكذا، قدَّم أحد المحامين وهو لاندوفسكي أثناء المحاكمة، المُتَّهَمَ الي الملازم أول إيريلو، المُكَلَّف بمصلحة الضبط بالقصر. وعند الافتراق، شدَّ إيريلو وهيرفي كلُّ منهما على يد الآخر. وقد نُقِلَ الملازم أول وأُرْسِلَ الي الآلب. AN F7 13323 («الأعمال الرئيسية لمعاداة النزعة العسكرية»).

34 لقد حصل الميريدا وميل على وقف التنفيذ لمدة شهرين قبل انتهاء عقوبتهما؛ وعند انقضائها رفضا تسليم نفسها للعدالة وبرراً موقفهما في رسالة الي الوكيل العام، دافِعِينَ بكون كلونجي، الذي حُكِمَ عليه سنتين سجنًا بسبب إعادة نشره، في لوكري بويلير لنانسي، لاحدى المقالات التي حَفَظَتْ على محاكمتها الخاصَّة، شَمَلَهُ العفو مُؤَخَّراً وأطلق سراحه من كليرفو. وقد رفض التماسهما في نهاية الأمر، بعد أن نطقت محكمة التقض في قضيتهما. أنظر لَابوتيت ريبوبليك، 24 أبريل 1908؛ لوبوتي باريزيان، 30 أبريل 1908؛ لومانيتي، فاتح مايو 1908؛ ميسدور، 30 مايو 1908.

35 رجال اليوم، 17 يونيو 1908.

36 إن إيليزابيت وميشيل ديكسمي، اللذين اهتمَّا بدولانوا يوردان، لنا التوضيحات التالية إن الرَّسام، بعد أن مرض، حصل على سراح مؤقت لبضعة أشهر قصد الاستشفاء؛ وقد أودع سجن لاسانتي في فاتح مارس 1909. وعقب حملة شارك فيها، إلى جانب التقابين، أناتول فرانس، لكن أيضاً ليون دودي، استفاد من تخفيض للعقوبة وأطلق سراحه في 26 يونيو L'Assiette au beurre، باريس، 1974، ص 287.

تطحنون، وأن نبصق في وجه جزائريهم!» (37). وقد حُكِمَ عليه بثلاثة أشهر حبساً و500 ف غرامة (38).

وفي الاقليم نعرف على الأقل محاكمةً لصحافيين ذات علاقة بحرب المغرب. إنها محاكمة الزير هيللا، رئيس تحرير العمل النقابي لمدينة لانس، والذي حُكِمَ عليه في 16 أبريل 1908 من طرف محكمة جنائيات بادو كالي بستين سجنًا لكونه دعا المُجَنِّدين الى الرَّدِّ على أوامر التعبئة برفض جماعي لتنفيذ الأمر (39).



إن إجراء استشارة وزارة العدل، الذي جعله وزير العدل ضروريا في شؤون الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية (40)، يسمح لنا بتقدير الأهمية التي تعطيها الحكومة لهذه الدعاية، وخاصة عندما تكون مُوجَّهةً ضد حرب المغرب. إن الوزير الذي كانت تُرْفَعُ اليه طلبات المُتابعات من طرف الوكلاء العامين قرَّر مراراً إغلاق الملف؛ وقد كانت الأسباب المُشار إليها تتعلق أحيانا باعتبارات قضائية، ولكن في الغالب باعتبارات ظرفية سياسة محضة. (41).

هكذا، وتبعاً لتعليمات وزارة العدل، تمَّ التخلّي عن التحقيق المفتوح في 1908 ضد الغرفة النقابية للعمال الرسامين في البناء، المسؤولة عن ترويج نداء مناهض للنزعة العسكرية ومُعادٍ لحرب المغرب، بسبب كون النص لم يتم لا تعليقه ولا توزيعه على العموم، وإنما أُرسِلَ الى المنازل ووُزِّعَ بشكل سرّي (42). وها هو نداء آخر الى المُجَنِّدين، صَدَرَ عن لجنة وفاق

37 لاكيسوسيال، 17 - 23 يناير 1912، وك. هيرفي، جرائم...، ص 380.
38 حُكِمَ على أوروي بشهرين سجنًا و300 ف غرامة، وحُكِمَ على أنغلاي ب 200 ف. لقد كان هيرفي مودعاً في السجن. بعد أن حُكِمَ عليه في 23 فبراير 1910 بأربع سنوات بتهمة «التحريض على الجريمة» (قضية لياوف) وفي 10 نونبر 1911 بستين بتهمة «امتداح أفعال إجرامية». وسيم العفو عنه في 14 يوليوز 1912، بينا ستصدر لاكيسوسيال بعد ذلك بثلاثة أيام بعنوان ضخم على كل الصحيفة «وأقول لكم طز» 17 - 24 يوليوز.

39 إن مقالة الزير هيللا استهدفت أساسا التجارة الفرنسية في المغرب. لقد حُكِمَ على فرناند Fernande ريشي، قرينة بروتشوكس، ووكيلة لاكيسون سانديكال، بستة أيام سجنًا وعلى شارل بايي، الوكيل السابق، بستة أشهر غيايا. لاكيسون سوسالست 19 أبريل 1908 و AN F7 13323 («الأعمال الرئيسية لمعاداة النزعة العسكرية»).

40 لقد طُلِبَ من وكلاء النيابة الامتناع، في قضايا الدعاية المُعادية للنزعة العسكرية، عن اتخاذ مبادرة المتابعات دون العودة مُسَبِّقاً الى وكلاء الجمهورية، الذين عليهم أن يطلبوا في كل حالة تعليمات من وزارة العدل. AN BB 18 2349 - 2 (مُذَكَّرتا 31 يناير و3 نونبر 1906).

41 إن هذه الدواعي ليست مُوضَّحةً دائماً في الأجوبة المُوجَّهة الى وكلاء الجمهورية وتوجد في الغالب في شكل هامش منفصلة أو إشارات خطية في هامش المُراسلات.

42 AN BB 18 2373 (مذكرة فاتح أكتوبر 1908). مع ذلك أعيد نشر النداء من طرف لوجورنال في 10 شتبر 1908.

الشبيبة النقابية للسّين وعلّق في ملصقي من حجّم كبير، كما وُزِعَ على نطاقٍ واسعٍ دون ريب، إذ أنه أُثبتَ على جدران ليون في أبريل 1912. نقرأ في هذا النداء «كل يوم يمارس جنود فرنسيون النهب والسرقه والقتل في المغرب؛ وفي طرابلس يرتكب جنود إيطاليون المذابح (43). هل هذا من أجل الوطن؟ (...) كلا، لا أنت، ولا المُجَنّد الألماني تختلفان عن الأتراك والمغاربة في كراهيتهم للحرب. لكن الحرب تُفيد البعض وهؤلاء هم الذين يقرّرونها. الحرب ضرورة لكبار المُمَوِّلين وغلاظ الرأسماليين لكي تفتح منافذ جديدة لرساميلهم. أيها المُجَنّد، لن تكون مغفلاً. (...) إذا كان قادتنا يزيدون الحرب، فلا تُحَسِّسِ المسؤوليات، وإذا وجبَ الخيار، فلا تطع سوى ضميرك، استهدِفْ بشجاعة أولئك الذين يخدمون مستغليك. أيها المُجَنّد الشاب، يا جندي المستقبل، إبق مع العُمّال ضد مغامري المال.» (44). وعندما استُفسِرَ وزير الحربية من طرف وزير العدل أُخبر زميله بأنه لا ينوي المُتّابِعة «إن التحريضات على العصيان المُوجَّهة إلى المُجَنّدين لا إلى الجنود لاتقع تحت طائلة الفصلين 24 و 25 من قانون 29 يوليوز 1881 والفصل 22 من قانون 28 يوليوز 1894» ومن جهة أخرى، يوكّد الوزير، ليست الشتائم المُوجَّهة إلى الجيش من الوضوح بحيث يمكنها أن تشكل جُنْحَةَ الإهانة المنصوص والمعاقب عليها طبقاً للفصلين 30 و 33 من قانون 29 يوليوز 1881 (45). إن القضية تُغلق أحياناً دون تعليقات مُسهبة هذا ما آلت إليه المُتّابِعات التي استهدفت المُلصق، البالغ العنف، المنشور من طرف الفدرالية الاشتراكية للألب، والمتعلق خصيصاً بحرب المغرب والمُوقَّع عليه باثنين وعشرين اسماً (46). فقد رُدَّ الملف في 14 يناير، مُرفقاً بإشارة وحيدة «مُتأخراً» (47).

إذا كانت أسباب الاغلاق، في بعض الحالات التي سبقت الإشارة إليها، شبه مُموّهة، فإنها في حالات أخرى، لا تعطي أهمية لاعتبارات قضائية. إن وزارة العدل ترى مثلاً أنه من غير المناسب متابعة جرائم على وشك الاختفاء مثل صيحة لوكري دو سوم إلوار *، وهي جريدة ثورية لمونصليمين (48) وتقدم لواراي شير *. فهذه الأخيرة نشرت مقالاً قذحياً ضد

43 مُشَدَّد عليه في النص.
 44 AN BB 18 2478 — 2.
 45 نفسه، (رسالة 26 أبريل 1912)
 46 أنظر أعلاه، الفصل الثاني.
 47 AN BB 2372، لقد نُشر نص المُلصق في لوسويالست آلبان، ل 3 أكتوبر 1908.
 * Les Cri de Saône-et-Loire

48 لقد أعادت هذه الجريدة، في عددها لأكتوبر 1908، نشر مقالات ورسوم ل لافوا دبول، ضدّ الحروب الاستعمارية عامّة وحرب المغرب على الخصوص. لكن لانعدام التمويل، اضطرت إلى التوقف عن الصدور. نفسه، (مذكرة ل 8 أكتوبر 1908 من إدارة الشؤون الاجرامية).

* Le Progrès du loir-et-cher

الجنود العاملين بالمغرب، لكنها تعاني من صعوبات مالية؛ ولهذا أكد بريان، وزير العدل، على أن أي متابعة قضائية لن تكون لها من نتيجة سوى إعطائها أهمية جديدة (49). ومن جهة أخرى، يحدث أن ترفض وزارة العدل المتعابة، توجُّساً من تبرئة المُتهمين

□ بعد أن طلب وزير الحربية اتهام كوستاف هيرفي بسبب مقال «قوّوا من عزمكم أيها المغاربة» الذي سبق أن حوكم بسببه في 24 دجنبر 1907، فتح الوكيل العام تحقيقاً جديداً (50)، ولكنه أطلع وزير العدل على رأيه «إن إحضار هيرفي من جديد أمام محكمة الجنايات بسبب إهانات وشتائم في حق الجيش معناه التعرض لتبرئة من شأنها التخفيف من أثر الحكم الصادر في حقه والنافذ اليوم، فمحاكمة جديدة لن تفضي الى أية نتيجة نافعة لأن العقاب المُطالب به سيلتبس مبدئياً بالعقاب السابق الذي يمثل الحد الأقصى المنصوص عليه من طرف القانون». عندئذ نصَّ الوزير على إغلاق التحقيق (51).

□ إن الملصق الكبير المنشور من طرف الفرع الاشتراكي لعنتبية في غشت 1912، والمخصَّص بأكمله للتشهير بحرب المغرب (52)، استدعى تعليقا في منتهى العذوبة من طرف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بإكس - أون - بروفانس. فهذا القاضي قدّم أولاً تعليلاً مُسَهَّباً في الحقل القانوني، محاولاً التقليل من أهمية الملصق عندما قال «... إن التعابير المستعملة من طرف محرري هذا الملصق كان يمكن أن تشكل في الحد الأقصى جُنحة تحريض جنود القوات البرية والبحرية، بهدف تحويلهم عن واجباتهم العسكرية وعن طاعة رؤسائهم، لو أنها كانت مباشرة. لكن، من جهة، نرى أنها مُوجَّهة بشكل مُبهم بعض الشيء للجمهور المدني والعسكري. ومن جهة أخرى، يبدو أن النداء الى العصيان، الذي يمثل الجُملة الأساسية، موجَّه الى السكان أكثر منه الى الجنود». ثم، فجأة، ختم قائلاً «والحالة هذه، فإن متابعتي لدى محكمة الجنايات ستؤدي بشكل جد مُحتمل الى تبرئة وأرى أنه من الأفضل التوقف عن متابعة هذه القضية» (53)، وقد استفسر وزير العدل زميله في الحربية

49 إن أحدهم يُدعى ترينسي، نائب المقاطعة، هو الذي طالب بمتابعة الجريدة. وقد أثبتت القضية في مجلس الوزراء من طرف الجنرال بيكار وزير الحربية، فوضَّح بريان لزميله بأنه «مادامت الجريدة المعنية قد أفلست» (كذا) فإنه من الأفضل عدم المتابعة. وانتهى الأمر بالقضية الى إغلاقها، رغم إجراء جديد ومُليح لترينسي. نفسه، (رسالة من ديوان وزير الحربية في 30 يوليوز 1908 الى مدير الشؤون الاجرامية).

50 بتعليمات من وزير العدل.

51 لأسباب مماثلة، أيد وزير وكيل قاضي الجمهورية لدى محكمة استئناف باريس الذي اقترح إغلاق المتابعة الجارية ضد لوطرافايور سوسالست دو إيون. إن هذه الجريدة كانت قد نشرت، في 15 فبراير 1908، مقالاً ل ك. هيرفي يُساند اغتيال ملك البرتغال دون كارلوس وينعت الجنود الفرنسيين الذين يُقاتلون في المغرب بِقَطَاع طرق. AN BB 18 2373 (رسالة 19 فبراير 1908 من وكيل الجمهورية).

52 أنظر أعلاه، الفصل الثاني

53 1 — AN BB 18 2478 (رسالة 5 شتبر 1912).

فأجاب بأنه يشاطر وجهة نظر الوكيل العام رادا عليه «ليس ثمة أية مناسبة تدعو الى ممارسة مُتابعات» (54).

وأخيراً، في بعض الحالات، يعبر الرّفْضُ للمتابعة عن حرج وزير الحربية أمام الاتهامات الموجهة من طرف الصحافيين المُجرّمين وعن عدم الرغبة في إشهار تلك الاتهامات. لقد نشرت لابطاي سنديكاليست في عددها ليوم 15 يونيو 1912، في الصفحة الأولى وعلى ثلاثة أعمدة مقالاً لفيني دوكتون تحت العنوان الآتي «الجنرال موني مُتَّهَمٌ بقتل أربعة آلاف وخمسمائة مغربي أعزل بعد إرغامهم على حفر قبورهم قبل الاعدام». وهذا النص أعادت نشره صحيفة لوكومبا، وهي «أسبوعية للدفاع والتربية العمالية»، بمنطقة روي تحت عنوان إضافي «قاتل». إن وزير العدل (55)، بعد أن رفع اليه الوكيلان العامان لدى محكمتي الاستئناف بباريس ودواي الأمر، اعتبر القضية ذات أهمية، فدعا، مرّتين، في 20 يونيو وفتح يوليو، زميله بزقة سان — فومينيك (*) الى رفع دعوى بسب «إهانة وشتائم في حق الجيش» (56). وقد أجابه وزير الحربية ببساطة «إنه لا يبدو لي من المناسب إقامة دعوى باسم الجيش بسبب جُنْحِ الاهانة والشتائم التي يمكن أن تكون في هذا المقال» (57). هناك مثال آخر في عددها لشتنبر 1912، نشرت لويوبيو دوليون «رسوماً وأشعاراً ضد حرب المغرب» (58) وكذا مقالاً نقرأ فيه «لم يعط المغاربة لحكامنا الكبار فرصة الاستبشار، فأخذوا يدافعون عن وطنهم شبراً شبراً، أي عن الأراضي الجميلة والمناجم التي يطمع فيها رأسماليو وصناعيو العالم. (...) وإذا وجب لسحق الوطنيين المغاربة مائة ألف أو مائة وخمسون ألف رجل ومئات الملايين، فسيتم العثور عليها. لا يهم أن يموت شبان، وحتى آباء أسر، في إفريقيا برصاص المغاربة أو بالمرض بفضل إهمال الادارة العسكرية. المهم هو أن تقوم عصابة إيتيان وشركاه بأعمالها.» (59). وعندما استُفسِر عن نواياه بعد نشر هذا المقال، أجاب وزير الحربية وزير العدل بأنه لا يبدو له من «المناسب» إقامة دعوى «فالمتابعات التي ستُمارس سيكون من شأنها، بالفعل، إعطاء إشهارٍ جديد ومزعج لمقالات مجرمة» (60).

54 نفسه، (رسالة 28 شتنبر 1912).

55 : أيضاً بريان.

(*) إشارة الى وزير الحربية (م)

56 AN BB 18 2479-2. إن وزير العدل لم يُعبّر في مُراسلته عن أيّ تحفظ، بينما يحاول دائماً تعديل ردود فعل وزير الحربية.

57 نفسه، (رسالة 10 يوليو 1912).

* Le Pioupiou de l'Yonne

58 أنظر أعلاه، الفصل الثاني.

59 نفسه، (مُرسل الى وزير العدل من طرف وكيل الجمهورية لدى محكمة استئناف باريس).

60 نفسه. (رسالة 22 أكتوبر 1912).

مصاعب اليسار المتطرف

كيف يُفسَّر غياب تعبئة حقيقية للجماهير ضد غزو المغرب ؟ لنستبعد أولاً تبريرين، أحدهما يعود الى الضعف العددي للمنظمات الاشتراكية والنقابية، والآخر الى الخوف من القمع. إن الأول مُقَدَّم من طرف جوريس بعد شهر من إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء (61). هذا التبرير لا يمكننا الارتكان اليه، لأن أثر الدعاية ضد حرب المغرب يقل كثيراً عن الأعداد المُراقَبة من طرف الحزب الاشتراكي والس.ج.ت. ومختلف المجموعات الثورية. في حين أن اليسار المُتطرف كان قادراً، قبل 1914، على تعبئة جماهير غفيرة في فرنسا، مثلاً حول موضوع كموضوع خطر حرب أوربية (62). ومن جهة أخرى، تُظهر الممارسة السياسية، بكل بداهة، أنه لا توجد علاقة ميكانيكية بين التنظيم والتحريض فمن خلال الكفاحات المُطَوَّرة في فرنسا على بعض القضايا تمكنت الأحزاب وحركات اليسار من استقطاب منتمين جدد، وتقوية بنياتها وملاءمتها مع ضرورات العمل. أما التبرير المستند الى الخوف من القمع فلا يبدو لنا، هو الآخر، مُقنعاً. فالأحكام الصادرة خلال الفترة المشار إليها ضد المناضلين الثوريين المسؤولين خاصة عن التحريض المناهض للزرعة العسكرية لم يكن لها مفعول الترهيب. لقد أدَّت، بالعكس، الى مظاهرات تضامن، على نحو أساسي في الأوساط العمالية وثانوي لدى المُتقنين (63).

يعتبر الحزب الاشتراكي بالنسبة لكوسطاف هيرفي، هو المسؤول عن شلل البروليتاريا الفرنسية لقد «عَجَز (...) عن الوفاء بكل التزاماته، مع عدم تحركه فوق ذلك للاحتجاج ضد اللصوصية المغربية. وإذا تواصلت اللصوصية المغربية فإنه هو، وهو على الخصوص المسؤول عنها» (64). وإذا حدث لمدير لاكير سوسيل أن يجمع في لومه الاشتراكيين الثوريين والشيوخيين الفوضيين، فإن جوريس هو هدفه المُفضَّل «كشاعر أو كإكابر، أنت الذي تنيمنا بموسيقاك الاصلاحية (...) وإذا تواصلت التقتيل المغربي، فلأنك خشيت إطلاق الانتفاضات الشعبية في الشارع، لأن ذكائك أو قلبك كان ضعيفاً لِيَسْقُطُ دم الضحايا

61 أنظر خطاب 7 شتنبر 1907 بتيفولي فو - هول، الذي سبقت الاشارة إليه.

62 هكذا، في شتنبر 1911، أنظر أعلاه، الفصل الثاني.

63 لقد تجلّى هذا التضامن بادية ذي بدء في ظهور آلاف التوقيعات الجديدة أسفل المُلصقات التي تُعرَض موقعوها الأرائل للمحاكمات؛ وقد أعطت تقارير الشرطة أمثلة عديدة منها. بعد ذلك تم إنشاء لجان لدعم معتقلي السجون المدنية أو «السجون العسكرية»، كان أهمها «لجنة الدفاع الاجتماعي»، «مجموعة المُحرَّرين من السجون العسكرية»، «لجنة النساء ضد قانون بيرى - ميليران - والسجون العسكرية وكل التعسفات الاجتماعية» التي شكَّلت بنيات استقبال سهلت استئناف التحريض المُعادي للزرعة العسكرية. APP BA, AN F7 13323. 1686; 13326.

64 لاكير سوسيل، 1 - 7 يناير 1908.

الأبرياء على رأسك» (65). إن كوستاف هيرفي بأسلوبه السّجالي والمضطرب غالباً، لا يضع المشكل، حسب رأينا، في أسسه الفعلية. حقاً، إن إرادة الكفاح ضد الحرب في المغرب، لدى الحزب الاشتراكي كما لدى كل منظمات اليسار المتطرف، لم تكن دائماً متساوية، وقد أمكن، خاصة في الصحافة الباريسية والاقليمية، ضبط مواقف لا تتناسب كثيراً مع المعارضة لسياسة الغزو. لكن إذا وضعنا أنفسنا في جهة كوستاف هيرفي سننقاد ربما إلى التفكير في أنه أخطأ الخصم، وأنه في القضية المغربية، ليس جوريس، بل جول كيد هو الذي يستحق تهكماته (66). إن تدخلات جوريس في المجلس وعلى أعمدة لومانييتي و لاديبيش التولوزية، تشهد فعلاً، وبما فيه الكفاية، بالأهمية التي تكتسبها في نظره المسألة المغربية، وباستمرار احتجاجه وبالتعاطف الذي أبداه دائماً تجاه كفاح الشعب المغربي من أجل استقلاله، من جهة أخرى. أقل ما يقال أنه من المجازفة التأكيد على أنه لم يرغب، بسبب وسواس قانوني، في أن يتنامى التّخريضُ ضد حملة المغرب وأن يتواصل عبر مظاهرات قوية من شأنها جعل الحكومة تُعدّل عن موقفنا. فبالنسبة لنائب طارن، يتمثل الشرط الأولي لتعبئة الجماهير في أن يوجد في البروليتاريا «انفعال عام وعميق يصل عفويًا إلى مختلف شرائح الديمقراطية» (67).. ومن البديهي في نظره أن حرب المغرب لم تُثر هذا الانفعال.

لا يمكننا هنا أن نستفيض في الحديث عن المكانة المُخصّصة من طرف جوريس ودون ريب من طرف أغلبية الاشتراكيين «للعفوية» في انطلاق حركات الجماهير. لكن في المقابل، من الضروري أن نتساءل عمّا إذا كان لا ينبغي أن نبحث في بعض مميزات الحملة المُنظمة من طرف اليسار المُتطرف ضد غزو المغرب عن أسباب ضعفها وعن أسباب غياب «انفعال» حقيقي للجماهير الشعبية.

لقد رأينا كيف أن تشابك القضايا المطروحة من طرف التيارات الاشتراكية والثورية الرئيسية لا يسمح باستخلاص تحليل واضح ومنسجم للامبريالية، وينجم عن هذا أن التفسيرات المُقدّمة للجماهير لا تُسهّم في خلق شروط تضامن فعّال تجاه الشعب المغربي.

65 نفسه، 4 — 10 مارس 1908. من الجانب التقني، ينبغي تسجيل رد فعل بروكير، مُعلّقاً على مناقشات المجلس الوطني للحزب الاشتراكي المنعقد في 19 يناير 1908 ومتشكّياً من ملاحظة أن «أية فدرالية لم تفكر في إدراج مسألة المغرب في جدول الأعمال» (لاكسيون ديريكيت، 22 يناير 1908)، وهذا القوس ليرهايم، وسط مقال سجالي طويل مع لومانييتي، بعيد تماماً عن المغرب «أنا مُعجّب في هذه الآونة بمجهود وعمل المواطن جوريس الذي، تحت ستار حملة المغرب يُناضل بشجاعة ضدّ النقابة المالية المغربية» نفسه، 4 مارس 1908.

66 نعرف العداوة التي تفصل بين الكيديين والهيفيين. إلا أننا نكاد لانجد في لاكير سوسيال مقالاتٍ تنهم، بمناسبة النزاع المغربي، مواقف — أو عند الاقتضاء غياب مواقف — الكيديين.

67 يتعلق الأمر بالضبط بأول الشرطين اللذين يتعين أن يجتمعا، في رأي جوريس، لكي تُصير «انتفاضة» ما ممكنة. أما الشرط الآخر فـ «هو أن على هذه الحركة الشعبية أن تكون واسعة، وعميقة بما فيه الكفاية لخلخلة الجيش نفسه الذي يريد الحُكم أن يديره ضدّها وإثارة تعاطفه، وفكرة لصالح البروليتاريا» المؤتمر الوطني الخامس للحزب الاشتراكي S.F.I.O، تولوز 15 — 18 أكتوبر 1908، باريس، ص 360.

□ من جهة، لم يتم الربط بما فيه الكفاية بين الغزو الاقتصادي والواقع الوطني المغربي؛

□ ومن جهة أخرى لم تُقدّم حرب المغرب فعلاً على أنها مساسٌ مباشر وخطير بمصالح الشعب الفرنسي.

بالنسبة للعديد من الاشتراكيين والنقائيين الثوريين، المتأثرين على الخصوص بالأطروحات الكيدية — يتلخّص غزو المغرب في خطأ اقتصادية ضيقة إنه ناتج عن دسائس وأعمال الأوساط الصناعية والمالية. وهذا وحده كافٍ لادانته؛ ولكن في ذات الوقت، اعتُبر التوسّع الرأسمالي في ما وراء البحار من طرف الكثيرين كشرٍّ لا مندوحة عنه إن لم يكن كشرٌّ ضروري. إن تاريخ منافسات المجموعات الرأسمالية الأجنبية يتطابق مع مراحل الغزو؛ فتارة تمر بأطوار أزمة حادة كفيلة بإثارة حرب أوروبية؛ وتارة أخرى تفسح المجال لاتفاقات تبعد تهديد النزاع. لقد سبق أن تحدّثنا عن القيمة الفاضحة للأوهام، التي لهذه الخطاظة. ومع ذلك، فهذه الأخيرة تتميز بالغياب التام لأية إحالة إلى الواقع الوطني المغربي. ويمكن إعطاء ثلاثة أمثلة على ذلك

□ صودق على معاهدة الجزيرة الخضراء من طرف اليسار المتطرف لكونها تُمثّل تحكيمياً بين مصالح وسياسات أوروبية، يشكّل تزامنها تهديداً للسلام، لكن لا أحد نَبّه حينئذٍ إلى دلالتها الأساسية وهي وضع المغرب تحت الوصاية بحيث إن الرأي العام لم يعد مُهَيَّباً فحسب للتقليل من ردود الفعل الوطنية المغربية، بل أيضاً للاندهاش، وحتى للاستياء من قِلة هِمّة السلطانيين عبد العزيز وخاصة مولاي حفيظ في تسهيل تنفيذ المعاهدة. إن الارتكاز على اتفاق الجزيرة الخضراء للتشهير بمخاطر الحملة الفرنسية كان يمكن أن يظهر كتكتيك جيد على الصعيد البرلماني، ويمكن القبول، في الحد الأقصى، بأنه كان كفيلاً بكبح مبادرات الحكومة. أما على صعيد الجماهير فإن هذه الحاجة كانت متضمنة في الدعاية العامة للمنظمة من طرف اليسار المتطرف لصالح السلم الأوروبي، فلم يكن ممكناً أبداً أن تُفهم كتشهيرٍ بغزو المغرب، في وقت كان هذا الغزو قد بدأ يُمارَس بوسائل أخرى غير الوسائل العسكرية؛

□ إن اتفاق 9 فبراير 1909 بين فرنسا وألمانيا الذي عمّق الهيمنة الاقتصادية الأوروبية على المغرب، مع تحسّبه لاشتراك الفرنسيين والألمان في الشؤون التي يمكن أن تعود عليهما معاً بالنفع، استدعى بعض التحفظات من طرف جوريس الذي لم يُرد أن يستفيد «الرأسماليون الألمان والرأسماليون الفرنسيون»، «لاخضاع المغرب لاستغلال وقح» (68). لكن ألا يبقى ديبروي هو المُعَبّر عن أوسع أجنحة الحزب والـ س.ج.ت عندما اغتبط بصحّح لهذا الوفاق

الذاهب في اتجاه التاريخ، والذي يسمح بتطور متبادل للقوى الرأسمالية والقوى البروليتارية ؟

□ أعطت الأزمة الفرنسية - الألمانية لـ 1911، بجعلها لخشية الحرب في مقدمة الاهتمامات، أعطت لليساار النقابي فرصة التأكد من وجهة النظر هذه والتأكيد في نفس الوقت على الطابع التقدمي للتوسع الاستعماري وعلى رفض الطبقة العمالية تحمّل مصاريف الحملة العسكرية. والخلاصة أنه «ينبغي إخلاء المغرب وترك النقابة المغربية تتصرف بنفسها. فشؤوننا ليست شؤوننا» (70). إن الطّابع غير الواقعي لهذا الاقتراح لا ينبغي أن يخدعنا. فهو يُخفي، في الواقع، فكرة واسعة الذّيع في أوساط اليسار واليسار المتطرف، ألا وهي أن هذه الأوساط يمكن أن تُسلمَ بغزو المغرب إذا ما أُكِّد لها أن هذا الغزو لن تنجم عنه تضحيات بالدم والمال... وإذا كان هذا الغزو يندرج في «تصفية حساب» دولية من شأنها إبعاد حرب أروبية، فإن هذا التسليم، المؤلم والمُحارَب دائماً لدى جوريس، يتبدد ويحل محله لدى آخرين عديدين، ارتياح غير مُصرَّح به، ولكنه لدى هيري في مُعلن عنه «أيها الاشتراكيون، أيها النّقابيون، أيها الشيوعيون، أيها الفوضويون التحرريون، إخواني، لنغتبط لكون سادتنا ألهموا حكمة التخلي عن الكونغو لسادة الشعب الألماني، مقابل الامتلاك الهادي للمغرب (71). إنه بالنسبة لنا يقين الافلات من المذبحة» (72).



لم تكن مظاهرات قوية ضد حرب المغرب ممكنة التنظيم إلا انطلاقاً من الوعي بالتناقض الشكلي بين الغزو ومصالح الشعب الفرنسي، إلا أنه إذا كان التبريران التقليديان المتمثلان في التبذير المالي وخسائر الأرواح البشرية يُثاران باستمرار فإن فعاليتها تبدو مشكوكاً فيها.

□ إن تخصيص الثروات العمومية المنفقات التي سببتها حرب المغرب لم يتم الشعور به كمساس مباشر بمصالح الفرنسيين. فهيري يرثي لكون البروليتاريا «بغباؤها» لا تُدرك أن حملة المغرب مُمَوَّلة «بنقود المعاشات العمالية» لكنه لا يذهب أبعد من هذا التأكيد البسيط (73).

69 أنظر لوسويالست، 14 - 21 فبراير 1909.

70 لاباطاي سانديكالست، 23 غشت 1911 (افتتاحية). إن وجهة نظر مختلفة، مُهتمة بالوجود والرأي المغربيين عُبِّر عنها بعد بضعة أسابيع أميدي دونوا. نفسه، 11 أكتوبر 1911.

التشديد منّا. إننا نرى الالتباس فواقع كون ألمانيا لن تُزاحم فرنسا أبداً في الهيمنة على المغرب لا يضمن «امتلاكاً هادئاً» للامبراطورية الشريفة. إن هيري يعرف هذا أكثر من غيره، لكن صار من الأنسب نسيانه... وحده جوريس كان بإمكانه أن يغتبط علناً بالاتفاق الفرنسي الألماني وأن يؤكد في نفس الوقت بأن «الامتلاك الهادي» للمغرب غير وارد.

72 لأكير سوسيال، 18 - 24 أكتوبر 1911.

73 نفسه، 18 - 24 دجنبر 1907.

وفي الواقع، إذا كان اليسار المتطرف قد عرف، خصوصاً عبر صوت جان جوريس، كيف يقدم برهنةً على المنافع التي حققها، على حساب المغرب، بعض المجموعات المالية والصناعية، فإنه لم يتجاوز العموميات فيما يتعلق بالتفقات العسكرية لفرنسا في المغرب. ومن جهة أخرى، كان التبرير حول التبذير المالي قد أضعف، إلى حد كبير بالقضية التي طرحها مراراً، الصحافة كلها على وجه التقريب، حول ردّ مصاريف الحملة العسكرية من طرف الخزينة الشريفة. إن هذا المطلب، الذي عارضه جوريس، حرصاً منه على الحفاظ على شروط ممارسة السيادة المغربية، قد لاقى في البلاد، على وجه الاحتمال، صدًى أكثر إيجابية من موقف مدير لومانيتي (74)؛

□ يستدعي التبرير حول خسائر الأرواح البشرية ملاحظات أخرى. فقد سعت دعاية اليسار المتطرف، من جهة، إلى إبراز صعوبات غزو يصطدم بمقاومة المغاربة، ومن جهة أخرى، إلى توضيح التفاوت الهائل للقوى المتواجدة. إن الرأي العام أكثر حساسية بهذا الجانب الأخير؛ وهو يعلم جيداً أن الخسائر المغربية لا تُقارَن بالخسائر الفرنسية. غير أن هذه الأخيرة لم تكن مُغفلة (75)، لكن في 1912، عندما كان عدد أفراد التجردة خمسين ألف رجل (76)، أظهر البيان الذي نادى فيه المجلس الوطني للشبيبة المُجنّدين للثورة على الحرب تجاهلاً مُذهلاً للقوات المُجنّدة لأن الأمر يتعلق فيه بـ «مئات من الشبان الفرنسيين (...) مُنهمكين في إخضاع المغاربة» (77).

لم تكن حرب المغرب في الواقع، مُعاشةً كحربٍ حقيقية في الأوساط العمالية والفلاحية. فالحرب لا يمكن أن تكون إلا أوروبية؛ الحرب، هي الحرب ضد ألمانيا. أما الحملة المغربية، فهي شيء آخر؛ إنها «مُعامرة»، ممقوتة لدى الكثيرين، فهي مناسبة للمذابح، كما يقال، لكن واقعها أقل حضوراً، أقل مُلازمةً لخطابات العسكريين المناهضين للنزعة العسكرية في 1907 و1908 من فرضية حربٍ فرنسية - ألمانية. هذه الحقيقة تتجلى بالأحرى في 1911 حيث كانت أهمية الزحف على فاس أقل في حد ذاتها من عواقبها على العلاقات الدولية

74 «والمُساهم الفرنسي؟» سأل نائب اليمين المتطرف لورون بوجير جوريس. مناقشات المجلس، 26 نونبر 1908، الجلسة الثانية، الجريدة الرسمية، ص 2674.

75 من 1907 إلى 1909، مع إدخال الغايتين، كانت خسائر الحرب، من الجانب الفرنسي، حسب تقرير بول دومير، مائة وخمسة وسبعين قتيلًا وستمائة وأربعة جرحى. إن تقسيم الأنصبة الذي قام به صاحب التقرير أظهر أنه من هذا المجموع لسبعمائة وتسعة وسبعين قتيلًا وجريحًا، هناك مائتان وسبعة وثلاثون فرنسيًا، وثلاثمائة وستة وثلاثون من «الأهالي» ومائتان وثمانية جنود من الفرقة الأجنبية لم يتم توضيح جنسياتهم. استعلامات استعمارية، 1909، ص 267.

76 تسعة وأربعون ألف وخمسمائة وسبعة وعشرون رجلًا حسب تصريحات بوانكاري للمجلس في فاتح يوليوز 1912 (الجريدة الرسمية ص 1854).

77 لوكونسكري، عدد 1، 20 شتبر 1912 في 2 - AN BB 18 2479.

(78). وحين يتم استقطاب انتباه المُستمعين حول الاجراءات المضادة التي على الشغالين اتخاذها لافشال الحرب، أولاً يتم التنبيه ضمناً، الى أن غزو المغرب من عينة مختلفة ولا يستدعي أكثر من احتجاج يكون من المعروف أنه سيظل مثالياً؟ إن الرغبة المُعبر عنها من طرف العديد من مناضلي اليسار المتطرف في عدم محاربة ألمانيا تجد صدًى إيجابياً سيمًا وأنها تركز على البرهنة على المصالح المشتركة للشغالين الفرنسيين والألمان، وعلى أخوة يلح عليها وجود منظمات سياسية ونقابية متوازنة. أما التضامن مع الشعب المغربي فيستعيد حوافز أكثر غيرةً. فالمغربي، في نظر أغلبية الاشتراكيين والنقائين، كائن بدائي؛ فهو غير خاضع لسيرورة التحولات التي جلبتها الرأسمالية، إنه ليس بعد «رفيقاً طبقياً»، «شريكاً» في الكفاح (79). إن النزعة العمالية الضيقة للمناضل الفرنسي لا تُهيئه لكي يرى «أخاً» في ذلك الذي يوصف له، في أحسن الأحوال، على أنه فلاح مرتبط بأرضه أو راع مرتحل قادر على اللعب بالبندقية.



مهما تكن الأسباب ذات الطبيعة الداخلية التي شوشت انسجام الدعاية المنظمة من طرف اليسار المتطرف ضد حرب المغرب، وقلصت من فعاليتها، ينبغي أن نلاحظ بأن هذه الحرب كانت مناسبة للاشتراكيين والنقائين الفرنسيين لكي يكتشفوا عزلتهم وسط اليسار الفرنسي والأوروبي.

لقد رأينا كيف أن موقف الأغلبية الراديكالية والديمقراطية تجاه التجردة في المغرب شكّل محكاً للتعلق بفرنسا الجمهورية. لذلك رأث في الانتقادات التي وجهها اليسار المتطرف للجيش انتقادات مرفوضة إنها لا يمكن أن تصدر إلا عن فرنسيين سيئين (80).

78 إذا كان القادة الفرنسيون، كتب لاباتاي سانديكالست، «ينساقون الى مغامرة تراجيدية، فسكون اشتراكيين ونقائين مُجمعين، على نداء الطبقة العمالية لمعارضة الجريمة الحكومية والرأسمالية بكل قواها في المقاومة والعمل» 2 يوليو 1911 (افتاحية). إن «المغامرة» المعنية، و«الجريمة الحكومية والرأسمالية» ليست احتلال فاس — الذي قيل عنه قبل شهرين بأن الشعب الفرنسي لن يقبله (نفسه، 28 أبريل 1911) — إنها النزاع مع ألمانيا.

79 أنظر خطاب هيرفي، قاعة الجمعيات العاملة، في 12 شتنبر 1907، عرّض في لاكيسوسال، 18 — 24 شتنبر 1907. قبل شهرين، عشية إنزال الدار البيضاء، اغتبطت أسبوعية ال س. ج. ت. لعلمها بتشكيل نقابات عمالية بطنجة تطلب الانخراط في ال س. ج. ت. لكن الأمر يتعلق بعمال فرنسيين، وليس ثمة كلمة واحدة في هذا المقال تهم الشغالين المغاربة. لافوا دوبول، 21 — 28 يوليو 1907.

80 في المجلس، اخذ بيثون جوريس على «موقف وكلام يؤديان الى التشهير أمام البرلمان الفرنسي، أمام فرنسا وأمام أوروبا، بجيش فرنسا» (مقاطعات في اليسار المتطرف، تصفيقات في اليسار والوسط واليمين). مناقشات المجلس، 27 مارس 1908، الجريدة الرسمية، ص 781. إن لابلوتيت ريوبليك أثارت، بعد ثلاث سنوات من ذلك، «الشجاعة المزعومة» لجوريس، التي ليست في نهاية الأمر سوى «وقاحة» وقاحة تلتخص في تعرية فرنسا علناً ودعوة الأمم الى الاستعراض أمام عمود للتشهير، حيث بعد أن عرّض بلده، وجد نفسه مسماً هو الآخر»، 20 دجنبر 1911. لقد أجاب جوريس بشكل مسبق «أعرف كثيراً من الأمثلة عن هذه الانزعاجات الوطنية؛ لقد رصّعت دوماً الأحزاب التي كانت تحمر الوطن» مناقشات المجلس، 19 دجنبر 1911، الجريدة الرسمية، ص 4105.

وحيثما زعم الاشتراكيون، فوق ذلك، استعمال القضية المغربية لتذكير الدبلوماسية الفرنسية بمزيد من الاعتدال ولدعوتها الى البحث عن حل تفاوضي مع ألمانيا، طَفَحَتِ الكَأْسُ ونُعْتُوا بأنهم معادون للوطن، وباختصار «وطنيون ألمان». هكذا أخذ بيثون وزير كليمانسو، لحسابه الخاص، اتهامات اليمين والفريق الاستعماري ساعيا الى حُبْس اليسار المتطرف في الفيتو (81).



هل عثر اليسار المتطرف، الذي استُقبِلَتْ مواقفه في حرب المغرب بشكل سيء من طرف أغلبية الطبقة السياسية الفرنسية، خارج الحدود على الأقل، لدى المنظمات والأحزاب «الشقيقة»، على التفهم وربما على المساعدة التي كان عليه أن يأملها؟
إن مسألة المغرب قوربت من طرف المنظمات العمالية الدولية بحسب عواقبها على صعيد العلاقات الدولية وخاصة العلاقات الفرنسية - الألمانية. لقد أفلقت الأزمة التي اندلعت في ربيع 1905، عَقَبَ زيارة كيوم الثاني لطنجة، بعض الاشتراكيين الأوربيين. فالإنجليزي هايندلمان اعتبر الوضع «مُخيفاً على نحو خاص»، وطالب، مُدَعِّماً من طرف فايان، بدعوة المكتب الاشتراكي الدولي (82). لكن ببيل، الذي لم ير في الأحداث ما يَشْغُل بوجه خاص، امتنع عن ذلك (83). حينئذ اقترح فايان إجراء مشاور بين مختلف الأحزاب الاشتراكية للتحذير من الحرب ومنعها (84)، فانضم ببيل الى ذلك الاقتراح (85). وبعد بضعة أشهر من ذلك، عشية مؤتمر الجزيرة الخضراء، جاء دور النقابيين الفرنسيين لكي يقلقوا على نَحْوٍ خاص. فالمعلومات التي تلقوها جعلتهم يَحْشُونَ استفحاً مفاجئاً للتوتر الفرنسي - الألماني. لقد قررت اللجنة الكونفدرالية لـ س.ج.ت بعث كريفل الى برلين ليطلب من

81 «لقد نُعِتْنَا بكوننا مواطنين ألمان» ذكر ليون ريمي في لوماني، 12 يناير 1908. «إن السيد جوريس لا يُفَوِّتُ أبداً فرصة لاعتداء نقطة ارتكاز لضغوط السياسة الألمانية بجمعه من نفسه التاطق بلسانها في المجلس» لافريك فرانسيز، فبراير 1908، ص 44 (روبير دو كيكس). «إن السيد جوريس يواصل، في كل مرة يتعلق الأمر بالمغرب تقديم الدعم الى كل الهجومات الممكنة للسياسة الألمانية»، نفسه، أبريل 1908، ص 123. وبعد بضعة أسابيع من ذلك، جاء التعنيف المشهور لبثون «أيها السيد جوريس، لا أعرف من سمح لك بأن تتكلم باسم ألمانيا على النحو الذي تقوم به». مناقشات المجلس، 19 يونيو 1908، الجريدة الرسمية، ص 1280.

82 رسالة 7 يونيو المُرسَلَة بواسطة مذكرة 21 يونيو 1905 للمكتب الاشتراكي الدولي B.S.I. لقد أعطى فايان موافقته بواسطة رسالة الى هويسمانس، سكرتير المكتب، في 22 يونيو. المكتب الاشتراكي الدولي؛ عروض الاجتماعات، والمظاهرات والمذكرات، مجموعة ومقدمة من طرف ج.هوب، 1969، الكتاب الأول (1900 - 1907) ص ص 145 - 146.

83 نفسه، ص ص 155 - 156.

84 رسالتان لفايان الى المكتب في 21 يوليو و16 غشت ومذكرة (B.S.I) في 24 شتنبر 1905. نفسه، ص ص 175 - 176 و183 - 184.

85 نفسه، ص 340.

النقابات الألمانية والسكرتارية الدولية تنظيم إجراء عمالي مُضادّ قد يتمثل في عقد مؤتمر يجمع المندوبين النقابيين لمختلف البلدان الحاضرة في الجزيرة الخضراء. لكن مهمته باءت بالفشل، فقد لاحظ الزعيم الفرنسي بنّة مِيل النقابيين الألمان الى مظاهرات جماهيرية ورفضهم للتحرك دون موافقة بييل؛ والحالة أن هذا الأخير لم يكن حينئذ يأخذ بالجدّ القضية المغربية. لذلك كان مآل التجمعين الكبيرين، اللذين كان من المنتظر أن يُمهّدا لعمل جسيم، والمرجّوين من طرف ال.س.ج.ت. أن ينعقدوا في نفس اليوم، أحدهما في باريس، والآخر في برلين، ألا يتما (86).

ويلزم انتظار إنزال القوات الفرنسية والاسبانية في الدار البيضاء لكي ينشغل اليسار الأوربي بمصير المغرب. لقد فاجأ الحدث الاشتراكيين المجتمعين في شتوتغارت فتنبوا قرارا يشجب الحملة العسكرية ودعوا عمّال فرنسا وإسبانيا الى القيام بـ «عمل حازم» لايقافها (87). لكن المناقشات داخل المؤتمر أظهرت المصاعب التي لاقاها المناهضون للاستعمار لجعل وجهات نظرهم تُقبَل. ومع تطور العمليات في المغرب، لم يعد قرار شتوتغارت يُعتبر من طرف المنظمة الاشتراكية الدولية إلا كترجع مبدئي لا يلزم بأية مُستتبعات عملية. لقد انتظرت الأمية 11 أكتوبر 1908 لكي تُجدّد من غير حماس تأييدها للتحريض المنظم من طرف الحزب الفرنسي (88). لكنها لم تضح مسألة المغرب في جدول أعمال اجتماعات مكتبها (89). إنها منشغلة على الخصوص بالنزاع الذي يمكن أن تثيره «المغامرة المغربية» بين فرنسا وألمانيا. ويلزم انتظار 1911، لكي تحظى مسألة المغرب، في مؤتمر انعقد بزوربخ، بـ «نقاش مُعمّق

86 هل ينبغي تجريم النقابات الألمانية فقط؟ ألا يمكن التفكير بأن الأمور كانت ربما ستسير بشكل مختلف لو كريفويل وال.س.ج.ت. قبلاً الدخول في محادثات مع الحزب الاشتراكي، وقاموا جميعاً بمساعدهم في برلين؟ توجد رواية سفر كريفويل في APP BA 1601 (مذكّرتا 9 و 11 يناير 1906) و AN F7 13323 (مذكّرتا 22 و 25 يناير 1906).

87 إنّه بمبادرة المندوبين الاشتراكيين الفرنسيين والاسبان تبنّى المؤتمر القرار التالي «إنّ المؤتمر، الذي يُدكّر بقراره المتعلق بالمشاريع الاستعمارية، وكذا بالقرار الذي يشجب النزعة العسكرية؛ يُشهرُّ أمام البروليتاريا العالمية بالأحداث الرّهنة للحملة الفرنسية - الاسبانية في المغرب، تلك الأحداث التي تجد أصلها، كما هو الشأن دائما في مثل هذه الحالة، في المضاربات المالية للرأسمالية؛

يُفضّح هذا المثال الجديد للممارسه الثابتة للبورجوازية، التي تُريق الدّم العمالي لتحقيق أرباحها؛ يدعو الأحزاب الاشتراكية لجميع البلدان وخاصّة شغالي فرنسا وإسبانيا الى القيام بعمل قوي لوقف الحملة الفرنسية - الاسبانية في المغرب، التي، من جهة أخرى، تُظلل أوروبا بأكملها بتهديد أشدّ النزاعات الدولية اتساعاً، المؤتمر الاشتراكي الدولي لشتوتغارت، (7) 19، عرض، ص 434.

88 إن قرار B.S.I. يؤكد «الاشتراكيين الفرنسيين، بتحريضهم ضدّ حملة المغرب (...) تصرّفوا طبقاً لتفويض الأمية» نشرة B.S.I.، العددان 4 - 5، ص 127.

89 باقتراح من فايان، تبنّى B.S.I. مع ذلك، في 7 نونبر 1909، قراراً يُهنّئ الحزب الاشتراكي الاسباني وعمّال إسبانيا وكاتالوني «الذين ناضلوا، بكل تلك البطولة، لمنع الحملة المغربية، تنفيذاً لقرار الأمية في شتوتغارت» نفسه، عدد 2، ص 38، إن المؤتمر الدولي لكوننباغ في 1910 لزم الصمت حول حرب المغرب.

طويل» (90). وقد تمَّ تبني قرار يُظهر تأثر المندوبين الاشتراكيين الأوربيين أمام خطر «حرب إخوة» يُجازف بالتعرض لها «أكبر بلدَيْن مُتَحَضِّرَيْن»، والتي يمكن «من يوم لآخر أن تعود إلى وضعها الحاد» (91). أما كفاح المغاربة من أجل استقلالهم فقد لُفهُ الصمت. فعزوا المغرب لا يشكل سوى طارئ دراماتيكي جديد في العلاقات الفرنسية - الألمانية. لقد أمكن لكامي هويسمانس أن يؤكد في 1912، بعد أشهر عديدة على توقيع معاهدة الحماية أن «الاشتراكية وحدها عملت من أجل السلم في البلقان؛ وقد فعلت نفس الشيء في نزاع المغرب» (93). يمكن لسياسة جوريس وأصدقائه، المناهضة للاستعمار بتصميم، أن تعثر على سند فعلي لدى الأمية.

الاستسلام وتحول الأهداف

سجّلت مختلف منظمات اليسار واليسار المتطرف، كل واحدة بطريقتها، الفعالية القليلة للمواقف المُتَّخِذَة ضد غزو المغرب. إذا كان جوريس في الجانب الاشتراكي، قد تمسك باحتجاجه ضد إقامة الحماية، فإن كوستاف هيرفي انتهى بالانقياد لها، في حين اغتنم أحد الكيدين، وهو ديلنير، الفرصة ليقدم مخطّطاً لـ «الاستعمار الاشتراكي». وفي جانب الراديكاليين، آلت آخر المقاومات التي ظهرت في البرلمان إلى السقوط، وبعض الذين هبوا ضد الحملة العسكرية صاروا يرون منذ ذلك الوقت فصاعداً في احتلال المغرب فرصة وضع أسس حزب استعماري جديد. وأخيراً، هناك عصابة حقوق الانسان التي تخلت عن كل نية في محاربة الغزو باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وحولت تدخلاتها نحو الدفاع عن الحريات الفردية في المغرب.

تصرفات اشتراكية من احتجاج جوريس إلى «الاستعمار الاشتراكي» لديلنير

يُسلّم جوريس بعصوية بغزو المغرب. إنه يكتب هذا. يقوله بطريقته الدقيقة المشبوبة. وحتى اللحظة الأخيرة، كان يطالب برفض الحماية قائلاً «بأي حق نأخذ المغرب؟ أين هي سنداتنا؟» (94). أو لم يُجب مسبقاً «إن سندنا الوحيد في المغرب، وسيلتنا الوحيدة للعمل، إنما هي القوة الشرسة، دون تقنّع ولا تخفيف، إنه الحُسام المسلول الدامي» (95)؟

90 مُحاضرة 23 شتبر 1911. لقد قرّر المكتب ألا يُشهر هذا النقاش، نفسه، عدد 8، ص 127.

91 نفسه.

92 إنه سكرتير. B.S.I.

93 مستشهد به من طرف هوب، مشار إليه، ص 84.

94 مناقشات المجلس، 28 يناير 1912 (الجلسة الثانية)، الجريدة الرسمية، ص 1842.

95 لومانتي، 31 مايو 1912.

ومع ذلك، فمنذ صيف 1911، لم يُعَدَّ يُطالب بـ «الانحلاء الكامل للمغرب» (96). إلا أنه خشي، هو أيضاً، من كون هذا القرار لم يعد كافياً لحماية وحدة واستقلال الامبراطورية الشريفة؟ إن بعض الاشتراكيين اعتقدوا هذا، مثل سيكست كينين الذي كان يسعى لتبرير تأييده للاتفاقات الفرنسية - الألمانية «كافح الحزب الاشتراكي عبر جوريس في حدود الممكن، وطالما أنه لم يقع ما يتعدُّ إصلاحه، من أجل الاستقلال المغربي. والآن، لم تعد حماية هذا الاستقلال متوقفة علينا، وليس من حقنا أن نخسر الشغالين الفرنسيين والألمان لكي لا ننفذ المغاربة» (97). إن معاهدة الجزيرة الخضراء، التي رأى فيها جوريس لوقت طويل، الأساس المُحتمل لتسوية المسألة المغربية والتي بررت في نظره التدخل المشترك للدول الكبرى، هي على درجة كبيرة من المرونة إنها تسمح أيضاً بانسحابها. لكن الاتفاقية الفرنسية - الألمانية لـ 4 نونبر 1911 والكشف، بعد بضعة أيام من ذلك، عن الاتفاقية السرية الفرنسية - الإسبانية، غيراً الوضع. فميكانيزم الاتفاقات الدولية التي رجاها الزعيم الاشتراكي بنفسه للحد من المبادرات الفرنسية ولمنع وضع اليد على المغرب، تكشَّف عن أداة لتقسيم وإخضاع الامبراطورية الشريفة، ألا زال ممكناً أن يتعلق الأمر بمغادرة المغرب؟ لأول وهلة، يبدو أن جوريس أذعن لأمر الحماية قائلاً «أطلب، أيها السادة، أن تطبقوا على المغرب أقل ما يمكن من الحماية الظاهرة». وكان في الواقع، يلح على ضرورة عدم إدخال الجيش الفرنسي الى داخل البلاد وعلى ترك أمر تأمين الهدوء الى السلطان مع إعطائه الوسائل لذلك (98). لكن في الشهور الأولى من 1912 صلب جوريس من موقفه. لقد رجع ذلك أولاً لكون ترتيبات المعاهدة المُقدَّمة للمصادقة في البرلمان كانت جد بعيدة عن ذلك «الحد الأدنى من الحماية» الذي كان من الممكن ربما أن ينقاد الى التسليم به. واعتبر أمام مجلس النواب أن السماح بالاحتلال العسكري لكل نقاط المغرب، بدون موافقة المخزن، تصبح به الحماية مساوية للالحاق بفرنسا. ومن جهة أخرى، فإن الطابع العام لتفويض السلطات التي تتوقعها الحماية لصالح ممثل فرنسا قد تُؤدي الى التقليل الأقصى من قدرة سيادة السلطان (99). وما عمَّق عدااء جوريس لمعاهدة 30 مارس، هو ملاحظة رفضها من طرف السكان المغاربة، وتأكيد الطابع الشعبي الذي اعترف به للمقاومة المتصدية لتقدم القوات الفرنسية

96 بعد وصول ال Panther إلى مرسى أكادير، طالب جوريس، دون التباس، الجلاء عن المغرب، ثلاث مرّات في لوماني، 5، و 7 و 26 يوليوز 1911.

97 لوسوبالست، 31 دجنبر 1911، 7 يناير 1912.

98 بأن يُردَّ إليه التصرف في قسط كبير من المداخل الجمركية، فيصير على السلطات الفرنسية أن تقصر دورها على مراقبة هذه العمليات. مناقشات المجلس، 20 دجنبر 1911، الجريدة الرسمية، ص 4129.

99 مناقشات المجلس، 28 يونيو 1912، الجريدة الرسمية، ص 1845. لقد لاحظ جوريس بكثير من الاعتدال ما بدا، عند قراءة معاهدة الحماية، بمثابة بداهة والذي سينكشف بسُرعة كواقع. إن هذا لم يمنع بوانكاري، وهو حقوقي شهير، من أن يردَّ عليه بشدة، يؤكد بأن مخوفات نائب طارن غير مُجدية، وأن «خاصية الانتداب هذه التي تبدو للسيد جوريس تهديداً ضدَّ السلطان وُجدت في كل البلدان الجمهورية أو الملكية؛ حيث يُفوض رئيس

بمزید من القوة عندما دخلت هذه القوات بتهور الى فاس. إن ما كان يخشاه قد وقع. فبتجريد السلطان من سيادته، حُكِمَ عليه بكرهية شعبه (100). لقد كان حتماً أن تتسع الفتنه ضد الغازي (101) وأن تتخذ الأبعاد الدّموية لمذابح فاس (102). إن جوريس واضح حول المقاومة المغربية للهيمنة الفرنسية. هذه المقاومة شرعية؛ ولا يمكن للفرنسيين، المتعلقين بوطنهم، وباستقلالهم، أن يُفْلِحوا في إنكارها (103). وحتى إن عبّرت عن نفسها بأشكال عنيف فظيعة، فإن هذه الأخيرة تمثل الرد الطبيعي على عنفنا الخاص. لقد استاء جوريس أن تُنعت نساء فاس بـ «الشريبات الكريهات» وهن اللواتي ذكرنه بتحميس نساء أسبرطه وجرمانيا للمحاربين (104). هكذا يكون القمع، في مبدئه، غير مقبول إن من يرمون بالرصاص «مقاتلون» و«أسرى» وليسوا بـ «متمردين» (105). وإخضاع هذا الشعب بالقوة، بتعلة تحضيره، لهي من العبث بحيث أنه ليس في حاجة مطلقاً لكره خارجي لكي يصبح حديثاً وينفتح على التّقدّم (106). ينبغي الاسراع إذن بتعويض معاهدة الحماية بـ «اتفاق تحالف» «حيث تكون أنفة هذا الطرف وذاك مُراعاةً بشكل أفضل»، ويُحافظُ بـ «الحرية المغربية» على «إمكانية سير المغرب، دون قذائف، دون حريق، ودون حراب» (107). وإلا يتعيّن الفهم

القول عند الحاجة قسماً من السلطات الى موظفين يأتمرون بأمره! وأيضاً، أكد رئيس المجلس للبرلمان أن الترتيبات العسكرية للمعاهدة لا تتضمن «أية دعوة الى الغزو». نفسه، فاتح يوليوز 1912، الجريدة الرسمية، ص 1854 - 1857.

- 100 انظر لوماني، 19 أبريل 1912، ولاديش التولوزية، 24 أبريل 1912.
- 101 «عندما علموا بأن شعبهم تم تسليمه، عندما جازفت الحماية المجيدة بالخروج من الظل الذي أخفوها فيه، انتفضوا.» لوماني، 22 أبريل 1912.
- 102 قبل سنة من مذابح فاس التي كان ثلاثة عشر ضابطاً وإثنا عشر مدنياً فرنسياً ضحاياها، كان جوريس قد كتب «إننا نؤذي الآن ثمن الجريمة المُقرّفة بلا انقطاع منذ سنتين. وإذا صار المغرب غداً فريسة لاضطرابات مُهلكة، إذا تم غزو فاس، إذا صارت حياة الأوربيين فيها مُهدّدة، وإذا هملت نكبة القوات الشريفة ضباطنا المُدرّبين (...) سيكون ذلك عقاباً لهذه الأغلبية العديمة التبصر والخاضعة، التي لم تُرد رؤية أي شيء والتي تركت فرنسا للتصايب...» لوماني، 5 أبريل 1911، ومُعلناً قرار الرّحف على فاس، قال نائب طارن متنبهاً انتفض المغاربة، سيُعدّمون» نفسه 24 أبريل 1911.
- 103 «هذا الشعب المُذنب، بعد كل شيء، لكونه طبّق في الدفاع عن ترابه واستقلاله مبادئ الأتفة التي تريدون يوماً بثّها في دفاعكم» مناقشات المجلس، 28 يونيو 1912، (الجلسة الثانية)، الجريدة الرسمية، ص 1844.
- 104 مناقشات المجلس، 28 يونيو 1912، (الجلسة الثانية)، الجريدة الرسمية، ص 1844. إن تحية جوريس للنساء المغربيات استُشعرت كإهانة من طرف أغلبية الجمعية التي صَفّقت على مُقاطعة القائد دريان «نسيت أن هاته النساء أحرّقن ضباطنا أحياءً وألّهن شوهنهم. نسيت أن جنود الطواير لعبوا الكرة في أزقة فاس برؤوس رفاقنا. في الحقيقة، إنك في هذه اللحظة مغربي أكثر منك فرنسي!».
- 105 لوماني، 2 - 1911.
- 106 لقد كانت فرنسا م «حضارة مغربية» قادرة على التحوّلات الضرورية، قادرة على التطور والتقدم؛ حضارة هي في نفس الوقت قديمة وعصرية...» لقد أعلن جوريس عن إعجابه بـ «قابلية التّشكّل التي للمجتمع المغربي، بملكته تطوره وتكيفه»؛ وشدّد على تنوّع نماذج الملكية الزراعية، وأنشطة الصّناعة التقليدية والأنشطة التجارية. «اليوم (...) يبرهن هذا الشعب على أنه شعب عمّل (...) وفي نفس الوقت شعب شجاع» مناقشات المجلس، 28 يونيو 1912 (الجلسة الثانية) الجريدة الرسمية، ص 1843.
- 107 نفسه، ص 1845.

جيداً بأن الحماية تفتح حقبة طويلة من الكفاحات الدامية (108) التي ستشغل جزءاً من قواتنا (109) وتُستلبُ السُّكَّانُ لأمدٍ طويل (110) وتجاوزنا بإظهارنا بمظهر المُعادين للاسلام (111).



عرف كوستاف هيرفي وحده داخل الحزب الاشتراكي، باستثناء جوريس، كما رأينا، كيف يهاجم دون كَلَلِ الحملة الفرنسية على المغرب، الي درجة نَعْتِهِ لمدير لومانيتي بالفتور، واعتبار نفسه بطيب خاطر المُدافع الوحيد عن المغاربة. إلا أنه بعد حل أزمة أكادير، لاح تغيير هام فالارتياح الذي تلقى به هيرفي الاتفاق الفرنسي - الألماني رافقه تسويغٌ مباغتٌ للاستعمار (112). «إن السلام استتبّ مساكين، ياللمغاربة المساكين!» (113). إن «المساندة العميقة والحقّة» التي كُنَّها هيرفي للمغاربة والتي كانت مادلين ريبيريو مُحِقَّةً بالتنبيه الى أنها لم تكن متطابقة مع «الشفقة» (114)، تحولت هذه المرة الى رأفة «لقد صار لأسمك القُرُش مغربهم، والآن حذار من «فأس آتيل» إن لم يخضع الجديان كقطيع من العبيد! ياللمغاربة المساكين» (115). وعند الاعلان عن مذابح فاس، تَحَدَّثَ هيرفي عن «عصيان وطني»، لكن سُخريته الطبيعية لم تخل من التباس «هيا إذن نُقنع بتفوق حضارتنا أناساً لا نعرف كيف نقلها إليهم إلا بقوة الجِراب» (116). إن دوليزي، الذي لا يخطيء في هذا الأمر، هاجمه في معاقله مردداً «هل سنقول للقبائل، مثلما كان يقول

- 108 «ستحول الحماية المزعومة الى الغزو الأشدّ قسوةً والى القمع الأشدّ شراسةً» لوماني، 22 أبريل 1912 «لم يعد ثمة سوى جيش من الغزاة في مواجهة شعبٍ متمرّدٍ ضيّدٍ الغازي» نفسه، 31 مايو 1912.
- 109 «في الحالة الزاهنة لأوروبا، في الحالة الزاهنة للعالم، تحكمون على أنفسكم بغزو هذا الشعب، بتعبثكم هناك لمائة ألف رجل، وربما أكثر...» مناقشات المجلس، 28 يونيو 1912 (الجلسة الثانية) الجريدة الرسمية، ص 1845.
- 110 عندما يتم التوضيح «لطمانتنا. بأن أربعمائة، خمسمائة مغربي ممددون في ميدان المعركة، أتذكّر بأنهم بالسنة لنا، قبل كل شيء، مَحْمِيين (...) فإذا (كانوا) لا يعرفون من فرنسا، طوال جيلٍ سوى رمح الجِراب، وانفجار القذائف، كيف سيكون هناك وَقَعُ فرنسا على هؤلاء الناس؟» مناقشات المجلس، 20 يونيو 1913 (الجلسة الثانية) الجريدة الرسمية، ص 2087.
- 111 بعد أن أثار أحداث العنف التي تعرفها، بعد المغرب، طرابس، سأل جوريس «إذا ردّ الاسلام يوماً على نحو متعصبٍ وشرسٍ بتمرّدٍ واسعٍ على العُدوان التولي، من ثراه سيفاجأ؟» لوماني، 22 أبريل 1912.
- 112 إن الفرنسيين «يجدون التوسّع الاستعماري مُهِمّاً كثيراً بالنسبة لهم؛ وهم يعتبرون أن من حقّ أمةٍ متحضّرة كفرنسا أن تستغل أرض وباطن أرض افريقيا اللذين لا يعرف شاعِلوها الحاليون، مسلمين كانوا أم زنوجاً، الاستفادة منها، وهي ملاحظة أكثر من صحيحة. إنهم يُعلِنون بأنها مستعمرات ضرورة أولية، حيوية لأمةٍ صناعية كفرنسا، مسألة امتلاك، وهذا ما يتضمّن جانباً كبيراً من الحقيقة، لكن بأيّ حقّ إذن يُرْفَضُ لألمانيا الرأسمالية، الصناعية والتجارية مكانها تحت الشمس الافريقية؟» لاكير سوسيال، 18 24 أكتوبر 1911.
- 113 نفسه، 8 - 14 نونبر 1911؛ إنه العنوان والعنوان الفرعي للمقال.
- 114 مقال مُشار إليه، ص 96.
- 115 لاكير سوسيال، 8 - 14 نونبر 1911.
- 116 نفسه، 24 - 30 أبريل 1912.

الصديق هيرفي سابقاً، أن يقنصوا بطلقات البنادق الغازي، باسم «الروح الوطنية المغربية» ؟ أم سنحكم عليهم، مثل صحيفة سان باطري لهذا اليوم (117)، بالعبودية، باسم «حضارة متفوقة» ؟» (118). ثم تخلص مدير لاكير سوسيال الى الاقرار بأنه «إذا كانت جريدة سان باطري لهذا اليوم تحكم على المغاربة بالعبودية باسم حضارة متفوقة، فإنها تحكم عليهم على طريقة الطبيب الذي إذ يرى أن المريض هالكٌ «يحكم» عليه باسم العلم» (119). لقد استمرت ويلاتُ الحرب إنه «حق الأقوى» (120). وينبغي الاذعان لها. فاختلال المغرب بات حتمياً، والغضبُ لذلك بمثابة «توجيه لكلمات الى القمر (...) حقا إن على حزينا القيام بشي أفضل من إضاعة وقته في تسلية المتفرجين» (121). ليخضع المغاربة للقوات الفرنسية، كما للسلطة السياسية.

لقد تساءلت مادلين ريبيريو عن أسباب هذا «الانقلاب». «هل أراد هيرفي استحقاق عَفْوهِ وألا يتعرض مطلقاً لسنوات سجن بسبب نضالته المضطربة. إن كانت شجاعة ؟ هل قبض الثمن ومن طرف من ؟ أم لا ينبغي أن نرى في ما دعاه بـ «تصويب رمايته» سوى مزاج جديد تَوَلَّدَ عن ضغينة قديمة» (122) ؟ على كل حال، لنلاحظ بأن موقف هيرفي من الجيش يشكل عنصراً مهماً من تحوُّله. فمِنذ 1912، غادر النزعة الفظة المناهضة للروح العسكرية التي كانت تُؤثِّرُ الى حدِّ كبيرٍ عداؤه لغزو المغرب. إن الجنود الفرنسيين لم يعودوا «قطاع طرق»، و«لصوصاً»، و«قتلة»، ولكن «أناساً مساكين» في الطريق الى «المسلخ المغربي» (123). ولم تعد الجريمة في الغزو، بل في «عدم إتقانه» (124). فمنذ ذلك الوقت، تغيرت دلالة المساندة التي كان هيرفي يبديها تجاه المغاربة عند المارك الأولى ضدَّ القوات الفرنسية. وقد سهل رفض النزعة المناهضة للروح الوطنية (125) التعبير عن سياسة استعمارية تشدَّد على ضرورة أن تُضمَّنَ للمستعمرين «كل الحقوق التي نطالب بها لأنفسنا، دون تمييز في اللون أو الجنس» (126). والخصوصية المغربية، التي استمر جوريس في الكفاح

117 يُذكَرُ بأنه بهذا الاسم كان كوستاف هيرفي، وهو في السجن، يوقع افتتاحية.

118 لاباطاي سانديكالست، فاتح يونيو 1912.

119 لاكير سوسيال، 5 — 11 يونيو 1912.

120 نفسه، 11 — 17 شتبر 1912.

121 نفسه، 3 — 9 دجنبر 1913.

122 مقال مُشار إليه، 98

123 لاكير سوسيال، 4 — 10 شتبر 1912.

124 علَّقَ هيرفي أيضاً على رسالة لجندي تحدث عن الفظاعات المُرتكبة من طرف القوات الفرنسية نفسه، 9 — 15 أكتوبر 1912.

125 «إن أكبر غلظة في حياتي هي أنني تركت نفسي أتحل، منذ خمس الى ست سنوات، يافطة المُعادي للنزعة الوطنية» خطاب قاعة واغرام في 25 شتبر 1912، نفسه، 2 — 8 أكتوبر 1912.

126 نفسه، 9 — 15 أكتوبر 1912.

من أجلها، قد اختفت. وهي وشيكة تلك الأوقات التي سيطلب فيها مدير لاكير سوسيال من جماهير الأهالي الالتفاف حول «الوطن الذي في خطر».



ومع لوسيان ديلنيير، وهو مناضل عجوز في الحزب العمالي الفرنسي ومستوطن سابق في الجزائر، لا يتعلق الأمر بالانقياد، ولكن بالحماس (127). فإقامة الحماية ليست فحسب في المجرى الطبيعي للأمر، بل إنها ستسمح أيضاً باختبار الاشتراكية في شروطٍ ممتازة ووضّحها في مؤلّف ضخم، بعنوان المغرب الاشتراكي (128) وعلى أعمدة جريدة جول كيد. إن ديلنيير ينوي البرهنة على أنه تمّ إخطاء الطريق حتى ذلك الوقت. والمبني للمجهول يعود الى كل أولئك الذين، في صفوف الاشتراكيين، زعموا معارضة غزو الامبراطورية الشريفة. فالعمل الاشتراكي لا يهدف الى تأخير مسيرة الرأسمالية، بل إلى أن «يترك المجال حراً» لها، وأن يوضّح لضحاياها بأن الاشتراكية هي «الملاذ الوحيد». إنه إذن من العبث العمل على نحو مخالف على الصّعيد الاستعماري. «فليست مصلحة الأهالي، المثارة غالباً، سوى ذريعة سيئة». وإنه لخطأ التأكيد على أنهم كانوا «في منتهى السعادة قبل أن يعرفوا النظام الرأسمالي، وإن إدخاله إليهم كان من أسوأ الآفات (...) لقد كان هناك حديث كثير عن الدّم الذي أراقه هذا التوغل (الأوربي)، وعن أشكال العنف الحتمية التي رافقته. لكن هذه الآلام ليست سوى شيء يسير الى جانب الفظاعات السابقة» (129). سيتعرض بعض المغاربة، دون ريب، لـ «ابتزازات»، لكن هذه الأخيرة «ستكون أخف من ابتزازات المخزن والقواد الكبار. وفي المجموع، إذا قمنا بموازنة عادلة بين الخير والشر الذي تجلبه الحضارة في شكلها الرأسمالي، ينبغي الاقرار بأنها تُحسّن أحياناً أو على الأقل لا تُفارق أبداً وضعية الأهالي» (130). ليست حرية المغاربة في تقرير مصيرهم ذات معنى. فنحن، يوضح ديلنيير، أمام «تجمعات غير منظمّة وعاجزة عن إظهار إرادة جماعية. نجد دائماً بينهم مضطّهدين ومضطّهدين. الأولون بصفة عامة، هم الذين يقاومون النفوذ الخارجي؛ بل يُفليحون أحياناً في جرّ ضحاياهم غير الواعين معهم. ولكن بما أننا نعرف أن هؤلاء سيَشْكرون مُحرّريهم، لا يجب التوقّف عند معارضتهم غير المنطقية؛ بل يجب إعتاقهم بالرغم عنهم» (131).

127 عن ديلنيير، أنظر لوسيان ديلنيير، حياته ومذهبه، كُتِبَ نُشِرَ بعد موته من طرف «أصدقاء لوسيان ديلنيير» (1938 ؟)، ومادلين رويبروكس التي عرضت الخطوط العريضة لمشروعه لـ «الاستعمار الاشتراكي» الأمية الثانية والشرق، ص ص 154 - 161.

128 كُتِبَ غداة المُعاهدة الفرنسية - الألمانية ل 1911، المنشورة في أوائل 1912.

129 لوسيان، 11 مايو 1912.

130 نفسه، 18 مايو 1912.

131 صَدَرَ هذا النص بعد شهر على قِتْنِ فاس التي رأى جوريس فيها بالضبط التأكيد على مُعَارضة الشعب المغربي - المُتَفَهِّمة والمحترمة - للاحتلال الفرنسي، وهي قِتْنٌ فضلت صحيفة الكيدين أن تلتزم الصمت حولها.

مدح الرأسمالية من طرف ديلنيير نسبي جداً. فلم يكن يهدف لغير تبرير الحماية، مع إظهار الخطأ البين الذي يرتكبه، كل أولئك الذين يرثون لمال المغاربة، مأخوذين باندفاع إنسانية، ومع ذلك سعى ديلنيير الى انتقاد الاستغلال الرأسمالي للامبراطورية الشريفة. فبينما توجد رفاهية المغرب مرتبطة بالزراعة، لم تهتم الرأسمالية سوى بالمناجم والمضاربة العقارية وبالمشاريع الكبرى من أبنائك وموانئ وسكك حديدية ويضيف «هنا، لديها الكسب الوفير. فهي تضع في جيبها أرباحاً طائلة ويمكنها إظهار امتنانها للوسطاء شبه الرسميين الذين أشاروا الى الصفقات الجيدة وسهلوها» (132). وإذن، يتوقف على الاشتراكيين الفرنسيين إظهار أنه من الممكن فعل شيء آخر، وأنهم قادرون، بتطبيق أفكارهم، على تنمية منطقة بكاملها. لقد وقع اختيار ديلنيير على منطقة سبو (133). ليس للرأسمالية، حسب رأيه، من تأثير في تلك المنطقة؛ وتتميتها يمكن أن يُعهد بها من طرف الحماية الى «وكلاء» يجندون بعض المستوطنين الذين سيتقيدون في نشاطهم بمبادئ الاشتراكية (134). ولن يمكن إشراك المغاربة في هذا المشروع إلا عندما تكون ذهنيته قد تطورت «وهذا ما لن يحدث ربما إلا بعد أجيال عديدة» (135). إن الاستعمار الاشتراكي سيحصل على أراضي ولكن دون إلحاق الضرر بها (136). وسيكون بإمكان «المُعوزين» العمل في أراض (137) وستقدم «مساعدة طبية وصيدلية» «للمحتاجين» (138). لكن لا ينبغي «الأسراع بنشر الثقيف» (139) ولا التوهم على الخصوص بشأن إمكانيات الاتصال، ف «صِلَاتِنَا الأولى بالمغاربة ينبغي أن تكون صِلَات المَرُوض بالوحش، مع السَّوط المرفوع، ومتابعة أقل حركة، مستعدين لإبطال كل غدر» (140). وتبعاً لذلك، سيكون على الاستعمار الاشتراكي أن يؤسس «قرى مُحَصَّنة يكون سكانها

132 لوماروك سوسالمت، ص 136.

133 إن سبو هو أكبر نهر في شمال المغرب. ويُقَطِّي حَوْضَهُ المُتَدَفِّق مساحة 40 000 كلم 2، ولكن ديلنيير، مثل مسافري وجغرافي عصره، كَوَّنَ عن هذه المنطقة فكرة تقريبية جداً.

134 نفسه، ص 324.

135 نفس، ص 185.

136 إن ديلنيير يستبعد أن يتم التصرف «كما في الجزائر بواسطة الطرد، والحجز» وهو ما يمكن أن يقود الى «حرب إبادة، إذ أن كل شبر مستولم عليه من الأرض يكون مسقياً بالدم، نفسه، ص 155. ويرى أن الأراضي الممكنة هي الأراضي التي يملكها السلطان، إذ أن لهذا الأخير «مُحَصَّصات» ه (في ذهن المؤلف، من الواضح جداً بأن الأمر يتعلق بالأراضي العامة وليس فقط بالأملك الخاصة للملك) وأراضي «الحبوس» التي يمكن أن تُكثري لأمد طويل، لكنه أثار أيضاً، بكثير من التفاؤل، إمكانية أن يبيع المغاربة جزءاً من أراضيهم «للمعمرين الاشتراكيين» نفسه، ص 188 — 190.

137 نفسه، ص 187.

138 نفسه، ص 188.

139 نفسه، ص 185.

140 نفسه، ص 181. إن قضية القوة هذه من القضايا المُفضَّلة لدى الاشتراكي ديلنيير.

المُسَلِّحون والمُدْرَبون دائماً على أهبة ردِّ عُدوان ما وانتظار جيش النجدة باطمئنان» (141)، وأن يؤكد على مبدأ «المسؤولية الجماعية للقبائل» (142).

ورغم مُبالغاته، أخذ ديلنيير مأخذ الجد كثيراً من طرف الجناح الكيدي للحزب (143). لقد كتب كاشان في لومانييتي بأن مؤلفه يُشكّل «مُحَطَّطاً إيجابياً لتنمية استعمال الأرض المغربية بفضل تعاون شغالين من الأهالي وشغالين فرنسيين» (144)، وأعلن بأنه سيقدّم لدراسته من قبل الفريق البرلماني وصاغ ديلنيير مُقْتَرَحَ قانون يهدف إلى إعطاء الحكومة المغربية مساعدة مالية من مائة مليون مخصصة لانطلاق مشروعه (145). لكن عندما دُعي النواب الاشتراكيون لابتداء رأيهم انقسموا فساند كيد مشروع ديلنيير الذي قاومه كلٌّ من فايان وجوريس (146). وفي اليوم التالي، تمّ التبري بـ «الاجماع شبه التام للأصوات»، على الصيغة التالية: «إن الفريق البرلماني أمام الخلافات التي وَقَعَتْ داخله، لا يرى أن عليه توريط الحزب في مسألة هذه الخطورة» (147). غير أن ديلنيير لم يلقِ السِّلَاح. لقد كتَبَ بأن مُعَارِضِي مشروعه أخطأوا بالاعتقاد بأنه يجازف بتحميل الحزب مسؤولية «النزاعات المُسلَّحة بين المستوطنين الاشتراكيين والأهالي»، ثم أضاف «فليس الانشغال بالخوف من الانتقامات إلى درجة تحويل هذا الخوف إلى جمود هو ما سيؤدي بالحزب إلى نتيجة إيجابية». وأجهد نفسه بالتوضيح على أعمدة صحيفة سوسياليزم، التي فِتِحَتْ له منذ ذلك الوقت فصاعداً بشكل واسع، بأن مشروعه أخفَقَ «لأنه كان اشتراكياً جداً» (148).

141 نفسه، ص 158، إنها نواة «ميليشيا استعمارية» كان ديلنيير يأمل أن تُضْمَّ خلال بضع سنوات «مائة» ثمّ مائتي ألف رجلٍ مُسلَّحين على نحو جيد، مُدْرَبين بشكل جيد، مُؤَقَّمين بشكل جيد، ويعرفون البلادَ معرفةً دقيقة، وستُعفي فرنسا من تضحيات احتلال عسكري» نفسه، ص 355.

142 نفسه، ص 301.

143 إن ديلنيير يقول لنا، في توطئة، بأنه أبلَغَ المجموعة البرلمانية بـ «الأوراق الثمينة» لمؤلفه.

144 في 13 فبراير 1912، تُرى هل قرأ كاشان حقاً المغرب الاشتراكي، ولو مقتصرأ على «أوراقه الثمينة»؟ إننا نميل إلى الشك عندما ترى أنه يُشْتَع، في نفس المقال بـ «الاشتراكات الزراعية بين الأوربيين والأهالي في المغرب» التي ينصح بها أندري كوليز والتي يرى فيها وسيلة للاستيلاء على أراضي الأهالي دون إثارة حفيظتهم...

145 بعد أن عَهَدت المجموعة البرلمانية بالمشروع إلى فحص لجنتها للمستعمرات، اجتمعت هذه الأخيرة، وبعد أن هنأت «المواطن ديلنيير على دراسته الوافية جداً، المؤثقة جداً، والمُضِيئة جداً، التي تُشَرِّفُ الفكر الاشتراكي» (كذا)، تبنّت بإجماع حوالي عشرين نائباً حاضراً، مُقْتَرَحَ قانونٍ مُعْطِيَةِ إياه كحشيات المؤلف الكامل لديليير. وقد نشر هذا الأخير نصّ في التوطئة. المغرب الاشتراكي، ص 1 - 3.

146 يمدح ديلنيير نفسه بكونه تلقى أربعة وثلاثين توقيعاً، دون حساب خمسة أو ستة انضمامات شفوية من أصل خمسة وسبعين نائباً. نفسه ص 4.

147 نفسه.

(148) لوسوياليزم، 2 مارس 1912.

تصرفات اليسار الراديكالي والاشتراكيين الأحرار تشتت المقاومات الأخيرة للحماية وخلق فريق استعماري جديد

لم تكن المجموعة الاشتراكية وحدها، كما رأينا، هي التي أظهرت في مجلس النواب معارضتها لغزو المغرب. فرغم أن التصويتات على الثقة في الحكومة تجمع كثيرا من المترددين فإن هناك عددا من النواب المتربعين على مقاعد اليسار الراديكالي والاشتراكيين الأحرار يرفضون منحها أصواتهم. وتحليل الاقتراعات يسمح بملاحظة الأهمية النسبية لهذه المقاومة وتضائلها التدريجي.

امتناع			عداء (تصويت ضد)			اقتراعات حول الثقة في الحكومة
RI (2)	RS (1)	SI	RI (2)	RS (1)	SI	
2	1	1	2	0	1	13 نوبر 1907 (رقم 353)
1	3	6	2	1	2	28 يناير 1908 (رقم 455)
4	21	1	3	3	8	24 فبراير 1908 (رقم 471)
8	36	0	3	10	8	19 يونيو 1908 (رقم 471)
4	33	7	1	0	3	18 يناير 1909 (رقم 700)
0	14	5	1	1	3	23 نونبر 1909 (رقم 982)
5	7	6	0	0	0	24 مارس 1911 (رقم 175)
6	17	7	0	0	1	16 يونيو 1911 (رقم 247)

RS (1) الراديكاليون الاشتراكيون لم يتم الإدخال في الاعتبار للامتناع التقليدي
لهنري بريسون، رئيس المجلس.

RS (2) الراديكاليون الأحرار

وبلغت مقاومة هذا القسم من اليسار ذروتها في يونيو 1908. فلدى الاشتراكيين الأحرار، هناك ثمانية نواب من عشرين، أي خمسًا مجموعتهم، يرفضون اتباع السياسة المغربية للحكومة؛ بينما يصل هذا العدد إلى سبعة وأربعين لدى الراديكاليين، أي خمس عددهم. ومع التشريع الجديد، صارت المعارضة بمعناها الحرفي شبه منعدمة؛ فالمحتجون يلوذون بالامتناع؛ وهذا الأخير لم يعد يعني سوى خمس الاشتراكيين الأحرار و بين 5 و10% من الراديكاليين.

إن موقفهم من التصويت على الاعتمادات العسكرية للمغرب لَجِدُّ كاشيفٍ للانزلاق التدريجي نحو الانقياد للغزو. صحيحٌ أن ما يقرب من ستة منهم لم يُظهِرُوا تحفظهم إلا بمناسبة تصويتهم الأول، وعند الاقتراعات اللاحقة أعطوا أصواتهم للحكومة (149). بعضهم صوت على الاعتمادات العسكرية بعد أن أظهر مرّةً أو مرّتين عداؤه (150)؛ وبعضهم بعد أن امتنع مرّتين (151) أو حتى أربع مرّات (152)، ثم هناك بعضٌ منهم تردّد، وامتنع، ثم صوت «لصالح» وفي بعض المرّات «ضدّ»، قبل أن يتوجه إلى تصويت إيجابي في الاقتراعين الأخيرين (153). هذا التطور يتخذ أحيانا شكل خطاظة كاشفة هذا ما تظهره حالة نائب لارين المنتمي إلى اليسار الراديكالي (154) الذي، إذ عبّر عن رأيه ثلاث مرّات، صوت ضدّ الاعتمادات العسكرية في 27 مارس 1908، وامتنع في 23 نونبر 1909، وصوت بشكل إيجابي في 16 يناير 1911. إلا أن أحد زملائه من نفس مقاطعة الاقليم هو كويسنوس، وهو راديكالي اشتراكي، لم يقطع سوى نصف الطريق فبعد أن رفض التصويت على الاعتمادات العسكرية في مارس 1908 وفي يناير 1909، انضمّ إلى الامتناع بعد شهرين من ذلك ولم يغادر موقفه ذاك نهائيا. أمّا دوفونطين، وهو راديكالي اشتراكي من الشمال، فقد قاوم طويلا، إذ صوت أربع مرّات ضدّ الاعتمادات، وامتنع في المرّة الخامسة، وفي 1911 أعطى تصويباته للحكومة (155). وأخيرا، هناك ديرفولوي وهو راديكالي اشتراكي من السين إي مارن و جولي،

149 إنها حالة الراديكاليين الاشتراكيين شاير (دروم)، شامبون (سافوا)، شانوز (إزير) وسريبول (دورودني). أمّا الراديكالي الحر. ف. جودي (كروز) والاشتراكي الحرّ ديفارج (كروز) فصوّتا على الاعتمادات العسكرية عند الاقتراع الأول، في 27 مارس 1908، وامتنعا عند الاقتراع الثاني، في 18 يناير 1909، ثم عادا بعد ذلك إلى التصويت الإيجابي.

150 هكذا صوت سيكاندي، وهو راديكالي اشتراكي من ليسن، وهاشال كروسي، وهو اشتراكي حر من السين، وفيليط، اشتراكي حر من لور - إي - لورا، ضدّ الاعتمادات العسكرية في 27 مارس 1908، وقد كرّر الاثنان الأخيران معارضتهم في 18 يناير 1909.

151 هنري ميشيل، نائب راديكالي للبوشر - دو - رون، وسبيال، نائب لافين، عضو اليسار الديمقراطي.

152 هنري روي، نائب راديكالي للواري، ولوي دومون، نائب راديكالي حر ل (دروم).

153 إن الراديكاليين الاشتراكيين بوريلي (أرديش) ومانودي (إيسن) وكامني بيلتان (بوش - دو - رون) بدأوا بالامتناع في 27 مارس 1908، ثم صوتوا على الاعتمادات العسكرية في 18 يناير 1909. وقد امتنع الاثنان الأوّلان من جديد في 25 مارس 1909، بينما اختار الثالث تصويتا معارضا، ثم انضمّ ثلاثهم إلى الأغلبية الحكومية في 23 نونبر 1909 و16 يناير 1911. ومن الصّعب دون ريب أن ننسب حرفيا دلالة «مغربية» إلى هذه التصويبات وألا نُدخل في الاعتبار تأثير عوامل خارجية، وحتّى مجرد حركات مزاج، لكن الأمر مختلف دون ريب مع ج. أ. رازيمبو، وهو راديكالي حر من الهيرو، الذي دلّت تصويباته منذ 1905 على معارضة السياسة المغربية للحكومة، ولكن الذي غيّر موقفه حول مسألة الاعتمادات العسكرية فاختر عندئذ التصويت السلبي مرّة، ومرّتين الامتناع، ولكنه اختار التصويت الإيجابي ثلاث مرّات.

154 إنه مُسجّل في المجموعة الراديكالية الاشتراكية ابتداء من 1910.

155 إنه واحد من أئدّر المرشّحين في انتخابات 1914 الذي أثار عبارات انتقادية «سياسة الغزو في المغرب، التي كلّفنا هذا القانون المشؤوم لثلاث سنوات، فقد كان التوغّل السلمي سيكون أفضل» براج، إجهارات والتزامات انتخابية ل 1914 (مجموعة برودي).

اشتراكي حر من الألب المنخفضة، اللذان رفضا التصويت على الاعتمادات خلال الاقتراعات الخمسة لـ 1908 – 1909، ولم ينضمّا إلى الأغلبية إلا في يناير 1911 (156). وفي المقابل، نجد أن التطور المُعاكس نادر؛ فلا يمكن أن نذكر سوى مُنتخبين راديكاليين من منطقة السين هما فرديناند بويستون الذي امتنع ثلاث مرات بعد أن صوتَ ضد الاعتمادات العسكرية، ثم أثر من جديد أن يصوتَ بشكل سلبي في 1911، ومانيو الذي صوتَ «ضد» في مارس 1909 بعد أن امتنع قبل ذلك بشهرين.



كان اقتراع المصادقة على معاهدة 30 مارس 1912 مناسبة لقسمٍ صغير من الراديكاليين ولينصّف الاشتراكيين الأحرار لكي يعبروا عن مقاومتهم الأخيرة للحماية (157). فالْحُجَجُ المُقَدِّمَةُ تَتَعَلَّقُ، على الخصوص، بالأعباء العسكرية التي استتبعها احتلال التراب المغربي (158)، وبأخطاء القيادة الفرنسية (159). إن ذِكرَ المغاربة لا يَرِدُ إلا قليلاً. لقد أشار دوماسنيل، مع ذلك، إلى هذا «الشعب الأبي (...)» الذي ظلَّ حُرّاً طوال قرونٍ وقرونٍ «ونبّه إلى أنه «ليس في بضعة شهور، ولكن بكثير من الصبر وكثير من الوقت يمكن أن نأمل في التوغّل فيه» (160). لكن بروسي باسم الراديكاليين الاشتراكيين للجزائر، هدأ من عتابه

156 يمكننا أن نُقَرِّبَ من هذا الموقف موقف ليجيموس، وهو نائب اشتراكي حُرّ لكادلوب، الذي صوتَ ثلاث مرّات ضدّ الاعتمادات العسكرية، بعد أن كان قد امتنع، ثم انضمَّ في 1911. ينبغي أن نتحدّث هنا أيضاً عن إيتيان بينو، جمهوري ديمقراطي من إيل – إي – فلين، وهو النائب الوحيد غير المنتمي إلى تشكيلة اليسار الذي اتّخذ، في التصويتات الخمسة عشر التي تمّت حول السياسة المغربية من يناير 1908 إلى مارس 1909، نفس موقف المجموعة الاشتراكية، قبل أن يستقر في الامتناع، هكذا صوتَ أربع مرّات ضدّ الاعتمادات العسكرية وفي المرّة الخامسة امتنع. إنّه لم يُعَدَّ انتخابه في 1910.

157 لقد صودق على المُعَاهَدَةِ في فاتح يوليو 1912 بأربعمئة وثلاثة وأربعين صوتاً ضدّ سِتّة وسبعين (أي إثنا وسبعون اشتراكياً مُوَحِّداً، واشتراكي حر، وراديكالي اشتراكي، وراديكالي ح، ونائب من اليمين) وخمسة وأربعين امساعاً (أي خمسة عشر اشتراكياً حُرّاً، سبعة عشر راديكالياً اشتراكياً، أربعة راديكاليين أحرار، واحد من الوسط وثمانية نواب من اليمين)، اقتراع رقم 516.

158 إن الجنرال بيدويا، وهو نائب راديكالي اشتراكي لآزييج، هو المُعَبَّرُ عن هذه المخاوف «لدينا في المغرب سبعة وأربعون ألف رجل. وعمّا قريب سيكون لدينا ستون ألفاً. هل تعتقدون أن هذا سيكون كافياً؟ لا أحد منا يعتقد ذلك». ختم قائلاً تحت تصفيق اليسار المتطرف، «بالرغم منكم ستكونون مُرغمين على الذهاب بعيداً. سيكون لزاماً غزو الأطلس وعندئذ لن يلزمكم ستون ألفاً بل ثمانون ألفاً وربما مائة ألف للارسال هناك فكروا في العواقب حالة حرب أوروبية. فإن المغرب لن يكون بالنسبة لنا عنصر قوّة. أما بالنسبة لي، فإنني أرى في المغرب سبب صعب». مناقشات المجلس، 21 يونيو 1912، الجريدة الرسمية، ص 1647. إن احتلال المغرب، حسب أولار وغيريل سياني، هو المسؤول عن قانون الثلاث سنوات في لاديش التولوزية، 4 يوليو 1912، نشرة عصبة حقوق الإنسان، فاتح أبريل 1914، ص ص 385 – 402.

159 أنظر بالخصوص تدخلات الراديكاليين الاشتراكيين لاشو وبالأخص جاك – لوي دومينيل. مناقشات المجلس، 14 يونيو 1912، الجريدة الرسمية، ص ص 1489 – 1493؛ 1496 – 1507.

160 نفسه، ص 1499.

لنفسه قائلاً «إن البربر وعرب إفريقيا الشمالية يعلمون جيداً بأنه ليس لديهم، ولم يكن لديهم، منذ قرون، هوية وطنية ما.» وبما أن المغاربة يقاومون بالقوة «ينبغي جيداً لعمَل الحضارة أن يتم (...) بأقصى ما يمكن من الرقة وأقصى ما يمكن من العدل، ولكن بأقصى ما يمكن من الحزم». لن يكون هناك أيّ مَسَاسٍ بحرية مُعتَقَدِهِم، وبما أنّهم، مثل مُسَلِمِي الجزائر وتونس «لا يتوفرون على هوية وطنية فسيُشَرَّفُهُم كثيراً أن ينتموا للوطنية الفرنسية» (161). لا ينبغي أخذ خلاصة هذا الاستعماري العجوز بشكلٍ حُرْفِيٍّ. فما بهم، وما يَتَفَقُّ عليه منذ ذلك الوقت فصاعداً مجموع الراديكاليين تقريباً، هو ما ذكر به كايو في خطاب بالسنّ كالي : «إن شعار المغرب للمغاربة عبارة فارغة من المعنى» (162). لقد عرف كيف يُظهِرُ بأن الحضارة أو التقدم بكل بساطة يتطلب إقامة «هيمنة فرنسية» في المغرب. وتسمح الحماية وحدها بتأمينها، فعلى الصّعيد السياسي، «لايفعل السلطان شيئاً أو يكاد دون ترخيصنا» (163). أمّا على الصّعيد الاقتصادي، فبالرغم من الالتزام باحترام مبدأ تساوي الدّول الذي أُعلن في الجزيرة الخضراء، فإن المغرب «صفقة جيدة» (164) بالنسبة للفرنسيين، للرساميل الفرنسية.

منذ وقت طويل دون ريب وأغلبية الراديكاليين لا ترى إلا الامتيازات في الغزو. والآن وبعد أن أزيحت الحواجز الدولية، صار بإمكان حماسهم أن يعبر عن نفسه بدون تحفظ. إن الشرف يعود إليهم بـ «بإعطاء المغرب لفرنسا». كتب أميلو وهو الكاتب العام المقبل للحزب. «إن عمل الحماية الفرنسية في المغرب، يعود إلى سياسة أصدقائنا (...) لقد كان على فرنسا، وليس أية قوة أخرى، أن تهيمن على المغرب. حول هذا المبدأ الأساسي كان الأجماع في صفوفنا منذ عشرة سنوات (...) لقد كان على شمال إفريقيا أن يؤول بكامله إلى فرنسا كتنا نحسّ بهذا، كتنا نريده، وكنا نأمل» (165). أمّا طالاماس، وهو راديكالي صلب كما سيُقال لاحقاً، فقد حيا بتأثر رجال الدولة الذين «عوض أن يظلوا مُنومين في الحدود الشرقية كانت لديهم الشجاعة لدفع فرنسا إلى الغزوات الاستعمارية (...) لم يُنصفهم جيلهم بما فيه الكفاية» (166). ومن غير سخرية، كتب آبير ميلو عن كايو ووزرائه، بأنهم سيكونون «مسرورين بأن يكونوا بالنسبة لتاريخ «المغاربة» مثلما هو (فيرى) نا الكبير طونكينوا» (167).

161 نفسه، 21 يونيو 1912، الجريدة الرسمية، ص ص 1649 - 1650.

162 لابتوتيت ريبوليك، 6 نونبر 1911، التي نشرت النص الكامل للخطاب الذي ألقاه في الليلة السابقة كايوكس.

163 لورور، 3 أبريل 1912.

164 لابتوتيت ريبوليك، 27 يناير 1912، لورابيل، 7 مايو 1912.

165 لورابيل، 3 أبريل 1912 مُشدّد عليه في النص.

166 مناقشات المجلس، 8 مارس 1912، الجريدة الرسمية، ص 247.

167 لورابيل، 19 دجنبر 1911.

ليس المعمرون الفرنسيون مع هذا الرأي. فهم يشكون من كون الحزب الراديكالي وبصفة عامة الحزب الجمهوري أهملهم. «وحدهم، هكذا يظنون، أن الرجعيين يهتمون بمصيرهم». هذا ما أخبرت به قراءها جريدة الحزب التي نشرت رسالة لجورج ميرسي، مدير الجريدة البيضاء لافيحي ماروكان (*) (168)، لقد طلب هذا الأخير أن يؤثر الراديكاليون في الرأي العام لخلق تيار ملائم لتنمية الحماية (169). وقد وجد هذا النداء آذاناً صاغية، خاصة من طرف مجموعة من النواب يتحلقون حول أسبوعية الحوليات الاستعمارية «، تمكنوا تدريجياً من السيطرة عليها (170). لقد سعوا الى توضيح أن المغرب هو، دون ريب، «صفقة جيدة»، لكن شريطة ألا تُترك الحماية تحت سيطرة العسكر والفريق الاستعماري (172). فهذا الأخير مسؤول عن كثير من الأخطاء التي ينوون تقويمها باقتباسهم لبعض أفكارهم من التراث المشترك للييسار، ولكن مع تجريدها من مثاليها البالية اللامسؤولة وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الفرنسي وكذا مع ضرورات الديمقراطية البرلمانية

□ لم يتم الاستعمار بهدف نقل الحضارة الى الأهالي، ف «عملنا ليس أبداً عمل مُبشِّرين» (173)، ولا بهدف السّماح للمؤسسات المالية الكبرى بتنمية أرباحها. لقد كانت المناقشات حول قرض للحماية مناسبة لمهاجمة السياسة المالية المُتَّبعة في المغرب منذ عشر سنوات والتي «لا يبدو أن الجنرال ليوطي قد قطع معها بحزم». ألا زال في نية الحكومة الاستمرار في رهن ثروات المغرب «لفائدة مصالح هائلة خاصة»؟ إن القرض المُقبل «لا ينبغي أن يكون عملية بنك، بل عملية دولة» (174)؛

(*) نسبة الى الدار البيضاء،

La Vigie Marocaine *

168 عن جورج ميرسي، وهو مغامر عديم الذمة، حوِّله موته في فيردان الى بطل، أنظر كريستيان هويل مغامراني المغربية، الدار البيضاء، 1954. إن لافيحي ماروكان ستصير، غداة الحرب، في ملكية جماعة ماس Mas، التي كان زعيمها، أنطوان ماس وهو صيرفي، عضواً في الفدرالية الراديكالية الاشتراكية للزّون، ومستشاراً عاماً للمقاطعة. إنه سيتزعم تدريجياً أهم وسائل إعلام الحماية (أنظر الجزء الثاني).

169 لوراديكال، 24 أبريل 1912 («نداء من المغرب»).

Les Annales coloniale *

170 خلال سنة 1912، استتبت للراديكاليين السيطرة التحريرية على الجريدة (التي أخذت تظهر منذ ذلك الوقت فصاعداً، ثلاث مرّات في الأسبوع) لقد شكّلوا أكثر من ثلثي معاونيها الرئيسيين، لتذكّر من بينهم هنري بيرونجي، راوول بيكي، لوسيان كورني، فيلكس شوتون، ألير ديلنير، لوسيان كاسباران، ليون مالايفال، لوي بويش، وجو ر. وقد التحق بهم بعض الجمهوريين الاشتراكيين جولي منذ 1911، فيوليط في يناير و أوكانيور في ييل 1912.

171 الحوليات الاستعمارية، 12 أبريل 1912 (أوكانيور)

172 نفسه، 28 يونيو 1913.

173 نفسه، 22 أكتوبر 1912.

174 نفسه، 4 مارس 1913.

□ «إننا نستعمر من أجل الفرنسيين» الذين يبحثون عن منافذ تجارية وعن أراضي يحرثونها وعن وظائف جديدة ومع ذلك فعلى السياسة الاستعمارية أن تَهْدَف إلى تحسين شروط عيش الأهالي؛ بل إن هذا يتمشى مع مصلحة المُسْتَعْمَرِ نفسها. لكن لا ينبغي الانجذاب إلى «إنسانية عاطفية» والسَّمَّاح للمُسْتَعْمَرِينَ بالاعتقاد «بأن فرنسا يمكن ألا تكون هي الأقوى» (176). هكذا يجب انتقاد سياسة الحماية في ميدان زراعة القطاني التي تُحايي المضاربيين الأوربيين وترغم الفلاحين على الاستدانة بفوائد ربوية (177)، وفي المقابل، سيكون من العبث الشروع في بناء تجهيزات اجتماعية يكون نفعها الوحيد هو «إرضاء أحزاب اليسار المتطرف»، بينما لن تعمل، في الواقع، إلا على إشهار «سياسة استعراضية» (178)؛

□ لا يمكن تطبيق هذه المبادئ أن يُترك للحكم التقديري لرجال السلطة والديبلوماسيين والعسكري. فاختيار لِيُوطِي ليس كفيلاً بطمأننة الجمهوريين. ذلك أن قراراته العسكرية متهورة (179)، وعمله الإداري متفكك وباهظ الثمن (180)، ورفضه مكافحة المضاربيين مُقلِّق. فـ«النتائج هي الفئنة في كل مكان، والمشاريع النافعة والمُربحة مُوجَّلة»؛ هو المغرب هاوية «تَنعِمُ فيها مَبَالِغ هائلة وأزواج لا تُعدُّ» (181). فمن الضروري إذن تعزيز سلطة الحُكْم المركزي وسلط البرلمان الذي يُعْتَبَرُ - بخلاف الصورة التي يروجها الفريق الاستعماري - في منتهى القُدرة على تعيين الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والمالية للحماية (182).

نحو الدفاع عن الحريات الفردية في المغرب ؟

إن الصَّمَتَ الذي لزمته عصبة حقوق الانسان حول غزو المغرب منذ يوليو 1911 يشهد بحَرَج العُصَبِيِّين. ففي مؤتمر 1913، عَمَدَ أحد أعضائها المعتدلين، وهو سليستان بوغلي، إلى طمأننة زملائه موضحاً أن العصبة، بِعِلْمِهَا بالغزو الاستعماري، لا تمتنع عن الاهتمام بإفريقيا الشمالية. «فليس من واجبنا أن ندافع فقط عن أنفسنا، نحن، عن أهلنا ومواطنينا المُباشِرِينَ، بل أيضاً عن أولئك الذين يُسَمَّون رعايانا وأن نُمَكِّنهم، أكثر من ذلك، من وسائل الدِّفاع عن أنفسهم بأنفسهم». هذا العَمَل ضروري، لا سِيَمَا وَأَنَّ «النِّظَام المستبد للإدارة ذات السلطات المُطلقة لم. يَعُدُّ ضرورياً، وحينما تصير أنظمة من هذا القبيل

175 نفسه، 22 أكتوبر 1912.

176 نفسه.

177 نفسه، 7 دجنبر 1912.

178 نفسه، فاتح أبريل 1913.

179 أنظر نفسه، 14 - 21 - 30 مايو 1912؛ 28 يناير، 22 مارس، 5 أبريل، 24 يوليو، 29 نونبر 1913.

180 نفسه، 8 مايو، 5 يونيو، 12 و 19 يوليو 1913.

181 نفسه، 14 أكتوبر 1913.

182 نفسه، 28 يونيو 1913.

غير ضرورية تصير غير ممكنة الاحتمال» (183). لقد تحدث بوغلي عن الجزائريين، لكن بالرغم من أن الوضع في المغرب مختلف جدا، يرى العصبويون جيدا أن الدرس صالح لكل إفريقيا الشمالية. فضلا عن ذلك ها إن عصبويا من الجزائر، شارل ميشيل (184) يَعْقبُهُ وَيُقَدِّمُ حُجَّتَيْنِ جديديتين قائلا «إن أهاليينا في إفريقيا الشمالية، يُجِبُّونَ الحربَ وَيَوْمَ سَيَدُوِّي قَصْفُ الأسلحة في أوربا سبيلزهم البارود. وحينئذٍ سينتفضون ضيِّدنا إذا لم نكن قد عرفنا قبل ذلك أن نَرَبِّحَهُمْ لقضيتنا من أجل استعمالهم في الدفاع المشترك» (185). ومن جهة أخرى، ينبغي أن نعرف بأن المُعمرين، مثلهم في ذلك مثل الأهالي، «ضحايا نفس التَّعَسُّف» (186). وما هو صَحِيحٌ في الجزائر، صحيح أكثر في المغرب حيث للنفوذ العسكري سلطات مطلقة دون أن يكون مع ذلك قد وَضَعَ حَدًّا لِنِظامِ الإرادة المَطلقة الذي تُعَمِّمُهُ الإدارة التقليدية للقواد والقضاة في البوادي. وإذن، ففي هذا ما يكفي لكي تكون الأهداف الجديدة للعصبة، منذ ذلك الوقت فصاعداً، دون التباس. لم يعد ينبغي التساؤل حول حق الشعب المغربي في تقرير مصيره. فشرعية العمل الفرنسي لم تُعدُّ تُناقش. كما أنه لا ينبغي إنشادُ نشيدٍ لِمَجْدِ الحماية. ولا تُعْظِمُ رسالةً حضاريةً لم تعد القوى العظمى تنوي مُنازعة فرنسا فيها (187). لقد اهتزت العصبة كثيرا بذلك الغزو. وانقيادها ليس انقياداً مُتَصَنِّعاً. فهي لا يمكنها إظهار الحماس الذي أعلَّنه بَعْضُ أعضائها في البرلمان (188). لقد ظلت قَلِقَةً، منشغلة بالمساس الخطير بحقوق الناس الذي شجبتة عبثاً، غداة دخول القوات الفرنسية الى فاس، فلم يعد أمامها سوى أن تأمل في أن تَتَسَوَّى الوُضعية، بأسرع وأحسن ما يسمح به استمرار العمليات العسكرية والسلطات المفترطة التي للنفوذ العسكري. إنها تنوي القيام بدورها في هذه التسوية، وذلك بإطلاع الحكومة والرأي العام على الأخطاء والزلات التي أُخْبِرَتْ بها وبالرجاء في أن تُيسَّرَ تدخلاتها تقويمها. ففي هذا المغرب الذي لم يُعُدَّ مغربياً والذي ليس بَعُدَّ فرنسياً، لم تعد ترغب في أن ترى سوى أفراد، فرنسيين ومغاربة، مُهَدَّدين بالحرب والنهب والمضاربة في أرواحهم وممتلكاتهم وحررياتهم.

لم تنتظر العصبة في الواقع توقيع معاهدة الحماية لكي تتدخل. فمنذ 1910، مَنَحَتْها قضية لوبينيك فرصة الاحتجاج على تعسف السلطات العسكرية. فالمعني بالأمر، وهو محامي بالدار البيضاء، طرد من هذه المدينة دون إعطائه أية تفسيرات. لقد استاء دوبريسانسي، بعد

183 نشرة العصبة، 1913، ص 725 - 729 (عرض جلسة 12 مايو).

184 يُدير فيها استغلاً منجماً.

185 نفسه، ص 735.

186 نفسه، ص 767.

187 يُنذَرُ بأن دوبريسونسي شنع في مؤتمر 1912 ب «الرسالة الحضارية المزعومة للأمم الراقية إزاء الأمم المتخلفة» (أنظر أعلاه).

188 طالاماس مثلاً.

أن تَدْخُل ثلاث مرات لدى الشؤون الخارجية، وبدا له بأنه لم يكن لدى الجنرال مونبي شيء واضح يُؤخذ عليه لويينياك إن لم يكن «نوعاً من الحيوية المفرطة التي تطبع سكان جنوب فرنسا». هل يمكن أن يُفهم من هذا أن السلطة تنوي «إقامة نوع من الرقابة على الأمزجة» (189)؟ لقد رَفَعَ رئيس العصبة القضية، بلهجة قوية، إلى بوانكاري (190)، لكن يلزم انتظار 1913، أي ثلاث سنوات بعد قرار الطرد، لكي يتم إلغاؤه (191). لكن التعسف الإداري اتخذ طابعاً سياسياً، على نحو مُتعمَّد، في قضيتي جيبير ورووي. فالأول طرد من المغرب «لمحاولته تنظيم شغالي الدار البيضاء بتأسيسه لنقابة وإنشائه لجريدة» (192)، أما الثاني اعتُقل في سجن الدار البيضاء لمجرد جُنحة صحفية. إن تدخل دوبريسونسي لدى وزير الشؤون الخارجية لن يفضي إلى أية نتيجة. أكثر من ذلك، خضع رووي بعد بضعة أسابيع من إطلاق سراحه، لاجراء طردٍ بسبب مقالات جديدة تنتقد سلطات الحماية (193). لقد تدخلت العصبة أيضاً لصالح فرنسيين مسلمين أو إسرائيليين من الجزائر أو لصالح مغاربة تضرروا مادياً من طرف السلطات الفرنسية (194). لِنُسَجَل أيضاً أن أحدهم، يدعى كوجداباش، وهو مستخدم في البريد، طالبت العصبة، دون جدوى، بتحقيق حضوري بشأنه (195) بعد أن تمَّ نقله من منصبه بفاس، «عَقِبَ هياج شعبي» و«أُرْسِلَ مغضوباً عليه» إلى الجزائر. بخلاف ذلك، طلبت عائلة تدعى عائلة بن مهدي، بواسطة العصبة، حماية السلطات الفرنسية ضدَّ شطط أحد القضاة الذي سجَنَ أحد أفرادها (196).

وبعد سنتين من إقامة الحماية، يمكننا تقديم بيان موجز. لقد تدخلت العصبة لصالح ثلاث عشرة حالة فردية ولم تثمر مجهوداتها إلا في حالتين منها. لكن ليست فعالية المنظمة هي وحدها المُتَهَمَة هنا. ألا تقلل قلة معلوماتها من أهمية تدخلاتها نفسها؟ وهل معركتها هي من نفس طبيعة المعركة التي تخوضها في التراب الفرنسي؟ إن الدفاع عن الحقوق الفردية في بلدٍ مُستعمرٍ مشروعٌ غالباً ما يكون مُفحَّخاً. وحينما كتب دوبريسونسي إلى الوزير بأنه «من المُهمُّ تأمين السَّلامة التامة لممتلكات العمرين والأهالي، معاً، في المغرب» (197) هل كان

189 رسالة 29 يونيو 1912، نشرة، 1912، ص ص 1039 — 1940.

190 رسالة 22 أكتوبر 1912، نفسه، 1913، ص 7.

191 نفسه، ص ص 409 و 530.

192 رسالة دوبريسونسي في 31 دجنبر 1913 إلى وزير الشؤون الخارجية، نفسه، 1914، ص ص 409 — 410.

193 عن رويست، أنظر هويل، مُشار إليه، ص ص 231، و 239 وما يليها. عن جيبير ورويست، أنظر أيضاً لأكيرسوسيال، 17 — 23 دجنبر 1913، 8 — 14 يوليوز 1914.

194 أنظر قضايا السُّعدي، بوعباد والزربيل، نشرة، 1911، ص ص 1258؛ 1912، ص ص 18، 86، 213، 553، و 1281؛ 1913، ص ص 1121 — 1122.

195 نفسه، 1911، ص ص 705؛ 1912، 488؛ 1913، ص ص 7 و 1258.

196 نفسه، 1912، ص ص 154 و 516.

197 نفسه، 1913، ص ص 1121 — 1122.

يُسَلَّمُ بأن طرق الامتلاك لهؤلاء وأولئك متماثلة ومتساوية الاحترام (198) ؟ من جهة أخرى، عندما تُعَلَّمُ العُصْبَةُ بأنها تمكَّنت من المساهمة في انتزاع عائلة جزائرية من «الانتقامات المغربية»، كيف يمكن لارتياحها أن يُنْسِيَهَا الأحقاد والتظلمات المتراكمة لدى السكان تجاه عَدَدٍ من الجزائريين، من بين الوسطاء المُجَامِلين للاحتلال الفرنسي في المغرب ؟ ألا تجازف، بتدخلاتها باسم حقوق الانسان، بتكريس نَسَقٍ مُؤَسَّسٍ في الغالب على حق الأقوى وعلى ازدياد الحرّيات الفردية ؟ هذا هو، فيما يبدو لنا، الحَدُّ الذي اعترض نشاط العصابة والذي قد يفسر كونها اكتفَتْ بتلك الحالات الثلاثة عشر التي أشرنا إليها، وهو رقم تافه بالقياس الى كثرة الوضعيات التي تستلزم تدخلها. يمكننا التفكير بأن العُصْبَوِيَّين، أمام صعوبات مهمتهم، يضعون من الآن فصاعداً أملهم في تأسيس فروع محلية يمكنها أن تكون، داخل البلاد المحمية، في وَضْعٍ يُمكنها من تنويرهم والسماح لهم بالقيام برسالتهم (199).

198 نفكر في قضية كويتياس، وهو تونسي من أصل إغريقي، محتكر أراضي أرادت إدارة الوصاية استردادها منه، وقد ادعى أنه ضحية لدى الحكومة الفرنسية ولدى عصابة حقوق الانسان. لقد شهِرَ جوريس به أمام الحزب الاشتراكي. أنظر مادلين روبيوكس، «جوريس خارج فرنسا»، في بولينيك إيدو، 2 غشت 1973 وكريستيان بواتفان «جوريس والابتزازات الاستعمارية في تونس» نشرة جمعية الدراسات الجوريسية، يوليوز - شتبر 1974، ص ص 2 - 10.

199 إن بعض العصبويين، دون ريب، الأكثر وَجَلًا أو الأكثر تَأَثُّراً بدواعي النظام الاستعماري، فُوضوا عن طيب خاطر الى السلطات الحرس على تقويم التعسفات أو المظالم المُرتكبة من طرف الادارة. إن هذا الموقف لم يكن، قبل الحرب العالمية الأولى، سوى من صنيع أقلية قليلة : فلا مناقشات المؤتمرات، ولا عروض نشاط العصابة تحمل أثره.

خاتمة

هل يجب على فرنسا الذهاب الى المغرب ؟ وهل ينبغي لتوغلها في الامبراطورية لشريفية أن يتعدى حدود حضور اقتصادي ويتأكد برُجْحانٍ سياسي ؟ هل يُبرّر الدِّفاع عن المصالح الفرنسية، ولو كان ذلك بالأسلحة، إقامة الحماية في هذا البلد ؟ على هذه الأسئلة، أجاب اليمين، مع استثناءات قليلة، بالإيجاب. لقد آزر المبادرات المُتَّخِذَة في هذا الاتجاه من طرف حكومات الجمهورية وأخذها، في العمق، على عدم الدّخول بسرعة أكبر وحزم أشد في طريق الغزو.

أما اليسار فمنقسم. فقد أظهر الرّاديكاليون و«اليسارات الديمقراطية» في السنوات الأولى من القرن نوعاً من التحفظ تجاه حملة استعمارية جديدة. بل أظهروا، مع كليمانسو، عداءً صريحاً، لكنهم كانوا يدركون، مع ذلك، المنافع، الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن سياسة أكثر فاعلية، وهي المنافع التي كان الفريق الاستعماري، الذي كان يستقطب حتى من صفوفهم، يعمل على إبرازها. إن البعض منهم، ممن كانوا مُنْشِغِلِينَ بالمشاكل النَّاجِمة عن الحدود الجزائرية — المغربية، رأوا فيها مَصْدَراً لحقوق فرنسا الخاصّة في الامبراطورية الشريفيّة، ولم يتخوّفوا من رؤية هذه الحقوق تتأكد بقوة. هذا اليسار المُعتدل، وهو سَاحِط من المزايم الألمانية ومُطمئن بالتّحالف الانجليزي، تأرجح تدريجياً لصالح سياسة الحزم. لقد ثابّر، مع الحكومة، على التّنبية الى الاعتراف الدّولي من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء بالوضعية الخاصّة لفرنسا، سواء فيما يتعلق بمساهمتها في تأسيس قوة للشرطة في الموانئ المغربية أو بالحِصّة التي آلت للاتحاد المصرفي الفرنسي في إنشاء بنك مركزي في المغرب. وأيّد بحماس إنزال القوات الفرنسية في الدّار البيضاء، المُقَدَّم كإجراء انتقامي بعد مقتل بضعة أوريبيين، وتحويل العملية الأمنية الى حملة عسكرية. كما أنه ارتاح للوعود المُجَدِّدَة باستمرار من طرف الحكومة والمتعلقة باحترام الاستقلال والسّيادة الشريفيين، وأيّد الشروط الصارمة، المتفاقمة أكثر فأكثر، التي يُشَرَط بها انسحاب تجرّدة الاحتلال، وقد قاده اليقين بكون فرنسا باسم الحضارة تحارب

همجيين وتعصبين الى تعظيم الجيش، المتصالح أخيراً مع الجمهورية ومع الوطن؛ بينما تساقطت التحفظات المعبر عنها من طرف البعض أمام تمديد العمليات أو التجاوزات المرتكبة من قبل الجنود الفرنسيين، أمام الانتصارات المُحرَزِ عليها. كما اغتبط للمخرج الدبلوماسي الذي عرفته أزمة أكادير المُثارة بسب الردّ الألماني على الرَّحف الفرنسي على فاس. إن معاهدة الحماية تتوج سياسة نَبه اليسار فيما بعد، بمبالغة ولكن ليس بدون أسباب، إلى أنه كان منذ البدء الباعث الواعي عليها والمُتَقَصِّد لها. غير أن هذه الحمية الاستعمارية لا تمضي عند بعضهم دون بروز الحذر الجمهوري القديم تجاه السلطات العسكرية وخاصة تجاه ليوطي.

وفي اليسار المتطرف، يبدو الاشتراكيون والنقابيون الثوريون والفضوليون التحرريون، في مجموعهم، مُعادين بعنف لتدخّل فرنسا في المغرب، لكن البعض منهم، مع ذلك، أبرز المنافع الاقتصادية التي يمكن للشعب أن يجنيها من وراء ذلك، غير أنه شهّر بمرامي المجموعات الصناعية والمالية الخاصة وبالمغامرات التي يحلم بها بعض العسكر. لقد اعتبروا حُجّة حماية المواطنين الفرنسيين ذريعة سيئة. فجوريس هو الذي كان في مقدمة الكفاح ضدّ غزو المغرب. وقد كان مع ذلك يقترح في 1903 و1904، أمام لامبالاة أو لافهم أغلب أصدقائه، توغلاً سلمياً في الامبراطورية الشريفة. وكان هذا التوغل يستهدف قبل كل شيء تحسين مال السكان الأهالي، وكان ينبغي دَعْمُه بأموال عمومية. إلا أن الزعيم الاشتراكي كان حذراً، منذ ذلك الوقت، إن من المغامرات العسكرية أو من مبادرات بعض المجموعات البنكية التي كانت ستمسّ، حتماً، بحالة استقلال المغرب، وإذ قَلِقُوا، بعد نزول كيوم الثاني في طنجة، من العواقب الأوربية للأزمة الفرنسية - الألمانية، انظّم جوريس والاشتراكيون إلى حلّ دولي للمسألة المغربية يحترم السيادة السياسية للسلطان ووحدة الامبراطورية. ومؤتمر الجزيرة الخضراء، بتكريسه لوضع المغرب تحت الوصاية، قد سبّب انشغال الكثيرين من الاشتراكيين، لكن ما يقارب النُصْف اعتبروا، مع جوريس، أن المعاهدة المتمخضة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء تقيد أيدي القادة الفرنسيين ويمكن أن تكون حاجزاً أمام مشاريع الغزو المُدبَّرة من طرف بعض الأوساط العسكرية والمالية.

إن الاحتجاج الذي لن يكفّ الزعيم الاشتراكي عن رَفِعه ضدّ عُذوان الدبلوماسية الفرنسية وإرسال تجرّدة لا يُفسَّر فقط بنزوعه السلمي العميق وبالحرص على عدم رؤية التوتّر الدولي يتفاقم. فالانشغال بأزمة أوروبية لعب دوراً هاماً، لكنه لا يكفي لتحليل السياسة المغربية لجوريس. لقد تَخَلَّص هذا الأخير من إغراءات التوغل السلمي، ليس فحسب بسبب معارضة ألمانيا لتدخّل أحادي الجانب لفرنسا، ولكن أيضاً لأن أفكاره، المأخوذة والمُشوّهة من طرف الفريق الاستعماري ومن طرف المُموّلين، تُعَرِّضُ الاستقلال المغربي وسيادة السلطان للخطر. كما أنه ليس فحسب باسم الانسانية شَهْرَ بَانْزَالِ الدار البيضاء و«وكر الزناير» الذي تتوغل فيه التجردة الفرنسية، ولكن بإبراز حقوق الأمة المغربية التي تثبت

واقعتها في مواجهة الغازي. لذلك قَبِلَ اعتبار الدين الاسلامي — حتى عندما كان يتجلى بعنفٍ وتعصبٍ — كِبُغِدٍ للشعور الوطني المغربي وخصَّصَ مَوَدَّةً للسلطان، مادام هذا الأخير بدا له مُعَيَّنًا من طرف الحظوة الشعبية لمقاومة الهجمة الأجنبية. لقد طالب باسم حزبه بجلاء التجردة التي تخلق الاضطراب والفوضى، وبأن تتخلى فرنسا عن المطالب المالية الباهضة التي تُرغِمُ السُّلْطَانَ على سَحْقِ رعاياه بالضرائب، كما شَهَّرَ بالحماية، المفروضة على السلطان وعلى السُّكَّان المغاربة، باعتبارها حَلا يتعارض مع المبادئ التي تدعي فرنسا أنها متعلقة بها. وتَوَجَّسَ من أن تفقد هذه الأخيرة مَوَدَّةَ الاسلام، ثم رأى في مذابح فاس تأكيداً لخوفاته.

لقد كان النقاش السياسي في مجلس النواب حاداً، بسبب جوريس، على الخصوص، الذي أجهد نفسه لِجَعْلِ البرلمان يلعب وظيفته في مراقبة العمل الحكومي فهو يشير الى التناقضات بين التصريحات السلمية للوزراء وسياسة الغزو التي يباشرونها أو يتركون غيرهم يباشرونها، ولم يكلِّ في المطالبة باحترام استقلال المغرب وانسحاب الجنود الفرنسيين. لقد كانت الصحافة أداة لتحريض متعدد الأشكال، فالجرائد ذات المنحى الراديكالي لم تكن لِتَدَعِ اليمين يحتكر الحزم فهي بتقديمها للبرقيات الاخبارية، هذا التقديم الذي يتخذ، حسب الظروف، إما صيغة الانذار أو الحماس، وتعليقاتها الهجومية المتسمة بعنصرية مفضوحة، كانت تمارس ضَغْطاً دائماً على الحكومة وتساهم في تنمية مشاعر استعمارية معادية للأجانب لدى الرّأي العام. وفي المقابل، سخطت صحافة اليسار المتطرف على الحملة الاستعمارية الجديدة. ففي لاكير سوسيال، كان كوستاف هيرفي يسبُّ «أوباش» الجيش الفرنسي ويعلن عن تضامنه مع المغاربة، بينما أظهرت الصحف النقاوية والفوضوية بهذه المناسبة مناهضتها التقليدية للترعة العسكرية. أما جوريس فقد استعمل منبر لومانيتي لكي يحاول إقناع الرّأي بالمسؤوليات التي يتقاسمها العسكر والحاكمون والمجموعات المالية و«الصحفيون الكواسر» الذي يخدمونهم، ولكي يظهر بأن المصلحة المُتَّفَهِّمَة جيداً لفرنسا تتطلب وَضْعَ حَدِّ لحملة المغرب.

لم تُناقش المسألة المغربية فقط من طرف الطبقة السياسية، فقد نوقِشت طويلاً من طرف عصبة حقوق الانسان التي تساءلت حول شرعية التدخّل الفرنسي ورفضت، على كل حال، أن يتخذ هذا التدخّل شكل عدوان عسكري. إن الطابع الشعبي لذلك النقاش توكّده المسلسلات التي اتّخذت من الامبراطورية الشريفة إطاراً لمغامرات بطولية وعاطفية، والأغاني والأشعار والرسوم أو الكاريكاتورات التي شهّرت بالحملة الفرنسية. والحاصل أن التحريض تواصل في الشارع من خلال التجمعات والمظاهرات المُنظَّمة من طرف اليسار المتطرف للوقوف ضد غزو المغرب. وهو لم يقتصر على باريس، فالفدراليات والفروع الاشتراكية، والمجموعات الفوضوية والثورية، والتّقابات العمّالية تصرّفوا أمام الحدث بحساسية

تختلف كثيراً حسب المناطق أكثر مما تختلف حسب التشكيلات والاتجاهات. وإن التعليلات في الصحافة المحلية، والملصقات والناشير، والتجمعات العمومية لتشهد في العديد من الحالات بقوة الاحتجاج المناهض للاستعمار.

إن الجهود التي شرع اليسار المتطرف في القيام بها للانتقال من الدعاية إلى العمل أخفقت مع ذلك. فلا تخريب، ولا إضراب، ولا مظاهرة استطاعت إحراج نشاط أورايش السفن الحربية وذهاب الجنود والعتاد نحو المغرب. إن النداءات إلى الأمهات وإلى المجندين لم يكن لها أثر محسوس على الانضباط العسكري. ومع ذلك، فقد أخذت السلطات العمومية هذه التحريصات مأخذ الجد فتوزعت بين الحرص على ردع تظاهراتها والخشية من إعطاء الخروقات إشهاراً غير مناسب وبين رؤية أصحابها مبرئين من طرف مستشاري محاكم الجنايات. إن انقسامات اليسار المتطرف تفسر إلى حد ما غياب تعبئة للجماهير ضد حرب المغرب. سواء تعلق ذلك، في بداية الحملة الفرنسية، بنقصان وحدة العمل بين الاشتراكيين والنقائين الثوريين، بحملات هيرفي على جوريس أو بتصرف الكيدين الذين لم يتخل وضوح تحليلهم للظاهرة الاستعمارية من انقياد للغزو. فتحت تأثيرهم، وبالرغم من مجهودات جوريس، لم يتسن لجمهور المناضلين إقامة علاقة واضحة بين المرامي الاقتصادية للامبريالية والواقع الوطني المغربي. وقد تفاقمت هذه المصاعب برفض الأمية الثانية مساندة العمل المناهض صراحة للاستعمار الذي طالب به كل من جوريس وفايان. من جهة أخرى، لم يتم الاحساس بهذه الحملة الاستعمارية الجديدة من لدن الأوساط العمالية والفلاحية كحرب حقيقية فهي لا تسبب نسبياً سوى بضع ضحايا في الصفوف الفرنسية، والأساس العمالي الضيق للأمية البروليتارية لا يشجع مظاهرات التضامن تجاه المغاربة.

إن تقدمات الغزو قد أجبقت المعارضة. لقد كان صوت جوريس آخر صوت يرتفع ضد وضع يد فرنسا على الامبراطورية الشريفة. أما هيرفي فقد سلم المغاربة لقانون الأقوي، أي للحماية، قبل أن يدعُوهم، عند اندلاع حرب 1914، إلى القدوم للدفاع عن الوطن الأم. إن أحد الكيدين، ديلنير، جعل أصدقاءه يؤيدون، بالرغم من احتجاج جوريس، مخططاً لـ «الاستعمار الاشتراكي» في المغرب. وبعض الراديكاليين الذين رفضوا منح أصواتهم للحكومة انتهوا بالانضمام إلى الأغلبية. إن الاحتجاج المناهض للاستعمار لم يعد، عشية الحرب الكبرى، يُسمع كثيراً. ولم يعد استقلال شعوب ما وراء البحار فكرة أساسية لدى اليسار. فمناضلوه الأكثر أريحيةً قصرُوا معركتهم على الدفاع على الحريات الفردية. إن موقف عصبية حقوق الانسان لذو ميزة خاصة فهي تسجل لديها حماية فرنسا في المغرب وتنوي، منذ ذلك الوقت فصاعداً، تخصيص جهوداتها للكفاح ضد التعسفات والمساس بحقوق الناس.

فهرس الجزء الأول

5 تقديم خاص بالطبعة العربية
9 تمهيد
	القسم الأول : اليسار الفرنسي وغزو المغرب
13 مقدمة : موضوعات متناقضة في الغالب
15 رسالة حضارية أم جرائم استعمارية ؟
20 مصلحة عامة أم منافع رأسمالية ؟
21 رفض حملة استعمارية جديدة
23 التوغل السلمي حسب جوريس
29 الفصل الأول : السياسة
29 التباسات التوغل السلمي
41 الحملة العسكرية والمقاومة المغربية
41 الحملة الفرنسية
41 حماية المواطنين
48 ضغوط العسكريين والديبلوماسيين
52 المصالح المالية
61 المقاومة المغربية
61 المذابح
65 المقاومة والتعصب الديني
68 الشعور الوطني
70 سيادة السلطان
71 السيادة الإسمية والسيادة الشعبية
74 أغلوطة استثباب الأمن
76 «نهب» الثروات المغربية

83 الفصل الثاني : التحريض
83 البرلمان
85 أمزجة الراديكاليين
88 اتهامات جوريس
92 الصحافة
92 المكان المخصص لأحداث المغرب من طرف صحافة اليسار
98 وسائل الإعلام
98 الصحافة الراديكالية في خدمة غزو المغرب
104 أساليب المعارضة : جوريس وهيرفي : الرسامون والكاريكاتوريون
107 الشارع في باريس والضحية
108 المظاهرات
116 الكفاح ضد الحرب، موضوع مرتبط بحملات أخرى
118 الأغاني والمونولوجات
120 عصبة حقوق الإنسان
125 الفصل الثالث : الفعالية
125 تعبئة الجماهير ضد غزو المغرب
125 من الدعاية إلى العمل
130 القمع
139 مصاعب اليسار المتطرف
147 الاستسلام وتحول الأهداف
	تصرفات اشتراكية : من احتجاج جوريس إلى «الاستعمار الاشتراكي»
147 لديلنيير
	تصرفات اليسار الراديكالي والاشتراكيين الأحرار : تشتت المقاومات
155 الأخيرة للحماية وإنشاء فريق استعماري جديد
160 نحو الدفاع عن الحريات الفردية في المغرب
165 خاتمة

دار توبقال للنشر
بمستواها العربي
تختارُ لك كتباً أنت بحاجة إليها

صدر

□ سلسلة معالم

- ع.العروي. ع. كيليطو. ع. الفاسي. م.ع. الجابري
- المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية
- ميخائيل باختين
- الماركسية وفلسفة اللغة
- ترجمة محمد البكري ويمنى العيد
- جان بياجي
- علم النفس وفن التربية
- ترجمة محمد بردوزي
- جماعة من الباحثين
- قضايا المنهج في اللغة والأدب
- جماعة من الباحثين
- إشكاليات المنهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية

□ سلسلة : المعرفة التاريخية

- في النهضة والتراكم (دراسات في النهضة العربية وتاريخ المغرب)
- نخبة من الباحثين الجامعيين
- كتابات ماركسية حول المغرب
- عبد الله ساعف
- ترجمة السعيد المعتصم
- مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط
- محمد القبلي

توزيع  سوشيريس

Les Editions Toubkal
Immeuble I.G.A. Place de la gare
Casablanca, Belvédère (05) – Maroc.
Tel : 24.06.05/42

«... في المغرب، شعب متوقد،
حر، وممانع، له، أكثر مما نتصور
وأكثر مما نعرف، أُنفة تاريخه القديم،
يتذكر بأنه طرد من أرضه، على
التوالي، كلا من البرتغال، والإسبان،
والإنجليز، وأنه زَعَرَ نِير الأتراك.
إنه يتذكر حتى الأزمنة البطولية
عندما كان سيِّداً على جزءٍ من إسبانيا.
لقد كان له قادة، لكنه هو الذي عظَّمهم
وعزَّلهم بحرية منه. ليس بالشعب
المستسلم، ولا الشعب المعتاد على
التحمل الصامت لهيمنة طاغية. ولا
بالشعب الذي يمكن أن يُعامل يوماً
كشيءٍ قابل للتبادل. إنه شعبٌ مُحاربٌ.
شعبٌ أبيضٌ...»

ج. جوزيس



2000

الموزع الوحيد في المملكة المغربية
الشركة الشريفة للتوزيع والصحف
(سوشريس) - الدار البيضاء .

